

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عزيز جبر شيال - كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

أ. د. محسن صالح - كلية العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

أ. د. سعيد مجيد دحدوح - أستاذ العلوم السياسية - العراق

أ. د. سرمد زكي الجادر - كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين

أ. م. د. جواد كاظم البكري - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

أ. م. د. كامل حسون القيم - كلية التربية الفنية - جامعة بابل

سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد - غفران عبد علي

التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي - أستاذ العلوم السياسية - المغرب

أ. د. نورهان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية - مصر

أ. د. عماد الجواهري - أستاذ التاريخ الحديث - العراق

أ. د. محمد عثمان الخشت - أستاذ الفلسفة - مصر

أ. د. بدر الدين عبدالله حسن - القانون الدولي - السودان

أ. د. عبد الحسين شعبان - القانون الدولي - العراق

أ. د. عروس الزبير - أستاذ علم الاجتماع - الجزائر

أ. د. كامل وزنة - أستاذ الاقتصاد - لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس - بيروت

الطباعة: مطبعة صبح - بيروت

التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع - بيروت

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:

1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: لأفـــــراد: 30 دولاراً أميركياً

للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

المحتويات

رؤية استراتيجية:

مؤاد الكبار... في صراعات المنطقة العربية د. عبدعلي كاظم المعموري - كزار أنور ناصر 5

ملف العدد: الشرق الأوسط ما بعد الإتفاق النووي الإيراني

- أثر الإتفاق النووي الإيراني على العراق د. جواد كاظم البكري 32
التقارب والنفرة لقوى المنطقة على خلفية الاتفاق النووي الإيراني د. فايق حسن الشجيري 41
توظيف البعد الحضاري والثقافي للشخصية الإيرانية د. حيدر فرحان الصيحاوي 56
وانعكاسه في الاتفاق النووي د. علي فارس حميد 64
حدود القوة: المجال الحيوي الإيراني بعد الاتفاق النووي

بحوث حمورابي

- إشكالية العلاقات المدنية العسكرية وأثرها في التحول الديمقراطي المعاصر في العراق د. ناهض حسن الساهوكي 82
التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد عام 2003 علي حسين حسن سفيح 97
مستقبل النظام الفيدرالي في العراق د. ناجي محمد عبد الله - عباس لطيف كريم 121
توظيف التعليم الالكتروني في الدرس الإعلامي في قسم العلاقات العامة د. سهاد عادل القيسي 131
الآثار الاقتصادية لإنفصال الجنوب على شمال السودان د. هند يوسف سليمان أبو قرون 151
التحولات الديمقراطية في أفريقيا "كينيا" أنموذجاً ياسين محمد حسين 162
إشكالية الدولة الوطنية والصراعات العرقية في أفريقيا جميلة سي يوسف 177

الأبواب الثابتة

- البحث المترجم: المضامين الإقليمية لاتفاق نووي مع إيران ترجمة: د. سعد علي 188
متابعة: (تظاهرات الرأي العام العراقي: آليات الظهور والتعدد، وحراكات حل الأزمة) غفران عبد علي المعموري 203
الرسائل والأطرايح الجامعية د. علي فارس حميد 206
عرض الكتب: عربي - انكليزي د. سناء حمودي - رؤى خليل سعيد 211



مركز حمورابي

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - AlJadriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

العنوان: بغداد - عرضات الحديدية - شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب: بزازوت - طريق المطار - قرب المركز الاستشاري - بناية ماعوا - ط 3
بغداد - الجادرية - صندوق بريد 2405
Website: <http://www.hcirsiraq.org> www.hcirs.org

رقم شهادة التسجيل: 1271574 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

تتلبد المنطقة العربية بمغربها وبمشرقها بأحداث ربما هي جزء من مخرجات الفوضى الخلاقة التي أرادت الولايات المتحدة أن تعصف بها، مع جرعة من القوة الناعمة تتمثل بالدعوة الى الديمقراطية بأنموذجها الأمريكي، وتحت هذا العصف انكشفت المجتمعات العربية على شيء من ألم وعنق التحول الديمقراطي، في ظل نظم سلطوية قبعت لزمن طويل على إرادة الشعوب مستقوية بالخارج على الداخل، في هدر واضح لممكناتها المختلفة، وأضاعت فرص تقدمها والوثوب على تخلفها وتجاوز عوائق بلوغ الحياة الكريمة، سواء أكانت جمهورية أم ملكية، شرقية أم غربية .

واللافت للنظر أن من سمّتهم الولايات المتحدة تأديباً بالمعتدين أو الحلفاء بدلاً من العملاء أو الوكلاء قد غيّرُوا بوصلة توجهاتهم لتدفع باتجاه استبدال العدو التقليدي بعدو جديد، وهي (إيران)، وبهذا أدخلت المنطقة والعرب في أتون عداء جديد لا فائدة منه، وأضحى معظم العرب تحت وطأة المال السعودي (البترو دولار) في محور العداء لإيران، ونحن لسنا في معرض الدفاع عن إيران، التي لديها مصالح وتسعى لتوسيع مجالها الحيوي شأنها شأن الدولة الإقليمية الكبرى (السعودية- تركيا)، ونجاحها في امتلاك أسرار التكنولوجيا النووية، فيما انتهت تجارب العرب النووية في مصر، فالعراق، ثم سوريا، تحت سطوة اغتيال الكيان الصهيوني للعلماء وتدمير مشاريع هذه الدول النووية .

إنّ تجربة إيران الناجحة في مجال التكنولوجيا، وإدارتها لمفاوضات كبيرة مع الدول الكبرى، والتأكد من سلمية برنامجها، يفضي إلى سؤال مُلِحٍّ : لماذا نحن العرب نسلك موقفاً معادياً لإيران؟ على حين نسعى لصدافة إسرائيل، هل نحن الآن - بفضل العقل السعودي- في لحظة تاريخية فاصلة، أدركنا أن عداءنا لإسرائيل كان خطأً تاريخياً علينا الآن تصحيحه، وعليه لأبْدُّ من إجراء عملية إحلال وإبدال لنجعل من إسرائيل صديقاً جديداً طازجاً، وندفع باتجاه عداوة إيران .

إن الاتفاق النووي من الناحية الاستراتيجية يمثل فرصة لجميع الدول النامية، للسير الحثيث، بالاعتماد على الذات وبناء منظوماتها التكنولوجية، فتكسر بذلك الطوق الذي فرضه الغرب على تقدم بلدان العالم الثالث والعرب خصوصاً . وليكون ذلك عاملاً موازناً للتقدم في المجال التقني والنووي

(الإسرائيلي)، وريحاً للمنطقة وللدول العربية والإسلامية، وقوة رادعة للكيان الصهيوني، تحدُّ من انفلات العدو الصهيوني وهمجيته وتجاوزته للقانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني، بل الحد من تجاوزاته على شعوب المنطقة.

لهذا فإن ملف هذا العدد من مجلة حمورابي قد خُصَّص للملف النووي وآثاره المستقبلية، ونحن في العراق نعتقد أن ايجابيات الاتفاق النووي أكبر من سلبياته، ذلك أن الاتفاق سيساهم في خفض مستوى التوتر بين إيران والولايات المتحدة، مما ينعكس إيجاباً على الوضع في العراق، فضلاً عن استثمار قدرات إيران في كبح جماح الجماعات الإرهابية وعلى رأسها (داعش)، حتى إن كان ذلك لصالح أمنها القومي.

لذلك تشوب موقف السعودية وأخواتها والجماعات الإرهابية وإسرائيل من الاتفاق النووي الكثير من الريبة والشك، في الدوافع التي أوصلت الأمور إلى حدِّ التحالف والتفاهم بين هذه القوى والكيان الصهيوني، ولربّما الحقائق التي تخبو في أدراج أجهزة المخابرات ستكشف يوماً عما نتسأل عنه اليوم.

رئيس التحرير



رؤية إستراتيجية موائد الكبار... في صراعات المنطقة العربية

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري*

كرار أنور ناصر**

باحثان وأكاديميان من العراق

* أستاذ الاقتصاد السياسي -
جامعة النهريين ومدير مركز
حمورابي للبحوث والإستراتيجية
** باحث في مركز حمورابي -
يُحظَر للدكتوراه في العلاقات الدولية

المقدمة

منذ قرون شدّد الباحثين المهتمين بالجوانب الإستراتيجية والعسكرية على الأهمية الجيوبوليتكية للشرق الأوسط، ليس بسبب أهمية موارد الطاقة الاحفورية التي لم تكن آنذاك مكتشفة، وأهمية السيطرة عليها في ميزان قوى السيطرة على العالم بأسره، هذه الأهمية ظلت تتساكن طويلاً مع القوى العالمية بدءاً من الإمبراطورية العثمانية ومروراً ببريطانيا العظمى ووصولاً إلى الولايات المتحدة الأميركية، وقريباً من هذه الدائرة هناك دائرة الدول الطامحة لتنبؤاً موقعاً عالمياً كروسيا القيصريّة وخليفتها الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية وإيطاليا وفرنسا، وفي مرحلة تاريخية مفصلية ومتفردة ووثبتت الولايات المتحدة إلى صدارة النظام العالمي مهووسة بالحلم الأميركي، وساعية بقوة وبكل الوسائل المتاحة (شرعية أكانت أم غير شرعية)، ومستثمرة الفرصة بتحشيد موارد قوتها من العسكرية والاقتصادية مروراً بالثقافية وانتهاءً بهيمنتها على المنظمة الأممية ومؤسساتها، في إعادة تشكيل العالم على وفق إستراتيجيتها كما يؤدي ذلك إلى تعزيز هيمنتها والحفاظ على قيمومتها على النظام العالمي لأطول أمد ممكن، وكان الشرق الأوسط أولوية لا تسبقها أولوية لأية بقعة جغرافية على الأرض، وأعدت لذلك مشروعاً أسمته (الشرق الأوسط الكبير)، وجعلت منه المثابة الكبرى لها ولحلفائها. وظلت دبلوماسيتها تلوك هذا المصطلح في كل مكان جالت فيه.

وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن صدحت أول العبارات الحاملة لبشائر هذا الشرق، وإلى زمن آخر ممتد، تظل منطقة الشرق الأوسط مواراة تحت ظل مخاض لولادات تريد الولايات المتحدة أن تكون تعبيراً طقسياً كما يُنَجَب نظام شرق أوسطي جديد أمشاجه ودمائه من أصلاب أميركية.

ولا زالت المنطقة واقعة في أثون حرب لا تعرف حدودها فهي ممتدة من الماء إلى الماء أي من (مياه الأطلسي إلى مياه الخليج)، دافعة كل هذه الكتلة البشرية المسماة (عربية) إلى سعي حرب وتناحر وتفرق وتصارع، مادته المعلنة دينية - طائفية، ووسمته التطرف والإقصاء، وأدواته الحلفاء والمجموعات الإرهابية التي نمت وتطورت وتوسعت لغضّ الولايات المتحدة والأوروبيون النظر عنها، من أجل دفع مواطني الشرق الأوسط كي يتقاتلوا بينهم.

أولاً: المشرق العربي في مدرك القوى الكبرى

يبدو أن الشرق الأوسط بمثابة مستودع للانفجارات الجاهزة، لهذا لم يشهد الهدوء أو الاستقرار منذ عام 1914 إلى يومنا هذا، وهذه الحالة ليست حتمية تاريخية لا بد منها، أو هي لعنة كما في الميثولوجيا البابلية أو الفرعونية، بل هي نتاج لمطامح ومصالح القوى التي ظلت تتحكم بالعالم بنسختها الأوروبية أم وريثتها الأميركية، تبعاً للأهمية الجيوإستراتيجية التي تتسم بها منطقة الشرق الأوسط، سواء في بعدها العسكري أم الاقتصادي.

كان الشرق الأوسط أولوية لا تسبقها أولوية لأية بقعة جغرافية على الأرض، وأعدت لذلك مشروعاً أسمته (الشرق الأوسط الكبير).

ويرى المهتمون بشؤون الشرق الأوسط أنه في مرحلة مخاض كبير، بات يشهده بعد قرن من الزمن منذ اتفاقية (سايكس - بيكو)، ولاسيما أنه فضاء سياسي اقتصادي وثقافي كان للفعل الانكلوسكسوني أثر مهم في التأسيس له وهندسته لاحقاً، بالارتكاز على مساند الوكلاء الإقليميين الذين تتبدل أدوارهم وتتناسب مع طبيعة الإستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، ويجري إلزام الدول الوكيلة بتأدية أدوارها من مواردها المحلية (البترو - دولار)، كما هو حال دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

وعلى الجانب الآخر تتواجد دول وقوى ومجموعات سياسية تعمل في الفضاء الشرق الأوسطي على هندسة مشروع بالضد من المشروع الانكلوسكسوني، بات معروفاً بمشروع (الممانعة أو المقاومة)، وهو مشروع تبنته إيران منذ المراحل الأولى للثورة الإسلامية سواء في التأسيس أو الهندسة، ومتبنيات المشروع إسلامية بصورتها الجامعة لهذا جعلت من العرب مادته التنفيذية، انطلاقاً من الاستهداف الأميركي - الإسرائيلي، فضلاً

كان مشروع الممانعة معتمداً على جماعات مسلحة عقيدية مؤمنة بمقارعة الولايات المتحدة وإسرائيل، صغيرة الحجم قوية البأس سهلة التمويل، مقبولة شعبياً.

عن (فلسطين المحتلة) قضية العرب الرئيسة، وفي قبالة المشروع الأميركي المعتمد على النظم السياسية والحكام، كان مشروع الممانعة معتمداً على جماعات مسلحة عقيدية مؤمنة بمقارعة الولايات المتحدة وإسرائيل، صغيرة الحجم قوية البأس سهلة التمويل، مقبولة شعبياً.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إن المشرق العربي يمثل رقعة الشطرنج في التفاعلات الدولية والإقليمية، إذ تضم هذه المنطقة دول الهلال الخصيب والمتمثلة (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان) فضلاً عن دول شبه الجزيرة العربية الممتثلة باليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. ولا تأتي أهمية هذه المنطقة من احتياطاتها الزاخرة بالنفط والغاز فحسب، وإنما من موقعها الاستراتيجي الذي جعلها ملتقى القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ومركزاً للتواصل البري والبحري والجوي، وجسراً للتبادل الاقتصادي والثقافي⁽¹⁾، مما منحها صفة المنطقة الإستراتيجية بامتياز. فضلاً عن كونها منطقة ذات أهمية شديدة في العلاقات الدولية وذات أثر كبير في توازنات القوى وتضارب المصالح الدولية. بيد أن موقعها الذي منحها تلك الصفة الإستراتيجية جعلها أيضاً في حيز قانون التداخل والتعارض بين الأضداد⁽²⁾، فوفقاً للحسابات الجيو استراتيجية تمثل دول المشرق العربي محاور جيوسياسية - نقاط ارتكاز - للاعبين الجيو استراتيجيين الإقليميين والدوليين، إذ لا تأتي أهمية هذه المنطقة من قوة دولها، بل من مواقعها الحساسة وظروفها التي تكون غالباً غير منيعة بإزاء سلوك اللاعبين الجيو استراتيجيين الذين يملكون القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ فيما وراء الحدود لتغير حالة الشؤون الجيوسياسية الراهنة⁽³⁾. وطالما أن الدول ذات المحاور الجيوسياسية تتأثر بالدول الفاعلة، أو الناشطة جيو - استراتيجياً، فإن تفاعلات وأدوار الدول ذات المحاور الجيوسياسية في المشرق العربي - تحديد العراق وسوريا والسعودية - مرتبطة بقوة اللاعبين الجيو استراتيجيين من الخارج القريب إيران وتركيا وإسرائيل، ومن الخارج البعيد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

والحقيقة التاريخية تؤكد ذلك الارتباط الذي لم ينفك يوماً إلا عقب تغير موازين القوى، فدول المشرق العربي مذ تأسسها كانت مرتبطة بدول ناشطة

(1) وانغ جنغ ليه، رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط، ترجمة أمنية عز الدين، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013، ص 32.

(2) عيد الحميد العيد الموساوي، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب آسيا، دار الكتب العلمية، ط1، بغداد، 2013، ص 24.

(3) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص 40.

جيوستراتيجياً، وبقوة اللاعبين الجيوستراتيجيين إقليمياً (تركيا، وإيران، ومصر سابقاً)، ودولياً (فرنسا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، وأميركا وروسيا بعد الحرب الباردة)⁽⁴⁾.

(4) حمزة المصطفى، توصيف جيوبولتيكي لمشرق عربي جديد، صحيفة العربي الجديد، 26 حزيران 2014.

وتتبع أهمية المشرق العربي في مدرك اللاعبين الجيو استراتيجيين، من الدور الذي من الممكن أن تؤديه دولة ذات المحاور الجيوسياسية، في تحديد طرق الوصول إلى مناطق مهمة أو في منع الموارد عن لاعبين مهمين. وكذلك من دورها كمناطق عازلة، إذ يمكن أن تكون الدولة ذات المحور الجيوسياسي درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما، وفي أحيان أخرى يمكن القول إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوسياسي، يعني حدوث آثار سياسية وثقافية مهمة جداً في لاعب جيوستراتيجي مجاور ذي فاعلية أكبر⁽⁵⁾.

(5) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سابق، ص41.

ووفقاً لهذه الأهمية لم يكن غريباً أن تتزاحم الدول الفاعلة جيو استراتيجياً، إلى تغير حال الشؤون الجيوسياسية الراهنة في المشرق العربي بعد التصدع الذي أصابه بفعل الحراك الشعبي، وصولاً للأزمة السورية وما أعقبها من سيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية. إذ أضحت المنطقة مركز فضاء إستراتيجي إلى اللاعبين الدوليين والإقليميين، يتنافسون فيما بينهم تبعاً لاستراتيجياتهم في المحافظة على الوضع الراهن أو تغييره.

وغني عن القول، إن الأزمة السورية أنتجت واقعاً معقداً في المشرق العربي بين الفواعل الجيو إستراتيجية الدولية والإقليمية، وذلك للأهمية الجيوسياسية التي توفرها سوريا في المشرق العربي، بمزايا نقاط الوثوب للقوى البرية والبحرية الروسية والصينية، ناهيك عن إيران وحزب الله، مما يعكس أهمية إيران في الأزمة السورية إلى جانب روسيا والصين، إذ إن إيران باتت نقطة تقاطع روسي - صيني لتغيير الشؤون الجيوسياسية في الشرق الأوسط الأميركي، في ظل عجز الولايات المتحدة عن تشكيل ائتلاف من السعودية وتركيا ومصر يقف في وجه الاختراق الإيراني - لمشروع الشرق الأوسط الجديد -، الممتد على ضفاف شرق المتوسط والبحر الأحمر وتواجد حلفاء إيران من حدود تركيا على المتوسط إلى مضيق باب المندب ممثلة بسورية وحزب الله وحماس

إن المشرق العربي يمثل رقعة الشطرنج في التفاعلات الدولية والإقليمية.

**إن الأزمة السورية أنتجت واقعاً
معتداً في المشرق العربي
بين الفواعل الجيو إستراتيجية
الدولية والإقليمية**

والحوثيين في اليمن، لذا كان لصعود الإسلاميين في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي إحدى الفرص التي وظفتها الولايات المتحدة خدمة لمصالحها الجيو استراتيجية في المنطقة، فوفقاً لحسابات صناع القرار الأمريكيين، يتم

احتواء تمدد إيران، باستلام الإسلاميين السنة للحكم في الدول العربية وتركيا، كيما يكون ذلك بمثابة السد المنيع في وجه إيران، ومن ثم قطع الطريق على وصولاً لصين وروسيا إلى المتوسط والمحيط الهندي، وكان الدور المرسوم لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، أن تقود العالم العربي ضمن هذا التوجه، فتتحد ثلاث عواصم إسلامية (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلث يمنع الاختراق الإيراني في اتجاه المتوسط⁽⁶⁾، وكان حزب العدالة والتنمية ينسجم مع هذه التوجهات التي عبّر عنها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي⁽⁷⁾، وفي هذا الإطار كان الحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا واليمن، في جزء منه عملية نقل للسلطة إلى قوى جديدة متمثلة بالإخوان المسلمين، لكي تؤدي الدور المطلوب منها في ضبط المنطقة لصالح الأميركيين في مواجهة إيران وروسيا والصين.

(6) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا- الأبعاد الجيوسياسية لازمة عام 2011، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 80.

(7) راجع: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

إن تلك الأهمية الإستراتيجية تجعلنا نرى ما يحدث في المشرق العربي بشكل مغاير، إذ لم يعد ما يحدث فيها مقتصر على حركة ديمقراطية ضد ديكتاتورية النظم المتكلسة التي حظيت غالبيتها بالرضا والدعم الأميركي، وأنها ليست حرب أهلية بين معسكرين، بقدر ما هي حرب بالوكالة، مسرحها سوريا والعراق واليمنيين وأطراف إقليمية ودولية عدة. ومن الممكن أن يبدأ تشكّل شرق الأوسط الجديد لكن ليس على وفق رؤى الأميركيين وحلفائهم.

ثانياً: دور الإمبرياليات الفرعية في الشرق الأوسط

تاريخياً ظلت الولايات المتحدة كدول عظمى (إمبريالية) تعول على مجموعة دول كوكلاء منفذين لطموحاتها وإستراتيجيتها من مثل تركيا والسعودية كوريا الجنوبية وإسرائيل وجنوب أفريقيا قبل سقوط نظام الفصل العنصري (الابرتهايد)... الخ، فمصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً مباشراً، من أجل تشكيل جدار حول روسيا لكي لا تتمدد وتعود إلى الدور الذي كان يؤديه الاتحاد السوفيتي

أن تقود العالم العربي ضمن هذا التوجه، فتتحد ثلاث عواصم إسلامية (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلث يمنع الاختراق الإيراني في اتجاه المتوسط

السابق، ومنع السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى الخليج بحسب توصية (بريجنسكي)، فضلاً عن إحكام الطوق على إيران ومن ثم التعامل معها لاحقاً، لهذا عملت الولايات المتحدة على ترقية الدور التركي مستفيدة من حزب العدالة والتنمية بوجوده في سدة السلطة كما تؤدي دور (إمبريالية فرعية)،

شأنها في ذلك شأن إسرائيل، لخدمة المشروع الأميركي وبالضد من طموحات إيران الإقليمية أو على الأقل موازنة دورها الإقليمي، والحال ينطبق حالياً على الترقية السعودية لكي تؤدي دوراً إقليمياً أكبر خارج منطقة الخليج والانغماس في ترتيب شؤون المنطقة لصالح الولايات المتحدة ورؤيتها في ضبط أوضاعها ولجم القوى الإقليمية الناهضة وكبح جماح محور الممانعة الذي تقوده إيران وحلفاؤها والتفرغ لإدارة الترتيبات الجديدة المزمع القيام بها في جنوب شرق آسيا والباسيفيكي.

وأدوار القوى الإقليمية مختلفة بحسب بعض الباحثين الاستراتيجيين (إسماعيل صبري مقلد) فالدور الإيراني يوصف بأنه دور أصيل يستند إلى ركائز، على حين أن أدوار تركيا والسعودية هي أدوار بالوكالة مفتقدة إلى الركائز. فالوكلاء الإقليميون كل منهم له مشكلاته وطموحاته، فالوكيل التركي يريد كل شيء من دون أن يأخذ بالحسبان تكاليف ذلك داخلياً وخارجياً، فمن طموحاته في العضوية في الاتحاد الأوربي إلى توظيف الوجود التركي الديمغرافي في آسيا الوسطى لصالحها في تنافسها مع روسيا وإيران، فضلاً عن استدعاء طموحات لها علاقة بتاريخ الدولة العثمانية (العثمينة الجديدة)، بغية جعل الشرق الأوسط على الأقل مجالاً حيوياً لتركيا في جوانبه السياسية والاقتصادية بل الثقافية أيضاً.

ويرى بعض الباحثين أن تركيا تتدخل كحليف للولايات المتحدة وليس كقوة صاعدة مستقلة، فهي حليف عسكري أساسي لإسرائيل. وأن تدخلها في سوريا تم بإيعاز من واشنطن. ومن ثم فهي بوضوح (كولومبيا الشرق الأوسط) أو هي (دولة إمبريالية من الباطن)، إذ تقوم تركيا في المشرق العربي بدور مماثل للدور الذي تقوم به كولومبيا في أمريكا الجنوبية، لتخدم مصالح الإمبريالية وتدعم فعالية إستراتيجيتها في الشرق الأوسط⁽⁸⁾. وتركيا لا ترى تناقضاً في دورها (الإمبريالي التابع) المستفيد من وجودها في حلف

(8) سمير أمين، العولمة الرأسمالية والإمبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها، مجلة الاشتراكي، أيلول/ أغسطس، 2015.

الناتو وإسلامية حزبها الحاكم، في أن تؤدي دورها لصالح الامبريالية المركزية (الأميركية) وإنعاش طموحات (العثمينة الجديدة).

أما الوكيل العربي (السعودية) فهو يعاني من تحديات داخلية وخارجية باتت تضرب أسس النظام السعودي، فالأزمة السياسية التي تعيشها المملكة تكمن في بنية السلطة وهيكلها، ونمط الاحتكار السياسي والديني المتوارث، وعدم القدرة على ضبط تفاعلات الداخل، في ظل تصاعد واشتداد نبرة المطالبة بالحريات والحقوق والتعددية والدستورية، بالرغم من تساوق إجراءات النظام السعودي فيما يخص استخدام العنف لكبح جماح الحراك المجتمعي غير (المغطى إعلامياً)، بسبب سطوة الإجراءات الأمنية ونمط الرشوة المجتمعية والقبائلية التي يعتمدها النظام السعودي بين حين وآخر، وكذلك أدت محاولات تفلت الأخوة الخليجيين الصغار من سطوة المملكة السعودية، وصعود نجم إيران الإقليمية المعلن وامتلاكها للكثير من إمكانات تأدية دور إقليمي ضابط وحاكم، إلى ازدياد مخاوف

تقوم تركيا في المشرق العربي بدور مماثل للدور الذي تقوم به كولومبيا في أمريكا الجنوبية

السعودية في انزياحها جانباً عن دورها التقليدي (كقوة إقليمية) وقد مارسته طوال القرن العشرين والمتصف بتأدية الأدوار من وراء الكواليس بشراء ذمم الأشخاص والحكام والإعلام واعتماد أسلوب الترضيات السياسية القائمة على المال النفطي، فضلاً عن دورها المعروف والمناهض لقوى التحرر العربية سواء أكانت دولاً أم تنظيمات حركات تناهض المشروع الأميركي - الإسرائيلي .

والآن يبدو أن الوكيل السعودي يعيش أزمة مركبة نذرهما لا تحتاج إلى توصيف، تتمثل بفقدانه بوصلة التوجه الرشيد في كيفية مواجهة صعود القوة الإيرانية وحلفائها، بجانب أزمة المحافظة على تماسك المملكة والنظام والأسرة، والتي دبت إليها الخلافات والتناحر على السلطة، فضلاً عن أن حال حلفائها الأقرب والأبعد ليس كما تشتهي، لهذا لجأت إلى إنفاق ما يقارب 100 مليار دولار لتغذية الصراعات في المنطقة وإشعال حريق الطائفية باحتضان المجموعات الإرهابية ودعمها دعماً غير محدود، في أكثر من (18) دولة بحسب التقارير الأميركية، وهذا يجري برضا الولايات المتحدة والدول الأوروبية وعض الطرف الأتراك، من أجل توظيف التطرف لتحقيق أهداف هذا المشروع.

واستطاعت الولايات المتحدة ربط وكلائها بعلاقات تعاون وتنسيق تحت غطاء تحقيق أمن المنطقة، وأدت تركيا دوراً كبيراً في نسج العلاقات الإسرائيلية - القطرية وبدء أسس العلاقة بين السعودية وإسرائيل على قاعدة الخطر الإيراني، لهذا أجرت السعودية تعديلاً ألزمت به دول الخليج الأخرى بأن العدو الأول ليس إسرائيل كما كان معلناً بل هي إيران، وبدت التحرش والتحريض على حلفاء إيران وأخذ الدور الأميركي - الإسرائيلي بشيطننة هؤلاء الحلفاء بوضعهم على قائمة الإرهاب الخليجي، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني وبعض فصائل المقاومة الإسلامية في العراق.

إنّ الامبريالية الأميركية - الأوروبية - اليابانية مهما كانت فائقة، قد أدركت عدم قدرتها على المحافظة على هيمنتها النابعة من الأرباح الطائلة المكتسبة من الرأسمال الاحتكاري، أو من التحكم العسكري بالكوكب كله. فهي بحاجة إلى إمبرياليات فرعية قادرة على مسانبتها، لهذا تندفع صوب نمط من السياسات تخص منطقة الشرق الأوسطكي تضمن تدمير مجتمعاتنا، وإبادة قدرتها على رفض الخضوع للتوحش الرأسمالي. وخلق وضع فوضوي على نحو مزمن باستدعاء الإسلام السياسي الرجعي في تحالف غير معلن أو هو حليف اختياري مساند لتسويق المشروع الإمبريالي الجديد. يهدف إلى تأجيج المنافسات الجيوسياسية في بلدان عدة، والدفع بعنف مزدوج (اقتصادي - ووجودي) لتفكيك النسيج الاجتماعي لمجتمعات المنطقة، وهو ما أفقد فرص الأمن الإنساني فيها حتى باتت الشعوب تدفع ثمناً باهظاً ربما يطال حتى وحدة أراضيها.

**أن الوكيل السعودي يعيش
أزمة مركبة تذررها لا تحتاج
إلى توصيف، والمتمثلة
بفقدانه بوصلة التوجه الرشيد
في كيفية مواجهة صعود
القوة الإيرانية وحلفائها**

ثالثاً: الحراك الشعبي والإرهاب معطى التوظيف والمخرجات.

بالرغم من أن شرارة الحراك الشعبي العربي انطلقت من تونس، ثم سرعان ما انتقلت إلى مصر، ولم تنتهي في ليبيا وإنما استمرت لتصل إلى قلب المشرق العربي مروراً بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن وصولاً إلى سوريا لكن بصرف النظر عما حدث، وهل هو ربيع عربي أو خريف؟ فهو بلا شك علامة بارزة يصعب التغاضي عنها، ولأهميته نتساءل كيف ساعد الحراك الشعبي في تنامي الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

لا حاجة بنا إلى القول، إن الثورات التي حصلت في أغلب البلدان العربية

**المشروع الإمبريالي الجديد
يهدف إلى تأجيج المنافسات
الجيوسياسية في بلدان عدة،
والدفع بعنف مزدوج (اقتصادي-
وجودي) لتفكيك النسيج
الاجتماعي لمجتمعات المنطقة**

ساعدت على تدفق مختلف التكوينات السياسية، حتى أصبح المجال السياسي مكتظاً بالتنظيمات السياسية المختلفة غير المتجانسة في الرؤى والأفكار والأطروحات، ولكن بالرغم من هذه الفوضى الحزبية برزت إلى السطح الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، الذي استغلت الحضور الديني كمنظومة أفكار سائدة في المجتمعات العربية ومعطى

للتغيير السياسي، مما جعلها تعتمد إلى توظيف الدين خدمة للأهداف السياسية. وهكذا أفضى الحراك الشعبي في المنطقة العربية إلى صعود الإخوان المسلمين إلى سدة السلطة في تونس ومصر، وبرز دور الإسلاميين في ليبيا، وتعالى نبرة الإخوان المسلمين في سوريا وغيرها من الدول العربية⁽⁹⁾.

(9) عمركوش، الثورات العربية ومسار حركة التغيير، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر الموسوم «ثقافة التغيير»، جامعة فيلادلفيا، 8 تشرين الثاني 2012، عمان، 2012، ص 3-4.

لكن لم يسهم الحراك الشعبي إلى صعود حركات الإسلامية فحسب، وإنما منح أيضاً الحرية لزملائهم الجهاديين لممارسة نشاطاتهم مرة أخرى. ففي وسط الفوضى أدى فرار وإطلاق سراح السجناء - أو العفو عن العديد من الإسلاميين - في البلدان التي تأثرت في الحراك الشعبي إلى الإفراج عن الكثير من الجهاديين المرتبطين بتنظيم القاعدة⁽¹⁰⁾، وحركات الجهاد الإسلامية والذي انضوى الكثير منهم تحت مسميات جهادية عدة أبرزها جماعة أنصار الشريعة في مصر وتونس وليبيا. ومع ذلك أدى التدخل العسكري للناتو في ليبيا للإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي إلى تدفق العديد من الجهاديين في البلاد⁽¹¹⁾.

(10) كان أبرز هؤلاء الجهاديين هو محمد الظواهري شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري أطلق سراحه من إحدى السجون المصرية في عام 2012، وقد لعب دوراً بارزاً في تنظيم صفوف الجهاديين في مصر وليبيا.

(11) Daveed Gartenstein-Ross and Aaron Y. Zelin, How the Arab Spring's Prisoner Releases Have Helped the Jihadi Cause, The Atlantic, October 11, 2012.

وقد كان لهؤلاء الجهاديين الأثر الأكبر في حالة الاعتدال في حركات الإسلام السياسي، وانتشار الحركات الجهادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أدى المناخ المتسامح للتعبيئة الإسلامية بعد الحراك الشعبي، وتساهل الإخوان المسلمين تجاه زملائهم الإسلاميين إلى إعطاء الفرصة للكثير من الجهاديين لإقناع الآخرين بأرائهم الراديكالية وكسب العديد من الأتباع⁽¹²⁾.

Ibid. (12)

إن المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلدان التي شهدت الحراك الشعبي أتاحت للجهاديين الفرصة لإعادة تجميع صفوفهم وتجديد المزيد من المقاتلين، بيد أن ذلك لا ينفي الحديث عن التوظيف الخارجي لهؤلاء

الجهاديين في إسقاط الأنظمة وتغيير الاصطفافات الإقليمية والدولية ولعل سوريا أبرز مثال على ذلك .

أدى التدخل العسكري للناتو في ليبيا للإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي إلى تدفق العديد من الجهاديين في البلاد

فعندما بدأت فوضى الحراك الشعبي في سوريا أوائل عام 2011 كانت البيئة الإقليمية مهيأة للحركات الجهادية، مما أخذ يلوح في الأفق أن الانتفاضة السلمية في سوريا ستتحول إلى انتفاضة مسلحة ضد النظام السوري، وذلك بسبب فتاوى الجهاد المدعومة من قطر وتركيا والسعودية ومصر، والتي أعلنها الكثير من علماء الدين السنة لمساندة الإسلاميين السوريين في تغيير نظام الحكم في سوريا .

إذ أسهمت فتاوى الجهاد التي أعلنها الشيخ يوسف القرضاوي منذ منتصف عام 2011 للقتال ضد الرئيس بشار الأسد في تدفق الكثير من المقاتلين السنة الأجانب إلى سوريا، ولم تكن لهذه الفتوى صدى كبير في تدفق المقاتلين فحسب، وإنما بلغ صداها أفق الكثير من رجال الدين في المنطقة، مما سهّل عليهم لعب دور الحماة، ففي خطبة الجمعة التي ألقاها القرضاوي في الدوحة في 31 أيار 2013 حول محنة أهل السنة في سوريا، صرح القرضاوي بأن (أي شخص قادر ومدرب على القتال... عليه التوجه إلى سوريا، أن أَدْعُو جموع المسلمين إلى التوجه هو دعم إخوانهم في سوريا)، وقد كان لهذا التصريح أو الدعوة أثر مهم في تحديد المعايير لغيره من رجال الدين، فبعد أيام من خطبة القرضاوي أيد مفتي المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل الشيخ علناً خطبة القرضاوي، وبعد أيام عدة أصدرت مجموعة من العلماء اليمنيين فتوى جماعية تدعو إلى (الدفاع عن المظلومين) في سوريا . وبعد مضي أسبوعين من خطبة القرضاوي صرح رجل الدين السعودي سعود الشريم على منبر المسجد الحرام في مكة، أنه (يجب على المؤمنين دعم الثوار ضد النظام في سوريا بكل الوسائل)⁽¹³⁾ .

ولم يكتف القرضاوي بإعلان هذه الفتاوى من قطر فحسب، ففي مؤتمر عقد في القاهرة في حزيران 2013 (دعا إلى الجهاد في سوريا بحضور شيخ الأزهر)، قال القرضاوي (إن النصيريين «العلويين» أكثر كفرةً من اليهود أو المسيحيين)⁽¹⁴⁾ . وفي اليوم التالي تحدث الرئيس المصري السابق محمد مرسي أمام حشد من الجماهير في القاهرة، ملوحاً بعلم المعارضة السورية

(13) Thomas Hegghamm-er and Aaron Y. Zelin, How Syria's Civil War Became a Holy Crusade, Foreign Affairs, July 7, 2013.

Ibid. (14)

وموجهاً الإدانة إلى الرئيس بشار الأسد وحزب الله، وقد نظم ذلك الحشد الهائل عدد من رجال الدين المتشددين الداعين إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الشأن السوري، وقد فسّر الكثير من المقاتلين حديث الرئيس علناً أمام الجماهير بأنه إشارة إلى كل الذين يرغبون في خوض غمار تلك الحرب⁽¹⁵⁾.

Ibid. (15)

وبحلول عام 2012 أخذت نزعة التطرف تتغلغل في صفوف الجماعات السورية المسلحة، بسبب تدفق المقاتلين الأجانب، إذ بدأ الجهاديون من خارج سوريا يؤدون دوراً بارزاً في الحرب الدائرة ضد الجيش السوري. فقد وصل في بداية عام 2012 ما يقارب 2000 مقاتل أجنبي إلى سوريا تلبية لفتاوى الجهاد، وقد جاء العديد من هؤلاء المقاتلين من السعودية والأردن واليمن والكويت والعراق وتونس وليبيا ومصر والجزائر وفلسطين والسودان، وجاء العديد منهم من أفغانستان وباكستان وتركمنستان وداغستان والشيشان، ومن بلجيكا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة⁽¹⁶⁾.

Aaron Y. Zelin, Foreign Fighters Trickle into the Syrian Rebellion, Policy Watch 1950, The Washington Institute for Near East Policy, June 11, 2012, p. 2.

وبينما انخرط الكثير من هؤلاء المقاتلين في صفوف الجماعات السورية المسلحة، أسس آخرون كتائبهم وميليشياتهم الجهادية المستقلة. فقد تحول الجيش السوري الحر (ذو التوجه غير الإسلامي)، الذي كان أحد أبرز الجماعات المسلحة السورية التي تقاتل ضد النظام إلى فصائل إسلامية متعددة من بينها (صقور الشام، وجبهة النصر، وكتائب أحرار الشام - التي تحولت فيما بعد إلى «الجبهة الإسلامية السورية» - ، وكتائب عبدالله عزام، وفتح الإسلام ولواء الأمة - وهي المجموعة الذي يقوده الإيرلندي الليبي مهدي الحراتي - وهو قائد سابق في «لواء طرابلس» الذي ساعد في الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا قبل عام)⁽¹⁷⁾.

Aaron Y. Zelin, The Syrian Islamic Front: A New Extremist Force, Policy Watch 2031, The Washington Institute for Near East Policy, February 4, 2013, p. 1.

وبالمجمل، أسهمت هذه الفتاوى وغيرها من التصريحات الجهادية بجعل الحرب الأهلية في سوريا حرباً مقدسة، مما أدى إلى توافد العديد من المتطوعين الجهاديين السنة إلى سوريا لخوض المعارك مع الجماعات المسلحة السورية لإسقاط الرئيس بشار الأسد. وتشير البيانات التي جمعها - توماس هيجهامر وهاروني. زيلين في عام 2013 - إلى أن عدد المقاتلين الأجانب في سوريا وصل إلى أكثر من 5000 مقاتل سني - من أكثر من 80 دولة مختلفة منذ بدء الحراك الشعبي في عام 2011 - في صفوف الجماعات

السورية المسلحة، وهذا ما يجعل سوريا ثاني أكبر وجهة للمقاتلين الأجانب في التاريخ الإسلامي الحديث بعد أفغانستان، الذي وصل فيها عدد الجهاديين في ثمانينات القرن الماضي إلى ما يقارب 10000 متطوع، على مدى فترة دامت عشر سنوات⁽¹⁸⁾.

Thomas Hegghammer and (18)
Aaron Y. Zelin, How Syria's
Civil War Became a Holy
Crusade, op.cit.

وبوصفها محور جيوسياسي ونقطة ارتكاز لإيران، أخذت تركيا وقطر والسعودية تتسارع في تمويل ودعم الجماعات المسلحة في سوريا، بدعم من الولايات المتحدة - تطبيقاً لمبدأ القيادة من الخلف الذي يعد إحدى تطبيقات الحرب بالوكالة - فسعت كل دولة لتتقارب مع أكثر التنظيمات سيطرة وقوة، ودعمها بالمزيد من المال والسلاح، لتكون لها اليد العليا والصوت الوحيد في ميدان المعركة، وفي نظام الحكم البديل في سوريا. وعندما أضحت سوريا مسرحاً ومرتعاً للحركات الجهادية الإسلامية، وبيئة جاذبة ومشجعة على التطرف، أصبح الاتحاد والتآلف والتزاوج بين التنظيمات الجهادية الخارجية والداخلية أمراً يسيراً ومألوفاً ومهماً لتوحيد الدعم الخارجي، فبينما انضمت العديد من الحركات الجهادية المسلحة في سوريا إلى تنظيم جيش الفتح الذي تدعمه المملكة السعودية وتركيا، انضم آخرون إلى تنظيم أحرار الشام المدعوم من قطر⁽¹⁹⁾.

Fabrice Balanche, The (19)
Battle of Aleppo Is the Center of
the Syrian Chessboard Policy
Watch 2554, The Washington
Institute for Near East Policy ,
February 5, 2016.

وبالمقابل سعت «دولة العراق الإسلامية» - التي كانت تعرف بفرع تنظيم القاعدة في العراق - لمدد نطاق دولتها المزعومة إلى بلاد الشام وضم العديد من التنظيمات الجهادية، وبينما تمكنت «داعش» من السيطرة على العديد من المدن السورية⁽²⁰⁾، أخذت تقدم نفسها بوصفها حامية للسنة، ساعية لنصرة أهلها من هيمنة الشيعة، وعن طريق هذه البروباندا استغلت «داعش» سخط الحراك الشعبي الذي بدأ سلمياً في المحافظات السنية العراقية وانتهى مسلحاً، لتسيطر على مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار عام 2014 بالتعاون مع العشائر السنية والجهات المعارضة للحكومة العراقية، ولتتمكن في يوم 10 حزيران من السيطرة على مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية، لتعلن «داعش» إقامة دولة (الخلافة) في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق، وأن زعيم التنظيم «أبا بكر البغدادي» هو «خليفة المسلمين» في كل أنحاء العالم.

Aaron Y. Zelin, Al-Qaeda (20)
Announces an Islamic State in
Syria, PolicyAlert, The
Washington Institute for Near
East Policy, April 9, 2013.

ومهما يكن من أمر، فقد أدى الحراك الشعبي في المنطقة العربية إلى عواقب

أمنية، فكانت إحدى مخرجات توظيفه إعادة التموضع عبر دعم الإرهاب في الدول الأخرى. إذ بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الحراك الشعبي كانت النتيجة هي التوجه نحو الراديكالية والتطرف للتغيير الأنظمة السياسية، إذ أُلقت الصراعات المستمرة في سوريا والعراق واليمن بظلالها على المشهد السياسي في المشرق العربي⁽²¹⁾، مما خلق إرباكاً شديداً في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية لتحدث ما يشبه الانهيار داخل محوري الاعتدال والممانعة، وهو ما انعكس على التوازن الإقليمي في المنطقة، وهكذا، يمكن القول إن الثورات العربية قد أسقطت كل خرائط التحالفات والصراعات السابقة في الشرق الأوسط.

Adel Abdel Ghafar, Five (21) years later: lessons of the uprisings in North Africa, The Brookings Institution, 5-February - 2016.

رابعاً: التحكم الأميركي بالطور الثالث للحراك الشعبي العربي

دشنت الثورات العربية مرحلة جديدة، وربما مفصلية في حياة الشعوب العربية المقهورة مرتين، مرة بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى بتعفن نظم الحكم السلطوية فيها، وهذه جميعاً تعد نتاجاً طبيعياً، لإستراتيجية البلدان الغربية وأمريكا الهادفة إلى استيعاب موجة التحرر والتخلص من الاستعمار، وهي فورة شعوب عانت من آليات استلاب ذي طابع كونيالي قائم على النهب الهيجي لممكّنات هذه المجتمعات، وساعياً إلى تجذير التخلف وإعادة تدويره باستمرار، وتشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الواقعة تحت ضغط الاستعمار، بالإضافة إلى أبنية فوقية أقل ما يمكن عنها، أنها أبنية أريد لها شرعنة تحكم البلدان الغربية وأمريكا في توجهات المجتمعات العربية على الأصعدة كافة.

ولربما أصابت مشاهد الحراك الشعبي أو ما نسميه إطلالة موجة الديمقراطية على سواحل العرب، البعض بالتفاؤل المفرط أو سببت الضبابية عند البعض الآخر، هل إننا بإزاء ربيع الشعوب أو خريف الأنموذج الرأسمالي، فالتحركات والاحتجاجات التي حدثت تمثل مرحلة من الفوضى، وهي الطور الأول من حالة المخاض، التي تعد مفاجئة للامبريالية الأميركية - الأوروبية أصابتها بالذهول والفتور والارتباك، لهذا دخلت مرحلة المخاض طورها الثاني، الذي اتسم بإزاحة السلطات والنظم المتماهية مع المشروع الامبريالي، وهو ما استدعى التدخل غير المباشر من جانب

دشنت الثورات العربية مرحلة جديدة، وربما مفصلية في حياة الشعوب العربية المقهورة مرتين

الأمريكان والأوربيين ووكلائهم المتبقين في المنطقة، بغية ضبط مخرجات الحراك لصالح عدم المساس بمصالحهم الحيوية، مما أدى إلى بزوغ نجم الحركات المتطرفة بنسختها الإرهابية في بعض الدول المستهدفة، لتجعل من دولها دول فاشلة أو منهارة، عندما تم العصف بمصادر قوتها وإفراغها، ل يتم لاحقاً ملؤها بالقوى الإرهابية⁽²²⁾.

(22) للمزيد ينظر: عبدعلي كاظم المعموري - رؤى خليل التويجري، صنع فراغ القوة والسلطة في الشرق الأوسط (سوريا والعراق أنموذجاً)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (14)، بيروت - بغداد، 2015.

وبينما نحن في العالم الثالث وفي بلدان العرب خاصة مشغولون بأزماتنا السياسية والاقتصادية، تشهد البلدان المتقدمة حالة أزمة اقتصادية، تلجأ معها إلى زيادة الضغط على حكام الدول السلطوية ولاسيما الربعية (النفطية) منها للممارسة أقصى أنواع الاستغلال لشعوبها، نتيجة سعي البلدان الرأسمالية المتقدمة المأزومة من للإتكاء على ثروات هذه البلاد في تفرغ شحنة أزمته الاقتصادية، بمستوردات الأسئلة والإنفاق العسكري، أو زيادة الطلبات الأخرى، بما فيها الاستحداث الأحدث في تنظيمات الدول النفطية الغنية وهي (الصناديق السيادية)، التي كانت الرافعة الأساسية الاستثنائية لبث الحياة في الاقتصادات الرأسمالية المشلولة بأمراض أزمته الدورية.

خامساً: صراع الحلفاء في المشرق العربي

بصورة عامة يمكن القول بقدر كبير من الثقة، إن صراع الحلفاء في المشرق العربي يدور حول مُسَلِّمة أساسية في توازن القوى هي إما الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره. فقبيل الأزمة السورية كان توازن القوى في المشرق العربي يقوم على التنافس بين محورين الممانعة والاعتدال، وكان العراق بعد عام 2003 إحدى ساحات المنافسة بين القوى الإقليمية ولاسيما السعودية وإيران. وبينما كان توازن القوى يميل إلى صالح محور الممانعة على حساب محور الاعتدال، ساعد - اندلاع الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسقوط نظام حسني مبارك في مصر - إيران على تعزيز حضورها الإقليمي في الشرق الأوسط، عن طريق دعمها للحراك الشعبي في البحرين والسعودية واليمن، وسعيها لإيجاد موطئ قدم لها في مصر ما بعد مبارك، وهكذا، عملت إيران على محاصرة دول عدة مثل السعودية، من الجهات الأربع، العراق وسوريا في الشمال، واليمن في الجنوب، والمنطقة الشرقية من الشرق، وكانت تأمل في استكمال حلقة الطوق المحيط

أن إضفاء البعد الطائفي على صراع الحلفاء في المشرق العربي، أريد منه التوظيف للمشروع الأميركي في مواجهة الصعود الإيراني وقوى محور الممانعة

(23) خالد الحروب، حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل، القاهرة 2013، ص90.

بالمنطقة الخليجية من الغرب عن طريق جرّ مصر للتحالف معها⁽²³⁾. ولكن بعد أن وصل الحراك الشعبي إلى سوريا وتحول إلى حراك مسلح، أوضحت الفرصة جيدة لتغيير توازن القوى في المشرق العربي، إذ باتت سوريا محورية بالنسبة إلى السعودية في مواجهة إيران وإضعافها، على نحو تحولت معه سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون إقليمياً، وروسيا والولايات المتحدة دولياً.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن الأزمة السورية منذ بدايتها في عام 2011، جعلت أرضية الصداقات والتحالفات في المشرق العربي هشة إلى درجة معقدة، ذلك بأن الأزمة السورية والأحداث والأزمات المتتالية في العراق واليمن، أنتجت واقعاً معقداً في الإقليم برز في بادئ الأمر في التنافس بين تركيا وإيران، ومن ثم انتقل إلى الصراع بين السعودية وإيران مولداً استقطاباً شديداً الحدة بين دول المشرق العربي، كانت مخرجاته محاور إقليمية متنافرة. يضم المحور الأول إيران وسوريا وحزب الله وبعض اللاعبين المحليين في العراق. مقابل المحور الثاني الذي يضم التحالف التركي السعودي القطري الإماراتي. ولم تكن طبيعة هذه التحالفات الإقليمية فحسب، وإنما انقسمت على المستوى الدولي إلى محورين أحدهما تقوده الولايات المتحدة والآخر تقوده روسيا الاتحادية.

وفي ضوء هذه الاصطفافات والمحاور والتحالفات الإقليمية ينزع الكثير من الباحثين والمراقبين إلى النظر إلى حالة الصراع السائدة في المشرق العربي بمنظار الحرب الباردة بين عدد من اللاعبين الإقليميين - سواء أكانوا جهات حكومية أم غير حكومية - تفرقهم وتجمعهم أيديولوجية الهوية الدينية. إذ يرى مايكل ناتيسأن صراع الحلفاء في ساحات المشرق العربي يدور بين طرفين. فمن جهة هناك محور المقاومة الذي يضم لاعبين حكوميين مثل إيران وسوريا، ولاعبين غير حكوميين مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله في العراق. وهذا المحور متحد ضد محور ما يسمى (بالاعتدال) وهو مصمم على مقاومة المشروع الأميركي - الإسرائيلي - السعودي، ودفع القوات الأمريكية إلى الرحيل من المنطقة⁽²⁴⁾.

ومن جهة أخرى هناك المحور السني الذي يضم تحالفاً أقل تماسكاً ولكنه

(24) Michael Knights, Time to Focus on the Wars Within the War Against the Islamic State, War on the Rocks, December 21, 2015.

في طور النمو، وهو يضم لاعبين حكوميين من السعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة، ولاعبين غير حكوميين مثل الجماعات المسلحة في سوريا (داعش - النصر - أحرار الشام - جيش الإسلام - جيش المهاجرين... الخ). ويركز هذا المحور على محاربة محور المقاومة الشيعي في المقام الأول، وفي حالة تركيا منع تعاضم النفوذ الكردي في كل من سوريا وتركيا. ويعتبر هذا التحالف السني تنظيم «داعش» والعناصر الجهادية الأخرى تهديداً أقل خطورة من التهديد الشيعي، حتى إنه ينظر إلى المقاتلين السلفيين كأداة في بعض الحالات، وهو ما يمكن أن نراه في اليمن إذ يخوض «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» إلى جانب «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية والإمارات حرباً موازية ضد الحوثيين المدعومين من إيران⁽²⁵⁾.

Ibid. (25)

وإذا كانت روسيا الاتحادية تراهن على المحور الشيعي وفق المنظور الأمريكي، فإن الولايات المتحدة تراهن على المحور السني، وذلك بغض الطرف عن حلفائها من تركيا والسعودية وقطر في دعم الجماعات المسلحة الإرهابية في سوريا وتمويلها. بدعمها لوجستياً وسياسياً لحرب السعودية في اليمن، لإيصال رسالة مفادها بأنهم تتخلل عن حليفها بعد الاتفاق النووي الإيراني⁽²⁶⁾.

F. Gregory Gause and (26) Shafeeq Ghabra, American Policy in the Middle East: Obama's Last Year and a Look Ahead, a panel discussion, The Brookings Doha Center, October 20, 2015.

ولكن يبدو أن إضفاء البعد الطائفي على صراع الحلفاء في المشرق العربي، أريد منه التوظيف للمشروع الأميركي في مواجهة الصعود الإيراني وقوى محور الممانعة، بتجميع الآخرين طائفيًا وراء السعودية واستثمار التخوف السعودي من وجود قوة إقليمية صاعدة تنافسها في المنطقة، وأن البعد الطائفي للصراع بين السنة والشيعة ليس هو العامل الأساسي، بل هو مجرد انعكاس للصراع السياسي بين إيران والسعودية - وحلفائهما - على النفوذ في المنطقة. فالطائفية هنا ليست سبباً للصراع وإنما مجرد آلية من آلياته⁽²⁷⁾. وهكذا جرى توظيف البعد الطائفي في الصراع لصالح تغيير مستويات الخطر وترتيبه، إذ تبنت السعودية وحلفاؤها إلغاء التهديد الإسرائيلي للعرب واستبداله بالخطر الإيراني، ليس من منظور المصالح والاستراتيجية بل من منظور طائفي صرف.

(27) غريغوريغوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات تحليلية، العدد 11، مركز بروكنجز، الدوحة، 2014، ص 10

ذلك بأن التخوف من محور للعرب الشيعة تقوده إيران وروسيا في المشرق

العربي، دفع إلى خلق محور منافس للعرب السنة تقوده إسرائيل عن طريق السعودية وتدعمه الولايات المتحدة. إذ إن الهدف الأساسي من مشروع الشرق الأوسط الجديد، إحداث انقلاب في خريطة التحالفات الإقليمية، بحيث تتحول إيران إلى عدو إقليمي بديل عن إسرائيل، وأن يتوارى الصراع العربي - الإسرائيلي بإزاء الخطر الإيراني، ولعل ذلك ما حفز وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبي ليفني) بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، للدعوة إلى انضمام إسرائيل إلى ما سمته بـ (الحلف السني) لمواجهة خطر (الهلال الشيعي)، باعتبار أن إيران مصدر الخطر والتهديد لكل دول الإقليم، وهي الدعوة التي يتزعمها في الوقت الحاضر كل من موسى يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي واسحق هيرتزوج زعيم المعارضة الإسرائيلية وزعيم تكتل ما يسمى (المعسكر الصهيوني)، والتي تفيد بتشكيل حلف مشابه لحلف الناتو بين إسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة لمواجهة تحالف العرب الشيعة الذي تقوده إيران وروسيا الاتحادية⁽²⁸⁾.

(28) محمد السعيد إدريس، التحالف الذي تريده إسرائيل، صحيفة الأهرام اليومي، العدد 47125، 15 كانون الأول 2015.

لهذا، إذا كان ظاهر الصراع في المشرق العربي يكمن في الاختلاف مذهبياً بين محوري الصراع، فإن جوهره يمكن في اختلاف رؤى المحورين لما يجب أن يكون عليه المشرق العربي، ومن ثمّ حاجة كل منهما إلى الهيمنة على المنطقة، إذ ترى دول المحور السني أن سوريا مكسب استراتيجي مهم ومؤثر، لما تتيحه جغرافية هذا البلد من إطلاقات مهمة على البر التركي من جهة وإشراف استراتيجي على لبنان وتماس مع إسرائيل، فضلاً عن تشكيله نصف دائرة طوق العراق وتلامس معه في ثلثه الغربي، زيادة على تعطيله للمزبة التي تتمتع بها إيران حالياً عبر تطويقه للفضاء الخليجي بالبر الشامي (سوريا ولبنان)، وامتلاكها ساحات تصارع بعيدة عن مراكزه الحيوية، الأمر الذي يعطي لدول المحور السني مرونة وقدرة أكبر على المناورة والمساومة السياسية والاقتصادية⁽²⁹⁾، وتتقارب مع هذه الرؤية الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ يقول روبرت ساتلوف مدير معهد واشنطن في هذا الصدد: بأن «القضية الملحة في شأن سورية ليست في إمكانية نجاح سوريين في إسقاط نظام الأسد أو إفلات النظام من السقوط، بل هي في توجيه ضربة مؤلمة، إلى المحور المعادي للغرب والديمقراطية والسلام والذي يمر عبر دمشق»⁽³⁰⁾، مما يعني تغير النتائج الجيوسياسية في المشرق العربي لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ودول المحور السني.

(29) غازي دحمان، الأزمة السورية ومنظومة أمن التعاون الخليجي، مقالات رأي، (الدوحة: الجزيرة نت، 3 حزيران 2012) ينظر الرابط الآتي: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>

(30) نقلاً عن: حسام محمد مطر، هاجس أميركا الأكبر في الربيع العربي: إيران، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011). ينظر الرابط الآتي: <http://www.dohainstitute.org/release/416cc60f-3ca7-4c34-ac08-b0fca8eada46>

أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

في المقابل، ترى دول المحور الشيوعي ولا سيما إيران بأن سوريا لها أهمية جيوسياسية كبيرة في اختراق المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ تمثل سورية قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية لها في الجوار العربي المشرق، وذلك لتوفيرها نافذة على المتوسط، وطريقاً آمناً إلى لبنان وشريكاً يعتمد عليه، بشكل يجعل من إيران طرفاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ إن علاقة إيران مع سوريا تعد بمثابة مفتاح لجهود إيران الرامية إلى دعم حزب الله في لبنان، بل إنها تعد سوريا نقطة عبور لشحنات الأسئلة الإيرانية إلى حزب الله، وكلا البلدين يرى حزب الله بمثابة وسيلة ضغط ضد إسرائيل، كما تخشى إيران التي تعد واحدة من حلفاء سوريا الاستراتيجيين، أن يتبدد تحالفها القوي مع سوريا إذا نجحت المعارضة السنية في تغيير النظام السوري⁽³¹⁾.

وتتطابق هذه الرؤية كثيراً مع روسيا من ناحية أهمية سوريا في المشرق العربي. فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذاً لأسطولها في البحر الأسود في قاعدة سيفاستوبول إلى مياه البحر المتوسط⁽³²⁾. ومع ذلك ثمة اعتبارات جيواستراتيجية تقف وراء جوهر سلوك روسيا في سوريا، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي ستراعيها روسيا ضمن إستراتيجيتها، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية، بقدر ماهي نتائج للتصور الروسي لمكانة سورية ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية، في نطاق إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها، فتوسع حلف الأطلسي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، من الطبيعي أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى لمواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة، من بينها غرب آسيا التي تشكل فيه اكل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية⁽³³⁾.

ومع ذلك، لا يمكن أن نغفل اعتبارات الطاقة بالنسبة إلى روسيا في سوريا، إذ يشرح أحد المراقبين هذا الأمر، قائلاً «هنا كعامل آخر لا يُنتبه إليه. هو أن روسيا هي مُورِدُ الطاقة (الغاز) الرئيس إلى أوروبا الغربية، وهنا كمشاريع

Jeremy M. Sharp and (31) Christopher M. Blanchard, Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response, (Washington DC: Congressional Research Service July 12, 2012) p. 8.

(32) مجموعة باحثين، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 8.

(33) أمل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، صحيفة الرأي الأردنية، 24 أيار 2012، ينظر الرابط الآتي: <http://www.alrai.com/article/515433.html>

أميركية وأوروبية مقترحة لإيصال الغاز الطبيعي من قطر والعراق عبر سوريا إلى أوروبا، من أجل إخراج روسيا من معادلة أمن الطاقة لأوروبا، إذا حدث هذا وخرجت روسيا من سوريا من دون أن تحقق أهدافها الجيوإستراتيجية، فما هو المتصور عن مكانة؟ ستكون دولة من الدرجة العاشرة. لهذا تدافع روسيا الآن عن حالها بسوريا. «⁽³⁴⁾. ولهذا كله تدرك روسيا أن نفوذها في الشرق الأوسط ومكانتها في النظام الدولي تتعلق كثيراً بما يجري أو سيجري مستقبلاً في سوريا والشرق العربي.

(34) نقلاً عن: عيسى خليل، حين يكون الكوكب بأسره ضد الثورة، معهد الدراسات العربية، 21 فبراير 2012. ينظر الرابط الآتي: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4426/>

وتتحسب روسيا جيداً، إذ سورية من منظورها الاستراتيجي هي مفتاح التغيير في المنطقة، ولا يمكن حدوثه إلا من البوابة الدمشقية فقط، وقد أثبتت الحقائق على الأرض أن التغيير الجيوسياسي في الشرق الأوسط لم يتحقق عبر بوابة بغداد كما كان يتوقع وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول، وهذه الأسباب قد تكون هي خلف ظنون موسكو بأن القضية السورية هي فرصتها السانحة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽³⁵⁾.

(35) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط4، بيروت، 2013، ص 296.

ويحاول محور الممانعة الإفادة من الانشغال الأميركي بالشرق الآسيوي (الصين ومجاوراتها)، في إدراك مبكر (مستقبلي) منها بأن منافستها على مكانتها تأتي من الصين، وخفوت اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، فالحراك الشعبي والتطبيع الرسمي المعلن (مصر - الأردن - قطر - الأردن) وغير الرسمي وغير المعلن (السعودية) مع دولة الكيان الصهيوني، قد قلل من حجم التهديد للكيان الصهيوني، لا سيما أن الولايات المتحدة وعلى لسان جميع رؤسائها منذ أكثر من قرن أنها تتعهد بأمن الكيان وتعد ذلك التزاماً استراتيجياً لا عودة عنه.

سادساً: القوى الكبرى ومخرجات الصراع في الشرق العربي

استطاعت الولايات المتحدة وبمساندة حلفائها الإقليميين والدوليين، إن تعدد إمكانات لإغراض التوظيف للقبائل من الأيام، فساندت عبر مؤسساتها الاستخباراتية (CIA) والبنتاغون جماعات إسلامية متشددة أبان الغزو السوفيتي إلى أفغانستان، وهو ما شجع على توسع وتمدد واستقواء هذه المنظمات مع توافر إمكانات الدعم الرسمي (السعودية وبعض دول الخليج) وغير الرسمي عبر مؤسسات مسماة خيرية (مؤسسة الحرمين الخيرية مثلاً)، وقد جرى ذلك وقد غضت الولايات المتحدة وأخواتها الأوربيات عن ذلك.

وبسبب من احتلال العراق وما ترتب عليه من استدعاء الولايات الأميركية للإرهاب من كل مناطق العالم إلى التجمع على أرضه، يعد أمراً مخططاً لتفجير المنطقة من الداخل، إذ أن موجة الجماعات المتوحشة التي ضربت المنطقة منذ 2011، هي في جوهرها (موجة استعمارية جديدة) اعتمدت خطط (الغزو من الداخل) بديلاً من الغزو الخارجي، بدلاً من اقتحام القلعة من الخارج بالقوة، يمكن الاستيلاء عليها من الداخل بخدعة؟ هذا درس تاريخي قديم من دروس الحروب التي تدار بواسطة الخدعة والقوة.

هؤلاء الإرهابيون، ليسوا سوى الوجه المنظور أو المسموح برؤيته من صورة (المنظمة السرية) التي تدير عمليات التوحش الممنهج، وهو توحش مصمم لتمكين الغرب الاستعماري من العودة إلى مستعمراته تحت أغطية جديدة، ولا يجري التفكير كثيراً في مرحلة ما بعد تجميع المسلحين والتي يجمع الكثير على أنها ستكون دموية وفوضوية وغير مستقرة وستجعل من دول المنطقة دول هشة بحسب التوصيف السياسي، وهذا من شأنها تغيير قلب الشرق الأوسط⁽³⁶⁾.

(36) ليز سلاي، كيف ستعيد الحرب على داعش رسم خريطة المنطقة، الاندبنت، 4 كانون الثاني 2016.

ويبدو أن رهان الولايات المتحدة طوال سنوات إدارة (أوباما) لدورتين هو السعي إلى إعادة تشكيل التوازن في ميزان القوى ما بين المملكة السعودية وإيران حتى وأن كان توازناً هشاً. وتريد واشنطن أن تفك ارتباطها العضوي بمنطقة الشرق الأوسط من دون التخلي عن النفوذ وعن المصالح الحيوية، وهي تحاول أن تضع معادلة جديدة للصراع، تدفع بموجبها حلفائها الإقليميين أو ما سميها (الامبرياليات الفرعية وحتى الجنينية)، وتدير الولايات المتحدة هذا الصراع من الخلف، وهذه المعادلة الجديدة يمكن لها تفسير السلوك الأميركي ونفعيتها المتطرفة في جعل نتائج المعادلة (صفرية) بامتياز، وهو ما يعطي المصادقية في تفسير الرغبة الأميركية في توظيف الإرهاب وتسييره مع الادعاء في اللحظة نفسها أنها تسعى إلى محاربه.

إن المنطقة العربية في ظل الفوضى التي تعمل الولايات المتحدة على أعماها، قد وصلت إلى مستوى لم يسبق أن وصلته من التشطي والتجزئة، وبات كل إقليم يعمل على تسيير الأوضاع وفقاً لمصالحه الضيقة، مع تغييب حق شعوب المنطقة في الحلم بتجاوز حالة الصراع الذي لم

تحاول أن تضع معادلة جديدة للصراع، تدفع بموجبها حلفائها الإقليميين أو ما سميها (الامبرياليات الفرعية وحتى الجنينية)، وتدير الولايات المتحدة هذا الصراع من الخلف

يخفت طوال ما يقارب قرن من الزمن، وبما يحقن دماء هذه الشعوب ويعيد توجيه بوصلتها نحو بؤرة عدم استقرار المنطقة (إسرائيل)، فضلاً عن غز السير باتجاه الصراع مع تخلف المنطقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

إن انفجار المنطقة وتوسع حلقة الإرهاب وبروز ظاهرة (التعصب الحضاري) التي تتبعها باتت تشكل (المصفوفة الأساسية للإرهاب الحديث)، وموجة الجماعات المتوحشة ليس سوى الوجه المنظور أو المسموح برؤيته من صورة (المنظمة السرية) التي تدير عمليات التوحش الممنهج، وهو توحش مصمم لتمكين الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة من العودة إلى المنطقة تحت عباءة مكافحة التطرف.

فالغزل الأميركي للجماعات الإرهابية ولعموم الإسلام السياسي لم يكن جديداً، طالما أن هؤلاء يكونون العدا للذول القائمة وفي مخيلتهم الآتيان - بدولة الخلافة - وهذه وفق التصور المبتوث في أدبياتها لا تضع قيود على مبادئ الرأسمالية الأساسية في الحرية الاقتصادية، كما أنها لا تعارض الديمقراطية طالما توصلها إلى سدة السلطة، وهو ما جعل بعض أطراف الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين في تركيا أو مصر أو تونس) محط إعجاب خاص من الولايات المتحدة⁽³⁷⁾. كما أن التلميحات الأمريكية بصعود الإسلام السياسي والقبول بالإسلام المعتدل على وفق توصية (مؤسسة راند)، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لقبوله وألزم المؤسسات الأمريكية سواء وزارة الخارجية أو الاستخباراتية أو الموازية (مؤسسات دعم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني) من فتح قنوات للحوار والتفاهم، وفي ضوء كل ذلك وعلى مدى السنوات الممتدة من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وحتى عام 2010، جرت عملية تقويم وثبتت وفترة للجماعات والمنظمات والأحزاب الإسلامية الراغبة بالتواجد على الساحة السياسية للشرق الأوسط وعلى وفق الثوابت الآتية:

1. تقديمها القوى الإسلامية الضمانات الكافية في إن تتعامل مع قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) بألية المصلحة المشتركة والتي تكفل تحقيق الاستقرار للجميع⁽³⁸⁾.
2. أن لا يجري الإخلال بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

(37) جورج قرم، الاستعمار مبتدع الهويات المذهبية، جريدة الأخبار، العدد (2446)، الاثنين 17 تشرين الثاني 2014.

(38) Peter Berger and Gordon Redding. The hidden form of capital: spiritual infancies in societal progress, first edition, U.S.A. anthem press, 2011, P. 201.

3. إسناد الدور الأميركي في منع القوى الدولية (الصين - روسيا) والإقليمية (إيران) الساعية إلى زيادة أثرها في تفاعلات المنطقة.

4. رفع (إسرائيل) من جدول أعداء العرب والمسلمين واستبدالها بـ (إيران) والجهات التي تنضوي تحت محور الممانعة من مثل حزب الله - الحوثيين - الفصائل العراقية الشيعية).

بيد أن هذه الرؤيا الأميركية لا يمكن لها التحقق على وفق ما هو مرسوم لها، إذ أن إمكانات المحور الممانع لها تفعل فعلها في تآكل فرص التحقق لمشروع الولايات المتحدة وحلفائها، مما يجعلها تشبث بقوة بدفع سيناريو (الفوضى الدائمة)، طالما أنها لا تستطيع حسم وجهة الشرق الأوسط الآن، مما يضع المنطقة برمتها على خط صراع مفتوح (زمانياً - مكانياً)، وهو نوع من الصراعات التاريخية التي يمكن أن تعيد تشكيل المنطقة ومجتمعاتها للعقود القابلة.

رفع (إسرائيل) من جدول أعداء العرب والمسلمين واستبدالها بـ (إيران) والجهات التي تنضوي تحت محور الممانعة من مثل حزب الله- الحوثيين- الفصائل العراقية الشيعية)

وهو ما يمكن ملاحظته في ما يعرف بـ (عقيدة أوباما) والتي تعلن صراحة عن خيبة الأمل الأميركية في ما سمتهم بقيادة الإسلام السياسي (المعتدلين) في الشرق الأوسط، ويتم وصفهم بـ «الفاشليين» و«الأغبياء»، فيما يتم الإعلان صراحة وبوضوح عن حاجة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى عدد قليل من المُستبدّين الأذكياء. وهو ما يتنافى مع الدعوة إلى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، كما إن الإشارة إلى أن أيُّ بلدٍ يَمعُ نصف شعبه، لا يُمكنه أن يتصرّف بشكل جيّد في العالم الحديث. وهناك دول فيها القليل من العادات (أو التقاليد) المدنيّة وفي أغلبها من الدول التي ترتبط بالمحور الأميركي من مثل (السعودية، البحرين، قطر... الخ). وحين تبدأ الأنظمة الشموليّة بالتداعي، فإنّ المبادئ المُنظمة الوحيدة الموجودة ستكون هي (الطائفية)⁽³⁹⁾، إذ أن موضوع الطائفية الدينية من شأنه أن يغيّر وجهة الصراع إلى من صراع الشعوب ضد النظم الديكتاتورية الحاكمة إلى صراع بين مجتمعات المنطقة، لسرعة حشد هذه المجتمعات تحت المعطى الطائفي لحساسيته الشديدة في ظل الضخ الديني المتطرف، والذي تحمله وسائل الإعلام المختلفة سواء أكانت القنوات الفضائية المخصصة لذلك أم وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع على الشبكة العنكبوتية.

Jeffrey Goldberg, The (39) Obama doctrine, The Atlantic magazine, April 2016. <http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine>

لقد شكل التدخل الروسي في سوريا تحدياً كبيراً وربما غير متوقعاً بالنسبة لأميركا وحلفائها، فبعد أربع سنوات من القتال بدأت معادلة الصراع تميل ضد النظام السوري لصالح المجاميع المسلحة التي تدعمها تركيا وقطر والسعودية والولايات المتحدة⁽⁴⁰⁾، وبينما كانت هذه الأحداث ستدفع الرئيس بشار الأسد نحو السقوط، جاء التدخل الروسي في 30 أيلول 2015، ليغير المعادلة السياسية والعسكرية في سوريا، إذ بموجب هذا التدخل استعادت الحكومة السورية الكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش وغيره من الجماعات المسلحة، وضمن لها مساحة واسعة للمناورة، وحافظ على مكانتها في المفاوضات الدولية وحال دون إقامة منطقة عازلة فوق سوريا. ومع ذلك نقل التدخل الروسي الأزمة السورية إلى الإطار الدولي وكبح جماح بعض القوى الإقليمية، ووضع تحدياً حقيقياً أمام الشروط الأمريكية المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد، فإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تكون نتيجة أي انتقال سياسي في سوريا هي تنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة، فإن روسيا الاتحادية تصر على أن الرئيس بشار الأسد هو جزء من الحل في سوريا، وأن بقاءه من عدمه لا ينبغي أن يكون على أجندة الانتقال السياسي في سوريا⁽⁴¹⁾.

Jeffrey White, The Crisis of (40) the Assad Regime, Policy Watch 2429, (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, May 28, 2015), p. 1.

Jiri Valenta and Leni (41) Friedman Valenta, Why Putin Wants Syria, Middle East Quarterly, Vol. 23, No. 2, (Washington DC: The Middle East Forum, Spring 2016), p.11.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا، بأن التدخل الروسي على خط الأزمة السورية، نقل ملف التسوية السورية من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي، مما أفضى إلى احتكام ونزوع كافة القوى الإقليمية لقواعد اللعبة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، الأمر الذي جعل معادلة الصراع في النظام الدولي تتجه من قاعدة (توازن التهديد) إلى (توازن المصالح)، ذلك لأن الدبلوماسية تتبع الحقائق على الأرض، وطالما أن روسيا باتت لها الأفضلية على الأرض السورية، فمن الأجدر التوافق وتقاسم النفوذ والمصالح معها، بدلاً معارضتها. وهو ما بدأ واضحاً على تطور الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، فعقب التدخل الروسي، تراجعت إدارة أوباما عن موقفها المصر

جعل معادلة الصراع في النظام الدولي تتجه من قاعدة (توازن التهديد) إلى (توازن المصالح)، ذلك لأن الدبلوماسية تتبع الحقائق على الأرض

على تخلي الرئيس بشار الأسد عن السلطة في سوريا، إذ تقضي الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة خلال مؤتمر فيينا في تشرين الثاني 2015 - والتي سبقت الاتفاق الروسي الأمريكي لوقف إطلاق النار في سوريا - والمتفق عليها بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على تنظيم انتقال

سياسي موجه في سوريا، يفتح الباب لمرحلة انتقالية، تشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية في آب 2017، على أن تقوم سلطة انتقالية بإدارة شؤون البلاد باعتراف مجلس الأمن حتى هذا الموعد⁽⁴²⁾.

Julian Robinson, US sees (42)
Assad staying Syria March 2017,
The Daily Mail, 6 January 2016.

ومنذ عام 2000 سعى فلاديمير بوتين إلى استعادة مكانة روسيا (قوة عظمى) مجدداً سياستها ضد الولايات المتحدة الأميركية في شكل ليس محصلتها صفرية بل من أجل أن تظل روسيا ثقلاً موازناً للغرب، لكي تكون على قدم المساواة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، بشكل يجعلها طرفاً مؤثراً ومقابلاً بين القوى الإقليمية للتوازن مع الولايات المتحدة⁽⁴³⁾، وهو ما جسده الأزمته السورية والأوكرانية.

Adam Balcer and (43)
NikolayPetrov, The Future of
Russia: Modernization or
Decline, First Ed, (Warsaw:
Centre for European Strategy,
2012), p 10.

فعلى الرغم من تصاعد حدة الخلافات بين الطرفين على أثر تطور الأزمته السورية والأوكرانية، غير أن الولايات المتحدة بات تدرك جيداً، أهمية الحضور الروسي في مجمل التفاعلات الدولية والإقليمية، ويبدو أن تبادلية المصالح أو الصفقات الكبرى، أخذت توتي ثمارها بين واشنطن وموسكو بدءاً من أوكرانيا وصولاً إلى سوريا. فإذا كانت تسوية الأزمة الأوكرانية متعلقة بروسيا الاتحادية، فأن تسوية الأزمة السورية متعلقة بالولايات المتحدة ومصالح وحلفاءها في الشرق الأوسط، فمقابل إطفاء النار في أوكرانيا ينبغي إطفاء النار في سوريا.

فبعدها تبين للولايات المتحدة، بأن الاندفاع الروسي العسكري في سوريا، سيعلي من الحضور الإيراني في الشرق الأوسط، وسيهدد نفوذها في العراق، ومن ثم يهدد علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها من الدول السنية، أصبحت الحاجة ملحة بالنسبة للولايات المتحدة لتبادلية المصالح مع روسيا، فمقابل تخفيف حدة الاندفاع الروسي في سوريا، ينبغي تسوية الأزمة السورية بين واشنطن وموسكو فحسب، دون الحلفاء الإقليميين لكلا الطرفين، مع استرضاءها - أي روسيا - في أوكرانيا، والموافقة على مطالبها بعدم المساس بحدود الاتحاد السوفيتي السابق⁽⁴⁴⁾.

(44) (ينظر: طارق مصاروة،
سوريا- أوكرانيا حلم صالح الكبار،
صحيفة الرأي الأردنية، 13 كانون
الثاني 2016.

ويبدو أن سوريا كانت ولا تزال إحدى أوراق المساومة الروسية لتحقيق أهدافها في أوكرانيا، فبعد أن نجحت روسيا في انتزاع الكثير من الضمانات الغربية حول أوكرانيا، أعلنت القيادة الروسية عن انسحاب قواتها من سوريا في 14 آذار 2016، لتنفيذ الصفقة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة،

بالرغم من التدخل الروسي في سوريا، حقق الكثير من أهدافه المعلنة، وفرض على القوى الإقليمية والدولية القبول بالواقع الجديد الذي فرضته روسيا على ساحة الصراع السوري، غير أنه لا يمكن تفسير الانسحاب الروسي من سوريا بعيداً عن الاعتبارات الأوكرانية، وإن كانت أحد أسباب هذا الانسحاب هي الضغط على الرئيس بشار الأسد وتليين موقف الحكومة السورية من مفاوضات السلام مع المعارضة في جنيف، لإنجاح الحل السياسي المتفق عليه مع الأميركيين⁽⁴⁵⁾.

(45) محمد جمال، خمسة تفسيرات محتملة للانسحاب الروسي من سوريا، 15 آذار 2016. ينظر الرابط الآتي: http://www.huffpostarabi.com/2016/03/15/story_n_9468456.html

وروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي لم تكن راغبة ومتحمسة للتدخل في مناطق تتقاطع فيها المصالح مع الولايات المتحدة والأوربيين مثلما هو الحال في سوريا⁽⁴⁶⁾، حتى إن السعودية وتركيا وهما طرفا التغذية للأزمات في المنطقة، لم يضعوا سيناريوهات فاعلة للحد من التدخل الروسي في حال حدوثه، وجاءت الحسابات مبنية على أوضاع روسيا في ظل أزمة أسعار النفط وتهاوي قيمة الروبل وحزمة العقوبات الأميركية - الأوروبية ضدها.

(46) أنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سورية، معهد واشنطن 24/1/2013، على الرابط: www.washingtoninstitute.org

بدلاً من الخاتمة

ما يمكن قوله أن الأناضول لا يمكن لها أن تسير إلى الخلف، ونشوة الولايات المتحدة وحلفائها عام 1991 لم يعد لها وجود الآن، فالمنطقة والعالم لا يمكن أن تقبل القسمة (الصفيرية)، ولا يمكن التحكم بحركة المجتمعات والشعوب والتاريخ، وعلى الأقل هناك شيخوخة طالت بعض القوى العالمية فيما نشهد بزوغ قوى جديدة مفتونة بقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما وضع الأمور في نصابها، في أن العالم بإزاء تحولات جديدة لعل أبرزها بأن عالمنا المعاصر لا يمكن له أن يكون خاضعاً لقوة واحدة، قادرة على رسم مسارات تفاعلاته بما يحقق الأمن والسلم العالميين وسيادة القانون الدولي.

وعلى وفق ذلك كان من مخرجات التفاعلات والإحداث التي ضربت منطقتنا العربية منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ولحد الآن، إن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد هي القوة الوحيدة التي باستطاعتها رسم السيناريوهات لمستقبل المنطقة لوحدها، بل أن هناك قوى دولية وإقليمية فاعلة ومؤثرة بل لا نغالي إذا قلنا أنها (قوى محددة) للمصالح والاستراتيجيات الأميركية وحلفائها، فلم تعد المنطقة اقطاعة انكلو

سكسونية كما عهدت من قبل، وباتت روسيا قوة لها مصالح في المنطقة وهمومها في الأمن القومي الممتد حتى صحراء نجد والحجاز، ولم تعد إيران دولة منكفئة على نفسها، بل باحثة بقوة مدفوعة بنشوة صمودها في برنامجها النووي ومقاومتها للعقوبات الأميركية - الأوربية، إلى توسيع مجالها الحيوي وفرض وجودها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة، وهذا ما دفع الأميركيين والأوروبيين وحتى حلفائهم الإقليميين (السعودية - تركيا - قطر) إلى القبول وتقديم فروض الطاعة، في أن هناك توازنات للمصالح سواء لروسيا أم لإيران، وهو ما عبر عنه الرئيس الأميركي (أوباما)، عندما أشار إلى (إن على السعودية مستقبلاً أن تتقاسم المصالح مع منافسيها في المنطقة)، وهذا اعتراف صريح وواضح بأن محور الممانعة قد ثبت مثبات للقوة وللمصالح لا يمكن غض الطرف عنها مستقبلاً.

فروسيا في تدافعها مع الغرب على سوريا لا تمثل الخير المطلق مقابل (أميركا) الشر المطلق، فالعلاقات الدولية لا تحكمها ثنائية الخير والشر، بل ثنائية الربح والخسارة، والمصالح بدلاً من المبادئ، والقوتين الفاعلتين في المنطقة (روسيا - أميركا)، ربما يخضعان في سلوكهما السياسي إلى التوصيف الذي اخبرنا به المؤرخ الإغريقي

إن السعودية وتركيا وهما طرفا التغذية للأزمات في المنطقة، لم يضعنا سيناريوهات فاعلة للحد من التدخل الروسي في حال حدوثه

(فلوطرخس) في أن الميثولوجيا المصرية تحتضن في جنباتها ثنائية (سيت - حورس)، أو فكرتي القوة المتعارضة والمتعاونة في الوقت نفسه، التي بفعالها وتداخلها تعد جميع الظواهر نتاجاً لها، فالإلهة (سيت) يتمثل برأس حمار، وتفسره هذه الميثولوجيا بالقوة السلبية، فيما يعد الإلهة (حورس) المتمثل ب (الصقر) القوة الإيجابية، وهما في صراع دائم، إلا أنه لا يصل إلى حد إلغاء أحدهما وسيادة الآخر، وإن الكون والطبيعة لا غنى لهما عن صراعهما وتعاونهما، وحتى الآن تبدو أن هذه الثنائية (سيت - حورس) تتخذ مضموناً صحيحاً في علاقة طرفي الصراع (روسيا - أميركا) وهو لا ينطوي على صراع الخير والشر، بل المصالح الإستراتيجية التي تجعل أحدهما يجاري الآخر، طالما لا يتم المساس بمصالحه، ولا زال العرب يغالطون حركة التاريخ بأن (99%) من حل مشاكل الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة.

حمورابي

ملف العدد

الشرق الأوسط ما بعد الاتفاق النووي الإيراني

- أثر الاتفاق النووي الإيراني في العراق
- التقارب والنفرة لقوى المنطقة
- على خلفية الاتفاق النووي الإيراني
- توظيف البعد الحضاري والثقافي لشخصية الإيرانية
- الصبيحاوي
- حدود المجال الحيوي الإيراني ما بعد الاتفاق النووي
- أ. م. د. جواد كاظم البكري
- أ.م.د. فايق حسن الشجيري
- أ.م.د. حيدر فرحان
- د. علي فارس حميد

أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق

أ. م. د. جواد كاظم البكري*

باحث وأكاديمي من العراق

* معاون مدير مركز حمورابي -
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

مقدمة

بدأ العمل بالبرنامج النووي في إيران في ستينات القرن الماضي في عهد النظام الملكي، إلا أنه توقف بعد الثورة الإيرانية بسبب الحرب مع العراق عام 1980 - 1988، ثم عاد العمل به بعد انتهاء الحرب، وثار الجدل حوله نتيجة تصاعد نشاط إيران النووي منذ عام 2002، وبعد مفاوضات شاقة استمرت 12 عاماً، ظهرت إلى النور خطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران والسداسية، وتم عقد الاتفاق النووي الذي تلتزم بموجبه طهران بوضع قيود على برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الدولية عنها.

أولاً: الأبعاد الدولية والإقليمية وأثرها في البرنامج النووي الإيراني

بعد كل هذه الأحداث حول البرنامج النووي الإيراني منذ 2002 إلى الآن، والضغط الدولي، التي وصل بعضها إلى التهديد بالقوة العسكرية من أمريكا وإسرائيل، وبعد الأزمات الاقتصادية داخل إيران، وبرز أحداث جديدة في الشرق الأوسط من تمدد للإرهاب والفوضى، دفعت كل الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق شامل في يوم الثلاثاء 14 تموز 2015 والذي اشتمل على بنود عدة أهمها: رفع العقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة على إيران، بعد إكمال متطلبات الاتفاق، وفرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيص اليورانيوم بنسبة حددت بـ (3,67) في المئة، فضلاً عن خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار

الثلثين إلى (5060) جهاز طرد، والتخلص من (98%) من اليورانيوم الإيراني المخضب، مع عدم تصدير الوقود الذري في السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاماً، بالإضافة إلى السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية بعد التشاور مع طهران، والإبقاء على حظر استيراد الأسئلة لمدة خمسة سنوات إضافية، وثمانية سنوات للصواريخ الباليستية، مقابل ذلك يتم الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات، ورفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضاً عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات، وفتح باب التعاون مع إيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

ليس من مصلحة العالم العربي أن تتعقد الأمور النووية بين إيران والغرب، فمخرجات هذا الصراع من الممكن أن تؤثر سلباً في المنطقة العربية

منذ تموز 2015 بدأت التحليلات، المتشائمة منها والمتفائلة، تدلو بدلوها في خضمّ حالة عدم اليقين Uncertainty التي تلف بمخرجات هذا الاتفاق حتى ذهب بعض الكتاب الأميركيين إلى وصفه بـ(الزلازل الاستراتيجية)⁽¹⁾، من جانب آخر انتقد بعضهم إدارة أوباما على إتمام الاتفاق المذكور وعدّوه تراخياً أميركياً حيال سياسات الجمهورية الإسلامية⁽²⁾.

في البعد الإقليمي، نجد أن العالم العربي من الممكن استثمار هذه الفرصة، لأنه ليس من مصلحة العالم العربي أن تتعقد الأمور النووية بين إيران والغرب، فمخرجات هذا الصراع من الممكن أن تؤثر سلباً في المنطقة العربية، وبخاصةً أنه سيصب في مصلحة الكيان الصهيوني، بالمقابل فإن من مصلحة إيران أيضاً إبرام تفاهم سياسي تاريخي مع العرب حول العديد من القضايا الحيوية واستثمار أثرها في بعض المناطق العربية لصالح السلم والمصالحة والتعايش مع جيرانها العرب، فمن الممكن أن يشجع الاتفاق الإيرانيين والعرب على الذهاب إلى خيار إنهاء الصراع بينهما وتعزيز خيارات التعاون والتنمية الاقتصادية وربما يكون مطلوباً من الطرفين الإيراني والعربي التخلي عن كل التصريحات والتصرفات التصعيدية التي من شأنها أن تبدد كل الثقة بينهما.

Thomas L. Friedman, A (1)
Good Bad Deal?, The New York
Times, JULY 1, 2015.

Michael Singh, The Risks of (2)
Inaction in the Face of Iranian
Misbehavior, The Washington
Institute for Near East Policy,
December 21, 2015.

ثانياً: أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق

أما ما يخص أثر الاتفاق في الوضع العراقي، فيمكن إجماله بجانبين أساسيين، الأول هو الجانب الأمني، والثاني هو الجانب الاقتصادي، وهما الهاجسين اللذان يسيطران اليوم على المشهد العراقي.

1: الجانب الأمني: تنطلق آثار الاتفاق النووي الإيراني على الوضع العراقي من رؤية الولايات المتحدة لدور الجمهورية الإسلامية في الملف العراقي، فمنذ سقوط النظام وحتى عام 2015 كانت المقاربة الأميركية تجاه العلاقة العراقية - الإيرانية متأثرة بشكل كبير بالمواقف الخليجية، وبخاصة موقف السعودية الذي ينطلق من أسس طائفية ضيقة، لذا ظلت المواقف الأميركية تؤيد السياسات السعودية في العراق، والقائمة على ديمومة حالة عدم الاستقرار الأمني بدعم المجموعات الإرهابية لتحقيق ذلك الهدف.

ولكن أحد أهم مخرجات هذا الاتفاق كان اتساع الفجوة بين الرؤيا الأميركية والسعودية للعلاقة مع الجمهورية الإسلامية ومن ثم انعكاس ذلك على دورها في المشهد العراقي، فعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر في أروقة صنع القرار السياسي الأميركي حول السياسات الأميركية تجاه إيران، فنجد أن مقاربة الديمقراطيين تتمثل في النفاذ إلى قلب الجمهورية الإسلامية عبر فرض شروط وإتمام الاتفاق النووي والحصول على حق التواصل مع منظمات المجتمع المدني، الحقيقية منها والمزيفة، ومدّها بالمنح المالية وماورائها، وعندئذ يمكن التواصل عن قرب مع الجناح الإصلاحية في المؤسسة الدينية الإيرانية وأية فئة معارضة أخرى بضمنهم (مجاهدي خلق) داخل وخارج إيران وتشجيع أتباعها على التمرد والانقلاب على النظام.

من الممكن أن يشجع الاتفاق الإيرانيين والعرب على الذهاب إلى خيار إنهاء الصراع بينهما وتعزيز خيارات التعاون والتنمية الاقتصادية

أما الجمهوريون، الممثلون للمصالح الكبرى كشركات النفط والسلاح والمعروفون بسياساتهم الخارجية العنيفة، فإنهم يشتركون مع الديمقراطيين في الهدف النهائي لكنهم يختلفون في التكتيك، إذ يعولون على حلول أكثر عنفاً وعنجهية، فهم يريدون إرسال قوات برية أميركية إلى العراق دون إعارة أية أهمية لرفض الشعب العراقي لتواجد أية قوات برية أجنبية على أرضه.

على الرغم من ذلك، فإن إدارة أوباما ولأول مرة تتفق مع الجمهورية الإسلامية في هدف محاربة الإرهاب في العراق، لإدراكها أن توظيف التنظيمات الإرهابية، وبخاصة تنظيم داعش، كان يصب في خانة المصالح السعودية، ساهم في ذلك تراجع الدور السعودي في المنطقة بعد الانقلاب في أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، فضلاً عن تنامي الصراعات الداخلية في العائلة الحاكمة والتي تُنذر ببداية النهاية لأفول نجم السعودية، فضلاً عن فشلها الكبير في الصراع السوري والصراع اليمني، كل ذلك أدى بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجياتها في العراق استناداً إلى الوضع الجديد ما بعد الاتفاق النووي.

ونجد أن العراق بوضعه الحالي لا يتحمل أية توترات في المنطقة، ولا يستطيع تجنب أية نزاعات عسكرية، لأنه يرتبط بعلاقات مع الجمهورية الإسلامية ومع الغرب، ولا يمكن أن ينجو من مخاطر أي صراع بين الطرفين مهما حاول ذلك، لذلك فإن الاتفاق النووي الإيراني خدم مصلحة العراق ولاشك في أنه يمثل مصلحة إستراتيجية للعراق.

أن العراق بوضعه الحالي لا يتحمل أية توترات في المنطقة، ولا يستطيع تجنب أية نزاعات عسكرية، لأنه يرتبط بعلاقات مع الجمهورية الإسلامية ومع الغرب

ولذلك نجد أن الحكومة العراقية كان لها أثر مهم في اتجاه إبرام التفاهات حول البرنامج النووي الإيراني في جنيف، فقد وضع اجتماع إيران مع مجموعة خمسة زائد واحد في

بغداد في أيار من العام 2012، الحجر الأساس للجهود الدولية والإقليمية نحو إيجاد حل للمشكلة النووية الإيرانية مع الغرب بناء على قناعة المسؤولين العراقيين، بأن القيادة الإيرانية يجب أن تخطو خطوات جديّة لبناء الثقة بأن برنامجها النووي سلمي، وبأنه لن يتحول إلى برنامج عسكري، ولذلك فإن القيادات العراقية نصحت إيران بأن عليها تقديم تنازلات بشأن عمليات تخصيب اليورانيوم فوق (20) في المئة، وأن المعلومات تؤكد الحكومة العراقية في حينها حذرت المسؤولين الإيرانيين وجهاً لوجه وبصراحة، من أن عدم التعامل بشفافية واتخاذ مواقف متشددة ربما يقود المنطقة إلى مواجهة عسكرية يكون العراق ساحة لها بغير إرادته. فإن وجود علاقات طبيعية ومفيدة بين العراق والولايات المتحدة والدول الغربية أضحت وسيلة لإيصال رسائل إلى إيران مفادها أن الاعتدال مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص من شأنه نزع فتيل الاصطدام العسكري.

وتكمن مصلحة العراق في أن أيّ تقارب إيراني - غرب يحول الملف النووي وغيره من الملفات العالقة بين الطرفين، سيقوض فرص توجيه ضربة عسكرية جوية إسرائيلية ضد إيران، والتي ستكون حتماً عبر الأراضي والأجواء العراقية، وأن وقوع هذا الاحتمال يعني أن القيادة الإيرانية سترد على الضربة الإسرائيلية، وهذا معناه اندلاع حرب إيرانية إسرائيلية ستفضي إلى حرب أوسع بين إيران والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، ولأن الوضع العراقي لا يزال يواجه تحديات أمنية خطيرة، فمن المؤكد أن العراقيين سيدفعون أثمناً باهظاً إذا وقعت هذه الحروب، فضلاً عن أن بقاء الملف النووي الإيراني موضع صراع مع الغرب، يعني أن سيعرض الحكومة العراقية إلى ضغوط من المجتمع الدولي، في حال تصاعد هذا الصراع وستطلب الحكومات الغربية من بغداد الانضمام إلى نظام العقوبات الدولية ضد إيران، ولذلك فإن الاتفاق الإيراني الغرب يجتّب العراق كل هذه السيناريوهات الصعبة عليه، والتي كانت ستصعب وضعه الداخلي، وتقوي الجماعات الإرهابية، ذلك أن استمرار الصراع النووي الإيراني الغربي سيساعد هذه الجماعات على التحرك بحرية أكبر في حال اتجه الغرب إلى الخيار العسكري في التعامل مع القيادة الإيرانية، وقد تصل الأوضاع الأمنية العراقية إلى مرحلة خطيرة، لأن أية حرب في المنطقة بحجم المواجهة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة ثانية، ستكون مكلفة وستؤدي إلى إشاعة الفوضى التي غالباً ماتكون بيئة مناسبة لتصعيد عمل القوى الإرهابية، مما يتسبب في ظهور تحديات أمنية أكبر بكثير من التحديات الحالية التي تهدد أمن وسلامة العراق.

أن بقاء الملف النووي الإيراني موضع صراع مع الغرب، يعني أن سيعرض الحكومة العراقية إلى ضغوط من المجتمع الدولي

2 - الجانب الاقتصادي

عدّ الكثير أن الاتفاق النووي سيجلب آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي، إذ إن من الممكن أن يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي من جانبين: الأول يتمثل في فقدان العراق إلى شريك اقتصادي مهم نتيجة اهتمام إيران بأسواق أخرى، من جانب آخر سيفقد العراق جزءاً من صادراته النفطية لصالح إيران، لكونه عضواً في منظمة أو بكونه خضع لقراراتها في هذا المجال، وهو ما سيترك أثراً كبيراً في وضعه الاقتصادي الحالي والمستقبلي في ظل أزمته الحالية التي يمر بها.

أدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران إلى تراكم المخزون النفطي الإيراني بحوالي 20 مليون برميل من البترول الخام، ومن المحتمل أن تقوم إيران بضخ هذه الكميات في السوق مع رفع العقوبات، فمن المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية على إيران إلى زيادة الصادرات النفطية الإيرانية ومن ثم انخفاض أسعار النفط، ولكن ذلك ليس من المتوقع حدوثه قبل انتهاء عامل كامل من توقيع الاتفاق بسبببيعة التعاملات والصفقات في السوق النفطية، ففي حالة إبرام الاتفاق من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط بنحو (5) دولار للبرميل مباشرة، ولكنه من غير الواضح مدى استئناف إيران لإنتاجها النفطي فور توقيع الاتفاق أم سيكون ذلك بشكل تدريجي .

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحكم زيادة المعروض من النفط الإيراني، ويمكن توضيح ذلك بالآتي⁽³⁾:

أ - عضوية إيران في منظمة الأوبك: تنص قوانين وأعراف منظمة الأوبك على أهمية إيجاد توازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، وقد حددت دول الأوبك سقف الإنتاج منذ عشر سنوات بحوالي 30 مليون برميل يومياً، وعندما ينخفض إنتاج أحد الأعضاء لأي ظرف يتوجب على الأعضاء تعويض هذا النقص من خلال زيادة حصص بقية الأعضاء مع إبقاء الأجندة السياسية بعيداً عن قرارات المنظمة. ونظراً لأن إيران إحدى دول الأوبك حافظت الدول مجتمعة على هذا المعدل من الإنتاج وقامت بتعويض انخفاض صادرات النفط الإيرانية في ضوء العقوبات المفروضة دولياً وحدث الشيء نفسه مع خفض الإنتاج الليبي والعراقي بسبب الظروف الأمنية.

ويوضح الجدول (1) أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة بلغ متوسط الإنتاج السنوي لدول منظمة الأوبك (30,456) مليون برميل يومياً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (2,3%)، وبلغ متوسط قيمة الصادرات النفطية خلال المدة نفسها (23,625) مليون برميل يومياً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (2%).

وبالرغم من انخفاض صادرات إيران إلا أنه يلاحظ ارتفاع صادرات الأوبك بمتوسط بلغ (2%) وهو ما يؤكد تدخل باقي الدول الأعضاء في الأوبك لسد الانخفاض الحادث في الصادرات الإيرانية للمحافظة على حصتها في السوق العالمي في السنوات الأخيرة.

والمزيد ينظر: تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج، مركز الخليج لدراسات والبحوث، 2015.

37 مجلة حمورابي

جدول (1) تطور الميزان السلعي العالمي للنفط خلال عام 2014
(مليون برميل / يومياً)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات دول الأوبك	22312	23112	23581	25068	24054
معدل التغير (%)	--	3,6	2,0	6,3	4,0 -
إنتاج دول الأوبك	28927,1	29249,4	30121,2	32424,7	31603,8
معدل التغير (%)	--	1,1	3,0	7,6	2,5 -

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.

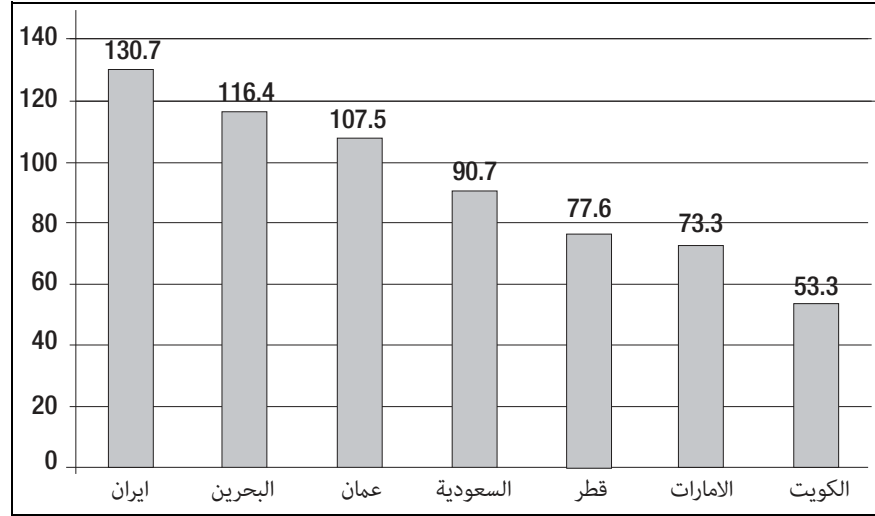
ب - الجدول الزمني لرفع العقوبات: تشير العديد من التحليلات إلى أن الاتفاق المرتقب ليس نهائياً وما زالت هناك الكثير من التفاصيل والتعقيدات المرتبطة برفع الحظر، ومن المؤكد أن رفع العقوبات سينفذ بشكل تدريجي تماشياً مع الالتزامات التدريجية التي ستنفذها إيران بشأن برنامجها النووي.

ت - قدرة إيران على زيادة الإنتاج: قد تحتاج إيران مدة طويلة لزيادة إنتاجها بحوالي 0,8 - 1 مليون برميل يومياً، وعملية زيادة الإنتاج هذه ليست عملية سهلة وتحتاج إلى الوقت وإلى الكثير من المعدات والتجهيزات الحديثة التي تفتقرها صناعة البترول الإيرانية في الوقت الحالي. وفي هذا الشأن توقع محللون لأسواق الطاقة في شركة رايموند جايمس أن لا تزيد إيران إنتاجها بأكثر من نصف مليون برميل باليوم بحلول أواخر 2016.

ث - جدوى إنتاج إيران للنفط في ظل أسعار منخفضة: إن استفادة إيران من زيادة الإنتاج يرجع فقط لمستوى الأسعار فقد تكون أسعار النفط غير مجدية للإنتاج حالياً في بعض الدول ولكنها تقوم فقط بالإنتاج حفاظاً على حصتها في السوق العالمي مثلما تفعل المملكة العربية السعودية، إذ قامت بتخفيض أسعار نفطها المباع للأسواق الآسيوية، ويوضح الشكل (1) أن أسعار تعادل النفط والتي يعني عندها تساوي تكاليف الإنتاج مع إيرادات البيع في إيران أعلى مستوى مقارنةً بدول الخليج بقيمة تبلغ (130,7) دولار للبرميل، وذلك مقارنةً بمستوى يبلغ (53,3) دولار للبرميل في الكويت، وبالنظر إلى مستوى الأسعار المتدني المتوقع لعقود عام 2016 يتضح أن الإنتاج سيكون غير ذات جدوى بالنسبة لإيران حتى في حالة ثبات الأسعار على وضعها المتوقع بدون الأخذ بالحسبان أثر الاتفاق المرتقب.

من المؤكد أن رفع العقوبات سينفذ بشكل تدريجي تماشياً مع الالتزامات التدريجية التي ستنفذها إيران بشأن برنامجها النووي

شكل (1) مقارنة بين أسعار تعادل النفط في الخليج وإيران



Source: IMF, Regional Economic Outlook, May 2014.

ولكن من جانب آخر تشير العديد من التقارير والدراسات الاقتصادية المتخصصة وكل المراقبين للشأن النفطي، إلى أننا في مرحلة تغير تاريخية للأدوار التي تحكم سوق النفط بعد انهيار أسعاره منذ منتصف صيف عام (2014) إلى الآن، إذ هبطت أسعار النفط بكل أنواعه من معدل (100) دولار للبرميل إلى أقل من (40) دولار للبرميل أي فقدت أكثر من (60%) من قيمتها السابقة، فقد كانت المملكة العربية السعودية تعاضدها دول الخليج المرتبطة بمجلس التعاون الخليجي تتحكم في أسعار النفط العالمي بزيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية والتصدير لماتتمتع به من قدرات إنتاجية فائقة (Swing producer) لكن الأمر تغير الآن، ففي اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في العاصمة النمساوية في 27 نوفمبر (2014) سُلمت المسؤولية إلى قوى السوق لتحديد الأسعار، ولم يلق قرار أوبك الإبقاء على إنتاج (31,700) مليون برميل يومياً دون أي تغييرات أي تقبُّل من جميع الأعضاء، وعارض القرار بشدة العراق والجزائر وفنزويلا ونايجيريا لكونهم الدول الأكثر تضرراً لاعتماد اقتصادهما على النفط بشكل مفرط.

ولكن الواقع يشير إلى أنه إذا حصل وعاد النفط الإيراني إلى التصدير فإن الأثر السلبي على الدول المصدرة للنفط ومنها العراق سيكون وقتياً ولن يدوم طويلاً، ففي حال استئناف التصدير أو ضخ نفط جديد ستحصل ردود أفعال

سعرية، لكنها لا تكون مؤثرة في المدى البعيد، فضلاً عن أن عودة إيران للسوق النفطية ستجبر أوبك على إعادة برمجة إنتاجها بشكل لا يؤثر سلباً في الأسعار، وستقوم إيران ببيع نفطها بالسعر الرسمي وليس بأسعار مخفضة عبر وسطاء كما كان الأمر عليه في الفترة الماضية بسبب العقوبات.

أن عودة إيران للسوق النفطية ستجبر أوبك على إعادة برمجة إنتاجها بشكل لا يؤثر سلباً في الأسعار

وختاماً، نعتقد أنه لا يوجد أفضل من اقتصاديات السلام، فالمنطقة اليوم مليئة باقتصاديات الحرب، فإن توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران ستكون انعكاساته بشكل إيجابي على العراق والمنطقة، وأن التجارة وأسعار السلع ستستقر على المدى البعيد.



التقارب والنفرة لقوى المنطقة على خلفية الاتفاق النووي الإيراني

* كلية العلوم السياسية - جامعة
بغداد

أ. م. د. فايق حسن جاسم*
باحث وأكاديمي من العراق

مقدمة

إنّ بحث التقارب والنفرة يحتاج إلى تحديد القوى الأساسية في المنطقة المعنية بالاتفاق النووي، إذ تعرف القوى الأساسية بأنها البلدان التي تستطيع التأثير في توازنات المنطقة وهي: تركيا، إسرائيل، دول الخليج العربية بقيادة السعودية، العراق، وامتزامة الوجود الأمريكي في المنطقة. التي أخذت على عاتقها دور الدولة الضامن للأمن في منطقة الخليج بدلاً من بريطانيا في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وحاولت أن تحافظ على استقرار المنطقة بالمحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج وهما العراق وإيران، فضلاً عن مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها.

وفي الثمانينات وحينما قامت الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، كان التوازن بين الطرفين قد بقي قائماً نوعاً ما، إلا أن التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها عقد التسعينات من حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي 1991 أدت إلى اختلال ميزان القوى في الخليج العربي لصالح إيران، فلقد استطاعت إيران استغلال حالة الفوضى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك بتطوير قدراتها العسكرية التقليدية وبخاصة الصاروخية. واختلقت أطراف التوازن بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي لتبرز تركيا كعضو فاعل في معادلة التوازن الإقليمي، التي لم تعد خليجية وإنما أصبحت شرق أوسطية. إذ إن تركيا وإيران هما طرفا التفاعل

في معادلة إقليمية يحفزها عامل مساعد على التفاعل وهو إسرائيل، والتحفيز هنا يقترن بنوع العامل، إذ تدفع إسرائيل باتجاه نمط تفاعل يميل للنفرة بين تركيا وإيران أكثر منه للتقارب.

وحتى تكون المعادلة أكثر تعقيد تم إيجاد عامل مساعد آخر يحفز على التفاعل، وهو قوى التطرف التي ولد من رحمها داعش، ليقسم المعادلة بشكل أكثر حدية بين طرفين أحدهما يرفض وجود داعش والآخر يقر بوجوده كقوة للتغيير في المنطقة، دون أن يرد ذكر إسرائيل في ما ستشهده المنطقة من موجة تغير لأنها واحة للديمقراطية ودولة السلام، التي لم تبادر ولو بإطلاق تصريح واحد على أحداث أخذت طابع العنف التدميري على حدودها من قوى متطرفة تحاول إلباس نفسها ثوب الإسلام.

تدفع إسرائيل باتجاه نمط تفاعل يميل للنفرة بين تركيا وإيران أكثر منه للتقارب

وهذا ما يشير التساؤل إن إسرائيل لا تخشى داعش على حدودها في سوريا، لكنها تخشى تطور القدرات النووية لإيران التي تفصل بينها وبينه اثنتان من الدول هما العراق وسوريا اللتان تحاربان على أرضهما داعش، فما هو سبب الخوف وما هي مدعاهات؟ أليس الادعاء إلى الخوف هو داعش التنظيم غير الخاضع لسلطة دولية وغير مرتبط بمواثيق دولية يحترمها كإيران، وإن كان هناك أمر دائم يسجل على إيران أنها متقلبة بين الإيديولوجية والدين ومع الإنجاز الذي ارتبط بالملف النووي، فإن نواياها تزداد تعقيداً، وهذا الأمر يمنح إيران القدرة على وضع خططاً وأهدافاً طموحة، وهذا ما تفعله إيران خاصة على صعيد مواجهة داعش التي أثبتت قدرتها على الحد من نفوذها وهذا ما تراه الولايات المتحدة أيضاً.

أم إن ما تخشاه إسرائيل النتائج الجيوسياسية للبرنامج النووي الإيراني في المنطقة، وحتى نستطيع الوقوف على هذه النتائج نحتاج تحليلها وفق ما توصلت إليه إيران من اتفاق مع مجموعة الخمسة زائد واحد.

أولاً: الاتفاق النووي فرص بناء القدرة وإعادة تعريف الدور

يستلزم فهم التفكير الاستراتيجي الإيراني في جانب مهم منه دراسة الجوار الإيراني. حيث تحيط إيران قوى خارجية ذات قدرات قوية وتشمل هذه

القوى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وباكستان بما تمتلكه من أسئلة نووية وتركيا التي تمتلك أكثر القدرات العسكرية التقليدية تطوراً في المنطقة، والعراق يصارع التنظيمات المتطرفة ودول مجلس التعاون تحس بالضعف

أن إيران لديها ميزة سياسية مهمة جداً وهي أنها «تفعل ما ينبغي أن تفعله عندما ينبغي عليها ذلك»، وهذه الميزة تجعل منها قدرة ذات أثر استراتيجي في المنطقة

بشكل مفرد لكنها قوية إذا اجتمعت مع ما تمتلكه من قدرات مالية وأنظمة تسليح متقدمة والدليل موقفها في اليمن، وروسيا التي تعد من اكبر القدرات العسكرية في العالم. وفق هذه المعطيات ستحمل إيران على التفكير بشكل دفاعي بقدر الأسباب التي ستحملها على التفكير بشكل هجومي غير أن إيران لديها ميزة سياسية مهمة جداً وهي أنها «تفعل ما ينبغي أن تفعله عندما ينبغي عليها ذلك»، وهذه الميزة تجعل منها قدرة ذات أثر استراتيجي في المنطقة. وهذا يقودنا إلى البحث في عناصر القدرة الإيرانية.

الدولة الناجحة هي الدولة التي توظف عناصر القوة لتحويلها إلى قدرات، وهذا ما تسعيه إيران التي تنقسم قدراتها إلى نوعين أساسيين:

1 - القدرات التقليدية: وهي تشمل:

- أ - القدرة العسكرية التقليدية فلا إيران قدرات عسكرية تقليدية قابلة للتطور خاصة مع نجاح إيران بتحديث العناصر الرئيسة في قواتها.
- ب - القدرة غير المتماثلة الذي قد يسعى للترهيب باستخدام قواه غير تقليدية فهي مزيج من القوى التقليدية والشعبية التي يمكنها التمدد باتجاه جيرانها.
- ج - قدرات إيران غير المتماثلة تمنحها القدرة على استخدام وكلاء وشركاء في شكل كل من الأطراف التي تتبع لدولة ولا تتبع لدولة، مثل علاقة إيران بحزب الله وعلاقتها مع الفصائل العراقية المقاتلة لداعش.
- د - نجاح إيران على مستوى البرنامج النووي واحتمالية امتلاكها لصواريخ بعيدة المدى تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها.
- هـ - إيران تمثل قدرة دينية وإيديولوجية في منطقة وعالم إسلامي يتم الاستقطاب فيه على أسس طائفية.

2 - القدرات النووية وهي أهم القدرات غير التقليدية وموضوع بحثنا يتركز عليها :

حيث إن توجه إيران نحو تطوير قدراتها النووية ارتبط بأهداف جيوسياسية، فضلاً عن ذلك أعلنت إيران على لسان رئيسها محمود אחمدي نجاد (بأنها لن تتراجع عن حقها في تطوير الطاقة النووية... مضيفاً أن بلاده لم ترتكب أي خطأ عندما قررت استئناف برنامجها النووي)، متهماً الغرب بإتباع معايير مزدوجة في هذا الشأن ومؤكداً في الوقت نفسه (أن بلاده لا تخشى التهديد). وهذا ما دفع إيران إلى تطوير قدراتها النووية والمضي قدماً في برنامجها النووي ونجاحه بانتزاع اعتراف دولي ببرنامجها النووي وهو اتفاق مجموعة الخمسة زائد واحد. وهذا الاتفاق إعادة تعريف الدور الإيراني في المنطقة لمواجهة الصراعات التي من المحتمل أن تجابه إيران مع خروج القوات الأمريكية من أفغانستان وتمدد داعش في العراق وسوريا، إذ إن لإيران أثراً رئيساً في مواجهة داعش وتحديد مستقبل بقائها في العراق وسوريا. وهذا يدفع إيران لتنمية قدراتها لتحقيق جملة أهداف منها:

نجاح إيران على مستوى البرنامج النووي واحتمالية امتلاكها لصواريخ بعيدة المدى تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها

1 - محاولة الوصول إلى تحقيق تفوق عسكري لتصبح قوى إقليمية قادرة على التأثير في المنطقة، وفي هذا الصدد يشير افنر كوهين إلى (أن رغبة إيران في أداء دور إقليمي في منطقة الخليج... يعد من أهم وأقوى دوافع سعيها لتطوير قدراتها العسكرية ومحاولة امتلاكها السلاح النووي)⁽¹⁾، أو بتعبير أكثر دقة القدرات النووية لأن السلاح النووي جزء من هذه القدرات.

2 - سعي إيران للحصول على قدرات عسكرية تعزز موقعها كقوة إقليمية من أجل معادلة أو الحصول على تفوق في مجالات معينة لتحجيم القدرات العسكرية التقليدية لتركيا ودول مجلس التعاون العربية، وهذا يعد من أهم مظاهر التخوف والتشكك ويحول دون تعاون دول الخليج العربية مع إيران.

3 - إجبار الولايات المتحدة بعدم التفكير على توجيه ضربة عسكرية لإيران والاعتراف بدورها الريادي على الصعيد الإقليمي.

إن سعي إيران لتطوير قدراتها ودخول النادي النووي، يأتي ضمن سعيها لإعادة تعريف دورها الإقليمي، وهو محسوب بذكاء شديد وباحتراافية سياسية عالية، فإيران مقابل كل خطوة تخطوها للخلف تتقدم خطوتين للأمام. بمعنى

(1) افنر كوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية"، سلسلة دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (1)، 1996)، ص14.

إن سعي إيران لتطوير قدراتها ودخول النادي النووي، يأتي ضمن سعيها لإعادة تعريف دورها الإقليمي، وهو محسوب بذكاء شديد وباحترافية سياسية عالية

هي مدركة كيف تبدأ، وكيف تتطور، وكيف تنتهي. هذه هي مرحلة تنامي إمكانات الدولة من القوة بكل ما يصحبها من تغيرات سلوكية تعبر عن هذا التحول الجديد في الطموحات والأهداف والوسائل والآليات، وهو بالضبط ما تمر به إيران الآن. وهذا الأمر يثير مخاوف قوى المنطقة من طبيعة التعريف الجديد للدور الإيراني المبني على الاعتراف الدولي بدخول عضوية النادي النووي، ويزيد من أهمية الاتفاق النووي بالنسبة إلى الدور الإيراني، هي الخاصية التي امتلكها المفاوض الإيراني في المراوغة وإرباك الخصم وإفقاد التركيز وتحويل انتباهه، وجعله ينتهي إلى الخيارات التي يخططون لها، حتى وإن كان خصمهم الولايات المتحدة. وإيران تعتمد في ذلك على:

أ - آلية توظيف الحليف.

ب - المراهنة على الوقت وكسب الجولات بالنقاط وليس بضربة واحدة.

مقابل ذلك الولايات المتحدة تلجأ إلى تحويل المنطقة حزمة واحدة للتفاوض بكل القضايا في المنطقة وجميع الموضوعات، لاختصار الوقت وإثقال الخصم بتشابك الملفات وتعقيداتها حتى يضطر تحت وطأة التفاوض إلى القبول بما تحاول تمريره الولايات المتحدة، وهذا ما فهمته إيران منذ بداية التفاوض، لذلك حرصت على عزل الملفات بعضها عن بعض، وهذا انعكس على أوضاع المنطقة في نتائجه على قوى المنطقة. من حيث النفرة والتقارب.

ثانياً: قوى النفرة

يمكن تعريفها بأنها القوى التي أبدت مخاوف من دخول إيران إلى النادي النووي، وهي تنسق مع الولايات المتحدة وتربطها في بعض الأحيان علاقات تصل إلى حد التحالف: مثل تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، إسرائيل الحليف الاستراتيجي والمرتكز في مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي أضحت إيران أحد أقطاب توازنه، ودول مجلس التعاون الخليجي.

أما عن تسمية هذه الأطراف بقوى النفرة فهي جميعاً لديها مخاوف من تنامي القدرات الإيرانية. وما يميز قوى النفرة هو الارتباط المركزي بحليف أساسي وهو الولايات المتحدة، المتواجدة قواتها بكثافة في منطقة الخليج بعدها الضامن لأمن نظم الخليج الإقليمي، غير أن اللافت للنظر هو الموقف الأمريكي من تنامي القدرات الإيرانية والتي كان يعلن عنها عبر تصريحات رسمية لقادة إيرانيين. ففي كانون الثاني 1994 صرح الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في جامعة طهران قائلاً: (إن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت المباراة في محاولتها احتواء التعاضم العسكري الإيراني) وقال أيضاً (بأن الخطر قد زال ولم نعد نحتاج عملياً إلى أي شيء يتعلق بالدفاع، ونستطيع الوقوف على إقدامنا بأنفسنا، لقد وصلت إيران إلى مرحلة الاستقرار، ولم يعد في وسعهم إلحاق الضرر بنا)⁽²⁾. في هذا الخطاب إشارة واضحة لتنامي القدرات العسكرية لإيران، وكذلك تضمين الخطاب لهدف مركزي اقترن بالثورة الإيرانية وهي مواجهة الولايات المتحدة، وكأن الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة في صراع متعدد، وتدرك الولايات المتحدة والجمهورية بأن التنافس بينهما في المنطقة ليس لعبة صفرية برغم عدم التكافؤ بينهما، لأن هناك أهدافاً مشتركة قد تجمع الخصمين مثل محاربة التطرف في المنطقة. غير أن هناك إدراكاً أمريكياً لما تمثله من تحديات تستطيع أن تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية، الأمر الذي يشكل عامل نفرة، وأهم وهذه التحديات كانت تمثل الحاجز الذي حال دون تحجيم القدرات الإيرانية:

**التنافس بينهما في المنطقة
ليس لعبة صفرية برغم عدم
التكافؤ بينهما**

(2) نقلاً عن: انتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هي مصدر تهديد؟ في إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص298.

التحدي الأول: مفاده أن إيران قادرة على إلحاق الأذى والضرر بالقوات والقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بما تملكه من أسئلة متطورة بعيدة المدى.

التحدي الثاني: أن إيران قادرة على إغلاق مضيق هرمز، ومن ثم التأثير في صادرات النفط الخليجي التي تمر من خلاله.

التحدي الثالث: أن لدى إيران القوة الكامنة التي تستطيع بها إيذاء إسرائيل في حال أرادت مهاجمتها.

التحدي الرابع: أن دول الخليج العربي ستكون هي المتضرر الأول إذا ما

تعرضت إيران لأي هجوم عسكري من القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة بها .

هذه التحديات دفعت إيران على الإصرار في المضي بتنمية قدراتها العسكرية والنووية، حتى تستطيع استخدامها كعنصر ردع ضد أي تهديد أمريكي محتمل، بمعنى أن الهدف من تطوير القدرات الإيرانية النووية وفق تصور الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، هو التفوق على القوى المنافسة . ولا سيما أن إيران وجدت نفسها بإزاء تحدٍّ كبير وهو: أنها مضطرة لمواجهة قوى التطرف وحدها كدولة، أما الأطراف الإقليمية التي تحظى بعلاقات جيدة مع إيران فهي :

1 - العراق الذي كان من الممكن أن يكون حليفاً قوياً لمواجهة الإرهاب، في حال لم يكن نظامه السياسي المؤسس مبتعداً عما أراده الأمريكان .

2 - سوريا التي تعاني من الصراع الذي يحدث بفعل الدعم المالي والعسكري من الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن محدودية الموارد والإمكانات الاقتصادية لها .

وهنا يبرز لنا دور قوى النفرة بقيادة الولايات المتحدة⁽³⁾ في أن تجعل إيران مكشوفة أولاً، وتضخيم من حجم قدرتها حتى تجعل منها الدولة التي تهدد أمن المنطقة ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة مما يفرض عليها التصدي لإيران من ناحية ثانية . وثالثاً امتداد الصراع ما بين الطرفين إلى أجزاء متعددة من المنطقة، بدءاً من سوريا إلى العراق ومن ثم في اليمن فضلاً عن الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية .

هناك إشكالية تعد الشاخص الأكبر المائل بإزاء الولايات المتحدة وقوى النفرة، بخصوص تضخيم القدرة الإيرانية والسعي لاستنزافها عبر عسكرة الصراعات وهو: استخدام إيران لبطاقة التضامن الشيعي في إطار سعيها للمحافظة على استقرار محيطها الإقليمي، إذ ليس لإيران مصلحة في سيطرة المجاميع المتطرفة على الحكم في دول جوارها مثلما حصل في أفغانستان أبان حكم طالبان. لذلك نجد أن دعم إيران لكل القوى المعارضة للتطرف مرتكزة في ذلك على التضامن الشيعي .

وهنا يبرز لنا تساؤل هل إن المدرك الإيراني سيدفعها إلى تحمل تبعات

(3) جفري أرونسون: إسرائيل والانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسئلة نووية، من كتاب: البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2007، ص101.

التضامن الشيعي الذي من الممكن أن تهدد المشروع الوطني الإيراني، أو إن هناك حدوداً سيتوقف عندها الدعم؟ التحدي الأكبر لدعم التضامن الشيعي الذي تتبناه إيران هو التأثير في توجهات المنطقة الإقليمية، إذ تنظر إيران للمنطقة الإقليمية المحيطة بها، على أنها مفترق للصراع مع التيارات الأصولية المدعية للإسلام. وبرغم المخاوف التي تثيرها هذه التيارات، إلا أن إيران لا تريد الاشتباك مع الفكر التقليدي الذي ولدت من رحمته هذه التيارات. وهذا يخالف إلى ما تسعى إيران التأسيس له وهو: توازن استراتيجي بعيد عن تدخل الولايات المتحدة. بحيث تكون إيران هي الشريك الأساسي فيه.

ومن الجدير بالذكر أن إيران تعد من أبرع لاعبي إقليم الشرق الأوسط، نظراً لما تتضمنه سياساتها من مزيج من البراغماتية والعقلانية المغمسة بأهداف مشروع الثورة الإسلامية، وعليه فإن الآثار التي أفرزتها نجاحات إيران على الولايات المتحدة تمثلت في:

1 - تحقيق توازن استراتيجي في منطقة حيوية يتمدد فيها النفوذ الأمريكي، فتوازن القوى في هذه المنطقة المهمة والحيوية من العالم مطلوب ومعناه: (الحالة التي تعمل فيها الأطراف بحيث يتعذر عليهم في ظلها اللجوء إلى استخدام القوة لفض المنازعات، وإذا ما اضطرت إلى ذلك يكون القتال في أضيق الحدود، وإذا ما تحقق التعادل في التوازن غالباً ما يتحقق الاستقرار، إذا ما غلبت جميع الأطراف جانب العقل في حساباتها، ويصبح الاستقرار عبارة عن القدرة على السيطرة على الأحداث)⁽⁴⁾.

2 - الاهتمام بحسابات البيئة الدولية التي أفضت إلى التفرد الأمريكية وإيجاد حاجة ضرورية لأهمية تنمية القدرات النووية الإيرانية، التي اكتسب هذا القدر الكبير من قوة الدفع بسبب من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية بعد عام 2003، والتي انعكست بشكل ايجابي على برامج التسليح الإيرانية بصفة عامة والنووية بصفة خاصة.

3 - محاربة داعش وحل الأزمة عبر الاعتراف بالدور الإيراني: وعند البحث في قوى النفرة نلاحظ أن هناك تقاطعاً في الأهداف مع إيران، وهذا التقاطع لا يقتصر على الولايات المتحدة، فمثلاً تدرك الإدارة التركية حقيقة تداخل الأدوار التي تسعى لتحقيقها على المستوى الخارجي، وتربطها بناءً على

(4) ويلفردبوختا: من يحكم إيران بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2003، ص71.

أهمية المناطق وحلفاؤها في المنطقة، لتوسيع نطاق دورها الإقليمي الذي لا بد أن يتقاطع مع الدور الإيراني في بعض وهي:

أ - تجنب الإسلام الراديكالي الثوري الذي سيمنح إيران مسوغاً لمد نفوذها على صعيد الشرق الأوسط.

ب - حل القضية الكردية، إذ لم تستطع تركيا أن تسيطر على الأكراد المطالبين باستقلال الجنوب مع المشكلات السياسية، وتعتقد تركيا أن توقيع اتفاقية مشتركة مع إيران والعراق وسوريا سوف ينهي هذه الأزمة.

ت - تسعى تركيا لأن يكون لها أثر كبير في النظام الأمني للشرق الأوسط ببعده الأطلسي.

4 - الإدراك التركي بأن نجاح إيران بتوقيع الاتفاق النووي، من شأنه أن يمنحها تفوقاً إقليمياً في بعده السياسي والعسكري، لأن حزب العدالة والتنمية يسعى لتغيير الإستراتيجية العسكرية عبر خفض العدد للقوات العسكرية ورفع جاهزية القوات عبر التقنيات الحديثة، لمواجهة نتاجات الملف النووي الإيراني التي من شأنها تغيير موازين القوى التقليدية في المنطقة.

الإدراك التركي بأن نجاح إيران بتوقيع الاتفاق النووي، من شأنه أن يمنحها تفوقاً إقليمياً في بعده السياسي والعسكري

5 - سعي تركيا لحيازة مقبولة مجتمعية مشابهة لتلك التي تحوزها إيران، لتنتقل تركيا من دور الوكيل الإقليمي الكبير إلى صاحبة الدور الإقليمي الأصيل، وهو هدف التخطيط الاستراتيجي الذي يحاول حزب العدالة والتنمية التأسيس له، وهذا ما يجعل الدور التركي يتطلب التعاون مع وكيل عربي إسلامي، يستشعر الخطر الإيراني نفسه ويقترب من مذهبية الأغلبية المجتمعية السائدة في تركيا. وهنا لابد من التنسيق بين تركيا والسعودية - (برغم الاختلاف بشأن الإخوان المسلمين) - لمواجهة التحدي نفسه المتمثل بتنامي القدرات غير التقليدية لإيران.

6 - تهدف تركيا إلى تأسيس شراكات اقتصادية لموازنة النفوذ الإيراني في المنطقة، مندون التقاطع معه، والدليل على ذلك مشروع تزويد تركيا بالغاز الإيراني، وهي في هذا تقترب من إيران في استغلال الفرص المتاحة.

وتقترب أهداف إسرائيل من أهداف تركيا خاصة، فيما يتعلق بتمدد النفوذ الإيراني وذلك يعود إلى جملة أسباب وهي: (5)

(5) جفري أرونسون: إسرائيل والانعكاسات الإستراتيجية لاحتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، ص99.

أ - أن إيران حليف لدولتين هما الأهم في التفكير الاستراتيجي لإسرائيل، وهما سوريا - العراق ضمن محور واحد لاتجزئه إسرائيل. وتوقيع الاتفاق النووي معناها منح هذين الدولتين زخم معنوي لتحالفهم مع إيران.

ب - مواجهة الإسلام الراديكالي الثوري الذي مثلته الثورة الإسلامية في إيران.

ت - الإدراك الإسرائيلي بأن الدور الإقليمي الذي تمارسه الولايات المتحدة سيفرض عليها القبول بشريك إقليمي، حتى لو رفضته الولايات المتحدة، لكن ضرورات الأوضاع ومحاربة التنظيمات المتطرفة تفرض على الولايات المتحدة ذلك⁽⁶⁾.

ث - سيكون هناك توازن للردع من بين إسرائيل وإيران بعدما كانت تتمتع به وحدها.

ج - تنامي محور المقاومة الذي تدعمه إيران ضد إسرائيل. إلى الحد الذي فرض فيه حزب الله في لبنان توازناً للردع مع إسرائيل، وهو حزب تظل قوته أقل من قدرات دولة من مثل إيران.

ح - التفوق الذي ستضمه إيران، لأنها تمتلك المقبولية التي تفتقر لها إسرائيل، وهذا يفسر لماذا إسرائيل لا تخشى التيارات المتطرفة على حدودها لكنها تخشى من الاتفاق النووي الإيراني.

إن التهديد الأكبر الذي تواجه دول النفرة من الاتفاق النووي الإيراني، هو

خشية دول مجلس التعاون من التمدد الإيراني عبر الوكلاء الإقليميين أو عبر الأقليات المجتمعية، وهو ما يعني امتلاك إيران لأوراق ضغط على هذه الدول، أضف إلى ذلك أن إيران لديها القدرة العسكرية على غلق مضيق هرمز وقطع الصادرات النفطية ولا سيّما أن أغلب دول مجلس التعاون دول ريعية تعتمد بدرجة أساسية على الصادرات النفطية. هذا في حال وجود قوة تقليدية يمكن أن تردعها الولايات

المتحدة وتأمين مضيق هرمز، لكن ما تعجز الولايات

المتحدة عن ردعه بدرجة أو أخرى، هو تنامي القدرات النووية لإيران

واعتراف الولايات المتحدة بهذه القدرات عبر الاتفاق النووي، بمعنى أن

(6) راجع تريتا بارزي: حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت 2008، ص152.

أن إيران لديها القدرة العسكرية على غلق مضيق هرمز وقطع الصادرات النفطية ولا سيّما أن أغلب دول مجلس التعاون دول ريعية تعتمد بدرجة أساسية على الصادرات النفطية

أن الولايات المتحدة الحليف الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أمام تحدٍّ لقوى إقليمية غير تقليدية، وإن نجحت الولايات المتحدة بتهديدها بما تمتلكه من تفوق في القدرات، فإنها لا تستطيع احتواء تهديدها المجتمعي عبر التحرك الإيراني على الأقليات المجتمعية.

الولايات المتحدة الحليف الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أمام تحدٍّ لقوى إقليمية غير تقليدية، وإن نجحت الولايات المتحدة بتهديدها بما تمتلكه من تفوق في القدرات، فإنها لا تستطيع احتواء تهديدها المجتمعي عبر التحرك الإيراني على الأقليات المجتمعية.

هذا الأمر دفع دول مجلس التعاون الخليجي التحرك بصورة جمعية تحت قيادة السعودية لمواجهة التمدد الإيراني عبر هذه الأقليات، وقد نجحت هذه الدول إلى الآن في هجومها على اليمن من الناحية العسكرية، لكن الأثر السياسي على هذه الدول سيكون سلبياً، لأن الحملة العسكرية على اليمن زادة من حدة العداء المجتمعي داخل هذه الدول وعززه موقف إيران حيال هذه الأقليات، ومن ثمّ فإن هذه الدول ستجد نفسها بإزاء بدائل محدودة في التعامل مع أمن الخليج⁽⁷⁾:

(7) راجع جميس نويز: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من كتاب: البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2007، ص 80.

البديل الأول: استمرار السياسات الأمنية لدول مجلس التعاون بصيغتها الحالية المعتمدة على الأسلوب الجمعي الذي تدعمه الولايات المتحدة، مع وجود تهديدات مجتمعية داخلية يمكن أن تهدد استقرار هذه الدول بسبب غياب العدالة الاجتماعية.

البديل الثاني: القبول بالخيار الثاني وهو نظام أمن خليجي مشترك تسهم فيه إيران، وهذا سيلحق دول مجلس التعاون من موقع أدنى.

البديل الثالث: الاعتماد على القدرات الذاتية وتوظيف الأسئلة المتقدمة التي تمتلكها هذه الدول، وإشراكاً لأقليات المجتمعية التي يخشى من تمدد إيران حيالها، لكن هكذا نظام يحتاج إلى إشراك مجاورات الخليج العراق واليمن.

لهذا نجد أن دول الخليج العربية لجأت إلى أسلوب الحوار مع إيران، خوفاً من النتائج الكارثية لأي عمل عسكري أمريكي ضد إيران، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، فضلاً عن اعتماد أسلوب التهذئة معها تفادياً للوقوع في دائرة الانتقام الإيراني، في حال حدوث مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾.

(8) عبد الرحمن بن حمد العطية: معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي، من كتاب النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2008، 24.

وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول: إن دول الخليج العربي قد توصلت إلى

حقيقة مفادها، أنها لا تستطيع تجاهل دور إيران المتنامي في أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية وحتى أمنية خاصة، وأنها بلغت في مجال بناء القدرات بما فيها النووية إلى مرحلة متقدمة، ومن ثم فهي اللاعب الأول في المنطقة الذي قد يهدد الشرق الأوسط برمته في أتون حرب رابعة إذا ما جرى مهاجمة منشآته النووية.

ثالثاً: قوى التقارب

ترتبط أغلب قوى التقارب مع إيران بتحالفات وهي تحظى بدعم إيران خاصة على صعيد محاربة التطرف في المنطقة، وأن نجاح إيران بدخول النادي النووي سيزيد من فرصها في مواجهة التطرف عبر زيادة الزخم المعنوي والمادي الذي تقدمه إيران لهذه الدول في مواجهة التطرف، خاصة العراق وسوريا. العراق لازال دولة في طور تشكيل أغلبية سياسية، ومحكوم بتوافقية جعلت أداء النظام السياسي يبدو ضعيفاً. ولا سيّما أن العزلة الإقليمية التي أدخلت الولايات المتحدة العراق فيها بعد عام 2003، جعلت صانع القرار يعاني من انعدام البدائل الإقليمية والدولية في التحالف، عدا ما يأتي من الولايات المتحدة التي ضربت حول العراق طوقاً من العزلة العربية، لا يكسره إلا منفذ إقليمي واحد وهو إيران. وهي الدولة الوحيدة التي أثبتت دعمها في النطاق الإقليمي للعراق في حربه ضد الإرهاب. الذي أصبح أخطر تهديد عصف بالنظام الدولي منذ تشكيله إلى الوقت الحالي، إذ أصبح المطية التي بها تستطيع الولايات المتحدة أن تغير خارطة السياسة لأية منطقة بالعالم، وأبرز دليل هو ما شهدته مصر وسوريا وليبيا والعراق الذي عادت له الولايات المتحدة عبر تهديد الإرهاب، لتعلن أن قرار انسحابها من العراق كان متسرعاً، وكأنها بذلك تنفي عن نفسها قصورها في تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي بينها وبين العراق عام 2008.

إن دول الخليج العربي قد توصلت إلى حقيقة مفادها، أنها لا تستطيع تجاهل دور إيران المتنامي في أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية وحتى أمنية خاصة، وأنها بلغت في مجال بناء القدرات بها فيها النووية إلى مرحلة متقدمة

أما سوريا فقد مثلت المعركة على أرضها صراع أرادات حقيقي بين القوى الإقليمية التي تسعى للمحافظة على السلام، وبين قوى الإرهاب الساعية لتغيير خارطة المنطقة، عبر تشظيها إلى دويلات تحمل مسميات (إسلاموية) وبإمرة شخوص يرفضون الآخر مهما كان. والتي تنتمي إلى تيارات فكرية

كسب روسيا حليفاً مثل إيران يستطيع تحجيم شيء من النفوذ التركي في آسيا الوسطى

تهدد حتى الحواضن التي تفرعت عنها مثل داعش، ليضع العراق في مواجهة مباشرة بإزاء تمدد داعش، جنباً إلى جنب مع سوريا التي تعد من دول التقارب مع إيران، لتمتلك إيران بذلك امتداداً يمتاز بعمقه الاستراتيجي من القبول الشعبي يتصل بسواحل البحر المتوسط، ليشكل بذلك طوق من دول الممانعة الراضية للتفرد الأمريكي ولإستراتيجيتها وسياسات حلفائها. حيث تلتقي إيران على سواحل البحر المتوسط بالقاعدة الروسية الوحيدة في المياه الدافئة في طرطوس.

وهنا يتضح لنا أهمية الدعم الروسي للموقف الإيراني في مفاوضات الخمسة زائد واحد، إذ تكسب بذلك روسيا قوة غير تقليدية متمثلة بإيران على حدود أفغانستان، حيث التواجد الأمريكي وعلى حدود العراق حيث التواجد الأمريكي أيضاً. أضف إلى ذلك كسب روسيا حليفاً مثل إيران يستطيع تحجيم شيء من النفوذ التركي في آسيا الوسطى، وهذا يفسر لنا في جزء مهم المكسب الذي جنته إيران من اتفاق الملف النووي، إذ أصبح هناك تنسيق مهم يمتد من روسيا إلى حدود الخليج العربي من جهة الجنوب، وحدود المتوسط من جهة الشمال، ليوافق النفوذ الأمريكي في المنطقة ويمنح إيران دور متميز في التوازنات الأمنية التي ستحكم منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: رؤية مستقبلية

إن الدور المستقبلي لإيران في الشرق الأوسط، سوف يكون حبيس الردع بين القوى الأساسية في المنطقة، وبذلك سوف تكون هذه القوى محمية من أي صراع ينشب في المستقبل، لذا فإن الصراع سوف يكون على مناطق النفوذ وبسط الإرادة. والتنافس على المكاسب الاقتصادية، إذ إن التداعيات الأهمفي الشرق الأوسط تتمثل بالنظرة الأميركية الجديدة للأمن في المنطقة، القائمة على جعل ثمن أي تهديد لأمن المنطقة مكلفاً اقتصادياً، نتيجة

أن إيران تمثل العقبة الأكبر أمام إتمام تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا سيّما في آليته الرئيسية الاعتمادية المتبادلة

الاعتمادية المتبادلة التي تحاول الولايات المتحدة التأسيس لها عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير. فضلاً عن الهدف الأمني الأول حماية (إسرائيل)، فإن التهديد المباشر للأخيرة يأتي من إيران. وهذا يعني أن إيران تمثل العقبة الأكبر أمام إتمام تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا سيّما في آليته

الرئيسة الاعتمادية المتبادلة. وعلى وفق ذلك تمثل إيران والحركات الشعبية المقاومة التحدي لمشاريع للولايات المتحدة في المنطقة وبالعكس، وما ينتج عن تغيرات في المنطقة يظل رهناً بالاتجاهات التي تعتمدها قوى النفرة والتقارب. وهناك حقيقة مهمة لا يمكن إنكارها تؤثر في استثمار الطرفين للتغيرات في المنطقة العربية مفادها:

وهذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة للاتفاق مع إيران بخصوص الملف النووي، فضلاً عن أسباب أخرى تمثل مخاوف أمريكية مستقبلية منها:

1 - أن التيار الإسلامي تيار كبير داخل المد الشعبي الداعي للتغيير في المنطقة العربية، ومن المعروف أن التيارات الإسلامية بصرف النظر عن توجهاتها قريبة من إيران لكونها جمهورية إسلامية.

2 - أن الحركات الإسلامية الممثلة للتيار الإسلامي تعد من أقوى الحركات السياسية تنظيماً حالياً في المنطقة العربية، وسيكون هذا خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية إذا ما أصبحت إيران دولة قائدة في المنطقة.

3 - أن شعوب المنطقة مع إقرارها بدور الولايات المتحدة في التغيرات الحالية، لن تسلم بالتبعية للولايات المتحدة في كل ماتريده الأخيرة منها.

4 - أن إيران دولة إقليمية تمتلك القدرة للتأثير في التغيرات الحالية في المنطقة العربية لحماية مصالحها، ولكن حدود هذه القدرة مفتوحة على مداها لتنتقل إلى التأثير في البعدين الإقليمي والعالمي.

ولمواجهة هذه المعطيات التي تعمل لصالح إيران، تعمل الولايات المتحدة وقوى النفرة على تحديد الدور الإيراني في المنطقة وذلك عن طريق:

1 - العمل على إضعاف دور الحركات الإسلامية المقاومة في البلدان العربية.

2 - تصعيد الضغوط على إيران فيما يخص ملفات حقوق الإنسان.

3 - دعم الولايات المتحدة لدور تركيا على حساب الدور الإيراني.

إن هذه التحديات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، توضح أن البلدين يواجهان خيارات متناقضة، مع الإقرار بحقيقة أن التنافس بين قوة عالمية متمثلة بالولايات المتحدة وقوة إقليمية متمثلة بإيران، هو فارق له أهميته، فالأدوات التي لدى الولايات المتحدة كقوة عالمية تمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها بمفردها، على حين أن الأدوات التي لدى إيران تحتاج إلى التنسيق مع الآخرين سواء أكانوا دولاً أم حركات، كحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وقوى المقاومة الإسلامية العراقية.



توظيف البعد الحضاري والثقافي للشخصية الإيرانية وانعكاسه في الاتفاق النووي

أ. م. د. حيدر فرحان الصبيحاي*
باحث وأكاديمي من العراق

* - كلية الآداب - جامعة بغداد

مقدمة

لم يكن موضوع الملف النووي الإيراني بالأمر السهل أو العابر، بل يمكن القول بأنه كان يشكل مسألة مركزية للسياسة الأمريكية من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، بغية ضمان أمن إسرائيل وبقائها متفوقة عسكرياً على باقي دول المنطقة بما فيها إيران، ولا سيما أن التصور الأمريكي للشرق الأوسط قد بدأت ملامحه واضحة في مؤتمر الدوحة عام 1997، والذي قام على ثلاث ركائز أساسية ومتفاعلة هي «الأمن والاقتصاد والسياسة». إذ انتهجت أمريكا جملة من إجراءات ما يأتي:

1. فرض حصار على الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً.
2. الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري والتقني، وهذا ما أكدته نائب وزير الدفاع الأمريكي «سمث» بقوله: (إن نقل التكنولوجيا المتقدمة لا يزال عنصراً حيويًا في التزامنا باستمرار التفوق النوعي لإسرائيل من خلال برامج تعاونية مكثفة في مجال البحث والتطوير ومبيعات السلاح).
3. مساعدة حكومات الشرق الأوسط الحليفة لأمريكا لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الإسلام السياسي⁽¹⁾.

(1) إبراهيم ورشيد، حيدر ماجد وتغريد عبد الزهرة، «التصور الأمريكي للشرق أوسطية 1890 - 1997» مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع47، بغداد، 2015، ع 47، ص 736.

أولاً: ثقافة المفاوضات الإيرانية وانعكاسه في الاتفاق النووي

من الأهداف الإستراتيجية التي حرصت الولايات المتحدة على بلوغها بعد سقوط النظام السابق في العراق عام 2003، هو تعزيز قوى الاعتدال - التي لها علاقات جيدة مع إسرائيل - ، لكبح جماح الراديكالية الإقليمية وإيقاف الأثر الإيراني، وهذا يتضمن إعادة تنشيط وإطلاق عملية السلام العربية

الإسرائيلية من جديد، كحجر زاوية للتحالف بين إسرائيل وشركائها في عملية السلام ضد إيران وتوابعها، وكذلك منع إيران من تطوير الأسلحة النووية⁽²⁾.

بإزاء هذا الواقع دخل المفاوضات الإيراني الحلبنة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، فضلاً عن وقوف دول عربية وإسلامية بالضد من إيران لا سيّما دول مجلس التعاون الخليجي فيما دفعت إسرائيل والسعودية بكل ثقلهما لإفشال المفاوضات حتى تتاح فرصة ضرب إيران عسكرياً، إلا أن القيادة الإيرانية والمفاوضين قد فهموا جيداً التوجهات وما يراد أن تكون عليه إيران، وهو ما يسر نجاح المفاوضات والاعتراف بحق إيران بامتلاك ناصية التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

هذا النجاح توافرت له جملة من الأسس والعوامل التي اعتمدها الشخصية

الإيرانية المفاوضة، لتخرج متفوقة بعد مخاض عسير مع القوى الدولية في إيصال ملفها النووي إلى بر الأمان، وبعد نهاية المباحثات النووية الإيرانية الأخيرة مع الدول الست الكبرى في «لوزان» وإعلان التوصل إلى اتفاق نووي، لم ينتظر المجتمع الإيراني أن يسمع أو يشاهد أو يقرأ بنود الاتفاق النووي، بل تظاهر احتفالاً وفرحاً لكي يثبت للعالم أن الشعب الإيراني يقف خلف حكومة حققت له النجاح.

لم ينتظر المجتمع الإيراني أن يسمع أو يشاهد أو يقرأ بنود الاتفاق النووي، بل تظاهر احتفالاً وفرحاً لكي يثبت للعالم أن الشعب الإيراني يقف خلف حكومة حققت له النجاح

لقد استند المفاوضات الإيراني إلى جوانب الضغط السياسي والعسكري والصناعي، واستند قبلها إلى تحفيز الذات الإيرانية حضارياً وثقافياً وعقائدياً وقومياً، متخذاً من الرمزية سلاحاً آخر بمواجهة الهيمنة الأمريكية، إذ إن الجمهورية الإسلامية أدركت بأن مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري، المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، ولكن أيّ من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وأثراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والأثر بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، والانصراف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين⁽³⁾.

لعل ما سنذكره من ميزات الحضارة والثقافة والعقيدة... الخ ليست حكراً على الأمة الإيرانية. فهناك الكثير من الأمم تمتلك ميزات هذا الإرث، لكن

(2) انديك وكوفهان، مارتن وتمارا، إعادة التوازن في الشرق الأوسط نحو إستراتيجية للارتباط البناء، ترجمة: باقر جواد كاظم كراسات إستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ع 1، 2009، ص 12.

(3) جواد كاظم، ما قبل الكارثة أزمة المنحدر المالي الأمريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2013، ص 152.

الفرق فيما سنبحث به أن الإيرانيين استثمروا هذا الإرث واستداموه، ولم يجعلوه محط مفاخرة في الاحتفالات الرسمية ومقالات رجال السلطة فحسب، كما هو الحال في بعض بلدان المنطقة، التي تمتلك إرثاً حضارياً عريقاً، وإنما تفاعلوا وتواصلوا معه، فكانت حلقات التحضر والثقافة والعقيدة سائرة في خطوات تاريخية، بحيث كل عهد يكمل العهد الذي سبقه وهنا يكمن سر النجاح.

تنحدر الأصول الإيرانية من الشعوب الآرية التي هاجرت إلى هذه المنطقة إبان العصور القديمة، ويرى البعض أن أصل كلمة «آريين» مشتق من الكلمة السنسكريتية san - skrit word القديمة، وهي تعني «النبيل»⁽⁴⁾، ويشكل الفرس جزءاً من الشعوب الآرية الذين كانوا يجيدون الفلك وعلوم السحر⁽⁵⁾، واستخدم تعبيراً «فارس» و«إيران» للإشارة إلى منطقة جغرافية واحدة، وتسمية إيران هي الأقدم، فقد وردت قديماً «إيريانا فيجا» أي موطن الآريين، ثم تطورت التسمية فصارت بلاد إيران⁽⁶⁾، أما تعبير فارس فأول من أطلقه هم الإغريق، واستمد هذا الاسم من إقليم «بارسا» Parsa في الجزء الجنوبي الغربي من الهضبة الإيرانية، وحرف هذا الاسم عند الإغريق ليصبح برسيس Perses ثم أطلق عليها العرب فارس، وعلى الرغم من أن «بارسا» تكون إقليمياً واحداً في امبراطورية عظيمة، إلا أنها استمدت شهرتها لكونها مسقط رأس الملوك الهخشمانيين، الذين كونوا بيت الحاكم الفارسي، وأطلقت هذه التسمية بواسطة الإغريق على الإمبراطورية كلها بشكل عام⁽⁷⁾.

يعزو سر نجاح الجنس الآري في تكوين حضارة عريقة إلى عاملين هما: تدجين الحصان في أوائل الألف الثاني قبل الميلاد، وابتكار العربة الحربية مما أعطاهم سلاحاً فعالاً ضمن لهم التفوق والانتصار. وبدأ يكتسب هذا المصطلح «آري» منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي مدلولاً عرقياً وسياسياً، يعزى بموجبه إلى الشعوب الآرية وحدها الفضل في ابتكار المنجزات الحضارية قديماً وحديثاً، فقد ألف الكونت دي غوبينو الفرنسي De Gobineau مقالة حول عدم تساوي الأعراق البشرية، ذهب فيه إلى أن الجنس الآري أسمى فروع العرق الأبيض⁽⁸⁾، ولعل السر الذي دفع الشاه رضا بهلوي مؤسس الأسرة البهلوية عام 1935، إلى تغيير اسم مملكته من بلاد فارس وهو الاسم القديم إلى إيران⁽⁹⁾، لاعتزازه بالجذور العرقية التي ينتمي لها الشعب الإيراني وللتفاخر بين الأمم بأنه من العرق الآري.

Hendrik Van Loon, The (4) Story of Mankind Book Production war Economy Standard, London, 1954, p.44.

(5) حامد إسماعيل، الملك كورش وتأسيس الإمبراطورية الأخمينية الفارسية، ط1، مصر، 2011، ص 17.

Herzeld,E,Iran In Ancient (6) East.Oxford,1944,p.192

(7) أحمد أمين، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم "مصر، العراق، إيران"، بيروت، 1989، ص 345.

(8) عبد الرزاق السنهوري، حقيقة الجنس الآري نقلاً عن الشبكة الوطنية الكويتية www.nationalkuwait.com.

John A. Tata, Iran (Persia), (9) Newyork, 1975, p32.

العرق النبيل له تأريخ طويل وحضارة عميقة، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الأمة الإيرانية أمة عريقة أسهمت في تقدم العالم كله، وشاركت في بناء صرح الحضارة مع غيرها من الحضارات الأخرى، لتشكل في النهاية هذا العالم المتحضر الذي نعيشه اليوم⁽¹⁰⁾، إذ تؤكد الأساطير الإيرانية أن السلالة البشداية كانت أولى السلالات الحاكمة بمؤسسها كيومرت، الذي يعده الزرادشتيون شخص آدم أبي البشر⁽¹¹⁾ ويتضح من الشواهد الدالة على وجود الإنسان في الهضبة الإيرانية، أن ظهورها على الساحة الحضارية منذ فترات ما قبل التأريخ بحوالي مئة ألف سنة قبل الميلاد⁽¹²⁾، وأسس الشعب الإيراني العديد من الإمبراطوريات والممالك ذاعت شهرتها في العالم القديم مثل الميديين والفرس والبارثيين والباكتريين والسديين والعلاميين⁽¹³⁾.

(10) حسن بيرينا، تاريخ إيران من البداية حتى العهد الساساني، ترجمة: محمد نور الدين والسباعي محمد السباعي، القاهرة، 2014، ص 6.

(11) حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، بغداد، 2003، ج 1، ص 15.

(12) أمين شحاتة، إيران المسار التاريخي نقلاً عن www.aljazeera.net.

(13) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 1، الرياض، 1984، ص 171.

(14) بيرينا، المصدر السابق، ص 7.

وعندما اعتنقوا الإسلام قاموا بدور نشط وفعال في دعم الحضارة الإسلامية وتوطيد أركانها، وساهم علماءها بجهود عظيمة في تمكين هذه الحضارة وانتشارها في ربوع العالم الإسلامي⁽¹⁴⁾.

لقد كان للعرب الفضل في انتشار الإسلام وقيام الإمبراطورية الإسلامية، فليست الحال كذلك تماماً في ميدان الفنون، إذ من الإنصاف أن نسلم بأن العرب لم تكن لهم قبل الإسلام أساليب فنية ناضجة، إلا في أطراف شبه الجزيرة، حيث قامت الممالك والأمارات التي اتصلت بالأمم الأجنبية وتأثرت بأساليبها الفنية تأثراً كبيراً، فقام الفن الإسلامي على أسس من الفنون الأجنبية وخاصة الإيرانية القديمة في بلاد الجزيرة وهضبة إيران⁽¹⁵⁾، وهذا ليس انتقاصاً من شأن العرب الذين تميزوا بالشعر والخطابة والأدب، ولكن سنة الفنون واحدة كل منها يأخذ من الفنون التي سبقته.

(15) زكي محمد حسن، فنون الإسلام، القاهرة، 1948، ص 2.

لم تنقطع الروابط الحضارية الإيرانية بظهور الإسلام، بل على العكس تواصلت ابتكاراتهم المعمارية والفنية والإدارية والتنظيمية، بعد تخلص إرثهم الحضاري من الرواسب الوثنية لتنصهر في بودقة الإسلام الحنيف، ولعل العامل الرئيس للتواصل الحضاري في إيران، أن الحضارات الكبيرة التي ظهرت في بلادهم وجدت في أماكن كانت فيها الطبيعة تدفع الإنسان للكفاح، فالأخماشيون أسسوا حضارتهم في القسم المركزي من إيران، والبارثيون أسسوا حضارتهم في الشمال الشرقي والساسانيون في حوض فارس، وهو المكان الذي ينمو فيه الفكر الإنساني عن طريق الصراع مع الطبيعة، وتبرز فيه المبادرة والاختراع والفكر والتجربة الخاصة

بالعلاقات الاجتماعية والتنظيمات الإدارية والعمل الاختصاصي والفني، فالصراع مع الطبيعة يشكل العامل الفاصل لحركة التاريخ⁽¹⁶⁾.

هذه الاستمرارية وحركة الحضارة والتأريخ لازالت مستمرة إلى الآن ضمن سلسلة التواصل الحضاري عبر التأريخ، واليوم تشهد الجمهورية الإسلامية نهضة حضارية على الأصعدة الصناعية والعمرائية والعلمية والإدارية والسياسية والاقتصادية كافة، ولم تعتمد على استيراد أسس التطور من الغرب - قدر المستطاع - وهذا سر نجاح آخر للمفاوض الإيراني، الذي لم يرضخ لشدة الضغوط الكبيرة لكونه اعتمد على حضارته المستمرة، ولعل الإيرانيين في العصر الحالي استنسخوا تجربة عصر النهضة الأوربية في القرن التاسع عشر الميلادي، التي اعتمدت في نهضتها على عاملين أساسيين هما: تحفيز الذات بالعودة إلى حضاراتهم الرومانية والإغريقية، وشحذ الهمم واعتماد الابتكارات الصناعية الحديثة، التي جعلت منهم أمماً متحضرة ومتطورة، وهنا لعب المحفز الحضاري والتاريخي دوراً كبيراً في إعطاء القوة المطلوبة للمفاوض الإيراني وتحقيق نجاح واضح فيها، ولم يجعل من حضارته متكاً للمفاخرة دون التواصل معها.

ورث المفاوض الإيراني تجارب أسلافه في السياسة والحكم⁽¹⁷⁾، فكان الحكام الفرس يمتلكون حسن التدبير في السياسة وإقامة الممالك، ولعلنا نستشهد هنا بوصية للملك أردشير⁽¹⁸⁾ يوصي بها ابنه فيقول: «يا بني إن الملك والعدل إخوان لا غنى بأحدهما عن صاحبه، فالملك أسُّ والعدل حارسٌ، وما لم يكن أسُّ فمهذوم، وما لم يكن له حارس فضائع، يا بني أجعل حديثك مع أهل المراتب، وعظيتك لأهل الجهاد، وبشرك لأهل الدين، وسرك لمن عناه ما عناك من ذوي العقول»⁽¹⁹⁾.

وكذلكهم ورثوا حسن اختيار الشخصيات لإدارة دولتهم، ونستنتج هذا الرأي من وصية أبرويز إلى ابنه شيرويه، في كيفية اختيار عماله - أي قاداته - إذ يقول: «ولا تجعله امرأً أصبته بعقوبة فاتضع عنها، ولا امرأً أطاعك بعدما أذلتته، ولا أحداً ممن يقع في خلدك أن إزالة سلطانك أحب له من ثبوته، وإياك أن تستعمل غمراً كثر إعجابه بنفسه وقلّت تجاربه في غيره...»⁽²⁰⁾.

ومن تدابيرهم الأخرى في الحكم والسياسة، تميزهم في كتم الأسرار فكان ملوك فارس يوصوا: «صونوا أسراركم، فإنه لا سرّ لكم إلا في ثلاثة

(16) علي شريعتي، علم معرفة الإسلام، ترجمة: ع. هـ. الأميني، ج 1 و2، بغداد، 2004، ص 245.

(17) معروف، ناجي، اصالة الحضارة العربية، ط 2، بغداد، 1969، ص 409.

(18) أردشير: هو أردشير بن بابك بن ساسان بن بابك بن زرار بن بهافريد بن ساسان الأكبر بن بهمن بن إسفنديار بن بشتاسب بن لهراسب، الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ط 1، بيروت، 2008، ج 2، ص 25. وحكم بين سنتي (241 - 273) وحارب الرومان ففتح مدينة نصيبين وأخضع انطاكية وأسر الإمبراطور، علي الشرقي، موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية، جمع وتحقيق: موسى الكرباسي، ج 1، بغداد، 1988، ص 186.

(19) أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: مفيد محمد قميحة، ط 3، بيروت، 2006، ج 1، ص 23.

(20) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، مج 1، القاهرة، 1963، ص 15.

(21) المصدر السابق نفسه، ص 40.

(22) المصدر السابق نفسه، ص 27.

(23) محمد صادق الحسيني، «ملاحح الحوار الأمريكي - الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية»، مجلة حمورابي للدراسات، بيروت، 2013، ع 8، ص 22.

(24) علي شريعتي، دين ضد دين، مركز الدراسات التاريخية والاجتماعية لندن، ط 1، بيروت، 2014، ص 28.

(25) الزرادشتية: مؤسسها زرادشت الذي يعرف بحكيم فارس، ولد حوالي (628 ق. م)، كان أبوه يدعى بورشاسب وأمه أسمها دغدوفا، ترجع الروايات الفارسية نسب زرادشت إلى جيومرت الذي جعله الميثولوجيا الفارسية نبي الله آدم عليه السلام، ويقال إن جيومرت هو الجد الخامس والأربعون لزرادشت وكان زرادشت أوسط إخوته الخمسة. وقد وصلت تعاليم زرادشت في سبعة عشر ترنيمة يطلق عليها «الجاثا» والتي تعني الإنشاد والغناء، وهذه الترانيم أهم أجزاء كتاب الزرادشتية، وقد دون زرادشت هذا الكتاب هذا الكتاب ليكون مرجعاً لاتباعه من بعده. - نبيل أنسي، المسيح المخلص في المصادر اليهودية والمسيحية، مكتبة الناظدة، 2007، ص 4.

(26) حامد إسماعيل، الملك كورش وتأسيس الإمبراطورية الأخمينية الفارسية، مصدر سابق، ص 94.

(27) المانوية: مؤسسها ماني بن فتق بن بابك بن أبي برزام، من الحسكانية، وأسم امه ميس، ويقال أوتاخيم، ويقال مرمريم من ولد الأشغانية. وقيل إن ماني كان أسقف من أهل جوصخي مما يلي بادرياوباكسيا.

- ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب إسحاق، الفهرست، ضبط وشرح: يوسف علي الطويل، ط 2، بيروت، 2002، ص 509.

(28) ابن النديم، الفهرست، ص 515.

مواضع: مكيدة تُحاول أو منزلة تُزاول أو سريرة مدخولة، تكتم ولا حاجة بأحد منكم في ظهور شيء منها عنه»، وكان يقال: «ما كنت كاتمه من عدوك فلا تظهر عليه صديقك»⁽²¹⁾، حتى إن أحد المستشارين الفرس أعاب على أحد ملوكهم استشارة وزير له علناً أمام الآخرين، فقال له: «لا ينبغي للملك أن يستشير منا أحداً إلا خالياً به، فإنه أموت للسر وأحزم للرأي وأجدر بالسلامة وأعفى لبعضنا من غائلة بعض، فإن إفشاء السر إلى رجل واحد أوثق من إفشائه إلى اثنين، وإفشائه إلى ثلاث كإفشاءه إلى العامة...»⁽²²⁾.

هذه الصفات التي اتصف بها الفرد الإيراني، جعلت لهم أثراً فاعلاً في إدارة الدولة في ظل الإسلام، بل كانت لهم أدوار قيادية في السياسة والحكم كمستشارين ووزراء على تعاقب العهود الإسلامية.

يبدو أن المفاوضات الإيرانية الحالي قد استثمر إرث الحكمة السياسية، في تعامله مع مفاوضات الملف النووي بقوة، في مقابل الضعف الذي ينتاب الولايات المتحدة حينها، والذي حقق لإيران الكثير من الإنجازات عن طريق الدفع بهذا الخصم إلى محطات من التنازل⁽²³⁾.

ثانياً: أثر الدين في الشخصية الإيرانية

كان للدين أثر واضح في شخصية الفرد الإيراني سواء الديانات الوثنية أو بعد دخولهم الدين الإسلامي، إذ حكم الدين على المجتمع الإيراني⁽²⁴⁾ وتمتع بالطاعة، فالدين كان ولا يزال يقود الأمة الإيرانية مما يدفعهم للإخلاص والتفاني بواجباتهم، ووقّر لهم الدين القوة التي قادتهم عبر التاريخ لتحقيق إنجازات حضارية، فكان الملك كورش الأخميني الذي اعتنق الديانة الزرادشتية⁽²⁵⁾ الوثنية، والذي حقق نجاحات كبيرة وأسس إمبراطورية واسعة، قد نال مكانة خاصة في وجدان الشعب الإيراني وحتى اليهودي، لم يبلغها أي ملك آخر من غير اليهود، حتى نعتوه بالمخلص أو المنتظر، وهو ما تشهد به الوثائق التاريخية الفارسية التي تؤرخ لعصر ذلك الملك، وتصوره يتعبد للآلهة الوثنية مثل «بعل ومردوخ ونبو... وغيرهم، فقد حقق مكانته كملك متدين دان له الشعب الفارسي بالولاء المطلق⁽²⁶⁾، ثم اعتنقوا الديانة المانوية⁽²⁷⁾ والتي جاءت بتعاليم تستحق الثناء ومنها: «ترك الشهوة والحرص وترك شرب الخمر والزنا وترك السرقة وترك أذية الماء والنار والشجر والنبات»⁽²⁸⁾، وكانت أبرز مبادئ هذا الدين هو طاعة إمامهم، وكان أئمتهم

(29) المصدر السابق، ص 516.

يتناولون الدين واحداً عن واحد لا اختلاف بينهم مدة طويلة من الزمن⁽²⁹⁾. وكذا الحال في العهد الساساني في أثناء حكم الملك أردشير والذي كان يعتنق ديناً وكسب ولاء الشعب الإيراني عن طريق الدين لا الحكم، فقد كان يعتقد أن الملك والدين إخوان توأمان لا يستقيم أحدهما إلا بصاحبه، لأن الملك الذي لا دين له غير قابل للاحترام⁽³⁰⁾.

(30) كريستنسن، آرثر، إيران در زمان ساسانيان "إيران في العهد الساساني"، ترجمة: رشيد ياسمي، طهران، 1345، ص 85.

وكذلك كان الفرد الإيراني متديناً أيضاً عندما اعتنق الإسلام، وقد روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (أبعد الناس إلى الإسلام الروم ولو كان الإسلام معلقاً بالثريا لتناولته فارس)⁽³¹⁾، وكان منهم سلمان المحمدي - رضي الله عنه - الذي قال في حقه رسول الله (صلى الله عليه وآله) «من أراد أن ينظر إلى رجل نور الله قلبه فليُنظر إلى سلمان»⁽³²⁾، وغيرها من الأحاديث التي لم يحصل عليها إلا بتفانيه من أجل عقيدته حتى سُمي سلمان المحمدي.

(31) ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ج 4، بيروت، 1996، ص 408.

(32) عبد الواحد مظفر، سلمان المحمدي أبو عبد الله الفارسي، ط 1، بغداد، 2012، ص 49.

ولعله يطول بنا المقام إذا ما تذاكرنا تلك الشخصيات الإيرانية التي كان لها أثر واضح في الذود عن الإسلام، وتمييع قوميته لينصهر في بودقة أسمى وهي الإسلام، ومع ذلك يمكننا أن نعرج ولو قليلاً على تلاحم الأمة الإيرانية مع الإمام الراحل آية الله العظمى السيد الخميني قائد الثورة الإسلامية، التي أطاحت بإمبراطورية بهلوي في بلد كانت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، تعدانه قاعدة لهما ومركزاً حساساً من مراكزهما الحيوية في العالم⁽³³⁾، فقد كان التلاحم الأسطوري حاضراً بين الإمام وبين الشعب، برغم أنه لم يكن بينهم، بل كان خارج بلاده بسبب نفي الحكومة له. والأمر نفسه ينسحب على قائد الثورة الإسلامية الإمام علي الخامنئي، والذي نقل إيران من دولة نامية إلى دولة متطلعة بقوة لصعود الاعلوية بالتقدم في مجالات عدة منها، (النانوتكنولوجي)، الإمساك بتلايف التكنولوجيا النووية، ودورة الوقود النووي، تكنولوجيا الصواريخ والفضاء... الخ.

(33) محمد رضا، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، قم المطهرة، د. ت، ص 247.

ولعلي في هذه الجزئية أوافق رأي الدكتور علي شريعتي الذي يقول «حكم الدين على المجتمع الإيراني»، فرغم اختلاف العقائد بين الأديان الوثنية السابقة للإسلام والدين الإسلامي الحنيف، نرى أن الفرد الإيراني يؤمن إيماناً مطلقاً بولاية علماء أو رجال الدين، ويعدهم المخلصين له في الشدائد

والأزمات، وهكذا كان مكافحاً مع ملوكهم مثل كورش وأردشير والزادشتية، وكذلك كان مكافحاً ومتماسكاً مع أئمتهم في الدين الإسلامي الحنيف،

إن مبدأ الولاء والتابعة للنظام السياسي الإسلامي، تعد شرطاً أساسياً لاعتبار الفرد عضواً في الجماعة السياسية الإسلامية

تحت عنوان ولاية الفقيه كالإمام الخميني والإمام علي خامنئي، اللذين كانا قائدين وإمامين يقودان الأمة الإيرانية الإسلامية، كأولياء لأمر المسلمين أو سلطة «الولي الفقيه»، التي تشكل سلطة رابعة في النظام السياسي الإسلامي إلى جانب السلطات التقليدية الثلاث، وهو ما لا نجد له مثيلاً في الأنظمة السياسية الأخرى، ويكون دور

الولي الفقيه هو دور التنظير والإشراف على تطبيق نظرية الحكم، وأن يبدى رأيه بجميع الأعمال التي تتعلق بتطبيقها، وكذلك مراقبة سلوك الحكومة وتصرفاتها، فيصحح مسيرتها إذا انحرفت ويعدل سلوكها إذا شذت، وعندئذ تكون ولاية الفقيه ضماناً لاستقامة الأمة⁽³⁴⁾، والتي مثلت مفردة من مفردات المواطنة، إذا شرط المفكرون المسلمون الولاء للدولة الإسلامية كمبدأ للمواطنة، ويقول بعض الباحثين إن مبدأ الولاء والتابعة للنظام السياسي الإسلامي، تعد شرطاً أساسياً لاعتبار الفرد عضواً في الجماعة السياسية الإسلامية⁽³⁵⁾.

(34) رحيم حسين، نظرية الحكم عند الشيعة الإمامية «دراسة دستورية»، بغداد، 2005، ص 148.

(35) جواد كاظم البكري، المواطنة: الحقوق والواجبات من منظور إسلامي، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ط1، بيروت، 2011، ص 139.

وختاماً، لقد تلاحقت تلك العناصر «العرق - الحضارة - الثقافة - العقيدة»، لتولد عنصر المواطنة الذي كان سرّ النجاح لدى المفاوض الإيراني وعند المواطن الإيراني أيضاً، ومما هو معروف بين المختصين بأن المواطنة مفهوم حديث تركز عليه جملة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والتي تعاطى معها الفكر الإسلامي بما يمتلكه من ذخيرة فكرية ومنظومة عقائدية، واعتبره من شواغل الفكر السياسي لبناء دولة عصرية ومتقدمة، تبنى على حقوق الإنسان وواجبات المواطنة⁽³⁶⁾، فكان الرجوع إلى الذات الإيرانية خير سلاح لمقاومة الدول العظمى والحصول على مكاسب كبيرة، لعلأهمها ما تمخض عنه الاتفاق النووي من حق إيران امتلاكه وإعادة الأموال المجمدة، وهو ما يعد نصراً كبيراً وتثبيتاً لحقوق الشعوب والدول، ومخرجاً جاهداً من أجله الإيرانيون مدة سبعة عشر عاماً، وهو ما يمثل نجاحاً للنظام السياسي عندما مازج ما بين الحق القومي والمقدس الديني والبعد الحضاري، في ظل رؤية عقلانية وبرجماتية للحوار والمفاوضات⁽³⁷⁾.

(36) المصدر السابق، ص 131.

(37) الحسيني، ملامح الحوار الأمريكي، ص 22.

حدود القوة: المجال الحيوي الإيراني بعد الاتفاق النووي

أ. م. د. علي فارس حميد*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة
النهرين

مقدمة

لا يختلف الباحثون في أن نظرية المجال الحيوي كانت ومازالت تشكل المعطى الأمني الذي يشغل ذهنية صانع القرار السياسي، فالقدرة على التأثير ونقله من الفكر إلى السلوك كان عادةً ما يراود ويفسر معظم الممارسات الإستراتيجية العالمية، لا سيّما تلك المتصلة بتوسيع حدود التأثير وزيادة القوة، ولكون القوة وما يرتبط بها من معطيات القدرة على التأثير لم تعد تفهم بالمعاني التقليدية المقتصرة على الأداة العسكرية، فإن مبادئ الجيوبوليتك وما يتصل بها من أفكار تخص المجال الحيوي وقوة الدولة قد تأثرت بهذا الجانب كذلك، إذ إن المعايير الجديدة التي تبناها الفكر الجيوبوليتيكي وماتلاها من مسارات منطقية في توصيف النفوذ ساهمت بشكل كبير في التمهيد لمداخل جديدة من بينها التوظيف السياسي للثقافة والحضارة في الأداء الاستراتيجي للدولة.

ووفقاً لهذا المعنى، فإن التعامل مع مفهوم المجال الحيوي سوف لن يبقى حكرًا على القوة العسكرية، بل تصاعد أثر العوامل الثقافية والحضارية في هذا الشأن، لنكون أمام صياغات تتعلق بالجاذبية والمحاكاة والميل بدلاً من السيطرة المباشرة، ومن هذا المنطلق بدأت الدول تصوغ إستراتيجيتها على أساس إبراز المعالم الثقافية والفكرية كالحالة مع إيران والتي تشكل العمق الاستراتيجي لحدود تأثيرها العالمي، الذي ترسم بموجبه إستراتيجيتها للشؤون الخارجية. علاوةً على ذلك، فإن المجال الحيوي وفقاً لهذا التوصيف يستدعي الاستمرارية في الجذب، فأى تأثير في مقدرات القوة

الاتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران، سيكون له أثر إيجابي في فاعليتها في الخارج

القومية سيكون له تأثير في درجة الفاعلية في الشؤون الخارجية، وهذا ما يعني أن الاتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران، سيكون له أثر إيجابي في فاعليتها في الخارج، مما سيزيد من حضورها في قضايا الصراع الدولي والإقليمي.

واستناداً إلى ذلك ستناقش الدراسة حدود التوسع بعد الاتفاق النووي من ثلاث محاور أساسية: يركز الأول على البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، ويتعامل الثاني مع حدود الأمن ومكانة الحلفاء في التفكير الاستراتيجي الإيراني، أما المحور الثالث فقد خصص بدراسة حدود القوة الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

أولاً: البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني

منذ قيام الجمهورية الإسلامية والصياغات الفكرية للأمن القومي تأخذ مجالاً واسعاً في ذهنية قادة الثورة، فالنسق الذي بدأت ترتبط به الدولة الإيرانية يختلف تماماً عن ما كانت عليه قبل الثورة، وهذا ما يجعلها بالضرورة بحاجة إلى رؤية حقيقية قادرة أن تلبى مصلحة النظام الجديد. ولأجل أن تتناسب معطيات التفكير وشكل الدولة صاغت نظرية «أم القرى» المنطق الاستراتيجي الذي تتعامل بموجبه إيران مع العالم الخارجي أو مجالها الحيوي برمته، إذ تركز هذه الاستراتيجية على التوصيف الفكري الذي اعتمده عضو مجلس الأمن القومي الإيراني السابق «محمد جواد لاريجاني»، والذي يرى فيه أن إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فقط، فهذا تجاهل للوضع التاريخي للشعب الإيراني، وهو في الحقيقة كذلك تنازل الإنسان إلى الإقليم الجغرافي، والواقع أن إيران أم القرى/ دار الإسلام، فانتصار أو هزيمة إيران هما انتصار وهزيمة للإسلام، وبتعبير آخر اعتبر إيران مهد الإسلام الحقيقي والخالص⁽¹⁾.

من جهة أخرى، فإن تفكير قادة الثورة الإيرانية في المجال الحيوي لم يكن توصيفاً لمرحلة محددة من حيث الوقت أو الموقع، بل هو يمثل مصلحة حيوية متكاملة مع النظام السياسي، إذ يتوجب على صانع القرار العمل به، وإن تباين ترتيبه بين الحين والآخر بحسب الأولويات والضرورات الاستراتيجية التي تحيط بها، فإدراك المجال الحيوي من واضعي الدستور

(1) إيران مشروع أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه «مقولات في الإستراتيجية الوطنية» دراسة منشورة في مجلة الراصد الإلكترونية - دراسات/ العدد الثامن والستون صفر 1430 هـ. من خلال الرابط: www.alrased.net

تبني الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة

الإيراني، يجعل صانع القرار أمام استجابة مستمرة لهذه المصالح، فقد تبني الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة⁽²⁾.

إن التعامل مع المعطيات الفكرية التي تؤسس المجال الحيوي الإيراني، تجعل الباحث أمام ثلاث قواعد أساسية يحددها الدكتور محمد لأرجياني⁽³⁾:

- 1 - موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أم القرى).
- 2 - الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).
- 3 - تعمير إيران (التنمية).

(2) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2014، ص25

(3) المصدر السابق، ص27

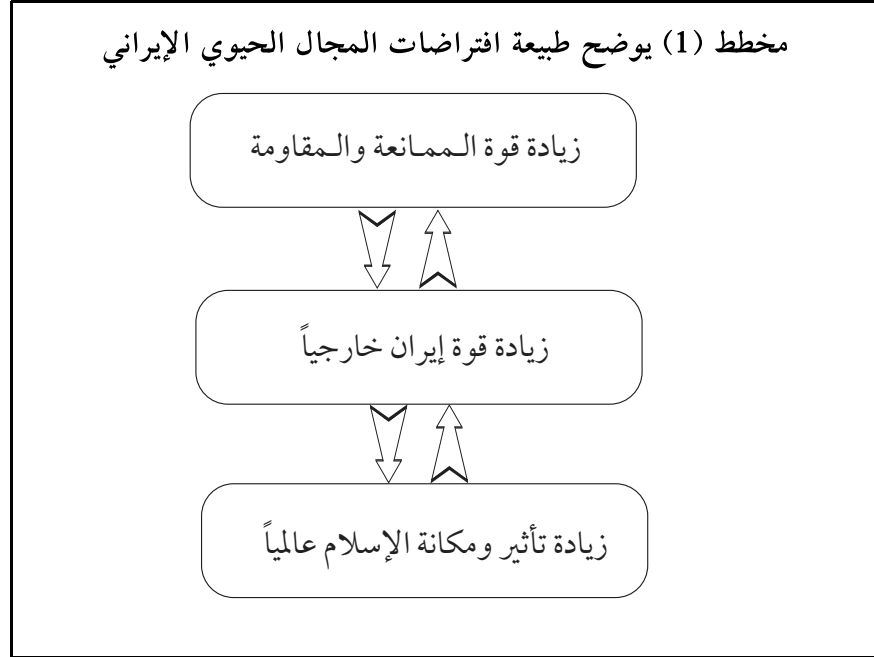
فالقاعدتان الأولى والثانية بحاجة إلى تعزيز الجانب الفكري والعسكري في آن واحد، فمن غير الممكن أن تكون إيران أم القرى من دون أن تكون قادرة على الدفاع المؤثر عن حقوق الشعوب الإسلامية المستضعفة، وهذا يجعل إيران أمام ضرورة القدرة على التأثير في ذهنية هذه الشعوب بإبراز المعالم الحضارية والثقافية، أما القاعدة الثالثة فهي تمثل مستلزمات بلوغ جميع القواعد الأساسية للأمن القومي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، تقوم مؤسسات الأمن القومي الإيراني بصياغة إستراتيجيتها تجاه العالم، فربط إيران مجالها الحيوي بالأمة الإسلامية، يوسع من بنية الأمن القومي وخياراته، ومن ثم تتسع دائرة المجال الحيوي لتشمل العالم. ولذلك فمن المنطقي حينما يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني، يأخذ بعين الاعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها بها، والذي يمكن تصويره وفق المخطط (1) الآتي:

حينما يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني، يأخذ بعين الاعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها بها

وتكتسب إيران إلى جانب إستراتيجيتها المحورية جاذبية عالية من حيث الجغرافيا والتاريخ ورأس المال البشري على حد تعبير روبرت د. كابلان، والذي يشير إلى أنه من المرجح أن الشرق الأوسط الكبير وأوراسيا بالتبعية، سوف يتأثران بشدة بالتطور السياسي الداخلي في إيران، سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ. فالطبيعة الجيوبوليتيكية

مخطط (1) يوضح طبيعة افتراضات المجال الحيوي الإيراني



لإيران تمنحها المقدرة على التأثير، خصوصاً من حيث إطلالتها على آسيا الوسطى، وكذلك بالدرجة نفسها على بلاد ما بين النهرين والشرق الأوسط، فعلى الرغم من الحذر الذي تشعر به بعض دول آسيا الوسطى من إيران، إلا أن بعضها ما يزال يشعر بروابط التأثير والانجذاب نحوها كالحالة مع طاجيكستان أو أن يكون بعضها حذراً كأوزباكستان⁽⁴⁾.

(4) روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015، ص 329.

ومن جانب آخر فإن طبيعة المبادئ الإستراتيجية في التعامل مع صياغات الأمن القومي في إيران تتجه نحو العالمية، بما يمنحه النطاق الإسلامي من حدود واسعة في الأداء، بحيث لا يكون خيار الانطواء منطقياً في التعامل مع الأزمات الدولية، لكونه لا يمكن إيران من تحقيق مكانتها، وأن ضمن الدستور الإيراني ضرورة الفاعلية والاستمرارية في السياسة الخارجية لضمان القوة القادرة على ممارسة دور فاعل في التفاعلات الدولية، وهذا ما ربطه المشرع بضرورة أن تمهد الحكومة السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، وهو بالدرجة نفسها يفسر أهمية الحضور الإيراني في المناطق الإقليمية والدولية⁽⁵⁾.

(5) محمد السعيد المؤمن، تكييف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 62.

وإلى جانب المعطى السياسي الخاص بالنظام الدستوري والإسلامي، فإن طبيعة العامل القومي يمارس دوراً مهماً في صياغة البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، فالثوابت الواضحة في التأريخ والجغرافيا والمتعلقة

**وأن ضمن الدستور الإيراني
ضرورة الفاعلية والاستمرارية
في السياسة الخارجية لضمان
القوة القادرة على ممارسة
دور فاعل في التفاعلات
الدولية**

بشخصية الفرد الإيراني ومواقفها تحت أي نظام حكم تعطي للأ نموذج السياسي دوراً ريادياً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنها تفرض التزامات على موقع الدولة استراتيجياً، وهذا من شأنه أن يمنح لإيران مكانة بشرية وعسكرية، فضلاً عن المعطيات الفكرية في صياغة نظرية أمن للمنطقة ولأجل تحقيق المصالح الإستراتيجية⁽⁶⁾.

(6) المصدر السابق، ص 64.

لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب هذه الحقائق مبكراً، فهي لم تتعامل مع إيران باعتبارها تشكيل جغرافي تصوغ إستراتيجيتها بالاعتماد على الموروثات الثقافية والفكرية التي تنطلق منها تجاه الغرب، وهذا ما ساهم في تعقيد الأزمات بينهما، ولعل صعوبة الفهم وسوء التقدير الذي كان يرافق التفكير الاستراتيجي الأمريكي طوال السنوات السابقة، كان مؤثراً بشكل كبير على طبيعة التعامل معها، إذ يشير بهذا الصدد «بروس ريدل» إلى أن سوء التقدير في التعامل مع إيران ظل يرافق الولايات المتحدة طوال الثلاثين عاماً الماضية، فإيران الإسلامية قادرة أن تضمن العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، في مقدمتها أن تضمن إرساء الاستقرار في أفغانستان والعراق، فضلاً عن نفوذها الاستراتيجي حيال الفواعل من غير الدول في المنطقة كالحالة مع حزب الله وحركة حماس، اللذين لهما أثر كبير في مجمل التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط⁽⁷⁾.

(7) نقلاً عن: ستيفن كينزر، مثلث القوة: لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 6.

إن طبيعة التعقيد الفكري المتداخل بين الطبيعة الإيرانية الذاتية والنظام السياسي تقدم أنموذجاً قادراً على التأثير، فالعلاقة التكاملية بين العاملين من شأنه أن يعطي إيران مقدرة حقيقة في إدارة التفاعلات الإقليمية، وتقديم أنموذج للأمن يرتبط به حلفاؤها الإستراتيجيون تجاه متغيرات التفاعل الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: حدود الأمن: مكانة الحلفاء في فاعلية إيران الإستراتيجية

لا يبدو من السهل أن يتعامل صانع القرار الإيراني مع البيئة الإقليمية والدولية من منظور ضيق، فكما يشير «علي أكبر ناطق» إلى أن مسؤولية الرئاسة هي مسؤولية كبيرة، إذ يقع على عاتق الرئيس مسؤولية مليار ومئتي ألف مسلم، باعتبار إيران أم القرى وأمل المسلمين. ولعل هذا التوجه الذي يصاحب عقيدة الرئيس أو صانع القرار ينبع من رحم نظرية أم القرى، ويشير محمد

جواد لأرجياني إلى أن انتصار الثورة الإسلامية جعل من إيران أم القرى، والتي ينبغي عليها هنا أن تأخذ بالحسبان مصالح كل الأمة، وكما يصبح الحفاظ عليها فرض على كل الأمة⁽⁸⁾.

(8) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 565.

إن حدود الأمن وفقاً لهذا التوصيف القائم على أساس الدمج بين الجغرافيا والأيدولوجيا، يجعل صانع القرار أو مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات نوعية في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية أو عند التعامل مع المصالح الحيوية، فالامتداد الأساسي لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط التي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيدولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية، وهذا ما لا يمكن بلوغه من دون الاستعداد للدفاع عن الوطن والإسلام، عبر امتلاك القوة الفردية أو القوى الأخرى⁽⁹⁾. ووفقاً لذلك فإن السياسات التي تبنتها إيران في إدارة الرئيس «أحمدي نجاد»، لم تكن بمعزل عن التحضير الإيراني لمضاعفة القوة الشاملة، أو كي تثبت للغرب عن تفوقها النوعي، لا سيما في المجال النووي، فضلاً عن إنه يُمكن إيران من المشاركة مستقبلاً في أي ترتيب تهدف له الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما يبرر التصريحات المشنجة التي كانت تطلقها إيران ضد الغرب، كالحالة مع موقف الرئيس السابق «أحمدي نجاد» بشأن العقوبات المفروضة على إيران، ووصفها بأنها تستحق الرمي في سلة المهملات وأنها تفتقد إلى القيم القانونية⁽¹⁰⁾.

(9) ناصر مظاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، تعريب: منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2006، ص 262.

(10) أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 472.

ومن ثم فإن طبيعة التفكير بالأمن بصيغته الشاملة يشكل أحد أشكال الرغبة في التمدد أو بناء النفوذ العالمي، فعلى الرغم من أن الدافع القومي والأيدولوجي يمارس جانباً ضاعطاً على ذهنية صانع القرار السياسي، إلا أن التفكير بالأمن يعد الدافع الأساسي هذا الجانب. ولعل التباين بين إيران والخليج بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي، تبرر العديد من السياسات التي تبناها إيران تجاه المنطقة، إذ تنظر إيران إلى عملية الأمن في منطقة الخليج بكونها ذات ترتيبات سلبية، فالمنهج الذي تبناه دول الجوار ولا سيما الخليجية منها في حماية أمنها غير خاضعة إلى البناء الذاتي، حتى ما يخص مبادراتها لطرح السلام في الشرق الأوسط، فهي مركبة

الامتداد الأساسي لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط التي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيدولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية

باتفاقيات ومعاهدات أمنية ودفاعية تكونان معاً خطة لديمومة التسلط الأمريكي والغربي عليها. الأمر الذي يدفع طهران إلى وضع صياغات أمنية تحمي بها ذاتها القومية، فضلاً عن ما يرتبط بها من مجال حيوي⁽¹¹⁾.

(11) سرڪس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص 220

وإلى جانب الأدوار الإستراتيجية التي تمارسها إيران تجاه مجال التأثير الحيوي، فإنها تسعى لتعزيز هذا الدور بتوظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطاً مميزاً من التحالفات الإستراتيجية مع فواعل من غير الدول ذات دور بارز في تقدير السياسات الإقليمية، إذ يستند هذا التوظيف إلى ثلاثة معطيات أساسية⁽¹²⁾:

(12) محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص 76

الأول: التكامل الإيديولوجي والترابط الفكري العقيدي، والذي لا يرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام. بل بالدوافع المصلحية المتجانسة، لا سيما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من الاستكبار العالمي.

الثاني: ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول بالفاعل الإقليمي، لا سيما في مجال توجيه والأهداف المحورية.

الثالث: أدوار الفاعلين من غير الدول ضمن المجال الوطني، إذ إن دورهم في تقدير السياسات يؤثر في مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

ومن ثمّ يمكن بهذه الصياغات فهم درجة التأثير التي يحتلها حزب الله على سبيل المثال في نطاق التحالف الاستراتيجي مع إيران، والتي ترتقي إلى مستوى العلاقة العضوية بسبب درجة الترابط المنطقي والمصلحي في جميع المعطيات السابقة، علاوةً على حركة حماس والجهاد الإسلامي، فبرغم كونها في منطقة تحالف وسط من هذا التوصيف، إلا أن خيار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل سوف يجعلها في نهاية المطاف مضطرة إلى الاستمرار في علاقة تفاعلية مع إيران.

إن طبيعة التكامل الذي فرضته القوة الإيرانية والوقوف إلى جانب محاور المقاومة والممانعة للاحتلال الإسرائيلي، أعطى لهذه الحركات والتنظيمات عمقاً عسكرياً ومالياً في عملياتها الجهادية ضد إسرائيل، وأضعف من إمكانية إسرائيل لاستمرار في التسوية مع الأنظمة السياسية الأخرى، كما فعلت مع مصر في كامب ديفيد 1967 ومع الأردن في وادي عربة 1994، والذي أعطى لإسرائيل مكانة متميزة في ما كان يعرف بالصراع العربي - الصهيوني.

إذ ماتزال قضية فلسطين تمثل جوهر الامتداد الحقيقي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن مكانتها الإستراتيجية من حركة الجهاد الإسلامي ومدى تقارب النسق الفكري الثوري معها يعطي لإيران قوة تنافسية جديدة في عمقها الاستراتيجي في المنطقة⁽¹³⁾.

(13) المصدر السابق، ص78

ومن زاوية أخرى فإن الحضور الإيراني من حيث التأثير في منطقة الشرق الأوسط، يكتسب مقدرة عالية للتأثير في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، إذ لاتزال سلطنة عمان لغزاً معقداً في صراع إيران مع خصومها في المنطقة، ففي الوقت الذي تتمسك فيه بواقعهما الخليجي وعلاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها ترفض في الوقت نفسه أي تحالف خليجي ضد إيران، وفي حال حدوثه فإنها ترفض المشاركة فيه، كما حدث في «عاصفة الحزم»، فضلاً عن مواقفها المحيرة، بالوساطة بين الدول الخليجية وإيران، بل حلفاء إيران في المنطقة، وعلى رأسهم النظام السوري، إذ كشف موقع «فردا» الإيراني عن محادثات أمريكية - سورية، تجري بشكل سري برعاية سلطنة عمان في مسقط، وأن الغرب ما زال يفضل سلطنة عمان للعب دور في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بجميع الملفات العالقة⁽¹⁴⁾.

(14) بوابة الحركات الإسلامية، سلطنة عمان "اللغز الوسيط" بين إيران والسنة، من خلال الرابط: <http://www.islamist-movements.com/30856>

وبالرغم من تزايد احتمالات بروز إدارة دولية وإقليمية للصراع في سوريا، إلا أن إيران وروسيا مازالت اللاعب الأبرز في هذه المعادلة، لا سيما بعد زيارة وفد سعودي رفيع المستوى⁽¹⁵⁾ إلى روسيا من أجل ضمان رؤية جديدة لها في سوريا، فضلاً عن الملامح الجديدة التي يصرح بها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، والتي تكشف عن أن هناك صفقة سياسية في طور التكوين بشأن سوريا، ومن ثم فإن ضبابية الدبلوماسية الجديدة سوف تعزز من فرص الانتقال نحو حلول أكثر توافقاً بشأن سوريا⁽¹⁶⁾. ومع ذلك يبدو أن الوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان مع النظام السوري هي الأقرب إلى التوافق دولياً، بسبب قدرتها الدبلوماسية على الوساطة في هذا الجانب، علاوة على أن مرونة الظروف الدولية بعد الاتفاق النووي، ستمنح إيران مكانة مميزة في عملية التفاوض مع الخيارات المطروحة بشأن سوريا.

(15) ضم الوفد السعودي كل من ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ووزير الخارجية عادل الجبير، والذي ركز في الكثير من جوانبه على إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا.

(16) يزيد الصايغ، ضباب الدبلوماسية في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: <http://www.rcssmid-east.org/Article/3787>

ثالثاً: الاتفاق النووي وحدود القوة الإيرانية

لاخلاف على أن حدود القوة الإيرانية تتحرك وتبدل وفقاً لطبيعة الفرص والتهديدات المحيطة بصانع القرار، فمن غير الممكن أن تحقق إستراتيجية

أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية

الأمن القومي الإيراني أهدافها ومصالحها الحيوية بعيداً عن التنسيق بين مقدار القوة المتوفرة لدى صانع القرار وما يتطلبه الهدف من هذه القوة. وبالرغم من أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية، إلا أنها مرتبطة بتقدير التأثير في مناطق مرتبة وفق الإمكانيات المتاحة لها، وهذا ما يجعل مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات الانتقال بين المصالح الحيوية وفقاً لطبيعة الظروف المحيطة بالمجال الحيوي، الأمر الذي قد يجعلنا أمام ترتيبات منسجمة مع ماتمر به إيران والذي يمكن التعامل معه في الجدول الآتي:

جدول (1) يوضح انتقال المصالح الحيوية المصالح الحيوية

قبل الاتفاق النووي

الترتيب الرابع	الترتيب الثالث	الترتيب الثاني	الترتيب الأول	أولوية المصالح الحيوية
نشر القيم	حفاظ القيم	إنعاش الاقتصاد	الأمن	نوع المصالح الحيوية

بعد الاتفاق النووي

الترتيب الرابع	الترتيب الثالث	الترتيب الثاني	الترتيب الأول	أولوية المصالح الحيوية
حفظ القيم	الأمن	إنعاش الاقتصاد	نشر القيم	نوع المصالح الحيوية

ويتضح من المخطط أن هناك انتقالات واضحة في طبيعة التفكير الإيراني بسبب تبدل الفرص، إذ أتاح الاتفاق النووي لصانع القرار الإيراني إمكانية المحافظة على القيم بل الفخر بها، وهذا ما انعكس في ردود فعل الشعب الإيراني عشية الاتفاق، الأمر الذي سوف يساعد صانع القرار بتغيير أولوياته باتجاه نشر القيم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأمن الذي تعزز نتيجة اعتراف العالم بحقوق إيران مما يدفع صانع القرار إلى تقديم أولوية الاقتصاد عليه. إن طبيعة انتقال أولويات إستراتيجية الشؤون الخارجية لإيران هي مرتبطة بالأصل بطبيعة ماتفرزه البيئة المحيطة بها من فرص وتحديات، علاوةً على ماتملكه من موارد يمكن بها فرض أنموذج معين للتفاعل مع الآخرين، فعلى الرغم من طبيعة الاستراتيجيات الداعمة للتغيير في سوريا إقليمياً عن طريق تركيا والمملكة العربية السعودية، ودولياً عبر الولايات المتحدة والغرب، إلا

**إن تركيز إيران في مجالها
الحيوي أخذ يتصل بشكل
مباشر بما يعرف بنظرية «تأمين
محيط إيران»**

أن مكانة إيران أمام هذه التحديات بقيت عارضاً أمام أي تحول خارج إرادة إيران .

أما بالنسبة إلى اليمن فإن خيار المملكة العربية السعودية كان يستهدف ضم إيران إلى الحرب المباشرة، لكنها فشلت في ذلك وهي بهذا المنحى قد فقدت آخر أوراقها الإستراتيجية في إدارة التوازنات الإقليمية، إذ إن قرار الحرب على الحوثيين كان استفزازاً لاستمرار إيران في المفاوضات النووية، ومن ثمّ عدم الوصول إلى اتفاق مع الغرب، وهذا يعني أن إيران سوف تبقى تحت العقوبات الاقتصادية، وسيبقى محور الممانعة مكتوف الأيدي . بيد أن قدرة إيران على المناورة وإدارة الموقف عزز من مكانتها التفاوضية مع الغرب، بل إن الغرب أصبح ضاغطاً عليهم للقبول بالاتفاق⁽¹⁷⁾ .

إن تركيز إيران في مجالها الحيوي أخذ يتصل بشكل مباشر بما يعرف بنظرية «تأمين محيط إيران»، والتي تشكل جوهر التصورات التي طرحها الدكتور علي أكبر صالحى والقائمة على تنظيم برنامج يعمل على تأمين جوار إيران وبشكل محدد، عبر تقوية العلاقات وتوثيقها مع محورين مهمين في المنطقة وهما (السعودية وتركيا)، وقد لاقت هذه التصورات ترحيباً مناسباً لها منذ أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، إلا أنها لم تكن أكثر من مقدمة بسبب تطور الأوضاع في سوريا⁽¹⁸⁾ .

حاولت إيران تأمين المقدمات الأساسية لنظرية تأمين محيط إيران بجملته من المواقف والمبادرات التي سبقت طرحها، خصوصاً عن طريق رغبة وزارة الدفاع الإيرانية في عام 2006 في توقيع معاهدة للدفاع والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعوة وزارة الداخلية الإيرانية في عام 2007 دولة الكويت لهذه المبادرة على أثر زيارة مساعد وزير الداخلية الكويتي طهران⁽¹⁹⁾ .

وبالرغم من رغبة إيران الكبيرة في تأمين متطلبات هذه الإستراتيجية، لم تتمكن من بناء صياغات إستراتيجية حقيقية متكاملة، بسبب تطور أحداث الصراع في سوريا والموقف التركي والسعودي منها، فما تعنيه سوريا لإيران يمثل جانباً مهماً في التفكير الاستراتيجي الإيراني، علاوةً على أن الاندفاع التركي والسعودي باتجاه تغيير النظام السوري وإن كان على حساب خلافة تنظيم داعش، جعل من موقف إيران يكون أكثر تباعداً في هذا الجانب، إلى

(17) علي فارس حميد، التوافق المشروط: كيف ستدير أمريكا فوضى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015، من خلال الرابط: <http://mcsr.net/news71>

(18) سيد حسين موسويان، تأمين محيط إيران والمنطقة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 139، بيروت، 2011، ص5

(19) أشرف محمد كشك، معضلة متجددة.. أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص81

جانب ذلك لم تكن الرؤية الخليجية للأمن تبحث في التقارب مع إيران بقدر تطويقها اقتصادياً وأمنياً بحزمة من العقوبات الأممية، والتي تعمل على إفقادها القدرة في ممارسة أدوار إستراتيجية في المنطقة، وهذا ما كان يهدف إليه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والذي كان يرى بأن استمرار العقوبات الاقتصادية على إيران سوف يزيد من الضغط عليها بالانعزال إقليمياً⁽²⁰⁾.

(20) رفعت سيد أحمد، ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد... فروض الواقع ودوافع الخارج، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 8

ومع دخول المملكة العربية السعودية إلى دائرة الصراع عقب تنحية كل من قطر وتركيا عن قيادة محور المجابهة لإيران، بدأت إدارة الصراعات في المنطقة تتخذ منحى مختلف، خصوصاً والتوجهات السعودية القائمة على التحريض المذهبي والمشاركة المباشرة في سوريا عن طريق تدريب ودفع الأموال لشراء السلاح، وتعزيز دور المجاميع الإرهابية والتكفيرية في سوريا⁽²¹⁾.

(21) محسن صالح، الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 7، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 27

وبرغم سياسات التطرف الطائفي التي بدأت تشهدها المنطقة منذ تطور الأحداث في سوريا، إلا أن تعزيز القوة الناعمة في الأداء الاستراتيجي الإيراني فرض نفسه على جميع المواقف الإقليمية في المنطقة، فالحديث عن اتخاذ آليات ناعمة لمواجهة الأحادية الأمريكية يبدو واضحاً في حوارات الصين وإيران، وما يبرز ذلك تعزيز التعاون الدبلوماسي والسياسي، وتأكيد مرشد الجمهورية الإسلامية والرئيس الصيني أهمية هذه الآليات في مواجهة التحديات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عليهما⁽²²⁾.

(22) محمد صادق الحسيني، ملامح الحوار الأمريكي- الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 25

ولأجل أن تكون إيران متوازنة في أدائها بين ما يريده الغرب من جهة والتحديات التي تشهدها المنطقة من الجهة الثانية، قدمت إيران مجموعة من الضمانات قبل التوقيع على الاتفاق النووي، لا سيما في المجالات التي حققت فيها تقدماً تقنياً، في حين أنها استمرت بالتفاوض على بقية المراكز المتأخرة من الناحية التقنية، وهذا ما يعني أن إيران استكملت جانباً مهماً من المقدرة على التأثير لتنتقل منها نحو تعزيز أمن هذا الوضع، إذ كان لاعتماد الرئيس حسن روحاني برنامج "الحكمة والأمل" الذي لاقى تأييداً شعبياً واسعاً، جانباً مهماً في إستراتيجية إيران لتعزيز موقعها الاستراتيجي في التفاعلات الإقليمية، خصوصاً بعد تركيز مخططي السياسة الخارجية على مبدأ المرونة البطولية التي أطلقها قائد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي

الخامنائي، والذي يركز على أن طبيعة الظروف الدولية تقتضي هذا المفهوم وتفعيله دبلوماسياً⁽²³⁾. أما فيما يخص الانعكاسات التي أفرزها الاتفاق النووي على القوة الإيرانية فإنه يمكن توزيعها على مدخلين: الأول: الملف النووي: لا يعني البرنامج النووي بالنسبة إلى إيران مجرد انعكاسات اقتصادية تُمكنها من توظيفات جديدة في مجال الطاقة أو غيرها من المجالات الإنسانية، لكون الطموح النووي يمثل عنواناً للتفوق الحضاري والقومي، الذي يعد مقدمة القدرة الإيرانية في مصالحها الحيوية ومجالها الاستراتيجي⁽²⁴⁾.

لم تكن إيران جاهلة في إدارة اللعبة التفاوضية، فالتنازلات المقدمة كان أمامها مكاسب مستقبلية، ولعل الاتفاق يبين حالة واضحة من الموازنة في النتائج، مع ميول المكاسب لصالح إيران مستقبلاً، فخضوع المنشآت النووية إلى نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيكون له أثره في مسار البرنامج النووي الإيراني في الخمسة عشرة سنة القادمة. إلا أن السماح لإيران بعد السنة العاشرة بالحصول على مساعدات في التقنية النووية خصوصاً فيما يتعلق بالأبحاث والسلع النووية. وهذا يساعدها في فرض مكانتها الدولية والإقليمية ويجعلها في وضع أفضل بكثير سياسياً واقتصادياً على حد تعبير مايكل هيرتسوغ الباحث في معهد واشنطن. وهذا من شأنه أن يحول شكل ونمط التعامل الدولي حيال إيران، فالشرعية التي اكتسبتها إيران من هذا الاتفاق، سوف تزيد من هيبتها في المجتمع الدولي، ومن ثم لا يمكن استبعادها أو عزلها كما كان الأمر في السابق⁽²⁵⁾.

وعليه فإن زيادة قابلية القوة للتأثير بتضمينها التقنية النووية أو ماتملكه من هيبة دولية نتيجة للاتفاق النووي، سوف يساعد الإيرانيين على فرض أنموذجهم الفكري عالمياً، فالقدرة على توظيف القوة الناعمة في إدارة المصالح الحيوية سوف يزيد من الثقة العالمية بإيران، وهذا ما ركزت عليه كذلك بعض الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لهذا الاتفاق، فعلى الرغم من معارضة إسرائيل للاتفاق النووي واعتباره يشكل جزءاً من نمو القوة النووية الإيرانية، علاوة على تأييد تخوفاتها من قبل إيباك، إلا أن منظمة «جي ستريت J Street»⁽²⁶⁾، وهى أكبر المنظمات المؤيدة للاتفاق، والتي تعد إحدى أكبر المنظمات اليهودية التي تُنافس «إيباك» على الساحة الأمريكية. قد أطلقت المنظمة حملة مؤيدة للاتفاق

(23) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 65

(24) مالك عوني، المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل، ملحق السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 3.

(25) علي فارس حميد، الصفعة الناعمة: كيف ستواجه إسرائيل الاتفاق النووي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، من خلال الرابط: <http://hcrsiraq.org>

(26) جي ستريت منظمة يهودية تم الإعلان عنها عام 2008 في الولايات المتحدة، وهي تمثل «لوبي» جديد منافس لـ«إيباك» المؤيد بشدة لـ(إسرائيل) وتحديداً اليمين (الإسرائيلي) المتطرف والذي يعود تأسيسه إلى أكثر من نصف قرن. وهذه المنظمة تعرف نفسها على أنها «الذراع السياسية للحركة المؤيدة لإسرائيل وللسلام». وتعلن أنها تأسست «للدعوة إلى قيادة أميركية متفهمة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسلام ودبلوماسية... وتدعم اتجاهاً جديداً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط» وفيما تقول عن نفسها إنها «أسرة المنظمات» التابعة لها وإنها ستضم ذراعاً ضاغطة مؤيداً للسلام في كابيتول هيل (مركز الخارجية الأميركية) وستشكل لجنة عمل سياسية «منفصلة» ستدعم المرشحين المؤيدين للسلام في المناصب العامة.

المصدر: جي ستريت: منظمة يهودية أمريكية لمنافسة منظمة إيباك، مجلة الوعي، العدد 280، 2010، من خلال الرابط: <http://www.al-waie.org/issues/280/article.php>

النهائي، معتبرة أنه يلبي المعايير التي تم وضعها في تفاهمات لوزان، وطالبت الكونجرس بالموافقة عليه وعدم رفضه. كذلك رحبت منظمة «أمريكيون من أجل السلام الآن» (APN) بالاتفاق لأنه لا يركز على حسن النوايا والثقة⁽²⁷⁾.

(27) برنامج الدراسات الأمريكية، مواقف متعددة: كيف تعاملت المنظمات اليهودية الأمريكية مع الاتفاق النووي؟، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، من خلال الرابط: <http://www.rcssmidcast.org/Article/3700>

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي، يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغربية، فهي تسعى لتمكين نفسها تقنياً لتكون قادرة على تأكيد وجودها في إدارة التفاعلات الدولية، وهذا ما يعني أن الاتفاق النووي الذي تم إبرامه يشكل أحد المقدمات التي تسعى من خلالها إيران توسيع نطاق نفوذها الدولي.

الامتداد الإقليمي والدولي: حافظت إيران طوال فترة العقوبات المفروضة

عليها على حضورها الإقليمي والدولي في القضايا المختلفة، فوجودها إقليمياً شكل ضاغطاً أمام الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية من تحقيق مصالحهم الحيوية لا سيما في سوريا، وإن الاتفاق النووي سوف يساعد إيران على تقوية أطراف المقاومة والممانعة من الناحيتين المادية والمعنوية، علاوةً على أنه سوف يمنحها فرص أكبر في حال التفاهم على تقاسم النفوذ.

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي، يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغربية

وبالرغم من خضوع الحرب على تنظيم داعش لإجراءات موضوعية تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، أدركت الولايات المتحدة مكانة إيران على الأرض في هذه الحرب، وأن وجودها استراتيجياً في العراق إلى جانب الحشد الشعبي، أو في سوريا إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد سوف يعزز من مجالها الحيوي في هذه المناطق، فالغرب على يقين بأهمية الدور الذي تمارسه إيران في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان وليس الشرق الأوسط فحسب، وأن التعامل مع هذا الدور لن يكون مجدداً إلا بالشراكة والتفاهم في تبادل المصالح⁽²⁸⁾.

(28) وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 110.

ولذلك سوف تسعى إيران للمشاركة بثقلها الجديد في صياغة التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولعل تبني طهران مبادرة جديدة لحل الأزمة السورية يدفع بهذا التوجه، إذ أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني «حسين

أمير عبد اللهيان» أن طهران تستعد لطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية، وتسعى لتطبيع علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وتركز المبادرة الجديدة على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة صياغة الدستور لضمان حقوق الأقليات، وإجراء انتخابات بإشراف دولي⁽²⁹⁾. ومن ثم فإن الخارجية الإيرانية ستزيد من فرض خياراتها الإستراتيجية على الأطراف الإقليمية والدولية بشأن الوضع في سوريا، علاوةً على أنها سوف تطرح تصوراتها الإستراتيجية بهامش مرونة أكبر عما كان عليه الوضع قبل الاتفاق النووي. وبناءً على ذلك ستزيد فرص إيران في فرض أنموذجها بشأن سوريا لأسباب عديدة في مقدمتها استمرار الخلاف بين واشنطن وأنقرة حول ما يسمى بالفصائل المعتدلة وموقعها في النظام السوري القادم، فعلى الرغم من أن الطرفين اتفقا على إخراج «داعش» مقابل تقدم المعارضة السورية على الأرض، لكن لغاية الآن لم يتم تحديد ماهي هذه القوى وما هي الفصائل المكونة لها؟. ومن جهة أخرى، فإن إعلان تركيا صراحةً عن عدم استهدافها «داعش» فقط، بل مهاجمة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أيضاً، هو ماتحفظ عليه واشنطن، التي تضع في اعتبارها الدور البارز الذي قامت به القوات الكردية في سوريا في الحرب ضد «داعش»⁽³⁰⁾.

ومن ثم فإن عدم تجاهل مكانة إيران استراتيجياً من الغرب يشكل جوهر الصراع الاستراتيجي الذي تستهدفه إيران في هذه المرحلة، فبلوغ المصالح الحيوية لايرتكز بالضرورة على التواجد العسكري، بقدر البقاء متصلاً بالحسابات المنطقية التي تفرضها الاعتبارات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، ولعل هذا ماركزت عليه إيران في خيارات الأمن القومي. فالتصعيد الذي تبناه الرئيس «محمود أحمددي نجاد» لم يكن إلا تركيزاً على تمكين الجمهورية الإسلامية من إثبات ذاتها الدولية وبأنها لن تتنازل عن حقوقها العالمية تلبيةً لدعوات الغرب، ومن هنا برزت مقدرة إيران على إدارة حدود التأثير، فامتناعها عن التفاوض مع الغرب والضغط المتكرر بالعقوبات الاقتصادية والسياسية لم يؤثر على مكانتها الإقليمية في إدارة الصراعات أو قضايا المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار انتقال الصراعات إلى الحرب العسكرية المباشرة كالحالة مع تنظيم داعش، أو ماتالها من الحرب على الحوثيين في اليمن، فالتمكين السياسي الذي كان

(29) وحدة العلاقات الإقليمية، حراك نشط: فرص وتحديات التسوية السياسية للأزمة السورية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: <http://www.rcssmid-east.org/Article/3760>

(30) برنامج الدراسات الأمريكية، مقايضات سياسية: دوافع التوافق الأمريكي التركي حول إقامة منطقة آمنة في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: <http://www.rcssmid-east.org/Article/3760>

يقع على مهام الرئيس السابق محمود نجاد كان يمهد لمبدأ المرونة الشجاعة التي دعي إليها مرشد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنائي والذي بدأت ملامحه بالتشكل مع تولي الرئيس «حسن روحاني» رئاسة الجمهورية، الأمر الذي حفز الغرب على خيار التفاوض، لكونه يمثل الخيار الوحيد المتبقي لهم في التعامل مع إيران⁽³¹⁾.

(31) محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: القدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص11.

وكذلك، ستسمح الوفرة الاقتصادية بعد رفع العقوبات تعزيز جهود إيران المستمرة في حيازة وتطوير الأسئلة التقليدية مثل الصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من أن الاتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أنظمة الأسئلة الرئيسة لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسئلة الرئيسة. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسئلة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تساهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر⁽³²⁾.

(32) Michael Eisenstadt & Other, The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

وعلى المستوى الدولي فإن طبيعة الاتفاق النووي سوف تمكن إيران من تقوية حدود القوة سياسياً واقتصادياً بتعزيز علاقاتها بالصين، ضمن البعد الجيوستراتيجي في العلاقة بينهما، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات يشكل أحد أبرز سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية»، وتشكل إيران موقعاً إستراتيجياً في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ومن جهة أخرى فإن الاتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات. علاوةً على إن الاتفاق سوف يعزز العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاققتها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء (شاه بهار) المطل على خليج عمان⁽³³⁾.

(33) فاطمة الصيادي، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟ الراحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، من خلال الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/20156259435992376.htm>

ومن ثم فإن الاتفاق النووي سيمكن إيران من توسيع حدود التأثير الإقليمي والدولي لأنموذجها السياسي، وكذلك فإنه سيعزز من تأثير ما يرتبط به من محاور المقاومة والممانعة والتي سوف يكون لها الأثر الأكبر في إدارة قضايا الصراع لا سيما في المناطق التي كان يحاول فيها الغرب تهميشها.

الاتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات

الخاتمة

يرتبط المجال الحيوي الإيراني بالبعد الفكري والحضاري الذي يستهدف تمكين القوة الدينية الإسلامية في أن تأخذ موقعها للتأثير في القضايا العالمية، وأن يتحول بموجبه الإسلام الذي يمثل الركيزة الأساسية للسياسات العامة في إيران من التعامل والتفاعل مع العالم الخارجي دون تهميش، ولأجل توسيع حدود التأثير الإيراني في ممارسة هذا الدور، كان على صانع القرار أن يبحث عن المعطيات التي من شأنها زيادة حجم القوة.

ومن ثمّ جاءت المنطلقات الفكرية لبنية الأمن القومي لترتبط إيران بالعالم الإسلامي عبر نظرية أم القرى وماتلاها من استراتيجيات وتكتيكات تهدف إلى بناء النموذج الإيراني وفقاً لهذه الافتراضات، فهي تهدف إلى زيادة مكانته الإستراتيجية من خلال تقوية العالم الإسلامي، ومن ثمّ فإن زيادة نفوذ أطراف الممانعة والمقاومة المرتبطة بها يعني زيادة قوة إيران، مما يعني تقوية الإسلام وجعله أكثر تأثيراً.

إن المكاسب السياسية والاقتصادية التي حظيت بها إيران بعد الاتفاق النووي سوف تمكنها من توسيع الدعم لمحاور المقاومة والممانعة، وهذا ما يشكل المبدأ الاستراتيجي الذي تعتمده إيران في إستراتيجية الشؤون الخارجية، إذ يمثل ذلك زيادة لقوة إيران وحدود تأثيرها عالمياً، وبالاستناد إلى المعطيات التي تضمنتها الدراسة يمكن أن نحدد جملة من النتائج في هذا الشأن، لعل في مقدمتها:

إن المجال الحيوي الإيراني يركز على نظرية أم القرى، إيران دار الإسلام، الأمر الذي يعني ضرورة أن يضع صانع القرار ضرورات العالم الإسلامي أمام عينيه عند وضع إستراتيجية الشؤون الخارجية.

إن المجال الحيوي الإيراني يقوم على معادلة تجمع بين الأيديولوجية والجغرافيا، فزيادة قوة أطراف الممانعة والمقاومة يعني زيادة قوة إيران عالمياً وتزايد نفوذ إيران يعني زيادة تأثير الإسلام عالمياً بحسب تصور إيران لمجالهم الحيوي.

إن طبيعة الترابط بين إيران وأطراف المقاومة والممانعة يأخذ شكلين أحدهما

يقوم على معطيات مادية ومعنوية في آن واحد كالعلاقة مع حزب الله، وأخرى مادية تشترك معها بالمصلحة والأهداف الإستراتيجية. وكلاهما يشكلان الملامح الأساسية لحدود القوة الإيرانية

إن لإيران رؤية واضحة للأمن في المنطقة يقوم على أساس تأمين محيط إيران بترتيبات تعاقدية مبنية على أساس المصلحة، وهي لا تتفق مع رؤية دول الخليج للأمن القائمة على أساس تأمين الحضور الأمريكي والغربي في المنطقة.

إن المعطيات الجيو - استراتيجية الجديدة المرتكزة على الاتفاق النووي، سوف تعزز من مكانة إيران استراتيجياً في المنطقة، وسوف تتمكن إيران بفرض ذاتها القومي، بالمشاركة في ترتيبات الأمن في المنطقة.



حمورابي

بحوث حمورابي

- إشكالية العلاقات المدنية العسكرية وأثرها في التحول الديمقراطي المعاصر في العراق
أ. م. د. ناهض حسن الساهوكي
- التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد عام 2003
علي حسين حسن سفيح
- مستقبل النظام الفدرالي في العراق
أ. م. د. ناجي محمد عبد الله
عباس لطيف كريم
- توظيف التعليم الالكتروني في الدرس الإعلامي في قسم العلاقات العامة
أ. م. د. سهاد عادل القيسي
- الآثار الاقتصادية لانفصال الجنوب في شمال السودان للفترة 2009 - 2012
أ. م. د. هند يوسف سليمان أبوقرون
- التحولات الديمقراطية في أفريقيا «كينيا» انموذجاً
أ. م. ياسين محمد حسين
- إشكالية الدولة الوطنية والصراعات العرقية في أفريقيا
أ. م. جميلة سي يوسف

إشكالية العلاقات المدنية العسكرية وأثرها في التحول الديمقراطي المعاصر في العراق

أ. م. د. ناهض حسن الساهوكي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة
النهرين

مقدمة

تعدّ العلاقات المدنية - العسكرية في بلدان العالم من الأهمية بمكان خصوصاً في المرحلة التي تعقب زوال النظام القديم ذات الطبيعة الاستبدادية، ومع تطوّر الشعب إلى نظام حكم ديمقراطي يقوم على حكم القانون والمؤسسات على مبادئ المواطنة، يحترم حريات الإنسان وكرامته، ويضع سياسات تنموية حقيقية تستفيد منها مختلف فئات المجتمع، تظهر عادة إشكالية جديدة قوامها: كيفية معالجة موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي المنشود في ظل تعاظم دور المؤسسة العسكرية، ومعها المؤسسات الأمنية والمخابراتية الأخرى التي مثلت مرتكز النظام الاستبدادي، لكن بدون تعرض البلاد إلى خطر التقسيم في الداخل أو الاستهداف من الخارج. هذه إشكالية حقيقية خصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان أن هناك جيوشاً تسيطر على أجزاء ليست باليسيرة من الاقتصاد الوطني، وأن هناك جيوشاً ذات طبيعة طائفية أو قبلية. هذا ناهيك عن العلاقات المميزة التي ربطت بعض قيادات هذه الجيوش بالدول التي تقدم لها السلاح والتدريب والتمويل.

وبما أن المراقبة المدنية على القوات المسلحة هي أحد المقومات الأساسية للنظم الديمقراطية، مع هذا لا تعد هذه الرقابة أمر يسير ولا تحدث بشكل تلقائي في أثناء المراحل الانتقالية، ففي بعض الحالات تمنح المعوقات التأسيسية التي فرضتها الموروثات السلطوية ومسار العملية الانتقالية القوات المسلحة تأثيراً مستديماً على الحكومات الديمقراطية الناشئة، أو ما يسمى الانتقال الديمقراطي (democratic transition)، والذي يشير إلى تحويل

من بين تداعيات الحرب الباردة، برزت إشكالية للاحتفاظ بجيش دائم كبير في الدول العظمى، مما أثار مخاوف بشأن ما إذا كان مثل هكذا هيكل عسكري كبير يمكن الاحتفاظ به مع ضمان ديمقراطية ليبرالية

السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، أي اجتياز المسافة الفاصلة (threshold) بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي وأنظمة الحكم الديمقراطي، وعادة ما يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضمائنه المتعارف عليها. في هذه الحالة لا

يتخلص النظام الديمقراطي الوليد من كل المشكلات التي كانت قائمة قبل الانتقال مثل تجاوزات العملية الانتخابية، أو انخفاض الوعي السياسي، أو تخلف الوسائل الإعلامية، أو بالطبع نفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، ومن ثم صياغة مقترحات معالجة المشكلة العراقية قدر تعلق الأمر بموضوع البحث، ومحاولين الاستفادة من تجارب عالمية في هذا الإطار ومن دراسات ناقشت ذات الموضوع.

أولاً: إشكالية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية

يعد خضوع الجيش للسلطة السياسية من بين أقدم مشاكل الحكم التي واجهت محاولة السيطرة المدنية على مجتمع الذين يملكون السلطة المطلقة من الإكراه أو القوة الجسدية. فمنذ أقدم تطوير للقوات العسكرية المنظمة في العصور القديمة، كانت الحكومات ولا سيما حكومات الجمهورية أو الديمقراطية، عرضة إما للتدمير، أو الانقلاب، أو تخريب جيوشهم. فجميع أشكال الحكومة، من أنقى الديمقراطيات إلى الأنظمة الاستبدادية تسعى للحفاظ على النظام، وفي القرن العشرين كان السيطرة المدنية على الجيش مصدر قلق الديمقراطيات الغربية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وبعد عام 1945 حكمت الأنظمة العسكرية نحو سبعين بلداً في العالم على الأقل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية⁽¹⁾، فقد أعقب نهاية الحرب الباردة نقاش جديد حول الدور الصحيح للجيش في المجتمع، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، فإن الكثير من النقاش يدور حول ما إذا كانت سلطة الدولة في تراجع، وما إذا كان تقديمهم مستوى مناسباً من السيطرة المدنية للتأثير في الجيش⁽²⁾.

Richard H. Kohn, civilian (1) control of the military, http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/amdipl_3/kohn.html.

Michael C. Desch, Civilian (2) Control of the Military: The Changing Security Environment. Baltimore: Johns Hopkins University Press 1q. 2001

إذ من بين تداعيات الحرب الباردة، برزت إشكالية للاحتفاظ بجيش دائم كبير في الدول العظمى، مما أثار مخاوف بشأن ما إذا كان مثل هكذا هيكل عسكري كبير يمكن الاحتفاظ به مع ضمان ديمقراطية ليبرالية⁽³⁾. لذا كان من الضروري إيجاد وسيلة لضمان أن العالم المدني الليبرالي سيكون قادراً على الحفاظ على هيمنته على العالم العسكري⁽⁴⁾.

Morris Janowitz.The (3)
Professional Soldier: A Social
and Political Portrait. Glencoe,
Illinois: Free Press,1960

Samuel P. Huntington.The (4)
Soldier and the State; the Theory
and Politics,1957

فجاءت الطروحات متنوعة في هذا السياق، إذ يذهب ريتشارد كوهن «أستاذ التاريخ ورئيس مجلس إدارة المناهج في السلم والحرب والدفاع في جامعة كارولينا الشمالية»، إلى أن السيطرة المدنية يتم الاتفاق عليها من المسؤولين خارج القوات المسلحة المهنية، فكل قرار في السلم والحرب يتعلق بالأمن القومي، يجب أن يعود إلى المسؤولين المدنيين الذين

**أن الحفاظ على سيطرة
السلطة المدنية بحاجة إلى
وسيلة لتوجيه الجيش، من
دون التعدي بدون مسوغ على
امتيازات المؤسسة العسكرية**

انتخبهم الشعب، أو الذين يعينهم أولئك الذين يتم انتخابهم، فالسيطرة المدنية المطلقة تشمل أي قرار أو مسؤولية تقع على عاتق الجيش ما لم تفوض صراحة أو ضمناً من القادة المدنيين. كل الأمور الكبيرة منها

والصغيرة، من العزم على الذهاب إلى الحرب إلى عقوبة محتملة مقررة لخفير قد يغفو على واجب، تنبثق من السلطة المدنية أو قرار للمدنيين. حتى قرارات القيادة في اختيار إستراتيجية ما للعمليات ومتى وما هي تكتيكات الإدارة الداخلية للجيش في السلم والحرب، تستمد من السلطة المدنية⁽⁵⁾

of Civil-Military Relations. (5)
Cambridge: Belknap Press of
Harvard University Press, viii.

بالمقابل يذهب الباحث الأمريكي بيتر فيفر إلى أن الحفاظ على سيطرة السلطة المدنية بحاجة إلى وسيلة لتوجيه الجيش، من دون التعدي بدون مسوغ على امتيازات المؤسسة العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة ردود فعل سلبية. فلا ضير أن القيادة المدنية لها أن تقرر الهدف من أي عمل عسكري، ولكن بعد ذلك ترك الأمر للمؤسسة العسكرية للبت في أفضل وسيلة لتحقيق الهدف. على هذا تبقى الإشكالية التي تواجه السلطة المدنية في تقرير الحد في التدخل في الشؤون العسكرية. إذ إن الكثير من السيطرة على الجيش يمكن أن يؤدي إلى إضعافه في القيام بمهامه في الدفاع عن الأمة، مما يؤدي إلى فشله في ساحة المعركة. كذلك أن المزيد من السيطرة من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية وقوع انقلاب عسكري⁽⁶⁾.

Richard H. Kohn. (6)

وقد جادل هاري سامرز العقيد في الجيش الأمريكي والذي شغل عدة

أن السبب الرئيس لخسارة حرب فيتنام كان الفشل من جانب القيادة السياسية في فهم الهدف العسكري في ميدان المعركة

مناصب منها ضابط العمليات في حرب فيتنام وعضو في فريق التفاوض الأمريكي لإنهاء حرب فيتنام، بأن السبب الرئيس لخسارة حرب فيتنام كان الفشل من جانب القيادة السياسية في فهم الهدف العسكري في ميدان المعركة. فالجيش نجح دائماً في ساحة المعركة، وفي نهاية المطاف

لم يحقق الفوز لأنه كان يساء استعماله ويساء فهمه. هكذا فتحت حرب فيتنام جديلاً واسعاً حول العلاقات المدنية العسكرية التي لا تزال تمارس تأثيرات قوية اليوم. وكيف أن الدوائر المدنية كانت أحد أسباب خسارة الولايات المتحدة في حرب فيتنام. إذ قيل أن القيادة المدنية فشلت في فهم كيفية استعمال القوة العسكرية في تحقيق النصر⁽⁷⁾. يبقى السؤال حول ما إذا كانت السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية مشروطة بنوع معين من الأنظمة السياسية.

يذهب صاموئيل هينتنغتون إلى أن سيطرة وتحكم القيادة المدنية بالمؤسسة العسكرية، يجب أن تكون عقيدة في العلوم العسكرية والسياسية التي تضع المسؤولية النهائية لصنع القرار الاستراتيجي في البلاد بيد القيادة السياسية المدنية، بدلاً من العسكريين الغير مؤهلين في الأصل للسياسة أو ممارستها، ومن ثمّ تبعية مناسبة للعسكريين المحترفين للقواعد السياسية التي وضعتها السلطة المدنية. وهذا غير ممكن إلا في ظل نظام يقوم على الديمقراطية الليبرالية.

برغم أن استعمال هذا المصطلح في التحليلات العلمية يميل إلى أن يحدث في سياق ديمقراطية يحكمها المسؤولون المنتخبين الرسميين، مع ذلك فإن خضوع الجيش للسيطرة السياسية ليست فريدة من نوعها في هذه المجتمعات. أحد الأمثلة على ذلك هو جمهورية الصين الشعبية. يقول ماو تسي تونغ «مبدأنا هو أن الحزب يأمر العسكر، ويجب إلا يُسمح للعسكر بقيادة الحزب»⁽⁸⁾.

ويقول أيضاً إن التأكيدات احترام قيم السيطرة المدنية تكمن في أن المستوى الفعلي للتحكم يعود للقيادة المدنية إلى حد كبير من الناحية العملية، من بيان أهداف السياسة العامة التي من المتوقع أن تترجم إلى خطط تشغيلية، إلى الاختيار المباشر من أهداف محددة. وإن القيادات الوطنية في خبرتها

Peter D. Feaver. "Armed (7) Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations" Harvard college. USA. 2003. 118-119.

Harry G. Summers. 1984. (8) On Strategy: A Critical Analysis of the Vietnam War. New York: Dell Publishing.

إن المؤسسة العسكرية قد تدخل الساحة البيروقراطية للدفاع عن أو ضد مسار عمل معين، وتشكيل عملية صنع السياسات ما قد يضعف الخطوط الواضحة للسيطرة المدنية

المحدودة في الأمور العسكرية غالباً ما يكون خيارها الاعتماد على مشورة القادة العسكريين الفنيين المدربين في فن وعلم الحرب في حدود السياسة العامة، في مثل هذه الحالات، فإن المؤسسة العسكرية قد تدخل الساحة البيروقراطية للدفاع عن أو ضد مسار عمل معين، وتشكيل عملية صنع السياسات ما قد يضعف الخطوط الواضحة للسيطرة المدنية. بالنظر إلى أن القرارات الإستراتيجية العريضة، مثل قرار إعلان الحرب، بدء الغزو، أو إنهاء الصراع، لها تأثير كبير على المواطنين في البلاد، يجب أن تنظر من قبل مدنيين بوصفهم الأفضل في استرشاد إرادة الناس، بدلاً من تركها فقط لنخبة الفنيين من الخبراء المحترفين. ويعمل الجيش كوكالة حكومية خاصة، والتي من المفترض أن تنفذ، بدلاً من صياغة السياسات التي تتطلب استعمال أنواع معينة من القوى. وهذا يعني:

«أن نقطة السيطرة المدنية هو جعل المرؤوس الأمني خاضعاً للأغراض الأكبر للأمة، وليس العكس. والغرض من هذا الجيش هو الدفاع عن المجتمع، وليس لتحديده»⁽⁹⁾. هذه وجهة نظر الحزب الشيوعي الصيني (والأحزاب الشيوعية عامة)، كصناع للقرار في النظريات المركزية الديمقراطية.

Cairo, Michael F. (9)
Democracy Papers: Civilian
Control of the Military, U.S.
Department of State
International Information
Programs

ويبقى القول إن العديد من الدول عندما تواجه بعض الأزمات، تلجأ إلى قواتها المسلحة لتتولى زمام القيادة فيها. إذا ما أخذنا بالحسبان أن نسبة كبيرة من المدنيين المحبطين أحياناً يفضلون فكرة الحكم العسكري المستقر والكفاء بدلاً من نظام حكم فوضوي، جدالي، يفضي إلى طريق مسدود على يد سياسيين انتخبهم المدنيون. برغم أن التاريخ يظهر لنا أن العسكريين لا يمكنهم تأمين فرص العمل وتحقيق الازدهار الاقتصادي والضروريات الأساسية الأخرى التي يرغب فيها الناس⁽¹⁰⁾.

Kohn, Richard H. An (10)
Essay on Civilian Control of the
Military.

في هذا السياق يذهب لورنس ويلكسون، أستاذ علم الحكم في كلية وليام وماري بولاية فرجينيا، إلى أن «القوات العسكرية تأتي بالسلطة من فوهة البنادق، ولكنها لا تأتي بأية قدرة خاصة في الحكم أو السلطة لتأمين أنواع الأشياء التي يتوقع الناس حصولهم عليها». إذ يعد ويلكسون أن ما يتوقعه

أن نقطة السيطرة المدنية هو جعل المرؤوس الأمني خاضعاً للأغراض الأكبر للأمة، وليس العكس. والغرض من هذا الجيش هو الدفاع عن المجتمع، وليس لتحديده

الناس من القادة السياسيين يتجاوز «الحرية والتحرر إن ما يتوقعونه هو وظيفة جيدة. ودرجة معقولة من الأمن. والقدرة على التفكير والتعبير عما يدور في أذهانهم، غير أن هذا ليس ضمن الثقافة العسكرية» التي تركز على اتباع الأوامر وتنفيذ المهمة حالاً.

وقال ويلكرسون: «إن ذلك لا يشكل نوع النظام والانضباط والثقافة التي ترغب في جلبها إلى نظام الحكم». وأن التأريخ يظهر مواطن ضعف متكررة في الحكم العسكري، بدءاً من فرنسا النابليونية إلى أنظمة الحكم الأكثر حداثة حول العالم.

وهكذا «لقد فشلت وسوف تفشل القوات العسكرية، مهما كانت عداد المرات في التأريخ التي تولت فيها الحكم. فهي بكل بساطة لا تستطيع ذلك». لأن «ثقافتها، وطريقة عملها، وطريقة تفكيرها، وطريقة تعاملها مع الحياة لا تفضي إلى ممارسة الحكم».

وحول مفهوم السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، يذهب ويلكرسون «انها جديدة نوعاً ما». ففي العادة لم يكن الحكام من الملوك، والجنرالات، وغيرهم من المستبدين يتولون قيادة القوات العسكرية وحسب، بل إنهم كانوا أحراراً في استعمالها لقمع شعوبهم. وأن التخلص من تاريخ هيمنة العسكريين يستغرق الوقت، ويتطلب بناء المؤسسات، فضلاً عن تشجيع قيام ثقافة ترى أن مصالحها تخدم بالشكل الأفضل على يد حكومة ينتخبها الشعب بحرية ونزاهة. وبيّن «أنه من الصعوبة بمكان الحديث حول ذلك في بلدان لا تملك أي نسيج مؤسساتي»، وأن قبول هذه الفكرة قد يستغرق عقوداً طويلة في بعض البلدان التي لم تعرف في تاريخها حكماً مدنياً فعلاً.

بيد أن هذا المفهوم ترسخ بمتانة في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى. وفي هذا السياق، يرى أن حصول انقلاب عسكري في أميركا «غير ممكن». ولا يعود ذلك لأن القوات العسكرية ضعيفة، أو لأن سيادة القانون مقدسة لا تمس، بل لأن الضباط العسكريين أنفسهم يملكون ثقافة عالية في الميدان المدني والعسكري على حد سواء. وأنهم «يدركون ما الذي يعنيه إسقاط السلطة المدنية أو منازعتها».

تدرك القوات العسكرية أيضاً أن المؤسسات، والقوانين، والتقاليد هي التي حافظت وصادقت على سيطرة السلطة المدنية على القوات العسكرية عبر الزمن بصفقتها عنصراً أساسياً في النظام الأمريكي.

وإن «هذا التقليد قديم يعود إلى جورج واشنطن». فقد تفادى جورج واشنطن أول قائد عام للقوات المسلحة الأمريكية في عام 1783، حصول انقلاب عسكري ومنع رغبة ضباطه في تنصيبه حاكماً للمستعمرات الأمريكية المستقلة حديثاً، من خلال مناقشة ولائهم للمثل العليا للثورة الأمريكية. وفي وقت لاحق من ذلك العام قدم جورج واشنطن استقالته من مهمته العسكرية وعاد إلى مزرعته، مما دفع الملك البريطاني جورج الثالث إلى عده «أعظم شخصية في العصر».

كان المسؤولون الحكوميون المنتخبون يسودون على الدوام في الخلافات التي كانت تقوم بينهم وبين جنرالات جيوشهم. ففي عام 1951 أعفى الرئيس هاري ترومان الجنرال دوغلاس ماكارثر من القيادة العسكرية خلال الحرب الكورية، على الرغم من الشعبية الواسعة التي كان يحظى بها ماكارثر، وقال ترومان أن الجنرال «غير قادر على تقديم دعمه المخلص كلياً لسياسات حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بواجباته الرسمية».

وفي عام 2010 أعفى الرئيس أوباما الجنرال ستانلي ماكريستال من قيادة القوات الأمريكية في أفغانستان، بعد أن أدلى موظفون في مكتب الجنرال بتصريحات تنتقد الرئيس وغيره من كبار المسؤولين المدنيين.

وقال أوباما، في الإعلان عن إعفائه للجنرال: «إن السلوك الذي تمثله تصريحات مكتب الجنرال مؤخراً، لا يلبي المعايير التي كان من الواجب على جنرال قائد أن يلتزم بها. إن ذلك يقوض السيطرة المدنية على القوات العسكرية التي تكمن في جوهر نظامنا الديمقراطي».

وإن الديمقراطية الأمريكية «تستند إلى المؤسسات التي هي أقوى من الأفراد»، ويشمل ذلك احترام السيطرة المدنية على سلسلة القيادة العسكرية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه غياب السيطرة المدنية يجعل الفساد مرجحاً. كما هو الحال بالنسبة للحكومات التي لا تتبع الشفافية ولا

تخضع للمساءلة، فمن الممكن أن تتلوث القوات العسكرية بالفساد المالي، ما يجعلها أقل استعداداً لقبول السيطرة المدنية عليها. لأنها لا ترغب في التخلي عن تلك السلطة والامتيازات والمالية ومصالحها الاقتصادية التي تتمتع بها، وهذا ما يشكل عنصراً أساسياً من المشكلة. وأنها قد ترغب في تثبيت سلطتها حول نوع نظام الحكم الذي سوف يحل مكانها⁽¹¹⁾.

إن ما تقدم من طروحات وعلى الرغم من اختلاف زوايا النظر حول موضوع قيد البحث، فإن ضرورة خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية تمثل المحور المشترك الذي تتفق عليه الطروحات المذكورة سالفاً.

وعلى هذا يمكننا أن نستنتج أن الأنظمة الديمقراطية، تكون فيها قضايا السلام والحرب وغير ذلك من التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن القومي، هي من الأهمية بمكان ويجب إلا يقررها أحد سوى الشعب عبر ممثليه المنتخبين. والقوات المسلحة في النظام الديمقراطي تقوم بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها. والقادة العسكريون يتولون تقديم المشورة للقادة المنتخبين وتنفيذ قراراتهم. وأولئك القادة المنتخبون من قبل الشعب هم فقط الذين يمتلكون سلطة، ويتحملون مسؤولية، تقرير مصير البلاد. وبناء على هذا فإن فكرة سيطرة المؤسسة المدنية على القوات المسلحة تمثل مبدأً جوهرياً من مبادئ الديمقراطية.

يحتاج المسؤولون المدنيون إلى توجيه القوات المسلحة في بلادهم واتخاذ القرارات بإزاء قضايا الدفاع القومي، ليس بالضرورة لأنهم أكثر حكمة من المحترفين العسكريين، ولكن تحديداً لأنهم ممثلو الشعب، ولأنهم كلفوا مسؤولية اتخاذ هذه القرارات باسم الجمهور الذي انتخبهم، وهم مسؤولون أمامه عما يتخذون من قرارات.

إن القوات المسلحة في ظل النظم الديمقراطية موجودة لحماية الدولة وصون حرية الشعوب. فهي لا تمثل أو تساند أي رأي سياسي أو جماعة عرقية أو اجتماعية أو غيرها. إن ولاءها هو للممثل العليا للدولة وللمبادئ الديمقراطية نفسها. وتضمن السيطرة المدنية أن قيم البلد ومؤسساته وسياساته هي الخيارات الحرة للشعب وليس للقوات المسلحة. إن هدف وجود قوات عسكرية هو حماية المجتمع، لا تعريف هوية هذا المجتمع.

إن فكرة سيطرة المؤسسة المدنية على القوات المسلحة تمثل مبدأً جوهرياً من مبادئ الديمقراطية.

إن أية حكومة ديمقراطية تقدر خبرة المحترفين العسكريين ومشورتهم في التوصل إلى قرارات سياسية حول الأمن والدفاع القومي. ولكنه يتعين على القيادة المدنية المنتخبة وحدها اتخاذ القرارات السياسية النهائية، والتي ستقوم القوات المسلحة بدورها بتنفيذها. ينبغي على القوات المسلحة أن تبقى بعيدة ومنفصلة عن العمل السياسي. فالقوات المسلحة هي الخادم المحايد للدولة، وهي حامية المجتمع.

وهكذا، فإن سيطرة المؤسسة المدنية على الجيش تضمن بأن قضايا الدفاع والأمن القومي لا تعرض المبادئ الأساسية للديمقراطية للخطر، مبادئ مثل حكم الأغلبية، وحقوق الأقلية، وحرية الكلام، والدين والتمتع بالإجراءات القضائية المتبعة. إن مسؤولية جميع القادة السياسيين هي ضمان السيطرة المدنية، وأيضاً ضمان أن جميع أفراد القوات المسلحة يطيعون الأوامر القانونية الصادرة عن السلطات المدنية.

وتحقيق هذا الهدف يتطلب استراتيجيات وبرامج ثقافية، واجتماعية، وغيرها. وليس فقط الاكتفاء بالإطار القانوني النصي. فلضمان التفاعل بين ما هو مدني وعسكري، يجب إن تعد برامج تتولى فيها الجامعات التوجيه والإرشاد وغرس قيم الثقافة المدنية. كذلك جعل التجنيد شاملاً متوازناً لكافة فئات المجتمع، سيما في المواقع القيادية. أن النخبة المدنية يكون تفاعلها عن كثب مع النخبة العسكرية وذلك بضمان مستوى جيد من التعليم العسكري المهني، واحدة من الحلول التي من شأنها ضمان أن المهنيين العسكريين كانوا أكثر اتساقاً مع المثل العليا وقواعد المجتمع المدني.

كذلك يجب أن عدم تفرد فرع من السلطة في السيطرة المطلقة على المؤسسة الأمنية. ومن ثمَّ يجب أن يكون للفروع الأخرى للسلطة بعض السيطرة على المؤسسة الأمنية. وبذلك يصبح لفكرة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية مستوى عالي من الجاذبية والبرغماتية.

والسؤال المطروح: «هل الذين يحلون محل النظام القديم العسكري أو الاستبدادي، أناساً يعرفون حقاً كيفية تأمين بعض الأشياء التي يريدها الشعب، أم سيكون خلفاؤه مجموعة من الناس غير المؤهلين والعاجزين وباسم الديمقراطية. " يبقى القول: «إنه من أجل خلق مجتمع يعد السيطرة

المدنية على القوات العسكرية، أمر ضروري، يجب على المسؤولين المنتخبين «أن يؤمنوا حاجات الناس»، وأن يقوموا بذلك على أساس مستدام.

ثانياً: التطور التاريخي لإشكالية للعلاقات المدنية العسكرية في العراق والحلول المقترحة في هذا المجال

يستدعي البحث ابتداءً إعطاء لمحة موجزة عن الطبيعة العامة للمجتمع والسياسة في العراق المعاصر، بوصفه الركن الأساسي في طبيعة التفاعلات المدنية العسكرية في الدولة العراقية المعاصرة. إذ تمثل البيئة المجتمعية العراقية العامة، بالتفاعلات السياسية التي احتضنها المجتمع العراقي على الأرض المسماة (العراق)، والعراق الحالي هو الأرض الواقعة بين الشمال الشرقي للجزيرة العربية والبعض يعده جزءاً منها، وجنوب تركيا الحالية، وشمال الخليج العربي⁽¹²⁾ الفارسي⁽¹³⁾، وغرب إيران، وشرق سوريا، وشهدت هذه البقعة من العالم ظهور أولى حضارات الإنسانية بإبعادها المختلفة بما في ذلك البعد السياسي المتمثل بظهور التنظيمات السياسية ولو بشكلها الأولي استجابة لمتطلبات الواقع الجغرافي والاقتصادي وما يتعلق به⁽¹⁴⁾ إذ جاء تشكيل العراق المعاصر كواحدة من نتائج الحرب العالمية الأولى⁽¹⁵⁾. الذي يتميز على مستوى التركيبة الاجتماعية بطابع التنوع والتعقيد إلى حد ما. فبالإضافة إلى العرب، والكرد، والترك، والفرس⁽¹⁶⁾، والشبك، والاشوريين⁽¹⁷⁾، القاطنين منذ زمن، دخل هذه التركيبة الأرمن⁽¹⁸⁾ وعلى المستوى الديني يمكن ملاحظة التركيبة المتنوعة للمجتمع من حيث اعتناق أفراد ديانا ومذاهب عدة، فهناك المسلمون، وهم القسم الغالب، واليهود، والمسيحيون، والصابئة، واليزيديون، والكاكائية، والبهائية، ومن الناحية المذهبية والطائفية شيعة وسنة عند المسلمين، وكاثوليك، وبروتستانت عند المسيحيين⁽¹⁹⁾. وعلى هذه الصورة البالغة التلون أبصر المجتمع العراقي نور القرن العشرين الذي تأثرت إحدائه السياسية بشكل أو بآخر بهذه الفسيفساء.

الأمر الذي أدى إلى التباين في التفاعل مع الاحتلال البريطاني. وفي 23 / آب/ 1921، أقيم في بغداد حفل تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق

(12) http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2012/06/20120629_8335.html#ixzz3H8y2IZ9w

(13) السيد عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق الحديث، دار الراقدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص19.

(14) فليب ويلارد ايرلاندا، العراق دراسة في تطوير السياسي، ترجمة جعفر خياط، بيروت، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1949، ص16.

(15) جعفر الخياط، مقدمة كتاب العراق دراسة في تطوره السياسي، مصدر سابق، ص ج.

(16) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر: العهد الملكي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، المكتبة العصرية، ط1، بغداد، 2006، ص40.

(17) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص9، ص20.

(18) رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، بغداد - أربيل - بيروت، ط1، 2008، ص154.

(19) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص19-20.

بحضور الكثير من أعيان المجتمع، وهو اليوم الذي شكل البداية الرسمية القانونية لقيام مؤسسة الدولة العراقية⁽²⁰⁾

(20) رشيد الخيون، مصدر سابق، ص44.

وفي تموز 1925 صدر أول دستور عراقي معاصر عرف بالقانون الأساسي، وتبع ذلك صدور مجموعة من القوانين التي شكلت علامة بارزة في الدولة والمجتمع العراقي⁽²¹⁾، والتي رسمت من الناحية النظرية الحكم المدني، وفي مطلع الثلاثينيات واجه النظام الناشئ المعتمد في معظم مفاصل إدارته المدنية على ضباط العهد السابق المتأثرين بالفكر القومي ذات النزعة العسكرية، اضطرابات حادة في وسط البلاد وجنوبه احتجاجاً على السياسات الضريبية⁽²²⁾

(21) المصدر السابق، ص61.

(22) كاظم هاشم نعمه، الملك فيصل الأول - والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، ط2، بيروت، 1988، ص77.

وكذلك هو الحال في الشمال إذ تمرد الأشوريون احتجاجاً على نصوص معاهدة 1930، التي تم التعامل معها عسكرياً بشدة، وهذا التعامل هو الذي شكل بداية خط الشروع في صعود الدور السياسي للجيش بوصفه حامياً لوحدة الدولة. والذي سبقه مثل هذا التعامل مع مطالب الكرد منذ 1919 من البريطانيين، ومن ثم الجيش العراقي في العشرينيات⁽²³⁾.

(23) وائل عبداللطيف، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام 1876 لغاية عام 2005، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2006، ص45.

وفي عام 1934 صدر قانون الخدمة الإلزامية⁽²⁴⁾، وفي كانون الثاني 1935 استعمل الجيش بقيادة بكر صدقي لمعالجة اضطرابات في الفرات الأوسط⁽²⁵⁾. كذلك استعمل الجيش في تشرين الأول 1935 ضد الأزديين المطالبين بإعفائهم من الخدمة العسكرية الإلزامية⁽²⁶⁾.

(24) محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث 1918 - 1958، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1965، ص50.

(25) جاريت ستانسفيلد، العراق والشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص60.

وفي تشرين الأول عام 1936، تعرضت بنية النظام إلى هزة خطيرة تمثلت في حركة بكر صدقي الانقلابية، التي يعتقد البعض أن التخفيف من خطورة هذه الحركة على بنية النظام ليعود إلى علم الملك غازي المسبق بها، واعتراض الجهود الرامية إلى منعها ولا يخفى في هذا الصدد أن هذه الحركة الانقلابية هي ثمرة من ثمار استعمال الجيش في معالجة الاضطرابات الداخلية، مما دفع بعض قادة الجيش إلى أن يشعروا بمركز قوى يفوق أي مركز آخر في الدولة، مشرعين ذلك بالأزمات المتعاقبة التي كانت تمر بها البلاد⁽²⁷⁾.

(26) عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، لندن، 1991، ص51 وما بعدها.

(27) سمير الربيعي، وثيقة جديدة عن انقلاب بكر صدقي، جريدة الدستور، بغداد، ع 1529، 2009، ص3.

وفي عام 1958 بالتعاون بين مجموعة من الضباط وبعض الأحزاب السياسية، الأمر الذي قدر له أن ينهي حقبة من حقب تاريخ العراق

المعاصر، ويفتح حقبة جديدة، وهي تولي عناصر من المؤسسة العسكرية حكم البلاد. وما استتبع ذلك من تحولات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي معظم نواحي الحياة الاقتصادية، والسياسية⁽²⁸⁾. حتى ساد الاعتقاد في الاوساط المدنية بأن هذا التغيير سوف يفتح المجال بإعادة تأسيس الحياة السياسية على أسس أكثر ديمقراطية⁽²⁹⁾.

(28) عبدالكريم الازري، مصدر سابق، ص91.

(29) جميل ابو طبيخ، مذكرات بغداد: مرجعية في تاريخ الصراع الطائفي والعنصري، دار رياض الرئيس، ط1 بيروت، 2008، ص246.

وفعلت جاذبية السلطة في الجيل الجديد فعلها. الأمر الذي أوقع الحكام الجدد بما جاءوا أصلاً للتخلص منه، إلا وهو قضية التآمر كأسلوب ميز العقل السياسي العراقي الناشئ بوصفه آلية للوصول إلى السلطة، وهو ما أدخل المجتمع العراقي في صراعات جديدة. فبعد إن كانت الصراعات في العهد السابق (الملكي) ذات طابع نخبوي شبه سلمي، أقحمت الجماهير في الصراع السياسي للعهد الجديد. الذي تميز باستعمال العنف كقاعدة رئيسة في العمل السياسي⁽³⁰⁾.

(30) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراذ الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2004، ص238.

والجدير بالذكر فإن جذور النزعة العسكرية المطبوعة بالتطرف القومي تعود إلى العهد العثماني، فهذه الافكار التي كانت أكثر شيوعاً وقبولاً بين الموظفين والضباط العثمانيين الذين شكلوا النخبة الادارية للدولة العراقية الناشئة. هكذا وضع أسس لنظام تربوي شديد المركزية والانضباط، الذي لم يعر أي اهتمام للطابع الخاص للطوائف والتنوعات الموجودة في العراق⁽³¹⁾. وهكذا دخل العراق مرحلة جديدة أصبحت فيها النخبة العسكرية هي الفاعل الرسمي والفعلي للحركة السياسية، فبعد أحداث تموز 1958 جاءت أحداث 1963 شباط مكررة لذات المشهد السابق، وبالأسلوب نفسه تبدلت القيادة الحاكمة وأصبحت الجماهير تنظر إلى النخبة العسكرية بوصفها القادرة على تسلم السلطة لأنها تملك القوة⁽³²⁾.

(31) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مصدر سابق، ص42 وما بعدها.

(32) عبدالفتاح البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية، 14 تموز - 8 شباط 1963م، دمشق، دار الزمان، ط1، 2008م، ص146.

عندما نجح حزب البعث سنة 1968 بوضع على رأس السلطة أحمد حسن البكر وهو من العسكريين المحترفين، فضلاً عن ذلك أن معظم العناصر المؤثرة في نظام البعث الثاني كانوا من العسكريين المحترفين في عام 1979، وبرغم أن صدام حسين لم يكن عسكرياً، إلا أنه تسلم السلطة بأسلوب الانقلاب العسكري ثم أعطى لنفسه في ما بعد رتبة عسكرية، يقينا منه أن الجيش هو الخطر الأكبر على استمراره على رأس السلطة هذا من جانب، ومن جانب آخر حاوله مناغمة العقل الجمعي للجماهير المحدودة

التعليم والثقافة التي لا تزال تمجد القوى وتنسج الحكايات حول الأبطال، ولا يغيب عنا ذكر أن هذه المرحلة تخللتها الكثير من المحاولات الانقلابية التي لم يكتب لها النجاح، فعلى سبيل المثال في المرحلة الممتدة بين عامي 1958 - 1968، شهدت مجموعة من هذه المحاولات منها محاولة عبد الوهاب الشواف 1959، ومحاولات عارف عبد الرزاق 1965 - 1966، ناهيك عن أسلوب تصفيته الجسدية لرفاق الدرب بعضهم بعض⁽³³⁾.

(33) وليام كليفلاند، ساطع الحصري من الفكر العثماني إلى العروبة، تعريب فيكتور سحاب، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط1، 1983، بيروت، ص91 وما بعدها.

وبعد عام 2003 وتحول نظام الحكم من الاستبدادي إلى الديمقراطي، وما رافق هذا التحول من تشوهات ومن أبرزها ظهور الاستقطاب الطائفي، وعدم قدرة النخبة الحاكمة إشاعة ثقافة المساهمة في نظام ديمقراطي حقيقي، وضعف الركن التشريعي والقضائي لسلطة الدولة، وشيوع تولي المناصب العليا بالولاء السياسي، وهكذا بدت الحالة أكثر تعقيداً عندما بدأ الصراع يأخذ طابعاً مكثراً، وكان من نتائجه هي أحداث سقوط الموصل 10 حزيران / 2014 التي أصبحت تهدد الكيان العراقي باستمرارته، خصوصاً بعد أن أثبتت إدارة الملف الأمني السابقة ضعف فعاليتها، وأنها محل اتهام لبعض التكوينات المجتمعية.

لهذا نجد أنه من الضروري تأسيس مجلس يسمى المجلس الأعلى للأمن الوطني أو أي اسم آخر. يتولى مهامه لمدة عشر سنوات قابلة لتمديد حسب الحاجة، إذ وبالرغم من عدم وجود نص دستوري صريح على تأسيس هذا المجلس، إلا أنه يمكن أن يستند دستورياً وقانونياً إلى المادة (108) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 التي تنص: (يجوز استحداث هيئات مستقلة أخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون)⁽³⁴⁾. معززة بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة 2004، الذي ينص على تشكيل لجنة وزارية للأمن الوطني⁽³⁵⁾.

(34) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج 3، روح الأمين، 1427هـ، ص317.

(35) الدستور العراقي سنة 2005، ص108.

ويتولى هذا المجلس النظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب أو رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، ورئيس مجلس الاتحاد، بعد إقرار وتشكيل مجلس الاتحاد، أو رئيس اللجنة المختصة في هذا المجلس، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس أو رئيس حكومة إقليم كردستان، وأي إقليم آخر يمكن أن يتشكل مستقبلاً، ووزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والعدل، ورئيس جهاز المخابرات،

ورئيس جهاز الأمن الوطني ومستشار الأمن الوطني، ورئيس أركان الجيش .

ويكون هذا المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، استناداً إلى المواد (66) التي تنص: (تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون)، و(67) التي تنص: (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور). معززة بالبند (أ) الموضح لاختصاصات مجلس النواب من الفقرة التاسعة للمادة (61) الذي ينص: (الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء).

يختص هذا المجلس بـ:

- النظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها .
- تنسيق السياسة العسكرية مع كافة السياسات التخصصية بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة .
- دراسة مسائل الدفاع عن الدولة وحالة الاستعداد القتالي للقوات المسلحة بما يحقق الأهداف السياسية للدولة .
- تنسيق جهود كافة الأجهزة الحكومية والسياسية لصالح الدفاع عن الدولة .
- دراسة آليات توفير الموارد للقوات المسلحة .
- تحديد شكل الحماية المدنية وتكوينها ودراسة إجراءات إعداد الدولة والشعب للدفاع ضد العدوان .
- دراسة وإعداد مشروعات المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالشؤون العسكرية والأمن القومي وكذا التدابير المتعلقة بتقوية التعاون العسكري مع الدول الأخرى .
- دراسة التقارير المتعلقة للخروقات التي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن الوطني وإحالتها إلى الجهات ذات العلاقة إذا لم تكن قد وردت إليها .

● مناقشة موازنة القوات المسلحة .

ويجب أخذ رأي المجلس في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، كما يجب أخذ رأيه في إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة. فضلاً عن الرأي بإعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة. مع مراقبة التمثيل المتوازن في المؤسسات الأمنية اجتماعياً وجغرافياً خصوصاً المناصب القيادية بما لا يخل بمتطلبات الكفاءة المهنية. وللمجلس إنشاء هيئة أو مكتب استشاري يضم مختصين على درجة عالية من الكفاءة في كافة المجالات، العسكرية، الأمنية، المخبرية، الاقتصادية، وغيرها. . .

إن ما تقدم يمكن أن يساعد في تحقيق الرقابة المدنية على المؤسسة الأمنية، بما ينسجم مع متطلبات قواعد الديمقراطية وتحقيق الإشراف المجتمعي على تنوعه في مراقبة هذا الملف الحساس .



التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد 2003

علي حسين حسن سفيح*
باحث من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة
النهرين

المقدمة :

أن التحول الديمقراطي في العراق لا بد له من مقومات وركائز يستند عليها من اجل دفع عجلة العملية السياسية إلى الامام، ومن بين هذه المقومات هي الانتخابات، إذ ان الديمقراطية والانتخابات مفهومان متداخلان ومكملان لبعضهما، وبما ان مفهوم الديمقراطية هو اوسع من مفهوم الانتخابات، إلا أن الاخيرة هي المقوم والركن الاساسي للديمقراطية، وإذا كانت الديمقراطية هي التعبير الاساسي في اقامة انظمة حكم تضمن حقوق الانسان وتؤمن له حرياته، فان الانتخابات هي الدعامة الاساسية للديمقراطية وذلك من خلال اختيار الناخب لممثليه داخل البرلمان، ومدى مشاركة الجميع في الأدلاء بأصواتهم لخلق برلمان يعبر عن ارادة الشعب والذي من خلاله ستنبثق حكومة قوية ممثلة عن الشعب، بعيداً عن الاساليب غير الشرعية كالانقلابات والوراثة والانتخابات الشكلية التي لا تمثل ارادة الناخب .

اولاً : المفهوم العام للديمقراطية

يعدّ الكثير من المختصين بالشأن السياسي، أن الديمقراطية هي الحكم الصالح والرشيد، ويستندون في هذا القول إلى أن الدول المتقدمة بالديمقراطية كطريقة لتنظيم الحياة بشكل عام ولممارسة السلطة بشكل خاص، كما أنها الطريقة الرسمية للحكم في الدول المتقدمة.

1. تعريف الديمقراطية (Democratiè)

(الديمقراطية) مصطلح مشتق من الكلمتين اليونانيتين (Demo) ومعناها

(الشعب)، و(Cratie) ومعناها (حكم أو سلطة)، فيكون معنى الديمقراطية هو (حكم أو سلطة الشعب)، أي انها نظام الحكم الذي يستمد قوته من الشعب، وهذا المصطلح هو مغاير عن مصطلحي (المونوقراطية) التي تعني سلطة الفرد، أي الانظمة التي يسيطر عليها الافراد بشكل كلي، ومصطلح (الارستقراطية) التي تعتمد على حكم فئة قليلة تسمى (النخبة)، لذا فان مصطلح (الديمقراطية) دخل جميع اللغات وصار مفهوماً مشتركاً بين الشعوب والسياسيين والكتاب⁽¹⁾، إذ من الصعب تقديم تعريف جامع مانع للديمقراطية أو شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم، وهناك ثمة مفاهيم للديمقراطية طرحها عدد من المفكرين كـ(موريس ديفرجيه) الذي حدد مفهوم الديمقراطية بأنه «النظام الذي يختار فيه المحكمون، الحاكمين عن طريق الانتخابات الحرة»، اما (جوزيف شومبيتر) فقد وصفها بأنها «ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الافراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الاصوات»⁽²⁾، اما الدكتور (حافظ علوان الدليمي) فيوصف الديمقراطية بأنها «الطريقة التي بواسطتها يحكم الشعب بنفسه أو حكم الاكثرية واعطاء حقوق الاقليات، أي بمعنى السماح لهم بان يكون جزءاً من الاكثرية على المدى الطويل»، فيما تصف الدول الشيوعية والاشتراكية نفسها بأنها «جمهوريات ديمقراطية وهي تعني بذلك ان طبقة العمال والفلاحين قد اذابت الطبقات الرأسمالية المستغلة وانها تسيطر على الدولة بطرق واساليب خاصة بها»⁽³⁾.

(1) عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية - العراق انموذجاً، دار السياب للنشر، بغداد، ط1، 2011، ص13.

(2) نقلا عن: هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 10.

(3) حافظ علوان الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 238.

وهناك تعريف واسع للديمقراطية بأنها «نظام اجتماعي يؤكد فيه قيمة الفرد وكرامته الشخصية والانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء الجماعة في ادارة شؤونها وتتخذ هذه المشاركة اوضاعاً مختلفة، ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على اساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الافراد بسبب الاصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، ويستخدم اصطلاح الادارة الديمقراطية، للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات»⁽⁴⁾، ولعل اشهر تعريفات (الديمقراطية) هي تلك المنسوبة إلى الرئيس الأمريكي الاسبق (ابراهيم لنكولن) في خطبته التي القاها في (بيتسرج) عام 1863 والتي قال فيها «ان الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل

(4) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري للنشر، القاهرة، ط2، 2004، ص 42.

(5) منى حسين عبيد، التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المؤتمر العلمي السادس للمركز، 2010، ص 160 .

(6) ارند ليهبهارت، انماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2015، ص 74.

الشعب»⁽⁵⁾، ويمكن ان نشخص من التعريف الاخير معايير عدة للديمقراطية منها (الحق في التصويت، الحق في الترشيح للانتخابات، حق القادة السياسيين على التنافس لنيل الاصوات، انتخابات تتسم بالحرية والعدالة والنزاهة، حرية التعبير والتجمع، مؤسسات تكفل ان يعتمد عليها في صنع السياسات العامة)⁽⁶⁾.

ان جميع الأنظمة الديمقراطية تشترك بسمات معينة تميزها عن غيرها من الأنظمة، فحكومات هذه الأنظمة «الديمقراطية» يساندها الرأي العام، ويشرع القوانين ممثلون ينتخبهم الشعب خاضعون لسلطاتهم، ورئيس الحكومة يختار أما مباشرة أو غير مباشرة ويخضع لإرادة الشعب والى السلطة الشرعية وحقوق التصويت موزعة توزيعاً عادلاً على نسبة عالية من السكان، وفرص الخدمة في الحكومة مفتوحة لكل ذي كفاية من الطبقات المختلفة، إلا إنها تختلف من حيث درجة الديمقراطية فيها ومن حيث عدد المواطنين الذين يمتلكون الصلاحيات السياسية أو المدى الحقيقي للقوة الاجرائية التي يمتلكها المشاركون في الحكم⁽⁷⁾.

ان الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب

(7) نقلا عن: سحر حربي عبد الامير، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص 24.

2. مقومات الديمقراطية

توجد مجموعة من المقومات الاساسية التي لا يمكن قيام الديمقراطية بدونها وهي كالتالي:

اولاً - الدستور:

أن وجود دستور مكتوب في دولة ما، يعد عنصر من عناصر النظام السياسي الديمقراطي، فالدستور (هو الوثيقة الأسمى في الدولة التي تحدد نظام الحكم وتنظم عمل السلطات فيها وتكفل حقوق الأفراد والجماعات وحررياتهم، وتجسد تطلعات الشعب)، وكذلك يعرف بأنه (مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم)⁽⁸⁾ لذا فمن الضروري عند بناء دولة ديمقراطية، يجب ان تكون من اولياتها كتابة دستور دائم، يتضمن المبادئ الاساسية،

(8) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 131.

عند بناء دولة ديمقراطية، يجب ان تكون من اولياتها كتابة دستور دائم، يتضمن المبادئ الاساسية، والحقوق والحرريات، وطبيعة نظام الحكم والسلطات الاتحادية واختصاصاتها.

والحقوق والحريات، وطبيعة نظام الحكم والسلطات الاتحادية واختصاصاتها.

ثانياً - التعددية السياسية :

ان السماح بتعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع، استناداً إلى أسس قانونية ودستورية، فضلاً عن الالتزام بمعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف، يعد مقوم مهم في بناء الديمقراطية⁽⁹⁾ إذ لا وجود للديمقراطية من غير وجود حرية تأسيس الأحزاب السياسية في المجتمع واعتراف الدولة بوجود هذه التعددية السياسية، انطلاقاً من حرية وتبني الفكر والمعتقد والرأي للإنسان⁽¹⁰⁾، بشرط وجود اطار قانوني ينظم عمل هذه التعددية السياسية ك(قانون الاحزاب السياسية).

(9) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، 2005، ص 91.

(10) عبد العظيم جبر حافظ، الديمقراطية والمجتمع المدني، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، العدد الخامس، كانون الاول، 2007، ص 33.

ثالثاً - المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية من اهم المواضيع التي تدخل في التطبيق الديمقراطي، وركنا هاماً من اركانها، فهي تعبر عن «مشاركة اعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية»، أو انها نشاط يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي⁽¹¹⁾، وان احدى قنوات المشاركة السياسية هي الانتخابات من خلال اتاحة الفرص المتساوية للمواطنين (الناخبين) للتعبير عن آرائهم واختياراتهم وبيان الاسباب التي تجعلهم يفضلون خياراً على اخر وتعزيز الشرعية لتداول السلمي للسلطة⁽¹²⁾، بعيداً عن الانقلابات العسكرية والعنف بمختلف اشكاله وهذه حسنة من سنوات الديمقراطية، تضمن استمرار واستقرار الوضع السياسي باعتبار المشاركة في الانتخابات، تعطي للمواطنين والقوى السياسية وسيلة للمشاركة المباشرة في الشأن العام ولمحاسبة المسؤولين على ادائهم ايجاباً أو سلباً إذا اخفقوا في تنفيذ برامجهم الانتخابية.

(11) خيرى عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، ط1، 2010، ص 142.

(12) طه حميد العنبيكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، ط1، 2013، ص 224.

رابعاً - وجود دولة القانون والمؤسسات :

اقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء لخلق مجتمع (مؤسسي) بغض النظر عن الدين والقومية والولاءات الضيقة، لان الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من

لا وجود للديمقراطية من غير وجود حرية تأسيس الاحزاب السياسية في المجتمع واعتراف الدولة بوجود هذه التعددية السياسية

مؤسسات يتحدد اطار عملها من خلال منظومة القوانين والتشريعات العلنية وتحدد علاقات مواطنيها بها و ببعضهم البعض من خلال المنظومة الدستورية، إذ لا بد من وجود دستور ديمقراطي يحترم الحريات الاساسية والحقوق والواجبات للمواطنين، فضلاً عن الفصل التام للسلطات عن بعضها البعض كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويضمن التوازن بينها على العكس من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، لأن الديمقراطية الحقيقية لا تتأسس في أي بلد ما لم توجد مؤسسات رسمية نص عليها الدستور والقانون.

خامساً - وجود مؤسسات مجتمع مدني :

ان الحديث عن مجتمع مدني واعى وفاعل هو في حقيقته حديث عن الديمقراطية، لأنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية وفعالية دون الحديث عن وجود مؤسسات مجتمع مدني ناشطة، ويعد ذلك دليلاً عن صحة الديمقراطية، إذ أصبح تقدم الدول والمجتمعات يقاس بمدى فاعلية هذه المؤسسات والأدوار التي تقوم بها باعتبارها وسيطاً مقبولة بين المجتمع والدولة، فضلاً عن وجود المؤسسات الاعلامية ورأي عام قوي ومؤثر.

3. اشكال الديمقراطية

انتشرت العديد من المصطلحات تخص مفهوم الديمقراطية في ادبيات العلوم السياسية ك(الديمقراطية المباشرة، وغير المباشرة، وشبه المباشرة، والسياسية، والتوافقية، والاجتماعية، والاسلامية، والعربية، وغيرها)⁽¹³⁾.

(13) نقلاً عن: منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 160.

ثانياً: المفهوم العام للانتخابات

تعد الانتخابات الوسيلة الرئيسة للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة الذي تؤكد عليه التنمية البشرية المستدامة في مجال ارساء الديمقراطية وبناء مجتمع مستقر قائم على اساس العدالة والمساواة وضمن حقوق الانسان .

1. تعريف الانتخابات (Elections)

الانتخابات كمفهوم عام هي «عملية يختار فيها الناخبون ممثلهم على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الوطني، وتستخدم الانتخابات ايضاً

لاختيار ممثلين في منظمات اخرى من قبيل النقابات أو الجمعيات أو الاحزاب السياسية»، اما الانتخابات التشريعية فهي «انتخابات يدعى فيها الناخبون لاختيار اعضاء الهيئة التمثيلية بممارسة السلطة التشريعية في الدولة»، ويجب ان يتم تنظيم الانتخابات بصورة دورية وعلى فترات زمنية مقبولة وعادة ما تجري الانتخابات التشريعية كل (2-5) سنوات والانتخابات الرئاسية كل (4-6) سنوات⁽¹⁴⁾، اما القاموس الحديث للتحليل السياسي فيعرف الانتخابات بانها «طريقة لاختيار الاشخاص لتولي مناصب معينة عن طريق اختيارات الناخبين أي المؤهلين للتصويت بموجب قواعد واجراءات النظام الانتخابي»، اما القاموس السياسي الحديث فقد عرف الانتخاب بانه «اختيار شخص معين من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل جماعة»⁽¹⁵⁾، وتعريف اخر للانتخابات هي «عملية اختيار المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للأشخاص الذين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة»⁽¹⁶⁾، وان الانتخابات هي «ممارسة سياسية تعبر عن الاسهام السياسي للمواطنين في الحياة السياسية والتأثير فيها، ولا تتوقف عند مجرد المفاضلة بين المرشحين واختيار من يقتنعون بهم بوصفهم ممثلين لهم في المجالس النيابية، بل تمتد لتصل إلى حد المفاضلة بين البرامج السياسية التي يحرص عليها المرشحون والاحزاب التي ينتمون ليها، والاختيار بين البرامج التي يراها المواطن اكثر تعبيراً لإرادته وطموحاته وحاجاته»⁽¹⁷⁾، ويراد بالانتخابات وفقاً للمفهوم الحديث هو «اختيار الشعب للأفراد الذين يباشرون السلطة باسمه ونيابة عنه» ووفقاً لذلك يرى الاتجاه الغالب من الفقه ان هناك تلازماً بين الديمقراطية والانتخابات بوصفه اسلوباً لتولي السلطة وعدم اضعاف سمة الديمقراطية على النظام السياسي الذي لا يعتمد على الانتخابات بوصفه اسلوباً في اسناد السلطة⁽¹⁸⁾.

إذ يوجد هناك انتخابات مباشرة وانتخابات غير المباشرة، ويراد من الانتخابات المباشرة «ان ينتخب الناخبون من ينوب عليهم في تولي مهام الحكم بشكل مباشر دون وسيط» اما الانتخابات غير المباشرة " فيعني مهمة الناخبين تنحصر في اختيار مندوبين يقومون بالنيابة عنهم في اختيار النواب أو الحكام»، وهذا يعني ان الانتخابات المباشرة تكون على درجة واحدة، اما الانتخابات غير المباشرة فتكون على درجتين أو اكثر، ويذهب الاتجاه الغالب إلى تأييد الاخذ بالانتخابات المباشرة لأنه يعد التطبيق الامثل

(14) المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات (عربي - انكليزي - فرنسي)، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(15) سرهنك حميد البرزنجي، الانظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2015، ص10.

(16) طه حميد العنكي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

(17) سعد عبد الحسين، المشاركة السياسية وصنع القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2008، ص 91.

(18) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بيروت، ط1، 2012، ص 58.

ان معظم القوانين الانتخابية تأخذ بأسلوب الانتخابات المباشرة في الوقت الحاضر

للمدقراطية النيابية، حيث يستطيع الشعب بمفهومه السياسي ان يختار ممثليه دون وسيط، ولذلك يلاحظ ان معظم القوانين الانتخابية تأخذ بأسلوب الانتخابات المباشرة في الوقت الحاضر⁽¹⁹⁾.

(19) حميد حنون خالد، مصدر سبق ذكره، ص 66.

كما وتنقسم الانتخابات إلى انتخابات فردية وانتخابات بالقائمة، فتكون فردية عند انتخاب كل دائرة انتخابية مرشحاً واحداً، أي يعطي الفرد صوته لنائب واحد، اما الانتخابات بقائمة وتدور فكرتها إلى تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية واسعة ويقضي هذا النظام في ان ينتخب في كل دائرة انتخابية عددا من المرشحين ومن ثم يقوم الناخب باختيار قائمة تضم اسماء المرشحين الذين يريد انتخابهم⁽²⁰⁾، وعليه فان الانتخابات هي حق دستوري وقانوني وهو ما يتوافق مع مبدأ (السيادة الشعبية) ووفقاً لذلك يكون للنائب المنتخب من قبل الشعب ممثلاً للامة كلها وليس مجرد ممثل لدائرته الانتخابية أو للحزب الذي ينتمي إليه، وهو مسؤول امام الشعب من خلال سلطة قانونية تعطى للناخبين لتحقيق المصلحة العامة، وذلك على اساس ان القانون هو الذي يحدد مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها⁽²¹⁾.

(20) سعد عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(21) طه حميد العنبيكي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

2. اشكال الادارة الانتخابية

تعرف الإدارة الانتخابية على أنها «المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونياً والتي يتحدد الهدف منها، على تنفيذ العمليات الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها»، وتشمل الجوانب والمهام الأساسية التي يقع على عاتقها وهي كالتالي: (تحديد اصحاب الاقتراع، استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات، تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع، عد وفرز الاصوات، تجميع واعداد نتائج الانتخابات)⁽²²⁾، وبخصوص «تحديد اصحاب الاقتراع» فاعلم الادارات الانتخابية اتفقت على مبادئ اساسية لتحديد شروط المواطنين المؤهلين للاقتراع، إلا أنها اختلفت في بعض التفاصيل هي (الجنسية، العمر، الجنس والاهلية).

(22) مجموعة باحثين، اشكال الادارة الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دار الكرنك للطباعة، مصر، ط1، 2007، ص 23.

(23) مجموعة باحثين، اشكال الادارة الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

اما اشكال الادارة الانتخابية فيوجد هناك ثلاث انواع من الادارة الانتخابية متبعة في العالم وهي كالتالي⁽²³⁾:

1 - الادارة الانتخابية المستقلة :

هي الهيئة التي تقوم على تنظيم وإدارة الانتخابات بصورة منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية ولها ميزانيتها الخاصة بها، ولا تتبع لأية جهة ولا تكون مسؤولة أمام أية وزارة أو إدارة حكومية، إلا أنها يمكن أن تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية (البرلمان) أو القضاء أو رئيس البلاد، وتتألف هذه الادارة من أعضاء لا يتبعون للحكومة أثناء عملهم في الهيئة الانتخابية، ونجد بأن الكثير من الديمقراطيات الناشئة قد اعتمدت هذا الخيار في تأسيس إدارتها الانتخابية .

2 - الادارة الانتخابية الحكومية :

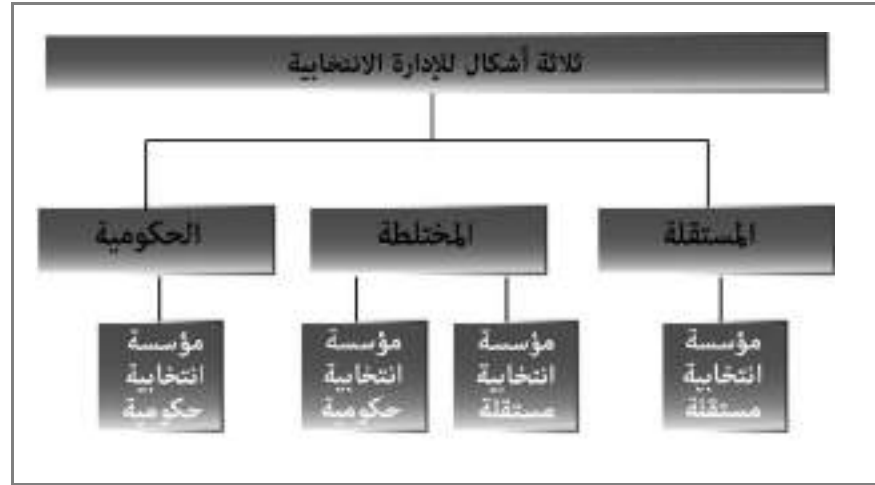
هي الهيئة التي تقوم على تنظيم وإدارة الانتخابات من خلال الحكومة بتكليف إحدى الوزارات (كوزارة الداخلية مثلاً) أو من خلال سلطاتها المحلية، وعادةً ما يقف على رأس الإدارة الانتخابية الحكومية العاملة على المستوى الوطني أحد الوزراء أو الموظفين الحكوميين، وتكون مسؤولة في كافة الحالات أمام أحد الوزراء في السلطة التنفيذية، لا تتألف هذه الإدارة من أعضاء، وتقع ميزانيتها ضمن ميزانية إحدى الوزارات أو السلطات المحلية.

3 - الادارة الانتخابية المختلطة :

تتكون هذه الإدارة من هئتين يشكلان تركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية هي : هيئة انتخابية مستقلة، تعنى بوضع السياسات الانتخابية العامة والإشراف على الانتخابات، وهيئة انتخابية حكومية، تعنى بتنظيم الانتخابات وإدارة الفعاليات الانتخابية وتتبع لإحدى الوزارات أو للسلطات المحلية، وفي ظل هذا الشكل تقوم الهيئة الانتخابية الحكومية بتنظيم وتنفيذ العمليات الانتخابية، وذلك بإشراف من قبل الهيئة الانتخابية المستقلة.

وللمزيد ينظر للشكل رقم (1) الذي يوضح اشكال الادارة الانتخابية :

الشكل (1)



المصدر: مجموعة باحثين، أشكال الإدارة الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دار الكرنك للطباعة، مصر، ط1، 2007، ص 29.

3. النظم الانتخابية

تختلف النظم الانتخابية والاساليب التي تعتمد عليها من دولة إلى أخرى، بسبب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ونوع الانظمة السياسية التي تحكم تلك الدول، والثقافة السياسية لدى المجتمع، إذ يحتاج النظام الديمقراطي إلى اختيار نظام انتخابي معين يتلاءم مع الظروف المحيطة بالبلاد، إذ يوجد الكثير من الانظمة الانتخابية المتبعة في العالم، إلا أن هناك ثلاث انواع رئيسة للنظم الانتخابية يمكن استعراضها بإيجاز وهي كالآتي:

أولاً: نظام الاغلبية

يقصد بنظام الاغلبية ان من يحصل على اكثر عدد من الاصوات هو الذي يفوز بين المرشحين في الدائرة الانتخابية في حالة الانتخاب الفردي، أو قائمة المرشحين التي تحرز اكثر الاصوات إذا كان الانتخاب بالقائمة، وغالباً ما يطبق نظام الاغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة، وان السمة المشتركة لنظام الاغلبية هي ضمان الفوز للمرشح الذي يصل أولاً، لأنه حصل على اكبر عدد من الاصوات، اما الذين يتبعونه فهم خاسرون⁽²⁴⁾، وهذا النظام له صورتان هما نظام الاغلبية البسيطة: والذي

(24) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، السلسلة الجامعية، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، ط1، 2013، ص19.

يراد به ان المرشح أو المرشحين الذين يحصلون على اكثرية اصوات الناخبين يفوزون في الانتخابات⁽²⁵⁾، اما بالنسبة إلى الصورة الثانية وهي نظام الاغلبية المطلقة : فيراد بها حصول المرشح أو المرشحين على اكثر نصف عدد الاصوات الصحيحة المعطاة في الانتخابات أي اكثر من 50% من الاصوات، وفي حال عدم حصول احد المرشحين على هذه النسبة تعاد الانتخابات مرة اخرى ويفوز فيها من يحصل على اكثرية الاصوات⁽²⁶⁾، إلا أن هذا النظام لا يخلو من عيوب، واحدة منها هو لا يعكس بشكل حقيقي الارادة الشعبية إذ قد تهمل اغلبية اصوات الناخبين وحرمان الاحزاب الصغيرة والاقليات والمرأة من التمثيل في الهيئات التشريعية، وفي المقابل لهذا النظام مزايا، واحدة منها يؤدي إلى حكومة قوية و متماسكة تتمتع بوحدة القرار والانسجام السياسي، وتوحيد قوى المعارضة للحكومة في كتلة واحدة قوية⁽²⁷⁾.

(25) حميد حنون خالد، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(26) سرهنك حميد البرزنجي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(27) قاسم العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر، عمان، ط1، 2012، ص32.

ثانياً: نظام التمثيل النسبي

يقصد بالتمثيل النسبي، هو اعطاء كل تجمع أو حزب أو اتجاه سياسي في حالة اشتراكه في الانتخابات عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية⁽²⁸⁾، أي انه ترجمة الاصوات إلى مقاعد نيابية توزع على الاحزاب كل حسب نسبة الاصوات التي حصل عليها، وقد دعا إلى هذا النظام العديد من الفقهاء الذين يؤمنون بأهمية جعل المجالس النيابية مرآة حقيقية تعكس صورة المجتمع بشكل صحيح، ويضمن هذا النظام تمثيل الاقليات السياسية بجانب حزب الاغلبية ويحقق قدرا من العدالة⁽²⁹⁾ ولا بد من تطبيق اسلوب التصويت على اساس القائمة في هذا النظام، والقوائم على نوعين هما : مغلقة ومفتوحة، اما القوائم المغلقة فيتم التصويت عليها كاملة بدون انتقاء أو اختيار مرشح، اما القوائم المفتوحة فيتم التصويت على مرشح أو عدد من المرشحين داخل القائمة⁽³⁰⁾ وفلسفة هذا النظام تقوم على صورتان، الاولى ان يكون شاملاً على مستوى الدولة كلياً، إذ توزع المقاعد من خلال تقسيم العدد الكلي للناخبين في جميع انحاء البلاد على عدد مقاعد المجلس النيابي وناتج هذه القسمة هو (المعدل الوطني) الذي يقابل مقعداً نيابياً واحداً⁽³¹⁾، اما الصورة الثانية هو تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعددة، ويتم فيه تقسيم عدد الاصوات الصحيحة المدلى بها في الانتخابات في

(28) سربست مصطفى رشيد، النظم الانتخابية في العالم. العراق انموذجاً، منظمة ثارام لحقوق الانسان، سلسلة المطبوعات الانسانية، دهوك، ط1، 2011، ص 34.

(29) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(30) طه حميد العنبي، مصدر سبق ذكره، ص 237.

(31) حميد حنون خالد، مصدر سبق ذكره، ص 69.

الدائرة الواحدة على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة لكي نستخرج (القاسم الانتخابي) ومن ثم تقسيم عدد الاصوات التي حصل عليها كل كيان أو حزب على القاسم الانتخابي وان ناتج القسمة هو عدد المقاعد التي سيحصل عليها هذا الكيان أو الحزب⁽³²⁾، وينقسم هذا النظام إلى قسمين هما: نظام التمثيل النسبي الكامل، ونظام التمثيل النسبي التقريبي.

(32) سريست مصطفى رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 35.

ولا يخلو هذا النظام من بعض العيوب، منها انه يؤدي إلى تكاثر الكتل والاحزاب داخل البرلمان مما يؤدي إلى صعوبة تشريع القوانين وصعوبة تشكيل الحكومة لكثرة الاحزاب، اما مزايا هذا النظام فمنها، تتيح فرصة اكبر لمشاركة مختلف التيارات والكتل السياسية، إذ تتمكن معظم الاحزاب من المشاركة في المقاعد البرلمانية، وضمناً لحقوق الاقليات والاحزاب الصغيرة في الشؤون العالمية للبلاد⁽³³⁾.

(33) قاسم العبودي، مصدر سبق ذكره، ص 39.

ثالثاً: نظام المختلط

يعد هذا النظام مزيجاً من الانظمة الانتخابية المختلفة وهو يسعى إلى الاستفادة من اكثر من نظام انتخابي حيث يتم دمج نظامي الاغلبية والتمثيل النسبي في محاولة التخلص من عيوب كل منهما⁽³⁴⁾، وهناك شكلان رئيسان لهذا النظام هما النظام المتوازي، ونظام العضوية المختلطة فالأول هو يوزع بنسبة محددة من المقاعد عن طريق نظام الاغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية الفردية، اما النسبة الاخرى فتوزع بصورة منفصلة وفقاً لقوائم حزبية تعمل بنظام التمثيل النسبي⁽³⁵⁾، اما نظام العضوية المختلطة، فانه يتم توزيع المقاعد في المرحلة الاولى وفقاً لنظام الاغلبية ثم يتم التعويض وفقاً لنظام التمثيل النسبي، يستخدم في دوائر متعددة واحادية التمثيل ويكون لكل ناخب صوتان احدهما للحزب على المستوى الوطني والاخر لعضو البرلمان المحلي، ويتمتع هذا النظام بالميزات التي يتمتع بها التمثيل النسبي⁽³⁶⁾، فقد اخذت المانيا الاتحادية بهذا النظام إذ يتم انتخاب نصف النواب بموجب نظام الاغلبية وبدور واحد في المناطق الصغيرة، ويتم انتخاب النصف الاخر من النواب باتباع نظام التمثيل النسبي على مستوى المقاطعة أو الولاية⁽³⁷⁾، وعليه إذ يوجد الكثير من الانظمة الانتخابية التي لا يسعنا التطرق لها في هذا المطلب، وللمزيد من التوضيح والتعريف على عائلات النظم الانتخابية، ينظر إلى الشكل (2):

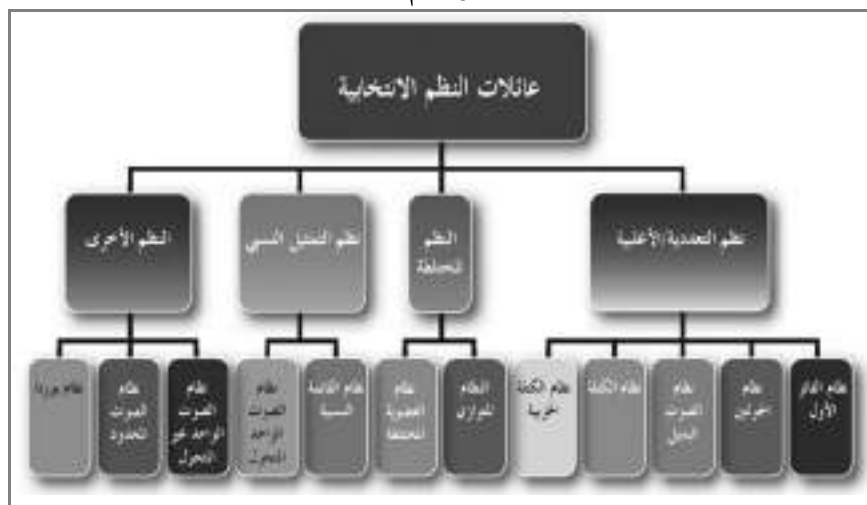
(34) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(35) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(36) - سرهنك حميد البرزنجي، مصدر سبق ذكره، ص 174.

(37) طه حميد العنبيكي، مصدر سبق ذكره، ص 244.

الشكل رقم (2)



المصدر : اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بيروت، ط2، 2010، ص 44.

ثالثاً: التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003

ان مفهوم التحول الديمقراطي «Democratization» هو عملية سياسية يجري من خلاله انتقال تدريجي من نظام ديكتاتوري أو شمولي إلى نظام ديمقراطي مما يؤدي إلى نشوء مؤسسات ديمقراطية بصورة تدريجية وعبر سلسلة من الاصلاحات المؤسسية والقانونية والسياسية⁽³⁸⁾، أو انه «تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتع بالشرعية الدستورية، وعلى الانتخابات النزيهة والشفافة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور، أي بمعنى هي عملية الانتقال أو التحول من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وتعزيز هذه الانتقالية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، والمشاركة الجماهيرية⁽³⁹⁾، وعليه فان عملية التحول الديمقراطي هي عملية مستمرة ومعقدة وتمر بعدة مراحل اساسية يتوقف عليها نجاح ذلك التحول من عدمه، وهذه المراحل هي كالآتي⁽⁴⁰⁾:

- 1 - مرحلة اتخاذ قرار التحول إلى النظام الديمقراطي، وذلك بظهور اجماع حول ضرورة التحول وبناء المؤسسات السياسية وفي مقدمتها انشاء وتفعيل دور البرلمان.

(38) المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(39) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، دراسات جامعية، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2013، ص 15.

(40) احمد غالب محي، التحول الديمقراطي (دراسة حالة العراق)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العددان 37-38، 2014، ص 154.

2 - مرحلة التحول عن النظام السلطوي ويتم فيها الاستعداد والتأهب للتحول إلى النظام الديمقراطي، إذ تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي التي من خلالها تهدد سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.

3 - مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي مثل اصدار قانون الانتخابات وقانون الاحزاب وتحديد موعد للانتخابات وآلياتها وغيرها.

4 - مرحلة تدعيم وتأمين التحول الديمقراطي أو مرحلة السير نحو النضج الديمقراطي، من خلال ارساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمية الثقافة السياسية والديمقراطية مما يؤدي إلى النضوج السياسي.

وبقدر تعلق الامر بالتحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد 2003، وما رافقته هذه العملية من مراحل اساسية لدعم هذا التحول سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

1. التجربة الديمقراطية في العراق

يعد العراق من البلدان التي عانت من الحكم الاستبدادي والشمولي، طيلة السنوات الماضية وكان المجتمع العراقي مقيداً ومهمشاً من ابسط حقوقه، إذ ترك هذا الحكم آثار سلبية على الواقع العراقي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والذي على اثره ادى إلى تراجع وانقطاعه عن العالم الخارجي، اما بعد 9/4/2003، والتحول الجذري في تاريخ العراق الحديث وعلى كافة المستويات التي كان المجتمع العراقي متعطش لها واخذ دوره في بناء العراق الجديد، إذ شهد العراق تحولات ديمقراطية متسارعة في مجالات مختلفة ولا سيّما الجانب السياسي، هذه التحولات دعمت بخطوات ثابتة نحو مسيرة الديمقراطية والعدالة، مما جعل المجتمع الدولي يشيد ويثني على الجهود الكبيرة لبناء العراق الجديد ونجاح تجربته السياسية من خلال توافر مقومات واسس لدعم الديمقراطية ككتابة دستور دائم للعراق الذي يتضمن بناء دولة قانون ومؤسسات حكومية وغير الحكومية واستقلالية القضاء وغيرها، بالرغم من المعوقات التي وقفت في تقدم عجلة المسيرة الديمقراطية وهي كثيرة، إلا ان العراق كان مصر على تنفيذ والاستمرار بالمشروع الديمقراطي، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: مقومات الديمقراطية في العراق:

1 - الدستور العراقي الدائم لعام 2005

انطلقت التجربة الدستورية في العراق بعد 2003، ابتداءً من (قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية) الصادر عن مجلس الحكم، في (7 / 3 / 2004) وكان هذا القانون بمثابة بروفة أولية للدستور الدائم أو تمهيدا له⁽⁴¹⁾، إذ نصت المادة (60 - أ) من القانون، على ما يلي (على الجمعية الوطنية كتابة مسودة للدستور الدائم في موعد أقصاه، (15 / 8 / 2005)، وبالفعل كتب دستور العراق الدائم لعام (2005) بموجب (قانون إدارة الدولة) وقد أقرت الجمعية الوطنية العراقية الدستور في (7 / 12 / 2005)، وبعدها نال موافقة مجلس الرئاسة على مشروع الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وبالفعل قامت مفوضية الانتخابات بتنفيذ استفتاء شعبي عام بتاريخ (15 / 10 / 2005)، وتم بموجبه موافقة الشعب العراقي على الدستور، وعليه قد تم نشر الدستور يوم (28 / 12 / 2005) في جريدة الوقائع العراقية (العدد / 4012) وقد تضمن هذا الدستور (144) مادة، موزعة على ست أبواب والتي تحتوي على عدة فصول، فضلاً عن ديباجة، ونصت مواد هذا الدستور على الحقوق والحريات وقواعد الديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات واستقلالية القضاء واختيار الحكام في التداولية والتعددية، وهذه المواد مستوحاة من الشريعة الاسلامية ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية⁽⁴²⁾.

أكد الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥)، على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، وحرية الانضمام إليها، بشرط تشريع قانون خاص للأحزاب

(41) عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 320، 2005، ص 98.

(42) خيرى عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 99.

2 - التعددية السياسية

لقد شهدت الساحة العراقية السياسية بعد سقوط النظام السابق عام 2003، ظاهرة التعددية الحزبية وظاهرة التنافس الحزبي بعد غياب 35 عاماً، وان القوى الحزبية والسياسية بمختلف مشاريعها تتمتع اليوم بحرية القول والعمل العلني في العراق بشكل لم تشهده الحياة الحزبية منذ عقود من الزمن⁽⁴³⁾، إذ ساهمت الاحزاب السياسية العراقية بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي بعد (2003) بوصفها عماد تلك العملية، وذلك لما تؤديه من

(43) فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 124.

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب العراقي وطبقاته

دور في تعميق الوعي السياسي والتعبير عن المصالح وتمثيل الجماعات المختلفة خصوصاً في الدول التي تتميز اجتماعياً بطابع التعدد والتنوع، إذ أكد الدستور العراقي لعام (2005)، على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، وحرية الانضمام إليها، بشرط تشريع قانون خاص للأحزاب⁽⁴⁴⁾ كما أشار إلى عدم جواز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جهة سياسية، ولكن بالمقابل فان هذا الكم الهائل من الأحزاب يؤدي إلى عقبة في رقي ونجاح العملية السياسية في العراق فضلاً عما يسببه من تشتت الاصوات الانتخابية بين الكتل السياسية، وهذا ما دعا العديد من السياسيين والاكاديميين والخبراء إلى المطالبة بتشريع قانون الاحزاب السياسية من قبل مجلس النواب⁽⁴⁵⁾، إذ يعمل هذا القانون على تنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية، ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق ووضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه.

3 - المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب العراقي وطبقاته وجعلها حقاً يتمتع بها كل عراقي، إذ نص الدستور العراقي 2005، على «حق المواطنين رجالاً ونساءً المشاركة في الشؤون العامة للبلاد والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح»⁽⁴⁶⁾، وعليه فإن الانتخابات هي قناة من قنوات المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فمن اجل مشاركة الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه وهذا يتم عن طريق الانتخابات، التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع لآخر، ولكنها تتفق جميعاً بأن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وان مجموع الأصوات والتي تشكل الأغلبية هي تعبير عن إرادة الأمة.

إن الانتخابات هي قناة من قنوات المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فمن اجل مشاركة الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه وهذا يتم عن طريق الانتخابات

(44) المادة (39) اولا من الدستور العراقي 2005.

(45) التحول الديمقراطي في العراق، اعداد مجموعة رصد الديمقراطي، المعهد العراقي، التقرير الاول 2009-2010، ص12.

(46) المادة (20) من الدستور العراقي الدائم 2005.

4 - وجود دولة القانون والمؤسسات

تبنى الدستور العراقي الدائم عام 2005، «النظام البرلماني» كشكل لنظام الحكم في العراق الجديد، الذي يقوم على أساس مبدأ التعاون والتوازن الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لمنع إساءة استعمال السلطة والاستبداد بها عبر شخص أو عدة أشخاص، وذلك من خلال آليات وصلاحيات رسمها الدستور لكل سلطة من سلطات الدولة، وقد نص الدستور العراقي الدائم 2005، في الباب الثالث والرابع، على آليات تكوين واختصاصات السلطات الرسمية ودورها في صنع القوانين والقرارات، وتعزيزها لمبدأ التداول السلمي للسلطة، فضلاً عن إفساح المجال أمام المؤسسات غير الرسمية وتفعيل دورها في النظام السياسي والاجتماعي في العراق.

بعد التحولات التي حدثت في العراق، اخذ الكثير من العراقيون يتجهون نحو هذه المؤسسات غير الحكومية وذلك سعياً منهم، لإحقاق حق أو لمعالجة قضية خاصة

5 - مؤسسات المجتمع المدني

بعد التحولات التي حدثت في العراق، اخذ الكثير من العراقيون يتجهون نحو هذه المؤسسات غير الحكومية وذلك سعياً منهم، لإحقاق حق أو لمعالجة قضية خاصة أو للمساعدة في بناء الأساس لمجتمع ديمقراطي، وأن سلطة الائتلاف المؤقتة كان لها دور في إنشاء الكثير من هذه المؤسسات وعملت على دعمها وتعزيزها، لتحقيق بعض الأهداف ك(نشر الديمقراطية والمواطنة وتوفير القروض الصغيرة وقضايا المرأة وتدريب العاملين في وسائل الإعلام وغيرها)، اما الدستور العراقي الدائم (2005)، والذي أكد في المادة (22) الفقرة (ثالثاً على الآتي): (تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها وينظم ذلك بقانون)، وكذلك المادة (39) الفقرة (اولاً منه التي نصت على: (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها، مكفولة، وينظم ذلك بقانون)، فضلاً عن المادة (45) الفقرة الأولى منه التي نصت على: (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون)⁽⁴⁷⁾ وقد شجع الوضع الجديد في العراق، إلى تأسيس العديد من المؤسسات غير

(47) علي حسين حسن، الية صنع السياسة العامة في النظام البرلماني - دراسة حالة العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 85.

الحكومية، لأنها تؤدي دور الوسيط بين السلطة والمجتمع، والذي بدوره يؤدي إلى اتساع قاعدة المشاركة السياسية، وتنشيط الحراك السياسي، بين المجتمع والسلطة، وتعزيز الديمقراطية في المجتمع، فضلاً عن تعزيز روح المواطنة، بين مكونات المجتمع وتدفع باتجاه الولاء إلى الوطن، محل الولاءات الضيقة، سواء كانت منطقية أم طائفية أم عشائرية⁽⁴⁸⁾.

(48) خيرى عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 122.

6 - وسائل الاعلام والرأي العام في العراق

ان وجود مؤسسات اعلامية مهنية هدفها نقل مطالب وهموم الرأي العام إلى السلطة، يعد ذلك تجسيدا للنظام الديمقراطي ومقوم اساسي لدفع عجلة الديمقراطية، وهذا ما شهدته العراق بعد 2003، إذ حدثت نقلة نوعية وكمية في وسائل الإعلام فظهرت العديد من القنوات الفضائية والأرضية ذات التوجهات المختلفة، سياسياً ودينياً وثقافياً، وبلغ عددها اكثر من (50) قناة فضائية و أرضية، فضلاً عن المحطات الإذاعية التي بلغت نحو (52) محطة إذاعية، وكذلك الصحف اليومية التي بلغت في بغداد فقط نحو (150) صحيفة⁽⁴⁹⁾، وكانت هذه التعددية الواسعة عاملاً، في توسيع الديمقراطية والتعبير عن الرأي لدى المجتمع، إذ نص الدستور العراقي الدائم 2005، في المادة (38) على أن، «تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. وثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والأعلام والنشر».

(49) نقلا عن: علي حسين حسن، مصدر سبق ذكره، 91.

اما الرأي العام العراقي، إذ قامت بعض المحاولات المحلية العراقية بعد 2003 بالمباشر بإعداد استطلاعات للرأي العام العراقي ورافق هذه الفكرة والتوجه، الحرية الصحفية والإعلامية التي انطلقت بعد إزالة القيود القانونية

توجد علاقة بين وسائل الاعلام والرأي العام يتجسد ذلك من خلال دور وسائل الإعلام في تكوين وصناعة الرأي العام العراقي عبر التأثير في اتجاهاته وقناعاته ومعتقداته

والأمنية التي كانت مفروضة آنذاك، إذ توجد علاقة بين وسائل الاعلام والرأي العام يتجسد ذلك من خلال دور وسائل الإعلام في تكوين وصناعة الرأي العام العراقي عبر التأثير في اتجاهاته وقناعاته ومعتقداته وقيمه والعمل على تشخيص اتجاهاته المستقبلية مستهدفاً الفرد عواطفه ومشاعره _ وهذه إحدى سمات المجتمع العراقي أي انه مجتمع عاطفي سرعان ما يتأثر بالقضايا ويتفاعل معها _ وقد

ازداد واتسع قوة تأثير وسائل الإعلام بحكم التقنيات الحديثة في وسائل الإعلام والاتصال⁽⁵⁰⁾.

(50) المصدر السابق، ص 96.

ثانياً: شكل الديمقراطية في العراق

تطرقتنا سابقاً في المبحث الأول عن مفهوم واشكال الديمقراطية فمنها الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة، وبقدر تعلق الامر في العراق بعد 2003 فان الاخير يعد من الدول التي تأخذ بالديمقراطية غير المباشرة، والتي تقوم على اساس اختيار الشعب لممثلين عنه بعملية الانتخاب، لممارسة السلطة نيابة عنه من خلال هيئة دستورية تسمى (البرلمان أو مجلس النواب) ولمدة محددة، يحق للشعب بعد انتهائها ان يعيد انتخاب من يراه صالحاً منهم وتبديل الاخرين، لذا نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على الآتي: «يتكون مجلس النواب العراقي من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل (100) ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر⁽⁵¹⁾، وهذا تجسيدا للديمقراطية غير المباشرة (التمثيلية) إذ يقوم الشعب العراقي بانتخاب ممثليه داخل مجلس النواب ومن خلالهم سيختبون رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ويمنحون الثقة لرئيس الحكومة والوزراء بعد اطلاعهم «النواب» على البرنامج الحكومي ومدى توافقه مع اراد الشعب.

(51) المادة (49) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

وهناك شكل ثاني للديمقراطية اتبعها النظام السياسي العراقي في الحكم بعد 2003، وهي (الديمقراطية التوافقية) والتي يقصد بها (بأنها نوع من انواع النظام السياسي بوصفه جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد)، وهي تركز اساساً على توافق الكيانات المتنافسة على إنهاء النزاعات وحل الخلافات بإشراك جميع مكونات المجتمع في الحكومة بعيداً على المبدأ الديمقراطي المتمثل بحكم الأكثرية والأغلبية السياسية التي ستشكل الحكومة، وهذا نموذج للتعايش السلمي لمختلف مكونات المجتمع⁽⁵²⁾، وهذا ما نراه جلياً في العملية السياسية في العراق من خلال توزيع السلطات الثلاث على المكونات الرئيسة في العراق فضلاً عن اشراك الجميع في ادارة البلاد من خلال توزيع المناصب المهمة على اغلب الكيانات السياسية المشاركة بالانتخابات، وذلك انطلاقاً من مبدأ

(52) ارند ليههارت، انماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 57.

التوافقية والمحاصصة السياسية بين الكتل والابتعاد عن تهميش واقصاء الآخرين من خلال الاعتماد على مبدأ الاغلبية السياسية أو حكم الاكثرية، إلا أن الديمقراطية التوافقية لا تخلو من عيوب منها عرقلة بعض من مشاريع القوانين المهمة داخل قبة البرلمان والتي تصب في مصلحة البلاد، إذ ان هذه المشاريع لا يمكن التصويت عليها وتمريها داخل البرلمان، إلا من خلال التوافقات بين الكتل السياسية.

2. التجربة الانتخابية في العراق

قبل 2003 لم تكن الانتخابات في العراق الية معبرة عن ممارسة الديمقراطية، كونها لا تفضي إلى شيء كبير إلا في حدود ضيقة جدا ولم تكن ثقافة الانتخابات متجذرة في وعي المجتمع العراقي، لأنها لا تحظى بالألوية في اهتماماته، اما بعد التحول الديمقراطي وبالتحديد بعد 2005 بدا واضحا ان «الانتخابات» شكلت احد اهم الممارسات الديمقراطية الدورية التي يتم من خلالها تداول السلطة سلمياً على مستوى الحكومة الاتحادية كما يسميها الدستور والحكومات المحلية، واخذت الانتخابات حيز كبير من اهتمامات المجتمع العراقي لأنها هي صمام الامان للحفاظ على الديمقراطية والوسيلة الوحيدة التي يعبر عنها المجتمع العراقي عن ارادته ورغباته من خلال انتخاب ممثلين عنه وهذه الاهتمامات جاءت تدريجيا لدى المجتمع

يمتلك المجتمع العراقي من قدرات ومؤهلات وخبرات لإدارة الانتخابات في اصعب الظروف الامنية

من خلال عدة استحقاقات انتخابية شهدها العراق والاستفادة من التجارب السابقة، إذ يعد العراق بالمراتب الاولى من بين دول المنطقة في المجال الديمقراطي والانتخابي وهذا ما شهدت به منظمات دولية على راسها منظمة الامم المتحدة لما ، وكذلك ارادة وقناعة الناخب

العراقي وحماسه للأدلاء بصوته واصراره بالاستمرار على المنهج الديمقراطي عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تأتي من خلال ثقته بالهيئة القائمة على تنظيم وتنفيذ الانتخابات المتمثلة بـ(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات).

اولاً: الادارة الانتخابية في العراق

كما ذكرنا سابقاً في المبحث الثاني بوجود ثلاث اشكال للإدارة الانتخابية التي يقع على عاتقها ادارة وتنظيم العملية الانتخابية في البلاد وهذه الاشكال

هي (الادارة الانتخابية الحكومية والمستقلة والمختلطة)، وبقدر تعلق الامر بالعراق فان شكل الادارة الانتخابية أو الهيئة الانتخابية هي من الهيئات المستقلة، إذ نص الامر الاداري رقم (92) في 31/5/2004، الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، على ما يلي «بموجب هذا الامر يتم انشاء مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة ويمنح المفوضية سلطة تنظيم ومراقبة واجراء وتطبيق جميع الانتخابات الموضحة في قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية بشكل يضمن استقلاليتها التامة»⁽⁵³⁾، فضلاً عن نص المادة (102) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، على الاتي «تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وتنظم اعمالها بقانون»⁽⁵⁴⁾، وكذلك نصت المادة (1) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لسنة 2007، على الآتي «تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تسمى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» ونصت المادة (2) من هذا القانون على تعريف مفوضية الانتخابات بانها «هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحيدة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب» ونصت المادة (3) منه على «ان المفوضية تتألف من مجلس المفوضين والادارة الانتخابية»، وتملك الصلاحيات الاتية⁽⁵⁵⁾:

(53) القسم الاول من الامر الاداري رقم (92) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة.

(54) محسن جباري الموسوي، قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وسائر التشريعات الانتخابية في العراق، بغداد، مطبعة المغرب، ط1، 2014، ص 5. كذلك ينظر للمادة 102 من الدستور العراقي الدائم عام 2005.

(55) المادة (2) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لسنة 2007.

- 1 - وضع الاسس والقواعد المعتمدة في الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والاقليمية في جميع انحاء العراق لضمان تنفيذها بصورة عادلة ونزيهة.
- 2 - الاشراف على جميع انواع الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والاقليمية وفي المحافظات غير المنتظمة في اقليم.
- 3 - القيام بالإعلان وتنظيم وتنفيذ كافة انواع الانتخابات والاستفتاءات الاتحادية والمحلية في المحافظات غير المنتظمة بإقليم والمشار إليها في الدستور في جميع انحاء العراق .
- 4 - تقوم هيئة الاقليم للانتخابات بالتنسيق والتعاون مع المكتب الوطني بمهام الادارة والنظم الانتخابية الاقليمية والمحلية الخاصة بالإقليم تحت اشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

إذ يتألف (مجلس مفوضين) من (9) أعضاء يختارهم مجلس النواب العراقي بالأغلبية بعد ترشيحهم من (لجنة من مجلس النواب) على ان يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية مع مراعاة تمثيل النساء، ويتمتع المرشح بالشروط الآتية⁽⁵⁶⁾:

(56) المادة (3/تانيا) من المصدر السابق.

أ - اذ أن يكون عراقياً مقيماً في العراق اقامة دائمية.

ب - أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل.

ج - أن لا يقل عمره عن 35 عاماً.

د - أن يكون حسن السيرة والسلوك.

هـ - أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة.

و - أن يكون مستقلاً من الناحية السياسية.

ز - ان لا يكون مشمول بقانون اجتثاث البعث.

ي - ان لا يكون محكوماً بجريمة مخلة بالشرف.

وتقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوضع شروط للناخب وللمرشح فمثلاً، يشترط في الناخب ان يكون : (عراقي الجنسية، كامل الاهلية، اتم الثامنة عشر من عمره، مسجلاً في سجل الناخبين)، اما بخصوص المرشح للانتخابات فيشترط ان يكون : (ان لا يقل عمره عن 30 عاماً، ان لا يكون مشمولاً بقانون هيئة المساءلة والعدالة، ان يكون حسن السيرة والسلوك، ان يكون حاصلاً على شهادة الاعدادية فما فوق، ان لا يكون من افراد القوات المسلحة)⁽⁵⁷⁾.

(57) المادة (5) والمادة (8) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013.

ثانياً: النظام الانتخابي في العراق

نفذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العديد من العمليات الانتخابية سواء الانتخابات التشريعية أو المحلية وكذلك الاستفتاء على الدستور، وكل عملية انتخابية لها قانون خاص ينظم الممارسة الانتخابية من حيث اعتماد النظام الانتخابي ونوع القائمة وطريقة احتساب الاصوات وتوزيع المقاعد، فضلاً عن الاجراءات والضوابط والتعليمات الصادرة عن مفوضية الانتخابات والتي تختلف من انتخابات إلى اخرى حسب الظروف المحيطة

بالعملية الانتخابية، ومن بين الاستحقاقات الانتخابية التي نظمتها ونفذتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ينظر للجدول رقم (1) كالآتي:

الجدول رقم (1)

رقم القانون	التاريخ	الاستحقاق الانتخابي
الامر الاداري رقم (96) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران 2004،	2005 / 1 / 30	انتخابات الجمعية الوطنية
المادة (61/أ) من (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية)	2005 / 10 / 15	الاستفتاء على الدستور الدائم لعام 2005
قانون انتخابات رقم (16) لسنة 2005	2005 / 12 / 15	انتخابات مجلس النواب (الدورة الاولى)
قانون انتخاب مجالس المحافظات رقم (36) لسنة 2008	2009 / 1 / 31	انتخابات مجالس المحافظات
قانون رقم (26) لسنة 2009	2010 / 3 / 7	انتخابات مجلس النواب (الدورة الثانية)
قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب مجالس المحافظات رقم (36) لسنة 2008 المعدل	2013 / 4 / 20	انتخابات مجالس المحافظات
قانون انتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013	2014 / 4 / 30	انتخابات مجلس النواب (الدورة الثالثة)

الجدول من اعداد الباحث

اذ ان جميع هذه العمليات أو الاستحقاقات الانتخابية تم الاعتماد فيها على تطبيق النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) الذي يعد اكثر تمثيلا في بلد يتميز بتعدد القوميات والاديان والطوائف، ويمنح هذا النظام الكيانات السياسية الكبيرة عددا من المقاعد يتناسب مع حجمها على الساحة السياسية وبالمقابل، يُمكن المكونات السياسية الصغيرة من الحصول على تمثيل مناسب لها في السلطة التشريعية، وبسبب اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية من انتخابات إلى اخرى فقد مر النظام الانتخابي في العراق بعدد من التعديلات كالانتقال من الدائرة الواحدة إلى الدوائر المتعددة وتطبيق القائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة، فضلاً عن تعديل

آليات توزيع المقاعد التعويضية والشاغرة، وان فلسفة نظام التمثيل النسبي قائمة على الاجراءات التالية في توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية⁽⁵⁸⁾:

(58) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص 107.

1- يتم الحصول على القاسم الانتخابي من خلال تقسيم مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{القاسم الانتخابي} = \frac{\text{مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية}}{\text{عدد مقاعد الدائرة الانتخابية}}$$

2- يتم معرفة عدد المقاعد التي حصل عليها كل كيان سياسي عبر قسمة مجموع الاصوات التي حصل عليها الكيان على القاسم الانتخابي وكالاتي:

$$\text{عدد مقاعد الكيان السياسي} = \frac{\text{مجموع اصوات الكيان في الدائرة الانتخابية}}{\text{القاسم الانتخابي}}$$

إذ اعتمدت مفوضية الانتخابات في العراق على صيغة «سانت ليغو» في توزيع المقاعد ضمن نظام التمثيل النسبي بدلاً من «القاسم الانتخابي»، وذلك من خلال تقسيم الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على الارقام التسلسلية الفردية (1، 3، 5، 7، 9)، ثم يجري البحث عن اعلى رقم من نتائج القسمة ليعطي مقعداً، وتكرر الحالة حتى يتم شغل جميع مقاعد الدائرة الانتخابية المخصصة لكل دائرة، وقد تم اعتماده في انتخابات مجالس المحافظات في 20/4/2013، وكذلك تم اعتماد صيغة سانت ليغو في انتخابات مجلس النواب الاخيرة في 2014، ولكن مع اجراء تعديل عليه، كتقسيم الاصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الارقام التسلسلية (1، 3، 5، 7، 9،)، وهو مختلف عن صيغته الاصلية.

اما المقاعد المتبقية فيتم توزيعها بعدة طرق منها (طريقة هوندت) و (طريقة اكبر المتوسطات) و(طريقة الباقي الاقوى)، التي تم الاخذ بها في انتخابات مجلس النواب العراقي في 15/12/2005، وهي احتساب الاصوات التي تم الادلاء بها على مستوى العراق وتقسيمها على (275) وهو عدد اعضاء مجلس النواب ليتم معرفة (المعدل الوطني)، والنتيجة يكون لصالح الكيانات

السياسية التي لم تستطع الحصول على مقاعد برلمانية على مستوى المحافظة أو الدائرة، لكنها حصلت على اصوات مبعثرة في دوائر انتخابية متعددة، بشرط ان يكون عدد تلك الاصوات مساويا أو يزيد على «المعدل الوطني»، لتتمكن من الحصول على مقعد.

اما بخصوص نوع قوائم الاقتراع والدوائر الانتخابية، فقد مرت العمليات الانتخابية بالعديد من التعديلات، للمزيد ينظر للجدول (2) كالاتي :

الجدول (2)

الدوائر الانتخابية	نوع القائمة	النظام الانتخابي	الاستحقاق الانتخابي
العراق دائرة انتخابية واحدة	القائمة المغلقة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات الجمعية الوطنية 2005
العراق متعدد الدوائر	القائمة المغلقة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات مجلس النواب (الدورة الاولى) 2005
العراق متعدد الدوائر	القائمة المفتوحة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات مجالس المحافظات 2009
العراق متعدد الدوائر	القائمة المفتوحة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات مجلس النواب (الدورة الثانية) 2010
العراق متعدد الدوائر	القائمة المفتوحة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات مجالس المحافظات 2013
العراق متعدد الدوائر	القائمة المفتوحة	نظام التمثيل النسبي	انتخابات مجلس النواب (الدورة الثالثة) 2014

الجدول من اعداد الباحث

اما بخصوص تمثيل النساء في العراق فقد منح النظام الانتخابي نسبة 25%، (كوتا النساء) من قوائم المرشحين وهذه النسبة تعد خطوة جريئة على طريق التحول الديمقراطي، وان كانت بعيدة عن النسبة الحقيقية للنساء في العراق، إذ اشترطت القوانين الانتخابية ادراج اسم امرأة ضمن اول ثلاثة مرشحين يتم ادراجهم في القائمة الانتخابية وامرأتين ضمن اول ستة مرشحين، والتي جاءت تماشياً مع الدستور العراقي الذي منح الحق نفسه للرجال والنساء في التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح⁽⁵⁹⁾.

(59) المادة (20) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

مستقبل النظام الفيدرالي في العراق

أ. م. د. ناجي محمد عبدالله*

عباس لطيف كريم*

باحثان وأكاديمان من العراق

* كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت.

مقدمة

في النظرية الكلاسيكية يتجه الأفراد من الحالة الطبيعية ويدخلون المجتمع المدني بالموافقة على عقد اجتماعي يرسى السلطة السياسية الشرعية التي من المنتظر أن يستفيد منها الجميع ويلتزم بها الجميع، وبنفس الطريقة في النظرية الفدرالية الكلاسيكية، تتحد المجتمعات السياسية المستقلة معاً طوعاً، لتشكيل نظام سياسي جديد يعد الدستور هو العقد الاجتماعي للفدرالية.

غير أن التجربة الفدرالية المعاصرة مختلفة نوعاً ما، فبدلاً من أن نجد أماناً صورة شعوب حرة تجتمع معاً لبناء كيان أفضل، نجد الصورة الغالبة اليوم هي مجتمعات متحاربة تحصرها علاقات سياسية لا يمكنها الهروب منها وغالباً ما تظهر الفدرالية، في مثل هذه المواقف السوداوية، كالخيار الثاني الاضطراري لكل مجتمع، إلا وهو نظام مصمم لتحويل وضع غير مرض إلى وضع يمكن العيش فيه، ولهذا فأن التحديات التي تواجه مؤسسو النظم الفدرالية المعاصرة قد تختلف عما تفترضه النظرية الكلاسيكية، فبدلاً من ان يظهر واضعوا القوانين الفدرالية للمجتمعات المتحدة في نظام فدرالي المزاي المتبادلة التي تبرر الاتحاد معاً في اتحاد فدرالي جديد، غالباً ما يواجه هؤلاء مهمة مضمّنة لتفكيك شيء موجود أو استبدال اتحاد سياسي موجود بالفعل ولكنه توقف عن أن يكون عادلاً أو قابلاً للنمو، بهيئة سياسية أكثر تعقيداً يتم بنائها على أساس التعددية⁽¹⁾.

ففي العالم المعاصر، غالباً ما تكون لحظة الوصول للفدرالية في نهاية صراع

(1) دافيد كامرون، إنجاح الفدرالية في العراق، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، 2006، ص1.

**الفدرالية تناسب بلداً أو نظاماً
يعاني من الصراع الثقافي
الاثني والحركات الانفصالية
والإرهاب**

مدني حاد عندما يبدأ المقاتلون، على مضض، في أدراك أن النظام الحاكم القديم لا يمكنه الاستمرار، وفي الوقت نفسه لا يمكن تحمل حدوث انهيار تام للعدالة، أذن الفدرالية تناسب بلداً أو نظاماً يعاني من الصراع الثقافي الاثني والحركات الانفصالية والإرهاب، وقد تكون النظم الفدرالية في كل من السودان وسريلانكا والعراق هي التي تشكل مهذا لفدرالية في القرن الحادي والعشرين.

إن العراق بالتأكيد يلائم هذه الصورة بشكل كامل، فقد اضطر غزو العراق وانهيار النظام السابق فيه، بعد أن كان العراق دولة أحادية النظام لعقود، تعددية داخلية عميقة لا تظهر للمراقب الخارجي العابر للنظام السابق ولكن ولأسباب داخلية واقليمية ودولية، لا تعتبر استمرار وجود دولة مركزية أحادية النظام ولا استبدالها بالعديد من الدول الجديدة ذات السيادة أمراً مقبولاً، بحيث تظهر الفدرالية بين هاتين الحالتين وبالرغم من عدم تفضيل الاطراف لها، بكونها الخيار الثاني للجميع⁽²⁾، ونظراً للتكوين التعددي للمجتمع العراقي والهدف في إيجاد نظام سياسي شرعي، يتضح أن إعادة البناء الناجحة للعراق سيتضمن بالضرورة نوعاً من الموافقة المزدوجة، أي موافقة الافراد من المواطنين العراقيين وموافقة المجتمعات الاثنية والدينية المتعددة التي يتألف منها المجتمع العراقي.

(2) ديفيد كامرون، مصدر سبق ذكره، ص2.

**أن إعادة البناء الناجحة للعراق
سيتضمن بالضرورة نوعاً من
الموافقة المزدوجة، أي
موافقة الافراد من المواطنين
العراقيين وموافقة المجتمعات
الاثنية والدينية المتعددة**

لقد قطع العراقيون جزء من طريق صعب عندما تفاوضوا بشأن دستور ليبرالي وفدرالي، الذي بالرغم من عيوبه الكثيرة، يقدم الاساس الوحيد المتاح لتطوير الممارسات والمؤسسات السياسية المشتركة، وقد حظي الدستور بموافقة شعبية بعملية استفتاء جذبت مشاركة شعبية واسعة النطاق بالرغم مما أثير حولها من جدل.

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث مشكلة تتمثل في أنه على الرغم من تبني النظام الفدرالي دستورياً في العراق، إلا أن الأسس والقواعد التي بتطلبها نجاح هذا النظام لا زالت غامضة وغير واضحة لكثير من العراقيين - نخبة وقاعدة - بل يتم تجاهلها أحياناً بربطها بمفاهيم غير صحيحة كربط الفدرالية بالتقسيم،

والديمقراطية التوافقية بالمحاصصة. وهذا الأمر يجعل العملية السياسية في العراق تسير في اتجاهات متعددة قد تشوه حقيقة النظام الفدرالي ولا تلبى متطلبات نجاحه، مما تطلب من الباحثين التصدي إلى عملية ترسيخ تجربتنا الفدرالية ورفع العقبات من أمامها، من خلال بحوث ودراسات موضوعية تزيل الغموض حولها وتشجع على وضع أسس صحيحة لنجاحها.

فرضية البحث:

هنالك مجموعة من الصعوبات التي تقف حاجزاً بإزاء تطبيق قانون فيدرالية الاقليم، ولا يمكن تطبيق الفيدرالية إلا من خلال تجاوزها، وإذا ما اراد العراق التحول إلى دولة فيدرالية ينبغي عليه ترسيخ العملية الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة الدستورية والأمنية ولا سيما إعادة بناء الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي والشرطة العراقية على أساس مهني عراقي لا على أساس القومية أو المذهب أو الحزب، إذ إن سيادة الدولة الخارجية والداخلية مرهونة بقوتها الشاملة وخاصة قوتها العسكرية، بحيث تضمن تداول السلطة عن طريق الانتخابات وتطبيق القوانين والدستور وتفعيل دور البرلمان العراقي كهيئة تشريعية قوية. فضلاً عن وجود سلطة قضائية مستقلة ومن ثم حل مشكلة آلية تطبيق الفيدرالية واعطاء الضمانات إلى عدم تقسيم البلاد وتشردمها، وهذا لا يتم إلا من خلال وجود حكومة مركزية قوية تستطيع ردع أي اقليم يخرق دستور الدولة الاتحادية.

إن سيادة الدولة الخارجية والداخلية مرهونة بقوتها الشاملة وخاصة قوتها العسكرية

أولاً: ضمانات انجاح الفدرالية في العراق

لكن كيف يمكن للعراقيين الاستفادة من النظام الفدرالي الذي أوجده دستور عام 2005 لتوفيق المصالح المتنافسة بطريقة سلمية، ونظراً إلى أن مهمة ارساء فدرالية عراقية لاتزال في بداياتها، فأن افكارنا عن الفدرالية لن نتناول فقط كيفية استخدامها في المستقبل، وإنما ما قد تكون عليه بالفعل في المستقبل، إن دستور عام 2005 في الحقيقة لا (يخلق الفدرالية)، وإنما يحرك العملية الفدرالية وهي عملية يفترض أن تؤدي إلى نظام فدرالي عامل، فالعراق لا يعد في الحقيقة بلداً فدرالياً إلى الآن، فأقليم كردستان كان موجوداً قبل الدستور الفدرالي لعام 2005 ولا يزال موجود حتى الآن، ولا يوجد أي اقليم فدرالي آخر - كما لم يتم انشاء أي من المؤسسات الفدرالية،

وعليه فالدستور العراقي يضم في طياته عدداً من الأنظمة الفدرالية البديلة والمحتملة للمستقبل .

إن نجاح الفدرالية لا يتوقف على الدستور فقط لأنه يقوم بتنظيم العملية الفدرالية، والتي يتوقف نجاحها على توفر مستوى عالٍ من الوعي والإدراك السياسي لدى مختلف الأطراف السياسية، وأن تطبيق النظام الفدرالي الناجح يحتاج إلى وجود سياسيين يعملون على النهوض بمسؤولياتهم، فالجزء الكبير من المشكلة الفدرالية في العراق بحسب تشخيص المتابعين، تكمن في أنه يعاني من أزمة انعدام الثقة بين السياسيين أنفسهم، مما انعكس سلباً على العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقاليم، بالإضافة إلى أن دور الدعاية المضادة للنظام الفدرالي من بعض القوى الداخلية والخارجية، أسهمت في الدفع باتجاه ترسيخ فكرة مفادها أن (الفدرالية هي تقسيم العراق) مما انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية.

أن دور الدعاية المضادة للنظام الفدرالي من بعض القوى الداخلية والخارجية، أسهمت في الدفع باتجاه ترسيخ فكرة مفادها أن (الفدرالية هي تقسيم العراق) مما انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية

ان التجربة الديمقراطية في العراق مازالت حديثة وتواجه العديد من العقبات، من أبرزها أن الوعي السياسي للعراقيين لم يحسم أمره بعد لصالح الديمقراطية قيماً وسلوكاً، بل لازال وعباً متأرجحاً بين الدكتاتورية والديمقراطية، وتتجسد حادثة التجربة الديمقراطية في العراق في هشاشة مؤسساتها الدستورية وضعفها⁽³⁾.

ومن خلال اطلاعنا على مواد الدستور العراقي لعام 2005، تبين أنه حدد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، من خلال بيان اختصاص كل منهما، برغم ذلك، فقد تعرضت العلاقة بين الطرفين إلى أزمات وخلافات عديدة، ومن أبرزها، الاختلاف حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في اقليم كردستان ومسألة كركوك وتطبيق المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005، والاختلاف على حدود ودور قوات البيشمركة.

إذن من ضمانات نجاح الفدرالية في العراق هي :

● احترام الدستور العراقي وتطبيق نصوصه، واستكمال الهياكل المؤسساتية من أجل ترسيخ النظام الفدرالي في العراق⁽⁴⁾.

(3) أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفدرالي في العراق: دراسة في التجارب الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، بغداد، 2014، ص22.

(4) بختيار غفور حمد امين، الكونفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد 11، اربيل، 2012، ص293.

خارطة (1) اقليم كوردستان والمناطق المتنازع عليها
التي يرغب الاقليم في ضمها إليه ضمن المادة 140



مناطق غير متنازع عليها وجزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية منذ 1991
مناطق غير متنازع عليها وتحت سيطرة الحكومة المركزية
مناطق متنازع عليها وجزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية منذ 1991
مناطق متنازع عليها وتحت سيطرة الحكومة المركزية

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على مجموعة من مواقع شبكة المعلومات.

- حل الخلافات الدستورية الكبيرة من دون صفقات سياسية أو الالتفاف على الدستور.
- ينبغي عدم إثارة المشاكل الحدودية بين المحافظات في الوقت الحاضر، وتخويل الحكومة الفيدرالية للنظر فيه، وسوف لن تكون هناك مسوغات لفتحه إذا ما تم جعل الثروات والموارد الطبيعية ملكاً للجميع.
- تشكيل مجلس الاتحاد وإلغاء المادة (37) من الدستور وتعديل المادة (65) الخاصة بأنشائه، بحيث ينظم الدستور نفسه هذا المجلس اسوة بمجلس النواب.
- توزيع عوائد الثروات الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والمنح

والثروات الطبيعية والمساعدات والقروض الاجنبية والموارد الاتحادية على الأقاليم بصورة متساوية .

● تعديل بعض مواد الدستور وخاصة المادة (126) لكي تنص في بنودها على منح الاقاليم حق اقتراح تعديل الدستور، وتضمن مشاركة فعالة في اقراره على شرط أن تحدد نسبة التصويت في مجلس النواب .

● إيجاد حل نهائي للمادة (140) ومسألة كركوك عن طريق عمل استفتاء شعبي في هذه المناطق المتنازع عليها للوصول إلى حل نهائي وتحديد حدود الاقليم .

● أن يعمل القادة السياسيون على تطوير النظام السياسي الفدرالي بالابتعاد عن المصالح الضيقة الشخصية والفئوية والالتزام بمنهج المشاركة لبناء نظام فدرالي اتحادي مستقر .

● تحييد الفاعل الخارجي لتقليل التدخل في الشأن الداخلي⁽⁵⁾ .

ثانياً : سيناريوهات مستقبل النظام الفدرالي في العراق

إن مستقبل النظام الفدرالي العراقي مفتوح على الكثير من الاحتمالات والخيارات، على أساس أن البلد خضع لتغيرات جوهرية في نظام حكمه بعد عام 2003، ليمتلك بعد مدة قصيرة حكومة وبرلمان منتخبين، فضلاً عن دستور دائم، ولكن الوضع الذي مرَّ به العراق أشاح عن الكثير من المشكلات، وسوف نطرح أربعة سيناريوهات نحاول بها توفُّع ماذا سيكشف عنه المستقبل؟ .

السيناريو الأول: (الفدرالية الجزئية) أو استمرار الوضع على ما هو عليه

هذا المستقبل الممكن الذي يعكس الواقع الحاضر، إقليم كردي ذو استقلال ذاتي كبير يعترف الدستور بوضعه وامتيازاته، ويوجد في اتحاد مع بقية أجزاء البلاد التي تعتبر الدولة المركزية مسؤولة عنها، ويستمر وجود المحافظات الموجودة خارج العراق الكردي، ولكنها تبقى وحدات إدارية لا وحدات إقليمية لها استقلالية وصلاحيات في ظل نظام فدرالي فاعل، وتظل بغداد هي نقطة الثقل السياسي للعراقيين العرب على حين يزداد انسحاب الاكرد

(5) طه حميد العنبيكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28، الجامعة المستنصرية، 2009، ص111.

لإقليمهم الشمالي، وينشغلون ببناء مجتمع سياسي يتمتع بسيادة كاملة. ويعتمد هذا السيناريو على واقع أن ما يوجد حالياً هو بالفعل الوضع القائم⁽⁶⁾.

يتمتع الأكراد بحكومة اقليمية ذات استقلال ذاتي كبير نسبياً على حين يجد العراقيون في الأماكن الأخرى أنه من الصعب عليهم الاتفاق على الإصلاحات ومقترحات التغيير⁽⁷⁾، فبالرغم من أن الدستور قد حدد مسبقاً ظهور هياكل فدرالية في بقية انحاء العراق، لن يحدث هذا طبقاً لهذا السيناريو، وستزح البلاد في متاهة بين التجربة التاريخية لوجود دولة مركزية أحادية النظام والوعد بنظام فدرالي لا مركزي.

ويظل هذا السيناريو رهناً بطبيعة وماهية الصراع، بحسب خيارات واستراتيجيات المكونات المجتمعية ولا سيما (الشيوعي)، وقد يتنحى الأكراد جانباً عن السياسات الوطنية، والتشبث بقضية الانفصال⁽⁸⁾، وسيشعر السنة بالارتياح بسبب تمركز السياسة في العاصمة الوطنية، على الأقل حتى يبدووا في تجربة العيش فيوضع الأقليات داخل نظام سياسي يقوم على الأغلبية، ويكتشف الشيعة تجربة التمتع بكونهم أغلبية في نظام شبه أحادي، وتبدو المشكلة في سكان الجنوب الذين وجدوا عبر سنوات عدة أن الإدارة الوطنية لموارد النفط والغاز والمتمركزة في الجنوب، هي غير عادلة أو قائمة على الاستغلال، فقد تنشأ حركة إقليمية مناهضة تصر على اللامركزية الاقليمية كما ينص عليها الدستور، ووقد يؤدي هذا إلى توتر شديد داخل المجتمع الشيعي ذاته.

السيناريو الثاني: نجاح التجربة وإيجاد حلول توافقية ودائمة للمشاكل المعقدة (ظهور نظام فدرالي متوازن).

إن هذا السيناريو هو سيناريو تفاؤلي، لأن أغلب المؤشرات والنتائج التي

يتمتع الأكراد بحكومة اقليمية ذات استقلال ذاتي كبير نسبياً على حين يجد العراقيون في الأماكن الأخرى أنه من الصعب عليهم الاتفاق على الإصلاحات ومقترحات التغيير

يتحصل عليها هذا السيناريو، هي في صالح كل الاطراف العراقية الشعبية منها أو السياسية، وذلك لأن الوصول إلى حلول منطقية توافقية تحصل على رضا الأطراف جميعها (السياسية، الطائفية، الاثنية)، لا سيما في الأمور المتنازع عليها من توزيع الصلاحيات الدستورية بين المركز والإقليم، وحل بعض الإشكالات المتعلقة ببعض المناطق

(6) دافيد كاميرون، العراق كيف نمنع جيل آخر من الصراع، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتوا، كندا، 2007، ص13.

(7) جعفر الحسني، الفدرالية ومستقبل العراق، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 9198، 3 فبراير 2009.

(8) سلمان الجميلي، تحديات المشروع السنني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، القاهرة، 2008، ص66.

المتنازع عليها، عبر آلية دستورية يشترك فيها أبناء هذه المناطق لتحقيق الاستقرار فيها، كما أن تشريع بعض القوانين المنظمة لتوزيع الثروات الطبيعية والنفط والغاز والاستثمار وبمشاركة كل الأطراف، سيكون له التأثير المباشر في تجاوز بعض الخلافات والجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على وضع خارطة طريق تؤدي إلى حلول ناجحة لمشاكل معقدة، ومن ثم الذهاب إلى توقيع عقد وطني، يتم وفقه تسيير أمور البلد في المرحلة القادمة، والوصول إلى إيجاد الغطاء القانوني لبعض الأمور الدستورية المبهمة وتفسيرها وفق تشريعات يقوم بوضعها مجلس النواب العراقي⁽⁹⁾.

إن اقرار بعض القوانين المهمة مثل (المحكمة الاتحادية العليا - المجلس الاتحادي)، سيكون كفيلاً بالبداية بصفحة جديدة، ويمكن الاستفادة هنا من بعض التجارب الدستورية الناجحة في انتهاج النظام الفدرالي، لا سيما التجربة السويسرية والكندية التي تعد أنموذجاً متميزاً في الاندماج السياسي، والتي نجحت في إيجاد سبل للوصول إلى تفاهم بين ثقافتها المتعددة داخل المجتمع.

(9) طه حميد العنبيكي، مصدر سبق ذكره، ص 116.

السيناريو الثالث: تشكيل الأقاليم على أساس المحافظات الحالية:

للتخلص من آثار التوتر الطائفي والاثني وحتى الفكري ينبغي تشكيل الأقاليم على أساس المحافظات الحالية، لأن إدماج المحافظات لتكوين هي الأقاليم سينتج عنه آثار ومشاكل اثنية، كالاختلاف والمشكلات بين الحزب الإسلامي والتيار العلماني العشائري في الأنبار، والتيارات الإسلامية فيما بينها وكذلك مع التيار المدني في الوسط والجنوب، والأمر ينسحب على الأكراد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وبينهما وبين حركة تغيير ومع الحركة الإسلامية الكردية.

السيناريو الرابع: تدهور الأوضاع والتقسيم.

قد يقود عدم إيجاد حلول توافقية للعديد من القضايا العالقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات إلى العديد من الاحتمالات، إذ أن بقاء هذه المشاكل على حالها وعدم الاتفاق على تعديلات دستورية أو تشريعات قانونية توافقية، فضلاً عن عدم إعطاء الصلاحيات المقررة وفق الدستور لحكومات الأقاليم والمحافظات، سيكون كفيلاً بدفع الأخيرة لا سيما إذا اقترنت بسياسة التهميش والإقصاء وتجاهل الصلاحيات سيدفعها

(10) أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفيدرالي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(11) ومن ذلك صدور ردود أفعال سلبية من قبل الشيعة والسنة، تجاه صدور قرار غير ملائم بتاريخ 28 أيلول 2007، من مجلس الشيوخ بشأن مشروع تقدم به السيناتور الديمقراطي (جوزف باين) بتقسيم العراق إلى ثلاث كيانات حسب الانتماء الطائفي والعراقي (اقليم كوردستان، اقليم شيعي و اقليم سني) تربط بينهما حكومة اتحادية محددة الصلاحيات تتولى حماية الحدود وتوزيع عائدات النفط بين الاقاليم المتعددة إلى جانب الصلاحيات المحددة حصراً للحكومة الاتحادية، انظر: منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي (دراسة قانونية)، دار اراس للطباعة والنشر، ط1، أربيل، اقليم كردستان العراق، 2010، ص190.

(12) تم استخدام مصطلح (اكذوبة التحالف الشيعي-الكردي) لأول مرة من قبل عضو البرلمان العراقي عن قائمة دولة القانون (سامي العسكري)، كما وصرح عزة الشهبندر لجريدة الشرق الأوسط في عددها 12410 في 19 تشرين الثاني 2012، بان: (على الأكراد اعلان موقفهم الحقيقي من الشراكة مع العرب، حيث أنهم في حال يريدون اعلان دولتهم فإله معهم، لا سيما أنهم ثبتوا بالدستور أن الشراكة بين العرب والأكراد اختيارية، وهو ما يعني زواجاً مؤقتاً وليس كاثوليكيًا).

(13) ليام اندرسن وغاريتستانسفيلد، أزمة كركوك السياسية (الاثنية في النزاع والحلول التوافقية) - ترجمة: عبدالله النعيمي، دراسات عراقية، ط1، بغداد، 2009، ص391.

(14) مادلين اولبرايت، مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة، عمر الأيوبي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص199.

(15) منذر الفضل، من الانفال إلى الاستقلال، شعب يصنع التاريخ، دار أراس للنشر، 2005، ص34.

للتفكير بخيارات أخرى من ضمنها الاستقلال أو انتهاج النظام الكونفدرالي، الذي سيؤدي إلى تقسيم البلد كمرحلة أولى، ومن ثم بروز مشكلات وتبعات أخرى منها اللجوء إلى الخيار العسكري في تسوية بعض المشاكل المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها⁽¹⁰⁾، ومن المؤكد أن مثل هذا الصراع المسلح المنفلت سيؤدي إلى تغيرات جغرافية سياسية على الأرض.

وقد أدلى عدد من المسؤولين العراقيين المقربين من رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) بتصريحات حول انفصال اقليم كوردستان، إذ أظهرت هذه التصريحات أن مسألة انفصال اقليم كوردستان لم تعد تثير الحساسية لدى بعض العراقيين كما كان في السابق⁽¹¹⁾، وأنهم لن يمانعوا خطوة من هذا القبيل، بعد فشل التحالفات السياسية، ولا سيما التحالف الشيعي الكردي، الذي أصبح بحسب تعبير البعض (أكذوبة)⁽¹²⁾.

لذلك يرى العديد من المراقبين والمحللين السياسيين أن خيار الحل، هو الخيار الذي يترك دولة العراق تتقسم⁽¹³⁾، وتقول مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق بهذا الصدد: قد يكون السبيل الوحيد للمحافظة على اجتماع العراق هو السماح بانقسامه، . . . بقدر كافٍ يتيح إنشاء حيزٍ للعيش للشيعة في الجنوب وللأكراد في الشمال وللسنة فيما بينهما. ويجب أن يحدث ذلك نتيجة لسياسة معلنة لأن العراقيين قطعوا شوطاً نحو التقسيم⁽¹⁴⁾، إن وحدة العراق ستظل مرتبهة بالعديد من المشكلات التي تطفو على السطح بين حين وآخر، ولذلك يذهب الباحث د. منذر الفضل إلى القول: (ربما لا نكون مخطئين، إذا قلنا إن كل المؤشرات تدل على أن التجزئة ستكون هي الحل)⁽¹⁵⁾.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1 - إن لتطبيق النظام الفيدرالي مميزات كثيرة جداً يمكن أن تحققها الدولة العراقية، لعل أبرزها تعميق التجربة الديمقراطية ونمط توزيع السلطات والمشاركة في إدارة الدولة.

2 - الفيدرالية في العراق أصبحت حقيقة دستورية آمن بها معظم العراقيين والاختلاف هو في فهم تفاصيل تطبيقها.

3 - السلوك السياسي للسياسيين الأكراد بعيد عن جوهر العمل السياسي الواقعي ووضع الدولة العراقية الجديدة، فخروقاتهم الدستورية وأعمالهم على الأرض وبخاصة استثمار موارد الإقليم وتوسيع حدوده الإدارية بسعيهم الحثيث لضم العديد من المدن وأهمها - كركوك، تشكّل إضعافاً للحكومة الاتحادية وتزيد مخاوف كثير من العراقيين.

4 - إن بناء دولة المواطنة هي ضمان لنجاح العملية السياسية وضمان لحقوق جميع العراقيين بكل أطيافهم وشرائحهم.

ثانياً: التوصيات

1 - نقترح تعديل المواد (119، 118، 116) من الدستور الحالي، ونقترح أن تنص المادة الجديدة على أنه:

1 - يتكون النظام الفدرالي في جمهورية العراق من (18) وحدة فدرالية اقليمية)، استناداً إلى البنية الادارية للمحافظات العراقية، هذا سيكون هو الحل المنطقي والأفضل بحسب وجهة نظر الباحث، وذلك لأن هوية الوحدات سيتم تحديدها بالاستناد على الوقائع التاريخية والجغرافية، الأمر الذي سيمنع تشكيل الأقاليم على أسس أخرى، ولعل النظام الأمريكي يجسد هذا المشهد بشكل كبير.

2 - الإسراع بتشكيل مجلس الاتحاد والغاء المادة (137) من الدستور، وتعديل المادة (65) الخاصة بإنشائه، بحيث ينظم الدستور بذاته هذا المجلس أسوة بمجلس النواب، ويعالج كيفية تكوينه وأساس التمثيل فيه، وطريقة اختيار أعضائه، واختصاصاته وكل ما يتعلق به.

3 - تحديد المركز القانوني للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتحديد اختصاصاتها بموجب نصوص دستورية واضحة وصريحة، بحيث يبعد اللبس والخلط بين وصفها وحدات فدرالية من جهة ومنح صلاحيات لها وفق

يرى العديد من المراقبين والمحللين السياسيين أن خيار الحل، هو الخيار الذي يترك دولة العراق تنقسم

اللامركزية الإدارية من جهة أخرى.

توظيف التعليم الالكتروني في الدرس الإعلامي في قسم العلاقات العامة

أ.م. د. سهاد عادل القيسي*

* كلية الإعلام - جامعة بغداد

باحثة وأكاديمية من العراق

مقدمة

سيل من المعلومات يتدفق كل يوم في ثنايا الصحف الالكترونية وفي الأفلام والمواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسات الصحفية، وفي الملتيميديا التي تعتمدها المؤسسة الإعلامية كجزء مهم من عملها الذي لا ينتهي، هذه المعلومات سرعان ما وجدت في أروقة المؤسسات التعليمية، التي كثيراً ما تستخدمها في طرائق التدريس وفي توضيح المعارف وفي تطبيق الاتجاهات التربوية والفكرية، لتؤسس بذلك منهجاً أكاديمياً يميل إلى الاستشهادات العلمية والبيانات الصحيحة والموثقة في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، لقد اعتمدت هذه البيانات في العديد من الدراسات والبحوث والرسائل والأطاريح، كمصدر علمي يدعم البحث ويسنده، ومع ما يتمتع به التعليم الالكتروني من سرعة في التواصل أو الاتصال، كان لابد أن يتبنى جملة من البيانات السريعة والحديثة أو المتجددة، كيما يعتمدها في البحوث العلمية أو في المناهج العلمية، بحكم أن الوسائل الإعلامية هي الأكثر سرعة في تقديم البيانات، لما تتمتع بقدرات وإمكانات اتصالية سريعة في مواقعها الالكترونية أو في وسائلها الاتصالية عبر الـ «iPhone» أو اتصالات الموبايل «Blackberry» أو في الإيميل والانترنت بشكل عام، هذه الاتصالات استوعبت كما هائلاً من البيانات العلمية والوثائق والحقائق، وهي تشكل مورداً علمياً متنوعاً ومتعددًا، لكل المستويات العلمية بحيث أضحت أشبه ما تكون بموسوعة علمية شاملة.

من هنا تتبدى أهمية البحث في ان العلوم تتقدم كثيراً مع التكنولوجيا الاتصالية، هذه التكنولوجيا التي وجدت بالأساس مع الحاجة الملحة للعمل

الاتصالي أو الإعلامي، لتسخرها العديد من المؤسسات العلمية في صالح عملها الأكاديمي (تعليمياً أكان أم بحثياً)، وهو ما بات يعرف بالتعليم الإلكتروني «Electric Learning»، والذي شكل التعليم الإلكتروني ظاهرة جديدة من ظواهر التعليم، بحكم أنه قد أوجد نوعاً جديداً من الاكتساب المعرفي عبر تقنياته، التي تحقق مزيداً من المكاسب بالجهد والوقت والكلفة، إذ تؤدي وسائط الإعلام المتعددة التي يطلق عليها «Multimedia» دوراً كبيراً في تفسير وتحليل المعلومات والبيانات، لتحقيق الفهم والإدراك للمعلومات.

الباحثة تقف مع التساؤلات المشروعة في توشي الاعتمادية في طرح المعلومات والبيانات والحقائق عن طريق وسائل الاتصال التي يجب أن تكون مدعومة بالوثائق، مع توافر جهات رقابية ومؤسسات ونقابات ومنظمات تتابع وتراقب عملها بشكل دوري ومباشر، وأنها لا يمكن أن تستمر بعملها كمؤسسة إعلامية، ما لم تتمتع بالمصداقية، بحكم أن المتصفحين أو المتلقين لوسائل الإعلام، سرعان ما يرفضون التعامل مع المؤسسات الإعلامية غير الصادقة أو غير الموثقة.

مشكلة البحث وأهميته:

إن الكثير من المؤسسات لم تبدِ اعتراضها على اعتماد البيانات الصادرة من المؤسسات الصحفية في البحث العلمي أو في طرائق التدريس أو الاكتساب المعرفي، أي أن البحوث العلمية بالأساس تعتمد الوسائل الاتصالية مصدراً أو مرجعاً علمياً في دراساتها، ومع التقدم في الوسائل الاتصالية واعتماد التقنيات الديجيتال والانترنت، طفت على السطح ظاهرة الإعلام الإلكتروني أو الصحافة الإلكترونية، لا سيما أن منظومة التعليم العالي في الدول المتقدمة توظف الكثير من دفوقات ووسائل تواصل «Interactive Media»⁽¹⁾.

لهذا ارتأت الباحثة صياغة مشكلة بحثها على وفق التساؤل الآتي: ما مدى الخدمات التي يقدمها الإعلام الإلكتروني⁽²⁾ في التعليم الإلكتروني باستخدام تقنيات الإعلامية ووسائل الإعلام؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن مدى استفادة المتعلم في

(1) فردوس عبدالحميد البهنساوي- منظومة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، عالم الكتب، القاهرة 2006 ص 242.

(2) يمكن تعريف «الإعلام الإلكتروني» بأنه قوالب إعلامية جديدة ومبتكرة نشأت نتيجة للدمج بين الأشكال التقليدية للإعلام ويشمل: الصحافة الإلكترونية، الإذاعة عبر الانترنت، التلفزيون عبر الانترنت، المدونات، المواقع التفاعلية مثل المنتديات وساحات الحوار المكتوبة، والمجموعات البريدية (مثل: الفيس بوك)، والمواقع الإلكترونية التي تضم عدد كبير من عروض الفيديو صغيرة المدة (مثل: اليوتيوب) بالإضافة إلى الإعلام من خلال الهواتف المحمولة.

التعليم الإلكتروني من وسائل الإعلام الإلكترونية في تعليمه الإلكتروني، وإيضاح حجم الاستفادة ومعدل التدفق الإعلامي الذي يرفد التعليم الإلكتروني بالبيانات المهمة والمعارف والإحصاءات والوثائق والصور والأفلام التي تدعم التعليم الجامعي.

حدود البحث: يتحدد البحث في مجموعة مختارة من الطلبة في جامعة بغداد بالمدة من تشرين اول 2011 لغاية آيار 2012، من مستخدمي وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الانترنت أو الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية، أو المواد الفيلمية أو المواد المسموعة المسجلة.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بالبحث عن المصادر العلمية والمراجع التي تناولت الموضوعات المقاربة لدراستها، إلا أنها لم تجد دراسة أو بحثاً متخصصاً عن الموضوع الذي اختارته الباحثة في بحثها العلمي، إلا أنها وجدت بعض الدراسات المقاربة التي يمكن إن تسند أو تدعم البحث، والتي يمكن إيجازها على وفق ما يأتي:

1 - تجربة جامعة بغداد لاستخدام التقنيات الحديثة، والتعليم الإلكتروني بين الواقع والطموح⁽³⁾. أكدت الدراسة على ان إدخال تكنولوجيا التعليم المستقبلي الإلكتروني في المنشآت التعليمية لا يلغي عناصر وأساسيات وخصوصيات نظم التعليم الحالية، بل يضيف إليها مميزات تساعد وتسهل الاتصال التعليمي التربوي التفاعلي في داخل وخارج المنشآت التعليمية فضلاً عن تطوير المحتوى للمناهج والمقررات الدراسية لإثراء العملية التعليمية والتدريبية في آنٍ واحد.

2 - البرنامج الريادي للتعليم الإلكتروني الموجه بالتعاون بين جامعة بغداد وجامعة أوريغون «Oregon»⁽⁴⁾ وهو: برنامج يقدمه مركز تعليم اللغة الانكليزية «AEL» في جامعة أوريغون «Oregon» لتعلم اللغة الانكليزية للمتدربين العراقيين الذين يسكنون العراق، وبالتعاون مع جامعة بغداد، والذي يتم عن طريق موجّه من قِبَل جامعة «أوريغون»، ويتم التعامل عملياً مع الحاسوب، وباستخدام التبويب عن طريق البرامج وتطبيقاتها على الشبكة الاتصالية مع التركيز في تعلم المهارات اللغوية، وتكلمت

(3) بهاء إبراهيم كاظم، استشاري التعليم الإلكتروني ومدير مركز التطوير والتعليم المستمر- جامعة بغداد.

(4) خليل اسماعيل ابراهيم، حسام موفق صبري، هالة فاضل حسين.

الدراسة أيضا عن ثلاثة مصادر للتعلم يستخدمها المدرب بهذا البرنامج، وهي: المقررات الدراسية، والتعلم الذاتي باستعمال البرامج، والتعلم الذاتي باستعمال مصادر الشبكة.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج المسحي «Survey Method»، وهو المنهج الذي عادة ما يسعى فيه الباحث إلى مسح الجمهور المستهدف، لغرض الوصول إلى ارتباطات «Correlations» معينة، أو البحث عن قيم سائدة أو رموز دلالية أو يمكن التوصل إليها عن طريق تطبيق الإجراءات المنهجية الصارمة⁽⁵⁾.

(5) شروق كاظم، بهاء إبراهيم كاظمومنتهي عبد الكريم، مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد

ومن ثم استخدمت الباحثة أسلوب الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف البحث بأخذ عينة عشوائية من الطلبة لاستطلاع آرائهم وتصوراتهم حول موضوع البحث.

عينة البحث: استندت الباحثة في دراستها على عينة عمدية «قصديه» من طلاب المرحلة الثانية والثالثة في قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام - جامعة بغداد للعام الدراسي 2011 - 2012، بلغ عددهم «200» طالب وطالبة. وتم اختيار عينة عشوائية من العينة العمدية عددهم «47» طالباً وطالبة أُعيد عليهم الاستطلاع بغية التأكيد من مصداقية الإجابات.

أولاً: الاطار النظري: التوظيف الإعلامي

ساعدت التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال في إيجاد نوع ووسيلة جديدة في المعرفة والتفكير، بل وأسهمت في تطوير المعرفة عبر آلياتها، والتي مكنت الإنسان من استخدامها للوصول إلى العديد من المعارف والمعلومات والحقائق والأحداث أو الأخبار وما إلى ذلك عبر التكنولوجيا الاتصالية، والتي تتطور باتت تتطور من دون ضفاف.

ساعدت التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال في إيجاد نوع ووسيلة جديدة في المعرفة والتفكير، بل وأسهمت في تطوير المعرفة عبر آلياتها

فعلى سبيل المثال ظهرت الصورة الفوتوغرافية لأول مرة، في القرن الثامن عشر، وقد اعتمدها الصحافة منذ ذلك الحين لتوصيل أفكارها، بينما اعتمدت الآن الصورة

وتقنياتها وبرامجها الكرافيكية في تحقيق مزيد من المنجزات والمكاسب، لما تحقق من أنواع جديدة غير الأنواع المعتمدة عليها في الصورة قبل قرن مثلاً، كذلك هو الحال مع واقع التعليم الذي شهد هو الآخر تطوراً ملموساً مع تطورات وتقنيات التعليم والتدريب، حتى توسعت وتحسنت وتطورت عمليات التدريب والتطوير والتعليم بشكل عام، أثر الوسائل المستخدمة في التوصيل والتي اعتمدت بالأساس في المؤسسات الإعلامية كمعدات أو وسائل اتصال جماهيرية، من هنا تجد الباحثة أن لوسائل الإعلام أثراً مهماً في استخداماتها بالتعليم والمعرفة، ومع تطور هذه الوسائل تطورت وسائل التعليم أثر تقدم تكنولوجيا الاتصال، لتعتمد الكثير من المؤسسات التعليمية على وسائل الاتصال التي يمكن إن يكون للملتميديا دور حيوي فيها، وكان للتوظيف الإعلامي أهمية في تيسير وتسهيل التعليم ولا سيّما التعليم الحديث «التعليم الإلكتروني»، والذي يتعمد التقنيات التواصلية الإلكترونية.

وهنا لا بد من توضيح مفهوم التوظيف على أساس أنها مفردة جاءت في اللغة العربية (المؤازرة والملازمة، واستوظف الشيء استوعبه)⁽⁶⁾. والباحثة هنا تؤكد أن التوظيف الذي تعنيه في بحثها، هو الاستخدامات للتقنيات والمعدات الاتصالية، بمعنى القدرات التي يمكن تحقيقها بالمعدات والتقنيات الاتصالية كالإنترنت أو الهاتف الخليوي مثل «iphone- blackberry» أو معدات الـ«Data show» وغيرها من التقنيات، في تطوير أو تمكين أو تحسين الأداء التربوي والتعليمي في المؤسسات الأكاديمية التربوية والتعليمية، فهذه التقنيات إمكانية في زج أو ضخ كم كبير من المعلومات والبيانات، التي كثيراً ما يحتاجها المتعلم في تعليمه، أو يحتاجها الباحث في بحوثه العلمية، وبين بعض المختصين الإمكانيات التي تقدمها الصحافة عبر تقنياتها المتاحة استعمالها أو استخدامها أو تسخيرها للتعليم، إذ انها تساعد في (الحصول على كم كبير من المعلومات والبيانات المتوافرة على الإنترنت من الجهات والمنظمات والدول والأفراد)⁽⁷⁾، والإنسان وما يمتلك من فضول في حب التعلم أو الاكتشاف، يبادر إلى المعرفة عبر كل الإمكانيات المتاحة له، لا سيّما الإنترنت، البوابة العالمية للمعارف أو العلوم والتي أشبه ما تكون بالمجانبة واليسيرة للمستخدم، التي يمكن بها تجميع أكبر قدر من البيانات والمعارف والمعلومات للعديد من الموضوعات

(6) كامل حسون القيم، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط 1، بيروت، 2012، ص112.

(7) مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المطبعة المصرية، ج1، القاهرة، 1933، ص205.

والقضايا والأفكار التي يتعامل بها الناشطون في مجال التعليم أو المشتغلون عليه مع التعليم عبر ما يسمى بالتعليم الإلكتروني .

وهنا يذكر المنظر الأمريكي الفن توفلر في نظريته التي يطلق عليها نظرية الموجة الثالثة «Third Wave» في علم الاتصال (إلى افتراض مرور العالم بثلاث موجات من الثورات التقنية، جاعلاً من تقنية المعلومات الموجة الثالثة التي تعد البؤرة الحيوية التي تركز عليها جل التغييرات الحاسمة التي نجح الإنسان في تحقيقها ضمن سجله العلمي والتقني)⁽⁸⁾.

(8) نوال الصفتي، مفهوم الصحافة الدولية وبنيتها على الإنترنت، بحث منشور في المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 9، أيلول 1998، ص 29.

بمعنى أن موجة جديدة قد حلت في مجال التعليم والمعرفة والتقنيات أثر التطور الكبير الذي يشهده العالم التكنولوجي الاتصالي، ليتحول الإنسان على وفق قدراته البسيطة إلى مثقف أو متعلم من بالتقنيات والتكنولوجيا المتقدمة، التي تستعين كثيراً بقدرات الاتصال وأدواته في نشر معارفها أو علومها، عن طريق الفكر الإعلامي أو الاتصالي الذي يقوم بتبسيط الأشياء وإعادة طرحها على وفق شكل جديد يسهل في فهم المضمون، وهذه العمليات التي نتحدث عنها إنما تتحقق مع ما تمتلكه قدرات الملتيميديا في العرض أو الطرح للمعروضات، بالقدرات في التحكم بالصوت والصورة التي تجمع الشكل وعناصره من خط ولون وحركة وكتلة وسطح وظل وضوء الخ، حيث لا يمكن للمضامين إن تكون يسيرة الفهم للشخص غير المتعلم ما لم يتم تبسيطها، فتأتي الملتيميديا كعامل مساعد وأساس في تحقيق الفهم والإدراك، وكانت بعض المصادر قد أشارت إلى أن الكثير من المواد الصحفية لا يمكن أن تستخدم في التقنيات الحديثة ما لم يعالجها الإعلامي ببرامج الملتيميديا (ولا سيما أن المضامين والمواد المنشورة في المواقع الإلكترونية الصحفية تبقى أسيرة الجمود والرتابة ما لم تستعن بعناصر الوسائط المتعددة في دعمها وتعزيزها .

أن موجة جديدة قد حلت في مجال التعليم والمعرفة والتقنيات أثر التطور الكبير الذي يشهده العالم التكنولوجي الاتصالي، ليتحول الإنسان على وفق قدراته البسيطة إلى مثقف أو متعلم من بالتقنيات والتكنولوجيا المتقدمة

وخير مثال على ذلك المواقع الإلكترونية الشهيرة مثل الـ USA Today وBBC وCNN وغيرها، والتي تعتمد على الوسائط المتعددة بشكل كبير في تعاملها مع الجمهور، ولعل هذا ما شجع الباحثة على رصد المواقع

الإلكترونية الصحفية العراقية ومراقبتها على وفق ما تقدمه لجمهورها من مواد منشورة عبر توظيفها للوسائط المتعددة⁽⁹⁾، كون إن المواد الإعلامية المنشورة لا يمكن أن تكون مؤثرة ما لم تجلب المتلقين لها، بمعنى أن المواد الصحفية أو الإعلامية بشكل عام، تبقى راکدة وغير مؤثرة، ما لم تجد لها طريقاً يحقق الانتشار والمتابعة أو التلقي.

(9) حسن مظفرالرزو، حرب المعلومات الإعلامية- أنموذج التعامل مع مفردات ساخنة، دراسة منشورة في ثورة الصورة - المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، 2008، ص127.

قدرات الإعلام لم تكن قاصرة على التعليم أو المعارف فحسب، بل كانت ومازالت في كل الميادين والأصعدة، وهو ما يجعلها تستأسد أو تحقق لها سلطة، بحكم تأثيراتها وقدراتها على التغيير، ولما كانت التقنيات الاتصالية قد تطورت وارتداتها بحجم كبير مع تطور وسائل الاتصال، تطورت عمليات التلقي للأخبار أو للإعلام بشكل عام، إذ اقتحمت الوسائل الاتصالية الإلكترونية، كافة الاتجاهات والأصعدة، وشكلت منعطفاً جديداً في الإعلام والاستقبال والإرسال للمواد الإعلامية، لينبج مفهوم جديد تحت مسمى الإعلام الإلكتروني.

أن المواد الصحفية أو الإعلامية بشكل عام، تبقى راکدة وغير مؤثرة، ما لم تجد لها طريقاً يحقق الانتشار والمتابعة أو التلقي

هذا الإعلام الذي تمكن من أن يحقق ثورات هائلة ومنها ثورات الربيع العربي، التي أطاحت بالعديد من الزعماء والقادة السياسيين (ما قامت به وسائل الإعلام، من تأثيرات هائلة لإسقاط الحكم في بعض الدول العربية، يؤكد من أن هناك جبروتاً جراراً يسحق القوى الهائلة، وبالإمعان بما فعله الإعلام، وما رافقه من جهد غير مسبوق في تأجيج المواقف الجماهيرية، لتغيير واقع الحكم في ليبيا أو في مصر أو تونس واليمن، والواقع أن العديد من المنظرين والسياسيين، يرون أنه ربيع عربي، بالوقت أنه لم يكن كذلك حتى نهاية عام 2011، فالأوضاع متوترة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، والاقتصاد يتراجع، ولا يوجد أي استقرار في هذه المناطق، بل إن الكثير يرون أن الأزمات مستمرة في هذه البلدان، وحتى هذه اللحظة يسمى الربيع العربي، والأغرب من ذلك، أن البعض في تونس راح يفتخر بأنه الربيع الأول، في البلدان العربية، وأن البعض الآخر يتأهب، لربيع جديد⁽¹⁰⁾.

(10) علاء صالح فياض العبودي- توظيف الوسائط المتعددة في المواقع الإلكترونية الصحفية العراقية رسالة غير منشورة، كلية الإعلام- جامعة بغداد، 2011، ص1.

فالإعلام لم يعد صحيفة ورقية ما لم تصل للقارئ تفقد قيمتها، ولم يعد قاصراً على عدد المطبوعات أو عدد الصحف التي يتم توزيعها، بل تعدى

أن أوضاع الإعلام الحالية تسمح لأي شخص بأن يكون مراسلاً صحفياً أو معلقاً أو حتى مخرجاً سينمائياً، وإن زمن احتكار الممارسات الإعلامية والسيطرة عليها قد انتهى

ذلك وانطلق إلى حدود لا يمكن التكهن بها، وباتت تأثيراته غير متوقعة وغير معدودة، بحكم أن الاتصال الإلكتروني قد تفوقت أعداده ملايين المرات على الاتصال التقليدي بالصحيفة الورقية، فالاتصال الإلكتروني عبر الويب سايت على سبيل المثال يصل إلى مليارات من المتلقين، ويمكن ترجمته بسهولة عبر المواقع المنتشرة في الانترنت، ليكون الإعلام بكافة لغات العالم بعد ما كان قاصراً على لغة واحدة فقط أو لغتين لصاحب المؤسسة الصحفية، من هنا جاءت الكثير من النظريات التي تحذر وتنوه من المخاطر التي يمكن إن يلحق بها الإعلام الإلكتروني ما لم يكون متقناً ومدروساً، وذلك لأنه يحمل أبعاداً كثيرة جداً، منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو الدينية وهكذا، وهنا تأكيد على ذلك من بعض المصادر العلمية حول هذه الأبعاد والتي تفيد (الإعلام ظاهرة مؤثرة في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع).

لذا يمكن عد الإعلام الإلكتروني والصحافة الإلكترونية تحديداً أحد البدائل الاتصالية التي أتاحها الانترنت، إذ أنها أسهمت في تعظيم الأثر الاتصالي للعملية الإعلامية عن طريق ما تتوافر عليه من عناصر مقروءة ومسموعة ومرئية مستفيدة بذلك من التطورات الهائلة في شبكة الويب⁽¹¹⁾، وبطبيعة الحال كان لهذه التطورات الاتصالية الإلكترونية مزيد من الإفرازات والنتائج التي لم يكن منها متوقفاً، كأن يزداد عدد الصحفيين بعدد المهتمين والمستخدمين للصحافة الإلكترونية وتعاطيهم واستجاباتهم معها، مثل استجاباتهم في تدوين تعليقاتهم، أو مشاركاتهم بالمشاهد الفيديوية ونشرها على المواقع الإلكترونية أو نشر البيانات والصور وغيرها من معلومات، وقد عبر عن ذلك غيرت لينباك رئيس تحرير رويترز السابق في مؤتمر أقيم في شهر آذار من العام 2007 بقوله (أن أوضاع الإعلام الحالية تسمح لأي شخص بأن يكون مراسلاً صحفياً أو معلقاً أو حتى مخرجاً سينمائياً، وإن زمن احتكار الممارسات الإعلامية والسيطرة عليها قد انتهى)⁽¹²⁾.

وعلى ضوء ذلك ازداد الحاجة لتطوير العمل الاتصالي الإلكتروني كونه لم يعد تطويراً للمعارف أو الوسائل التعليمية، بل بات جزءاً أساساً من مكانة وهيبة الدول والشعوب التي تتسابق في طرح مواقعها الإلكترونية أو وسائلها الاتصالية الديجيتال، ويشير بعضهم إلى أننا (أصبحنا نعيش عصر المعلومات

(11) عبدالباسط سلمان، السيناريو والنص، الدار الجامعية للنشر، جامعة بغداد، 2012، ص103.

(12) هادي عبدالله العيثاوي، الإعلام التلفزيوني المتخصص، شركة الانس للطباعة والنشر، بغداد، 2012، ص58.

الذي تقاس فيها مكانة الأمم والشعوب، عن طريق مقدار ما تنتجه وتبثه وتستهلكه من معلومات وما تمتلكه من مؤسسات وأدوات لاستخدام المعلومات التي تعد المورد الوحيد غير الناضب⁽¹³⁾، إن التطورات السريعة في مجمل الاتجاهات أكد على أن وظيفة العلاقات العامة عبارة عن وسيلة للاتصال في المنظمات⁽¹⁴⁾،

(13) علاء صالح فياض العبودي، مصدر سبق ذكره، ص58.

(14) عبد الحافظ سلامة، الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص108.

إذن العالم يتقدم نحو التطورات الاتصالية التي تقوم بالعديد من المهام والأدوار في تطوير المجتمعات، ومنها المجتمع التعليمي الذي كثيراً ما يرافق التطورات العلمية ومنها الاتصالية، ولا سيما التعليم الإلكتروني الذي أصبح حقيقة ملموسة في العديد من دول العالم.

أصبحنا نعيش عصر المعلومات الذي تقاس فيها مكانة الأمم والشعوب، عن طريق مقدار ما تنتجه وتبثه وتستهلكه من معلومات وما تمتلكه من مؤسسات وأدوات لاستخدام المعلومات التي تعد المورد الوحيد غير الناضب

مفهوم (التعليم الإلكتروني) شكل التعليم الإلكتروني وسيلة فاعلة حديثة بإمكانها إن تعمل على تطوير التعليم العالي، مما يهيئه إلى التلاحم مع ملامح الثورة المعلوماتية الاتصالية، يشتمل مفهوم التعليم الإلكتروني على أنماط متنوعة منها التعلم بالحاسوب ووسائل العرض الإلكتروني

والتعلم عن طريق شبكة الانترنت، والتعلم عن طريق شبكة قواعد البيانات، والتعلم في بيئة افتراضية، وتوظيف تقنية التعلم عن بعد⁽¹⁵⁾. وتنقسم مخرجات مصطلح (التعليم) إلى شقين:

(15) المصدر السابق نفسه، ص123.

الأول: الاستفادة من قدرة استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة على تسلم وبث مضمون المعلومات أو الإضافة إليها واستبدالها.

الثاني: استقبال دروس منهجية من مؤسسة تعليمية بشكل مستمر في مواعيد محددة بعد إجراء بعد التعديلات الأولية.

وعن طريق متابعة التجربة العراقية⁽¹⁶⁾ نرى: أنّ المخرج الأول هو: المستحصل الذي تم تطبيقه على أرض الواقع بالبلد وقد خلق عن طريق متابعة عدة دراسات تأثيراً واضحاً في المنشآت التعليمية التي قامت باستخدامه، وعلى هذا الأساس يُعرف (التعليم الإلكتروني) بأنه: استخدام الوسائط الإلكترونية والحاسوبية في عملية نقل وإيصال المعلومات للمتعلّم⁽¹⁷⁾، وكذلك يمكن تعريفه أيضاً بأنه: «طريقة للتعلم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكات ووسائطه المتعددة من صوت وصورة

(16) احمد محمود عبد اللطيف، التعليم الإلكتروني وسيلة فاعلة لتجويد التعليم العالي، جامعة بابل، <http://www.uobabylon.edu.iq>، ص14.

(17) كاظم موسى عمران، التقنيات الإلكترونية التفاعلية وتوصيف احتياجات جامعة بغداد، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى جامعة بغداد للتعليم الإلكتروني 2012.

ورسومات وآليات بحث ومكتبات الكترونية وبوابات الانترنت»⁽¹⁸⁾، أو يُعرف بأنه: نوع من أنواع التعلم عن بُعد يتم باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة والانترنت⁽¹⁹⁾.

فاعلية التعليم الالكتروني: تتوقف مدى فاعلية التعليم الالكتروني على عدة عوامل عدة من أهمها⁽²⁰⁾: التكنولوجيا، الأستاذ، الطالب. إذ يعتمد التعليم الالكتروني اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال والانترنت. وعن طريقها يسعى التعليم الالكتروني لتحقيق التفاعل سواء كان بين الطالب والأستاذ أم بين الطالب والطلبة الآخرين.

مزايا التعليم الالكتروني⁽²¹⁾:

- **التعليم المرن:** ويقصد به تحقيق مرونة الحصول على المعلومة واختيار الوقت الملائم للوصول إليها.
- **حرق الزمن:** ويقصد به توفير وتنظيم وقت المتعلم والمعلم في التعامل مع البيئة الافتراضية.
- **الاتصال والتفاعل:** ويتم ذلك عن طريق البيئة الافتراضية.
- **ادخار المال:** حيث يوفر التعامل مع الشبكة بعض المال المصروف على التنقل والسفر، ويقلل من ازدحام الشوارع.

التعليم الافتراضي: ومفاده أن نتعلم المفيد من مواقع بعيدة، لا يحدها مكان ولا زمان بواسطة الإنترنت والتقنيات. فقد أظهرت الدراسات: أن التعلم الالكتروني يساعد في زيادة ارتباط الطلاب بالدراسة، والإقبال على التعلم، وزيادة نسبة حضور الطلاب، وهي المتطلبات الأساسية للتعلم، والتعلم الالكتروني يمكنه إن يحسن الأداء للمقررات الأساسية، كما ينمي مهارات القرن الواحد والعشرين سواء كان في الدول المتقدمة أم النامية، ففي دراسة طبقت في ولاية «ماين» الأمريكية برنامج للتعلم الالكتروني في المدارس وشملت أكثر من «42000» طالب، وأكثر من (5000) مدرسة أوضحت: أن أكثر من (80%) من القائمين على التدريس أقروا بأن الطلاب أصبحوا أكثر التصاقاً، وأكثر تفاعلاً مع العملية التعليمية، وأنهم أصبحوا ينتجون أعمالاً أكثر جودة وقد سجل أن التعليم الالكتروني قد زاد من إقبال الطلاب

(18) مي حمدي حامد، التعليم الإلكتروني، مادة منهجية في جامعة الزقازيق، ص13.

(19) إيهاب مختار محمد، التعلم عن بعد وتحدياته للتعليم الإلكتروني وأمنه، مركز التوثيق والمعلومات بوزارة الخارجية، ص5.

(20) احمد بن عبد العزيز المبارك، أثر التدريس باستخدام الفصول الدراسية عبر الشبكة العالمية "الانترنت" على تحصيل طلاب كلية التربية في تقنيات التعليم والاتصال بجامعة الملك سعود ورسالة ماجستير غير منشورة.

(21) محمد مقداد، الدافعية إلى التعلم لدى طلبة التعليم الإلكتروني، ورقة بحث للمؤتمر الدولي الثالث حول التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 2010، ص3.

(22) عبد المجيد عثمان، التعلم الإلكتروني، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، www.abegs.org.

(23) فاطمة الزهراء، محمد رشاد، المرود الايجابي للتعلم الإلكتروني، مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، العدد 5، ص 4.

على التعلم والمشاركة في الفصول، وحَسَنَ من سلوك الطلاب⁽²²⁾، ويتميز التعليم الإلكتروني بأنه⁽²³⁾:

- أداة فعالة لنقل المعلومات والمعرفة الصريحة للحصول عليها، وركيزة ثالثة من العملية التعليمية.
- أداة للتخاطب بين المتعلمين والمعلمين، وللتواصل بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- أداة للتعلم تخرج عن النطاق الجغرافي للمؤسسة التعليمية، وكذلك نطاق الوقت وأداة تعلم مستمر.

وتتمثل دوافع اختياره بملائمته ومرونة جدولته وأوقات الدراسة، مما يمنح الغياب عن العمل، ويمثل حلاً لتعليم الأفراد المتباعدين جغرافياً، وينماز بتنوع المواد التعليمية، وإمكانية التواصل المباشر وغير المباشر بين الأستاذ والطالب، ويساعد في التفاعل بين الثقافات، ومما يُعاب على التعليم الافتراضي: صعوبة إيصال الأحاسيس عبر الوسائط النصية الفورية، خاصة (الغضب)، لكنها ليست مستحيلة، فهم لا يركزون في ما يكتبون على اعتبار إن مكانتهم معروفة لدى الجميع، وهو ما يؤدي إلى سوء العلاقة بين الطرفين لكون المعرفة ليست حقيقية أو عميقة، فراها تقوم على أسس ثنائية زائفة⁽²⁴⁾.

(24) رمزي احمد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 258.

أسلوب التعليم الإلكتروني المقترح: يقوم الأسلوب المقترح على وضع إضافات وتعديلات على مادة تقنيات الاتصال في العلاقات العامة، ومادة إدارة العلاقات العامة، والتي تدرس لطلبة المرحلتين الثانية والثالثة على التوالي في قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام من حيث تلاؤم المادة الدراسية مع آليات التعليم الإلكتروني الحديثة، وجعل المحاضرات الكترونية تماماً من حيث ضخمها وإيصالها للطلبة وعملية الإبلاغ عن مواعيد الاختبارات، فضلاً عن إنشاء موقع خاص بالمادة العلمية على شبكة الفيسبوك من أجل تثقيف الطلبة أكثر شأن التواصل الاجتماعي بينهم وبين أستاذة المادة بشكل مستمر، بالاعتماد على الوسائل الاتصالية الإعلامية الإلكترونية.

ثانياً: الجانب التطبيقي - مجتمع الدراسة

تم إعداد استمارة استبانة شملت معظم المتغيرات والأسئلة التي تعتقد الباحثة بأنها: ذات أهمية، وتخدم أهداف الدراسة، وقد أخضعت هذه الاستبانة إلى

تقويم عدد من السادة المحكمين، وأخذت الباحثة بالحسبان الملاحظات والمقترحات حولها.

وقد وزعت الاستبانة المقترحة على مجتمع الدراسة (طلبة قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام في جامعة بغداد للمرحلتين الدراسيتين: الثانية والثالثة)، بغية استطلاع آرائهم وإجاباتهم حول موضوع الدراسة، فبلغ مجتمع الدراسة «205» طالب وطالبة خضعت إجاباتهم إلى مرحلة الفرز والتدقيق، وتبين: بأن هناك خمس استبانات غير صالحة للوصول إلى مرحلة التحليل الإحصائي، فتم استبعادها لكي يكون حجم مجتمع الدراسة النهائي «200» طالبة وطالب أخضعت إجاباتهم إلى التحليل الإحصائي عبر البرنامج الجاهز «SPSS» عن طريق استخدام أسلوب تحليل النسب والتكرارات والتحليل الإحصائي باستخدام أسلوب المتوسطات، وقد تم إجراء اختبار «الصدق» حول فقرات الاستبانة. وقد أظهرت النتائج معنوية فقرات الاستبانة كافة، مما يؤهلها إلى الوصول لمرحلة الاستبانة وتطبيقها عن طريق الدراسة المسحية الاستطلاعية على الطلبة المستهدفين.

اختبار الثبات للاستبانة: بعد إجراء المسح الميداني تم سحب عينة عشوائية من المبحوثين، والتي قوامها «47» طالباً وطالبة أعيد عليهم الاستطلاع بغية التأكد من مصداقية الإجابات، وقد أظهر التحليل الإحصائي: بأن قيمة معامل الثبات «الفا - كرونباخ» قد بلغت «0,89»، وهي قيمة ممتازة، تدعو إلى قبول النتائج المترتبة على الاستطلاع.

معيار الدراسة: اعتمد مقياس «ليكرت» الثلاثي كمييار لبناء استبانة الدراسة، وذلك من أجل تحديد مدى وحدة الإدراك، والتفاعل بين الطلبة، وكل فقرة من فقرات الدراسة، ومن ثم كل محور بصورة عامة من محاور الدراسة كافة، والجدول (1) يبين شكل ودرجات حدة مقياس «ليكرت»، وكما يأتي:

جدول (1): يبين شكل ودرجات حدة مقياس ليكرت

ت	المستوى	التقدير النقطي
1	1 - اقل من (1,67)	إدراك وتفاعل ضعيف
2	1,67 - اقل من (2,33)	إدراك وتفاعل متوسط
3	2,33 (- 3)	إدراك وتفاعل قوي

اعتمدت الباحثة أسلوب تحليل المتوسطات لكونه أحد أبرز الطرق اللامعلمية في التحليل الإحصائي للاستبانات، فكانت نتائج تحليل المتوسطات لمحور طبيعة أسلوب التدريس الحديث والاعتماد على تكنولوجيا الاتصال الجماهيري الإلكترونية (جدول 2) والمقترح من الباحثة كما يأتي:

1. هنالك إدراك كبير وقوي لمجتمع الدراسة بأن: أسلوب تدريس مادة «العلاقات العامة» لهذا العام كان مختلفاً عن بقية المواد الدراسية الأخرى في العام ذاته نتيجة تفوق «الوسط الحسابي» الخاص بهذه الفقرة على قيمة الوسط الفرضي.

2. أن مجتمع الدراسة له إدراك متوسط حول غرابة أسلوب تدريس مادة «العلاقات العامة» لهذا العام، بالاعتماد على الملتيميديا أو على التوظيف الإعلامي وبياناته الديجيتال، أو على المواد الفيلمية والسمعية والجرافيك المعتمدة مع الملتيميديا في تحليل وتفسير الكثير من المواد العلمية والظواهر في مناهج المادة الدراسية

3. أن أسلوب التدريس الحديث الذي اتبعته الباحثة كان يسيراً لدى الطلبة، وأن المبحوثين لم يواجهوا أية صعوبة فنية في تفاعلهم مع أسلوب التدريس الجديد.

4. أن طريقة التدريس يّعدها المبحوثون مفهومة ويسيرة لهم على الرغم من تميزها وحدائتها، وأن هناك رغبة بأن يكون أسلوب تدريسهم للمواد الدراسية الأخرى في العام القادم بالأسلوب الجديد.

وقد أظهر التحليل الإحصائي: أن الوسط الحسابي العام لفقرات المحور كافة بلغ «2,1»، وهي قيمة دالة معنوياً، ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية «0,05»، وبمعامل ثقة بلغ «0,017»، وهذه القيمة بدورها فاقت ولو بقليل قيمة الوسط الفرضي البالغة «2» على مساحة القياس، وهو ما يعكس إدراكاً متوسطاً في شدته من قبل الطلبة تجاه اختلاف المادة الدراسية بشكلها الجديد، وطبيعة إيصال المادة الدراسية إليهم من بساطة ويسر في أسلوب التدريس، مما لم يجعلهم في مواجهة صعوبات تجاهه.

جدول (2) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لطبيعة أسلوب التدريس الحديث

انحراف معياري	وسط حسابي	وسط فرضي	مقياس الدراسة (ليكرت)			الفقرات	
			1	2	3		
			نعم	نوعاً ما	كلا		
0,54	2,69	1,5	146	46	8	التكرار	1. هل أسلوب تدريس مادة إدارة العلاقات العامة ومادة تقنيات الاتصال مختلف عن بقية المواد، لما يحتوي على ملتميديا، تساعد في فهم المادة؟
			73	23	4	%	
0,75	1,87	1,5	45	83	72	التكرار	2. هل كان أسلوب التدريس أسلوباً غريباً مع الملتيميديا؟
			22,5	41,5	36	%	
0,78	1,96	1,5	57	77	66	التكرار	3. هل فوجئت بأسلوب التدريس؟
			28,5	38,5	33	%	
0,61	2,63	1,5	140	46	14	التكرار	4. هل استفدت بدراستك إدارة العلاقات العامة وتقنيات الاتصال من تقنيات وسائل الاتصال الالكترونية لهذا العام يسيراً بالنسبة إليك؟
			70	23	7	%	
0,78	1,58	1,5	32	51	117	التكرار	5. هل وجدت صعوبة فنية في تقبل طريقة التدريس المتبعة من قبل أستاذة مادة إدارة العلاقات العامة وتقنيات الاتصال باعتماد تقنيات وسائل الاتصال الالكترونية والملتيميديا؟
			16	25,5	58,5	%	
1,64	1,64	1,5	33	61	106	التكرار	6. هل واجهت صعوبة عند دراسة المادة بشكلها الجديد؟
			16,5	30,5	53	%	
0,62	2,68	1,5	151	33	16	التكرار	7. هل كانت طريقة التدريس مفهومة لديك واستخدامات الملتيميديا؟
			75,5	16,5	8	%	
0,76	2,40	1,5	115	51	34	التكرار	8. هل كنت ترغب ان يكون تدريسك معتمداً على تقنيات الملتيميديا ووسائل الاتصال الالكترونية؟
			57,5	25,5	17	%	
0,75	1,67	1,5	34	65	101	التكرار	9. هل كانت طريقة إيصال المادة أمراً صعباً عليك؟
			17	32,5	50,5	%	

التحليل الإحصائي لمحور طبيعة مضمون التدريس لمادة العلاقات العامة:

قامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات على المادة الدراسية في العلاقات العامة المقررة لمرحلتها الثانية والثالثة، لتكون في الوقت ذاته مرافقة إلى استخدام التكنولوجيا في إشاعة تطبيق تجربة التعليم الإلكتروني، فكانت نتائج التحليل الإحصائي لمستويات تفاعل الطلبة مع هذا المحور كما يأتي في (جدول 3):

1. طريقة عرض وإيصال المادة نالت استحسان الطلبة مع درجة عالية من التفاعل في استخدام الملتيميديا التي تسهل تفسير المادة العلمية.
2. هناك درجة عالية من التفاعل مع الملتيميديا والتمارين والعبر والحالات الدراسية ذات التشويق والإمتاع.
3. عد الطلبة الأنشطة المقترحة من قبل الباحثة تميز، والتي تتخلل المحاضرات، مما يجعلها مميزة عن باقي المواد الدراسية الأخرى.
4. الأنشطة والحالات الدراسية التي اقترحتها الباحثة في أثناء المحاضرات أثارت تفاعل الطلبة إلى الدرجة التي أصبحت بها تلك الأنشطة مفيدة للطلبة في حياتهم العامة ومرشداً عاماً لهم.
5. إدراك الطلبة أن هناك درجة عالية من التفاعل مع مادتهم الدراسية لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة.

وكذلك أظهر التحليل الإحصائي: بأن قيمة الوسط الحسابي العام لجميع فقرات محور طبيعة مضمون تدريس مادة العلاقات العامة مساوية إلى «2,59»، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى «0,05»، وبمعامل ثقة بلغ «0,022»، وهذه القيمة بدورها فاقت قيمة الوسط الفرضي، والتي تساوي «2» على مساحة القياس، مما يعكس درجة تفاعل ذات شدة مرتفعة لمجتمع الطلبة مع فقرات المحور كافة.

وبهذا يلاحظ: أن اهتمام واندماج وتفاعل الطلبة المبحوثين مع التحديثات المقترحة على المادة الدراسية لا سيما التمارين والحالات الدراسية والعبر، عدت مشوقة للطلبة مما دفعهم إلى التفاعل والانسجام معها.

جدول (3) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لطبيعة مضمون التدريس لمادة العلاقات العامة:

انحراف معياري	وسط حسابي	وسط فرضي	مقياس الدراسة (ليكرت)			الفقرات	
			1	2	3		
			نعم	نوعاً ما	كلا		
0,57	2,63	1,5	135	56	9	التكرار	1. هل كانت طريقة عرض المادة مناسبة لأفكارك باستخدام الملتيميديا أو المواد والبيانات الديقنتال؟
			67,5	28	4,5	%	
0,61	2,67	1,5	148	37	15	التكرار	2. هل كانت التمارين والإلغاز والحالات الدراسية والعبر مشوقة في أثناء التدريس؟
			74	18,5	7,5	%	
0,51	2,73	1,5	151	43	6	التكرار	3. هل كانت تلك الأنشطة التي تتخلل المادة تميزها عن بقية الدروس الأخرى؟
			75,5	21,5	3	%	
0,60	2,70	1,5	154	31	15	التكرار	4. هل أدركت الأنشطة والحالات الدراسية مفيدة لك في حياتك؟
			77	15,5	7,5	%	
0,65	2,42	1,5	103	79	18	التكرار	5. هل أسهمت الأنشطة والسلوكيات والحالات الدراسية بتعديل بعض السلوكيات العامة لديك؟
			51,5	39,5	9	%	
0,68	2,42	1,5	106	73	21	التكرار	6. هل أدركت ان بعض الأنشطة قد أصبحت مرشداً عاماً لك؟
			53	36,5	10,5	%	
0,62	2,55	1,5	124	62	14	التكرار	7. هل كانت الأنشطة قريبة من أخلاقياتك؟
			62	31	7	%	
0,58	2,64	1,5	135	57	8	التكرار	8. باعتقادك: هل اقتربت الأنشطة من أخلاقيات العلاقات العامة؟
			67,5	28,5	4	%	
0,61	2,54	1,5	131	56	13	التكرار	9. هل تعتقد بأنك كنت متفاعلاً مع مادتك الدراسية هذا العام؟
			65,5	28	16,5	%	

التحليل الإحصائي لمحور آليات التعليم الإلكتروني الحديثة في التدريس:

قامت الباحثة بتحديث وتنظيم بعض المقررات ضمن مادة العلاقات العامة، وبالاعتماد على الملتيميديا أو البيانات والمعلومات التي تطرحها الوسائل الاتصالية الإعلامية، بغية تسهيل تقبل الطلبة لهذه التجربة، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، خصوصاً الإلكترونية منها، وفيما يأتي نتائج التحليل الإحصائي لمحور آليات امتلاك وتمرس الطلبة مع التعليم الإلكتروني:

1. إن هناك تفاعلاً كبيراً من قِبَل الطلبة المبحوثين، مع أسلوب التدريس الحديث، إذ قام الطلبة باستخدام بريدهم الإلكتروني لتسلم مادة العلاقات العامة ومراجعتها
2. هناك تفاعل للطلبة المبحوثين مع أسلوب وآلية التدريس الحديث، باعتماد الملتيميديا والبيانات والمعلومات والمعارف بالمواقع الإلكترونية الإعلامية، أو عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وإن كان بدرجة متوسطة للطلبة، ذلك التفاعل جعل الطلبة يتداولون المادة الدراسية للعلاقات العامة عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك،
3. هناك تفاعل، وإن كان بدرجة متوسطة للطلبة مع أسلوب التدريس الذي اقترحه الباحثة عن طريق متابعتهم لصفحة إدارة العلاقات العامة.
4. إن هنالك إدراكاً تاماً وكبيراً للطلبة بأن أسلوب التعليم الذي تلقوه هذا العام هو تعليم إلكتروني.
5. أثر أسلوب التدريس المقترح في الطلبة المبحوثين، مما دفعهم إلى المشاركة في فرق العمل التي اقترحتها الباحثة.

جدول (4) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقنيات التعليم الإلكتروني الحديثة

انحراف معياري	وسط حسابي	وسط فرضي	مقياس الدراسة (ليكرت)			الفقرات	
			1	2	3		
			نعم	نوعاً ما	كلا		
0,79	2,43	1,5	67	64	69	التكرار	1. هل كنت تقرأ المادة الدراسية عبر الحاسب الإلكتروني؟
			33,5	32	34,5	%	
0,87	2,24	1,5	130	30	40	التكرار	2. هل كنت مشاركاً ضمن فرق العمل التي اقترحتها أستاذة المادة؟
			65	15	20	%	
0,91	1,99	1,5	124	38	38	التكرار	3. هل قمت باستخدام بريدك الإلكتروني من أجل مادة إدارة العلاقات العامة وتقنيات الاتصال؟
			62	19	19	%	
0,86	1,98	1,5	105	37	58	التكرار	4. هل كنت تتسلم المادة الدراسية عن طريق بريدك الإلكتروني؟
			52,5	18,5	29	%	

انحراف معياري	وسط حسابي	وسط فرضي	مقياس الدراسة (ليكرت)			الفقرات	
			1	2	3		
			نعم	نوعا ما	كلا		
0,88	2,13	1,5	81	35	84	التكرار	5. هل كنت تتسلم المادة عن طريق صفحات الفيسبوك المخصصة لذلك؟
			40,5	17,5	42	%	
0,87	2,18	1,5	72	51	77	التكرار	6. هل كنت تتداول المادة الدراسية مع زملائك عبر الفيسبوك؟
			36	25,5	38,5	%	
0,71	2,52	1,5	93	41	66	التكرار	7. هل حصلت على المادة الدراسية بأكملها عبر بريدك الإلكتروني
			46,5	20,5	33	%	
0,88	2,09	1,5	97	42	61	التكرار	8. هل دخلت إلى صفحة إدارة العلاقات العامة التي تحوي مفردات المادة؟
			48,5	21	30,5	%	
0,83	0,83	1,5	128	47	25	التكرار	9. هل تعلم بان طريقة التدريس لمادة العلاقات العامة التي اتبعت هذا العام هي طريقة تعليم الكتروني؟
			64	23,5	12,5	%	
0,81	2,45	1,5	86	45	69	التكرار	10. هل قمت بإنجاز أي عمل الكتروني؟
			43	22,5	34,5	%	

واظهر التحليل الإحصائي عبر تحليل المتوسطات: بأن قيمة الوسط الحسابي العام لمحور آليات التعليم الإلكتروني الحديثة في التدريس، ومدى تفاعل وانسجام الطلبة معها قد كانت مساوية إلى «2,20»، وهي دالة معنوية عند مستوى معنوية «0,05»، وبمعامل ثقة بلغ «0,030»، وهذه القيمة قد فاقت بدورها قيمة الوسط الفرضي، والبالغة «2» على مساحة القياس، مما يعكس درجة استجابة ذات شدة متوسطة، برغم من حداثة الأسلوب المعتمد مقارنة بالأسلوب التقليدي.

يتضح أن التقنيات الديقيتال المعتمدة في وسائل الاتصال الجماهيري، قد حققت توظيفاً صريحاً، وإن كماً كبيراً من الطلبة قد اعتمد على مراجع ومصادر الكترونية من مواقع الكترونية، في دراسته لمشاهدة وتحليل الكثير من الحالات أو الظواهر في دراسته الأكاديمية.

الاستنتاجات :

- 1 - اعتماد الكثير من الدراسات والبحوث وطرائق التدريس على امكانيات الملميديا أو الوسائل الاتصالية الالكترونية الإعلامية .
- 2 - تحققت درجة من الإدراك ذات شدة متوسطة تميل إلى أن تكون عالية للطلبة المبحوثين مع محور طبيعة أسلوب التدريس الحديث، وهو ما يعكس الانسجام النفسي للطلبة مع الأسلوب المتبع في التدريس .
- 3 - حققت درجة من التفاعل ذات شدة عالية من قبل الطلبة المبحوثين مع محور طبيعة مضمون التدريس لمادة العلاقات العامة باستخدام تقنيات الاتصال الإعلامية، وهذا يعكس تفاعل الطلبة مع العامل الخارجي (أستاذ المادة) في إيصال المادة الدراسية إلى الطلبة .
- 4 - تحققت درجة من الاستجابة إلى تقنيات التعليم الالكتروني، وهو ما يؤشر استجابة الطلبة للمتغيرات الخاصة بالتحول التكنولوجي واستخداماته المختلفة .
- 5 - تضافرت عوامل ذاتية وفنية وأخرى خارجية في تنمية وتطوير إدراك الطلبة وتفاعلهم مع طريقة التعليم الالكتروني في تدريس مادة العلاقات العامة باستخدام الوسائل الاتصالية الالكترونية الإعلامية، نتيجة امتلاكهم مهارات جيدة إلى حد ما تمكنهم من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كالأنترنت والحاسوب لمواكبة الأسلوب الحديث .

التوصيات :

- 1 . تفعيل التعليم الالكتروني وتعميمه على الكليات والمعاهد والمراكز داخل الجامعة كافة، والاستفادة من تقنيات وبيانات ومعلومات الوسائل الاتصالية الإعلامية .
- 2 . تطوير مناهج التعليم لتتلاءم مع آليات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديثة، والاستفادة من تجارب الآخرين لتتوافق مع محددات المجتمع العراقي .
- 3 . تعزيز ثقافة التعليم الالكتروني بين الطلبة إلى مراحل أدنى من التعليم

الجامعي، وتدرّس المواد بشكل تجريبي عبر الانترنت، وقياس مدى استجابة الطلبة والأساتذة لهذه التقنية الحديثة، وصياغة منهج دراسي إلكتروني يشرح النماذج العلمية التطبيقية.

4. إشاعة وإقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية والملتقيات الإلكترونية التي تهتم بتطوير منظومة التعليم الإلكتروني بالتعاون مع تجمع من الكليات العربية والأجنبية والجامعات العراقية.

5. استخدام نظام المحادثة كوسيلة لعقد الاجتماعات باستخدام الصوت والصورة بين أفراد المادة الواحدة مهما تباعدت المسافات بينهم في العالم، وذلك باستخدام نظام «User Object Oriented - Multi» أو «Internet RelayChat».



الآثار الاقتصادية لانفصال الجنوب على شمال السودان للمدة 2009 - 2012

أ.م. د. هند يوسف سليمان أبو قرون*

باحثة وأكاديمية من السودان

* كلية العلوم السياسية - جامعة أم
درمان الإسلامية.

مقدمة

أدى انفصال الجنوب إلى فقدان عائدات البترول مما أثر على اقتصاد الشمال السوداني الذي يعني أثر خروج عائدات البترول على قطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي والقطاع النقدي والقطاع الحقيقي للفترة 2009 - 2012، لتوضيح الأثر كان لابد من أخذ وتحليل سنوات قبل الانفصال وبعد الانفصال التحليل حتى سنة 2012 لتوفر البيانات.

تأثر الاقتصاد السوداني بثلاث أزمات كانت الأزمة الأولى في عام 2005 عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أعطت 50% من إيرادات البترول إلى جنوب السودان فخرج جزء كبير من سيطرة البنك المركزي، كما أصرت الحركة الشعبية على التدخل في عمل فرع بنك السودان في جوبا بل تجاوزت في ترخيص قيام بنوك أجنبية من دول الجوار دون موافقة البنك المركزي، وتناقضت استخدامات الحركة الشعبية لموارد البترول مع سياسات بنك السودان التي تهدف إلى استخدام تلك الموارد حسب الأسبقيات التي تحدها أهداف استدامة الاستقرار الاقتصادي وتلبية متطلبات التنمية المتوازنة، وأدى ذلك إلى نشوء سوقين في داخل النظام المصرفي المزدوج مما أفضى إلى بروز صعوبات في إدارة النقد الأجنبي في إطار سياسات البنك المركزي.

أما الأزمة الثانية فهي الأزمة المالية في 2008 التي كان من آثارها ضعف

الطلب على المواد الأولية والبتترول، لانخفاض النفط من حوالي 147 دولار إلى مستوى أقل من 50 دولار، مما أثر في ميزان المدفوعات والبتترول، وبالنسبة للاعتماد عليه في الميزانية العامة بنسبة (47,8%) عام 2009. كانت الأسعار المقدرة للخام السوداني والمعروف بمزيج النيل بحوالي 50 دولاراً للبرميل، على حين أن الأسعار السائدة في الأسواق تتراوح بين 44 إلى 47 دولار أي أقل بحوالي (10%) من الأسعار المقدرة، أما بالنسبة إلى إنتاج آبار ادارييلفتم تقديرها بـ 30 دولار للبرميل، على حين أن أسعارها 15 دولار، فأثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على مقابلة متطلبات الاستيراد ومواجهة الدفعات المستحقة للأطراف الخارجية وتكاليف الخدمات.

أما الأزمة الثالثة التي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد السوداني فهي انفصال دولة جنوب السودان في منتصف 2011، حيث خرج جزء كبير من موارد البترول السوداني مما يعد أكبر كارثة اقتصادية واجتماعية يشهدها السودان منذ الاستقلال في 1956، إذ شكل خروج البترول أثر كبير في الميزان الداخلي والخارجي مما أحدث خللاً في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فتدهور نظام سعر الصرف وارتفع معدل التضخم وانخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وضخامة هذا الأثر يعتبر طبيعياً نتيجة لنقص الموارد البشرية والاقتصادية، فكانت مساحة السودان الكلية مليونين و500 ألف كيلو متر أصبحت مليون و881 ألف كيلو متر أي فقد السودان نسبة (25%) من مساحته وهو جزء كبير يوجد في باطنه آبار البترول، والتي تحملت الدولة تكلفة البنية التحتية من موارده، ونتج عن ذلك فقدان (34%) من الإيرادات العامة، وعجز في الميزان التجاري بمعدل (65.1%) نسبة لفقدان (41%) من إيرادات الصادرات.

تتمثل مشكلة البحث في إبراز أثر انفصال دولة جنوب السودان على القطاعات الاقتصادية في شمال السودان ويمكن صيغتها في سؤال ما هو أثر انفصال الجنوب على شمال السودان؟

وتأتي أهمية هذا البحث في أنه يوضح أثر فقد عائدات البترول على اقتصاد السودان الشمالي، مستهدفاً آثار الأزمة

القطاع المالي له أثر مهم في خلق المناخ والبيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي في وجود نمو متوازن ومستدام، بالإضافة إلى قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية

على المالية العامة متمثلة في إجمالي الإيرادات والنفقات وعلى القطاع الخارجي وتأثيره في الميزان التجاري السوداني، وعلى القطاع النقدي في عرض النقود، وعلى القطاع الحقيقي في السودان بمكوناته الزراعية والصناعية والخدمية وتأثيره تحديداً في قطاع البترول.

أولاً: أثر الانفصال في المالية العامة للمدة 2009 - 2012

القطاع المالي له أثر مهم في خلق المناخ والبيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي في وجود نمو متوازن ومستدام، بالإضافة إلى قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية لانخفاض معدلات الفقر وتحقيق العدالة والتوازن في التنمية بين أقاليم البلاد المختلفة.

يتم تحليل المالية العامة خلال مدة الدراسة من أداء الإيرادات العامة والإنفاق العام، ومن الجدول (1) نلاحظ أن هنالك زيادة واضحة في الإنفاق للفترة من 2009 - 2012، وأنه برغم العجز من فقد عائدات البترول في الإيرادات، كانت هنالك مؤشرات إيجابية في مكونات الإيرادات العامة وهو تراجع الإيرادات البترولية وزيادة معدل نمو الإيرادات غير البترولية.

جدول (1) الإيرادات العامة والإنفاق العام للمدة 2009 - 2012

مليون جنيه

2012	2011	2010	2009	البيان
22168.1	22766.9	20737.8	20045.6	إجمالي الإيرادات
4241	6506.9	8620.0	9596.2	إيرادات بترولية
%19.1	%28.6	%41.5	%47.9	نسبة الإيرادات غير بترولية إلى الإيرادات العامة %
17580	14949	10932.9	96522	إيرادات غير بترولية
%80.9	%41.4	%52.1	%52.1	نسبة الإيرادات غير بترولية إلى الإيرادات العامة %
10782	9764	6548.7	6548.7	تعويضات العاملين
7653.4	9426.1	7586.1	4895.5	العجز

المصدر: إعداد الباحثة.

من الجدول (1) نجد أن إجمالي الإيرادات العامة لعام 2009 بلغت (20045,6) مليون جنيه، وزادت بمقدار طفيف عام 2010، حيث بلغت (20737,9) مليون جنيه أي بزيادة مقدارها (692,3) مليون جنيه ونسبة قدرها (3,5%)، وفي عام 2011 ارتفعت الإيرادات العامة إلى (22766,9) مليون جنيه بزيادة قدرها (2028,9) مليون جنيه ونسبة (10%) عن عام 2010، وفي عام 2012 انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً طفيفاً إذ بلغت (22168,1) مليون جنيه أي بمعدل (2,6%).

والملاحظ من الجدول أعلاه ان الإيرادات البترولية للمدة من 2009 - 2012 متناقصة، إذ بلغت الإيرادات البترولية عام 2009 حوالي (9596,2) مليون جنيه وانخفضت حتى بلغت (4241) مليون جنيه في عام 2012، وذلك لفقد السودان لعائدات البترول عقب انفصال دولة جنوب السودان، إذ انخفض العائد من البترول بمعدل (47,9%) في عام 2009 إلى (19,1%) عام 2012 وفي نفس الفترة نجد أن الإيرادات غير البترولية زادت نسبتها من (52,1%) عام 2009 إلى (80,9%) عام 2012.

أما عن اداء الإنفاق العام في عام 2009 نجده بلغ (4941,1) مليون جنيه، (4,1%)، أزداد في عام 2011 إلى (32193) مليون جنيه بنسبة (13,7%) وانخفض قليلاً في عام 2012 إذ بلغ (29821,5) مليون جنيه بمعدل (7,4%).

نجد أن بند تعويضات العاملين وضع لتحسين مستويات الاجور وتجاوزاً للآثار التضخمية واتساقاً مع السياسة الكلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولخلق وظائف جديدة لمعالجة مشكلة البطالة.

ونلاحظ من الجدول (1) أن تعويض العاملين في عام 2009 بلغ (6548,7) مليون جنيه، وزاد خلال مدة الدراسة إلى (10782) مليون جنيه في عام 2012. ونلاحظ كذلك أن العجز الكلي في الموازنة العامة بلغ (4895,5) مليون جنيه في عام 2009، ليرتفع في عام 2012 إلى (9426,1) مليون جنيه.

مما سبق نلاحظ تزايد الإنفاق الحكومي نتيجة لفقدان الميزانية حوالي (34%) من إيرادات البترول في المتوسط

أن بند تعويضات العاملين وضع لتحسين مستويات الاجور وتجاوزاً للآثار التضخمية واتساقاً مع السياسة الكلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

القطاع الخارجي يمثل ميزان المدفوعات وهو ينظر إليه لتقييم الموقف الاقتصادي للدولة

لمدة الدراسة، وارتفعت الاسعار مما جعل الدولة تتحمل عبء دعم الاسعار وتكلفة الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى، لتسد الفجوة من فقدان الإيرادات باستيراد السلع الضرورية كالسكر والحبوب الغذائية والمواد البترولية، ووضعت الدولة البرنامج الاسعافي (2012 - 2014) لدعم الاستقرار الاقتصادي بالإضافة لاستمرارها على الخطة الخمسية (2012 - 2016).

ثانياً: أثر الانفصال على القطاع الخارجي للفترة 2009 - 2012:

يعتبر القطاع الخارجي المدخل الأساسي للازمات المالية والاقتصادية العالمية للاقتصاد الوطني، إذ يتوقف قوة اندفاع الأزمات المالية إلى الاقتصاد الوطني على حجم وعمق انفتاح القطاع الاقتصادي الخارجي على الاقتصادات الخارجية، وعلى مدى جودة وتماسك القطاع الخارجي ومستوى تناسق حركة المؤشرات الاقتصادية وسلامة أوضاعها.

القطاع الخارجي يمثل ميزان المدفوعات وهو ينظر إليه لتقييم الموقف الاقتصادي للدولة، يتضمن ميزان المدفوعات حسابين هما الحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي والحساب الجاري يتكون من التجارة غير المنظورة وهي صافي قيم الخدمات والدخل والتحويلات، والتجارة المنظورة وتشمل حركة الصادرات والواردات وتسمى الميزان التجاري الذي نخصه في بحثنا هذا بالإضافة إلى تغيرات سعر الصرف لمعرفة أثر الانفصال على القطاع الخارجي في السودان للفترة 2009 - 2012.

جدول (2) الميزان التجاري للفترة 2009 - 2012

مليون دولار

2012	2011	2010	2009	البيان
3367,7	9655,7	11404,3	8257,1	إجمالي الصادرات
8338,0	8127,6	8839,4	8528,0	إجمالي الواردات
(4970,4)	1528,1	2564,9	(270,9)	الميزان التجاري

المصدر: إعداد الباحثة.

إن حركة نظام سعر الصرف من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

من الجدول (2) نجد أن الميزان التجاري سجل عجزاً بمقدار (270,9) مليون دولار في عام 2009، ليصل الى (4970,4) مليون دولار في عام 2012، وباستثناء عام 2010 الذي شهد تحقق فائض في الميزان التجاري بلغ (2564,9) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار الصادرات البترولية، فإن العجز يبدو أنه ظاهرة ستلازم الاقتصاد السوداني في الآجل القصير⁽¹⁾.

(1) عثمان عبد الوهاب، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2001 - 2011، 2012.

ويعود في جزء منه الى حجم الواردات التي بلغت عام 2009 (8528,0) مليون دولار، وانخفضت قليلاً في عام 2012 نتيجة إجراءات ترشيد الاستهلاك بواسطة الحكومة كحظر استيراد بعض السلع من مثل وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية لتبلغ (8338,0) مليون دولار وبنسبة (2,6)⁽²⁾.

(2) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، القطاع النقدي والقطاع الخارجي، الوضع الراهن والرؤى المستقبلية، الملتقى الاقتصادي الثاني، نوفمبر 2012.

سعر الصرف للمدة 2009 - 2012: إن حركة نظام سعر الصرف من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتوظيف قدرات سعر الصرف على امتصاص الصدمات التي يتعرض لها الميزان الداخلي والخارجي وانعكاس ذلك على مستويات الأسعار العامة والضغوط التضخمية وتكاليف المعيشة والإنتاج، وكذلك تنعكس حركة نظام سعر الصرف واستقراره على قدرة الاقتصاد وعلى جذب الموارد والاستثمارات الأجنبية، وتنتشر آثار حركة سعر الصرف عن طريق مؤشرات الاقتصاد المتحركة إلى جميع مكونات الاقتصاد السوداني. وفيما يأتي جدول يوضح تغيرات سعر الصرف لفترة الدراسة.

جدول (3) أسعار سعر الصرف للمدة 2009 - 2012
جنية/ دولار

البيان	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	2,2	2,3	2,7	4,4

المصدر: اعداد الباحثة

يوضح الجدول (3) أن هناك زيادة في سعر الصرف للجنية خلال مدة الدراسة 2009 - 2012، بلغ مقابل الدولار (2,2) في عام 2009، ارتفع إلى 4,4 عام 2012، مما يعني أن الجنية السوداني فقد (50%) من قيمته،

وذلك بسبب الأزمة التي أحدثتها فقدان عائدات النفط من الميزان الخارجي والإيرادات العامة. مما تسبب في خلق فجوة داخلية وخارجية أدت إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

إن أثر انخفاض سعر الصرف تمثل في زيادة تكاليف الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات بمعدل (65,1%) الذي يعنى انخفاض العرض من العملات الأجنبية، مما أدى إلى المضاربة في السوق السوداء، وجعل جهات عديدة تطالب بفرض عقوبات على المضاربين، ومن آثار انخفاض سعر الصرف كذلك توجه حصيلة الصادرات غير البترولية للسوق الموازي.

ثالثاً: أثر الانفصال على القطاع النقدي للمدة 2009 - 2012

من سياسات الدولة خفض النفقات واتباع سياسة تقشفية إلا أن الأداء الفعلي أوضح زيادة التوسع النقدي، ومن أسباب ذلك سياسة سعر صرف الذهب، والتوسع النقدي الذي يمكن توضيحه في الجدول (4)، وفي هذا الجزء تحليل لأثر انفصال دولة جنوب السودان على القطاع النقدي، مبيناً ذلك بتحليل جملة عرض النقود الذي يتحدد بالعملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود، وكذلك آثار الانفصال على معدلات التضخم.

جدول (4) عرض النقود للمدة 2009 - 2012

2012	2011	2010	2009	البيان
58663,3	41853	35497,9	28314,5	عرض النقود M ₂

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول (4) نجد أن عرض النقود بلغ 28314,5 مليون جنيه في عام 2009، ارتفع في عام 2012 إلى 58663,3 مليون جنيه أي بمعدل نمو قدره (40,2%) ورغم أن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو اسمي قدره (15%) في عام 2012.

معدل التضخم للمدة 2009 - 2012

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، نجد أن السودان يعاني من الارتفاع المستمر في الأسعار أي من التضخم نتيجة لبعض سياسات الدولة خلال المدة بين 2009

**أن السودان يعاني من
الارتفاع المستمر في
الأسعار أي من التضخم نتيجة
لبعض سياسات الدولة خلال
المدتين 2009 - 2012**

- 2012. ومن تلك السياسات التوسع النقدي الذي استخدم لمعالجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن زيادة السيولة التي نتجت عن دخول بنك السودان كمشتري ومصدر للذهب في محاولة إلى سد الفجوة في النقد الأجنبي بعد خروج البترول وفقد العائدات البترولية

لانفصال الجنوب.

إن السياسات التي اتخذتها الدولة في عام 2012 والتي تمت بموجبها زيادة أسعار المحروقات وزيادة ضريبة التنمية على الواردات من (10 - 13%) وزيادة الفئة الضريبية على القيمة المضافة من (15 إلى 17%)، وكذلك رفع ضريبة أرباح الأعمال من (15 - 30%) وزيادة الدولار الجمركي من (2,7 - 4,4) جنيه للدولار كان لها أثرها في زيادة الأسعار.

جدول (5) معدل التضخم للفترة بين 2009 - 2012

معدل التضخم %	العام
11,2	2009
13	2010
18	2011
35,1	2012

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول (5) ارتفاع معدل التضخم من (11,2%) عام 2009 إلى (35,1%) في عام 2012. لذلك وضعت الدولة سياسات لتخفيف العبء على المواطنين بزيادة الدعم الاجتماعي، وذلك برفع سقف برامج التمويل الأصغر بالمصارف التجارية إلى (12%) كما تم تنفيذ مشروع الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة بصرف مبالغ مالية عبر فروع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وتمت برامج التغطية التأمينية للتأمين الصحي للشرائح الفقيرة، وتم تمويل مشاريع الخريجين ورفع الحد الأدنى لمعاشي الخدمة المدنية⁽³⁾.

رابعاً: أثر الانفصال في القطاع الحقيقي للمدة بين 2009 - 2012

يتكون القطاع الحقيقي من القطاع الزراعي الذي يتكون من شقين الحيواني والنباتي والغابات، والقطاع الصناعي الذي يتضمن التعدين والتصنيع والطاقة

(3) أماني حسن أبو النور، أبو القاسم أبو النور، توازن الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات غير البترولية، الملتقى الاقتصادي الثاني، نوفمبر 2013.

والتشييد، والقطاع الخدمي يتكون من خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتجارة والبنوك وشركات التأمين والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.

ويعتبر القطاع الزراعي والصناعي والخدمي هي المكونات الرئيسة للنتائج المحلي الإجمالي، وفي هذا المحور يتم تحليل أثر فقد عائدات البترول على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على قطاع النفط الذي يمثل أحد مكونات القطاع الصناعي.

جدول (6) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة بين 2009 - 2012

البيان	2009	2010	2011	2012
القطاع الزراعي	30,8	31,3	28,9	30,4
القطاع الصناعي	21,6	21,2	23,2	21,3
القطاع الخدمي	47,6	47,5	47,8	48,8

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول (6) أعلاه أن القطاع الخدمي يتصدر بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على بقية القطاعات خلال مدة الدراسة ثم يليه القطاع الزراعي وأخيراً القطاع الصناعي. إذ يساهم القطاع الخدمي بمقدار (47,6%) ثم القطاع الزراعي بمساهمة قدرها (30,8%) والقطاع الصناعي بمساهمة قدرها (21,6%)، وحافظت القطاعات الاقتصادية الى حد ما على نسب مساهماتها في عام 2012، حيث بلغت مساهمة القطاع الخدمي حيث بلغت (48,8%)، وكانت نسبة القطاع الزراعي (30,4%)، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي بشكل بسيط حيث بلغت (21,3%).

قطاع النفط هو أحد مكونات القطاع الصناعي، والقطاع المعنى بالتأثر عقب اعلان انفصال دولة جنوب السودان وبفقدته ظهرت آثاره على بقية القطاعات الاقتصادية

قطاع النفط للمدة بين 2009 - 2012

قطاع النفط هو أحد مكونات القطاع الصناعي، والقطاع المعنى بالتأثر عقب اعلان انفصال دولة جنوب السودان وبفقدته ظهرت آثاره على بقية القطاعات الاقتصادية، وكانت حصيلته إيرادات البترول من الصادرات تمثل مصدراً

للنقد الاجنبي لسد احتياجات البلاد من سلع الواردات اللازمة للتنمية الاقتصادية، وكانت مساهمته سبب في انخفاض العجز في الميزان التجاري السوداني بل حقق فائضاً في بعض الأعوام.

جدول (8) قطاع النفط للمدة بين 2009 - 2012

2012	2011	2010	2009	البيان
391180,3	114168,3	168655,9	173452,5	إنتاج النفط الخام/ برميل
50 -	28 -	5,1 -	2,8	معدل نمو قطاع النفط%
3,3	6,7	7,5	8,3	مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %

المصدر: إعداد الباحثة.

شهد أن إنتاج النفط في السنوات بين 2009 - 2012، إذ كان إنتاج النفط حوالي 173452,5 ألف برميل في 2009، ثم انخفض بشكل كبير نتيجة انفصال الجنوب إلى 391180,3 ألف برميل عام 2012.

وانخفض معدل نمو قطاع النفط من (2,8%) في عام 2009 ليصل الى (-50%) نتيجة لتحويل حقول النفط إلى جنوب السودان في يوليو 2011 وفقدان عائدات النفط. وهو ما انعكس على نسب مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 2009 (8,3%) في عام 2009، ليصل الى (3,3%) في 2012.

خامساً: الرؤية المستقبلية

إن انفصال دولة جنوب السودان له أثر واضح على اقتصاد شمال السودان، وذلك عن طريق ماتم عرضه من آثار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إن سد فجوة نقص عائدات الإيرادات البترولية الكبيرة يتطلب إرادة سياسية قوية ورغبة شعبية عالمية بالواقع ومتفاعلة للتغيير إلى أفضل، ويتطلب ذلك تناسقاً وتكاملاً بين سياسات البنك المركزي ووزارة المالية والجهات التنفيذية المختلفة، لتحقيق استقرار اقتصادي مع المحافظة على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم.

إن السياسات في جانب القطاع الخارجي تتطلب دعم الصادرات غير

**أن استهداف معدل نمو عالي
يعنى تحمل ومواجهة الارتفاع
في معدلات التضخم. وأنه عند
استهداف معدل تضخم
منخفض يعنى التضحية بمعدل
نمو عالٍ والدخول في حالة
الكساد**

البتروولية، وتحجيم الطلب على النقد الأجنبي بتقييد الاستيراد والمدفوعات غير المنظورة عبر بنك السودان المركزي، ورفع رسوم الجمارك لترشيد الاستهلاك للسلع الكمالية بواسطة وزارة المالية ووزارة التجارة.

أما السياسات لجانب قطاع المالية العامة فهي لا بد أن تكون تقشفية لترشيد الإنفاق العام وتحديد الصرف على

الاولويات، ولتحد من عجز الموازنة وتقلل من الاستدانة من الخارج، كما يجب توجيه الإنفاق إلى القطاع الحقيقي وتطوير البنيات التحتية لزيادة الإنتاج.

من جانب السياسات النقدية لا بد من وضع سياسة انكماشية متناسقة مع السياسة المالية لتجنب الانكماش الاقتصادي، ولا بد من الأخذ بالحسبان أن استهداف معدل نمو عالي يعنى تحمل ومواجهة الارتفاع في معدلات التضخم. وأنه عند استهداف معدل تضخم منخفض يعنى التضحية بمعدل نمو عالٍ والدخول في حالة الكساد⁽⁴⁾.

(4) عباس كورينا وكباشي مدني،
القطاع الحقيقي، الملتقى الاقتصادي
الثاني نوفمبر 2013.

والسياسات التي تتعلق بالقطاع الحقيقي هي توفير التمويل للتنمية الاقتصادية لإيجاد بدائل لفقدان البترول بالتنقيب عن البترول والمعادن، وزيادة الإنتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي وتقليل النقد الاجنبي لاستيرادها، بل وتحقيق فائض من هذه المنتجات للتصدير.

- فقدان (34%) من الإيرادات العامة في المتوسط في فترة الدراسة.
- عجز في الميزان التجاري بمعدل (65,1%) في عام 2012 نسبة لفقدان حوالي (41%) من إيرادات الصادرات البترولية في المتوسط خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نمو عرض النقود إلى (40,2%) مما كان أحد أسباب رفع معدلات التضخم إلى (35,1%) في عام 2012.
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (1,1%) في عام 2012 نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع إلى (3,3%).

التحوّلات الديمقراطية في أفريقيا «كينيا» أنموذجاً

أ. م. ياسين محمد حسين*
باحث وأكاديمي من العراق

* رئيس وحدة حقوق الإنسان -
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

مقدمة

تزامن بروز النظام العالمي الجديد مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية في السنوات الاخيرة، وأدى ذلك إلى أن تكون الدول الديمقراطية هي الأكثر عدداً من الدول السلطوية، وذلك بحلول عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولم تكن القارة الأفريقية بمعزل عن التغييرات التي اكتنفت العالم بهذا المنحى، إذ شهدت القارة الأفريقية تطورات مهمة على الساحة السياسية الداخلية، دفعت باتجاه تطبيق الديمقراطية في القارة، ففشل الأنظمة العسكرية وارتباطها بالفساد والطغيان أدى لظهور حركات رافضة لهذه الأنظمة. وتزامن ذلك مع تطورات دولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي جعلت الديمقراطية على النمط الغربي مطلباً متفقاً عليه عند جل الشعوب التي عانت من الدكتاتوريات، ووجدت الديمقراطية إثر هذه التطورات متسعاً في أفريقيا.

لذلك شهدت القارة ومنذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ظاهرة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية والسياسية، وبشكل ملحوظ، وبروز أنظمة حكم قائمة على الاختيار الشعبي ومستندة إلى مؤسسات سياسية ودستورية متمتعة بالشرعية القانونية، بعد أن كانت طوال العقود الماضية قائمة على أساس نظام الحزب الواحد وسيطرة العسكر على الحكم، وقد عُدَّ الإقبال المتزايد على الديمقراطية والتعددية الحزبية في أفريقيا واحداً من الأحداث الكبرى في التاريخ الأفريقي المعاصر، الأمر الذي دفع بعض

المحللين والدارسين إلى إن يطلقوا على هذه المرحلة تسمية (الاستقلال الثاني) في إشارة منهم إلى مرحلة الاستقلال الوطني في بداية الستينيات.

وقد كان للتغييرات التي طرأت على البيئة الدولية أثر كبير في التحول الديمقراطي الأفريقي، فضلاً عن عوامل أخرى لعل أبرزها المساعدات الاقتصادية الخارجية التي استخدمت كأداة ضغط على الدول المتلقية لها بانتهاج آليات معينة في الحكم، ولهذا جاءت أهمية هذه الدراسة لأجل معرفة الدور الذي لعبته هذه الآليات في عملية التحول الديمقراطي التي جرت في أفريقيا.

لذلك انطلقت فرضية البحث من مفادها (أن هنالك مجموعة من الآليات التي أسهمت في إنجاح عملية التحول الديمقراطي التي جرت في أفريقيا).

أولاً: في معنى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

في البدء لا بد من توضيح بعض التعاريف المهمة للديمقراطية بوصفها مذهباً فلسفياً، وأسلوباً لنظام حكم، أو على أنها (أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية بمؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة)، أو تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة، فهي تجسيد عملي لصورة من صور الوعي البشري تحمل في داخلها قيم إنسانية عليا هي: الحرية، والعدالة، والمساواة، على أن ذلك يبقى نسبياً في تطبيقاته عند الشعوب المختلفة.

وقد هدف الباحثون الغربيون بذلك إلى محاولة تجاوز تناقض التعريف الجامد للديمقراطية، وإلى أنها عملية مفتوحة النهايات، في محاولة لفض الجدل بين الفهم الغربي للديمقراطية، وإخفاؤها في واقع عدد من الدول تصدرها الدول الأفريقية، وعجزها عن إدارة الواقع الأفريقي المعقد⁽¹⁾.

أما مفهوم التحول الديمقراطي يقصد به كاصطلاح التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، وبتعبير أدق الانتقال من نظام سلطوي

التحول الديمقراطي يقصد به كاصطلاح التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية

(1) السيد علي أبو فرحة: تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط 1، القاهرة 2010، ص 84.

أن تعزيز تحول النظم إلى الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، تتطلب تحقيق الوحدة الوطنية

تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع وما تفرضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، والانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه .

وبشكل عام لا يوجد تصميم أو شكل محدد لبناء الديمقراطية، ولا يوجد أنموذج واحد للتحول الديمقراطي، وعلى كل شعب أو دولة أن تحدد مسار عملية التحول بما يتلائم وظروفها الخاصة والعامة، معزراً بتشريعات دستورية فاعلة ومنصفة تضمن عند تطبيقها المساواة والعدالة وضمان حقوق المواطنين، ومؤسسات مرتبطة بعملية بناء عملية التحول نحو الديمقراطية تمتلك القدرة على إدارة النظام الانتخابي .

وهناك أسس أو شروط أساسية للتحول الديمقراطي: منها التخلي عن الأيديولوجية الانقلابية والاستقرار الاقتصادي والإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي، على أن تعزيز تحول النظم إلى الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، تتطلب تحقيق الوحدة الوطنية، ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه: العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحررة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على نظام ديمقراطي، كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية⁽²⁾.

(2) المصدر السابق.

إن عملية التحول الديمقراطي مرحلة انتقالية بين نظام استبدادي دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهك القوانين والدستور، وتراجع أنظمة الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها أنظمة حكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي⁽³⁾، فإن عملية التحول الديمقراطي تعني حدوث تغييرين في آن واحد، التغيير الأول تفكيك النظام القديم والتغيير الثاني تركيب نظام ديمقراطي جديد .

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير موجز عن مسارات التحول الديمقراطي، حزيران 2011.

ثانياً: الأنظمة الأفريقية بين الانقلابات العسكرية والتحول الديمقراطي

شهدت القارة الأفريقية عملية التحول الديمقراطي بشكل واضح منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ بدأت الكثير من الدول الأفريقية بالأخذ بنظام التعددية الحزبية، في أنظمة استولت على الحكم بطريقتين:

الأولى: الانقلابات العسكرية، وقامت هذه الأنظمة على أساس حكم العسكر، حيث تولت قيادات عسكرية الحكم عن طريق انقلابات عسكرية، سواء ضد أنظمة حكم مدنية منتخبة أو ضد حكومات عسكرية ظلوا يسيطرون على الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فقد حدث أكثر من 186 انقلاباً عسكرياً منذ حصول أغلب الدول الأفريقية على استقلالها في بداية الستينات في عموم القارة الأفريقية، وأكثر من مئة محاولة انقلاب عسكري ما بين الفاشلة والناجحة ما بين 1966 إلى 1976، أصبحت قياداتها العسكرية التي استولت على الحكم تنتهج سياسات موالية وتابعة للقوى الكبرى في العالم.

لقد شهدت عدد من الدول الأفريقية التورط العسكري بصورة مباشرة عبر الانقلابات العسكرية، كحالات موريتانيا ومدغشقر والنيجر ومالي، في أعوام: 2008، 2009، 2010، 2012 على التوالي، أو غير مباشرة عبر ترجيح طرف سياسي على آخر، كحالة كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أكتوبر 2010، وهو التورط العسكري في العملية السياسية للدولة الأفريقية الذي يرتبط بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتداعياتها في كل حالة⁽⁴⁾.

إذن هناك هوة بين استمرار (الانقلابات العسكرية) كآلية قد تكون وحيدة لإحداث الانتقال السياسي، وبين (الديمقراطية) وجدواها كآلية غير قادرة على أن تتبوأ تلك الأهمية في إحداث الانتقال السياسي في أفريقيا، وعليه، ويمكن القول: إن الإجراءات الديمقراطية تكون عديمة الجدوى في حال رفض القوى السياسية الرئيسة لها، وهو ما يطرح أسئلة كثيرة عن آلية الانتقال السياسي المرغوب فيها.

**إن الإجراءات الديمقراطية
تكون عديمة الجدوى في حال
رفض القوى السياسية
الرئيسة لها**

(4) جلولي بوجلطية سمية، التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات، (2012) بحث منشور على الرابط: <http://www.nuqush.com/2007>

لم يتغيّر دور المؤسسة العسكرية كثيراً كفاعل سياسي معتبر في الدولة الأفريقية

فعلى الرغم من تطور المؤسسات الديمقراطية في بعض البلدان الأفريقية، إلا أن ذلك لم ينل من كون الانقلابات عادت لتشكّل خياراً وارداً من جديد، خصوصاً مع تعثر الأداء الديمقراطي، وما اتصل به من جمود سياسي، ونفور السكان المحليين في العديد من البلدان الأفريقية من السلطة الرسمية، وبناءً على ذلك لم يتغيّر دور المؤسسة العسكرية كثيراً كفاعل سياسي معتبر في الدولة الأفريقية، لما يتوافر لها من احتكار القدر الأكبر من السلاح، حيث يُسهم توافر السلاح لمجموعات غير نظامية قد ترتبط بقبائل نافذة أو طوائف طامعة أو مضطهدة، في استمرار تحفّز المؤسسة العسكرية للانقضاض على العملية السياسية في حال تهددت مصالحها من تلك المجموعات، كحالة انقلاب مالي، وموقف هؤلاء الانقلابيين من الحرب مع قبائل الطوارق⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة البارزة في الانقلابات العسكرية ودورها في الواقع السياسي في الأنظمة الأفريقية:

- 1 - الانقلاب العسكري في مالي في 22 مارس 2012، قاد هذا الانقلاب مجموعة من صغار العسكريين، بعضهم تلقى تدريبات عسكرية سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.
- 2 - الانقلاب العسكري في النيجر⁽⁷⁾: في الثامن عشر من فبراير 2010، ويعدّ أحد تجليات استدعاء الانقلاب العسكري كآلية للتغيير السياسي.
- 3 - الانقلاب العسكري في مدغشقر: في مارس 2009⁽⁸⁾.
- 4 - الانقلاب العسكري في غينيا بيساو: في مارس 2009 قاده مجموعة من الجنود مدّعين حرصهم على حماية الأمن والاستقرار، وصيانة الديمقراطية، وضمان نزاهة الحكم وشفافيته، مع رفع شعارات الديمقراطية⁽⁹⁾.
- 5 - الانقلاب العسكري في غينيا كوناكري: وفي 23 ديسمبر 2008، وهو الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ غينيا بعد الاستقلال، مُشكّلاً مجلس انقلاب باسم (المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية)⁽¹⁰⁾.

(5) كاظم سعد الاعرجي، أثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مجلة قضايا سياسية، العدد 11، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، 2007.

(6) السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الأفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، 2013، بحث منشور على الرابط: www.qiraatafrican.com/view?q=

(7) حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، قراءات إفريقية، العدد الأول، رمضان 1425هـ - أكتوبر 2004، على الرابط: [http://www.qiraatafrican.com/system?browser=out\(25-2-20](http://www.qiraatafrican.com/system?browser=out(25-2-20)

(8) جون كامبل آشهارود: العودة إلى الانقلابات في أفريقيا، مقال منشور عبر (بروجيكت سنديكيت: عالم الأفكار)، 2010م، على الرابط الإلكتروني: <http://www.project-syndicate.org/commentary/campbell1/Arabic>

(9) عبد العظيم محمود حنفي: عودة الانقلابات العسكرية إلى أفريقيا، مقال منشور بصحيفة العرب القطرية، بتاريخ 21/7/2010، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=141037&issueNo=947&secId>

(10) بحث منشور على الرابط: <http://arabic.euronews.net/2010/11/17/military-seizes-power-in-madagascar>

وتعود حالة عدم الاستقرار في الدول الأفريقية إلى مجموعات من الأسباب التي تتصل بخصوصية السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، لتقع بذلك الدول في أفريقيا بين رحى فكرة مستوردة متحفّظ عليها، وهي استيراد الديمقراطية وفرضها، وفكرة أصيلة مشوّهة مرتبطة بواقع الدولة في أفريقيا، وهي التورط العسكري السافر في نُظُمها السياسية⁽¹¹⁾، ومن هذه الأسباب:

(11) الانتخابات في غينيا بيساو، قاعدة بيانات الانتخابات الأفريقية، على الرابط:

<http://africanelections.tripod.com/gw.html> (20/2/2012)

1 - الأسباب المتصلة بواقع المجتمع والدولة في أفريقيا والإرث الاستعماري .

2 - الأسباب الذاتية المتصلة بالمؤسسة العسكرية الأفريقية وتورطها المباشر في العملية السياسية⁽¹²⁾ .

3 - الأسباب ذات الصلة بالسياق الدولي لأفريقيا .

(12) حمدي عبد الرحمن حسن: ماذا يحدث في غينيا كوناكري؟ الانقلابات العسكرية بأفريقيا عودة لأنماط الاستعمار، المصدر: الأهرام الاقتصادي، ومنشورة على بوابة الأهرام الرقمي بتاريخ 10/26/2009 <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83561&eid=22>

الطريقة الثانية: قيام أنظمة الحكم الفردية تلك التي كانت قائمة على أساس حكم الفرد، وتقوم على هيمنة الفرد أو الزعيم السياسي على نظام الحكم وانفراذه في اتخاذ القرارات السياسية⁽¹³⁾ .

(13) السيد علي أبو فرحة: تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، مصدر سابق، ص 84.

وعلى الرغم من ادّعاء جلّ الأكاديميين الغربيين بعالمية الديمقراطية بمحتواها وخبرتها الأوروبية، بوصفها نموذجاً وحيداً لإدارة الحكم في أعقاب تداعي الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، لم يفلح عديدون في تفسير عدم اتساق هذه العالمية مع الواقع الأفريقي المعقّد، أو تقديم تحليل رصين لعدم قدرة الديمقراطية الغربية على الرسوخ في الدول الأفريقية⁽¹⁴⁾ .

(14) ابو الفضل، محمد، أزمة الديمقراطية في انغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993.

ثالثاً: أداء الديمقراطية وخصوصية الواقع الأفريقي،

على الرغم من الالتفاف العالمي المتزايد نحو شعار الديمقراطي، ظهر عدم وجود تماسك نظري أحياناً، أو قصور تطبيقي، نتيجة عدم اعطاء اعتبار لخصوصية المجتمعات الأفريقية، إن السعي إلى إمكانية فض الاشتباك بين الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عبر انقلاباتها المتتالية، وقبول الأطراف المعنية بالعملية السياسية لأنماط سياسية، قد تكون أكثر ملائمة واستقراراً للدولة الأفريقية من الشكل الديمقراطي للدولة قد يكون أمراً ضرورياً للقارة عموماً، إن إمعان النظر في الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية التي شهدتها ما يربو عن 15 دولة أفريقية في العام 2010 - 2011، يتضح أن

غالبية تلك البلدان تتبني التحول الديمقراطي الشكلي، وهذا يدعم ضعف الفرضية الغربية بشأن الديمقراطية في أفريقيا مما يطرح تساؤلات عدة حول جدوى الديمقراطية فيها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا

من المفترض على الزعامات السياسية أن تحترم رغبات الشعب وتقبل بالتداول السلمي للسلطات السياسية، وتفسح هوامش الحريات الاعلامية وتكون قيادات مستنيرة وواعية بعواقب الأمور ويهتمها انتصار إرادة شعوبها على المصالح الشخصية والفردية، فالتحول الديمقراطي لا يمكنه أن يسود بدون قيادات سياسية مؤمنة وواعية لمفاهيم التحول الديمقراطي، فنجاح التجارب الديمقراطية في كل من السنغال وغانا وجنوب أفريقيا يعود إلى القيادات السياسية الحاكمة في تلك البلدان لاحترامهم لإرادة شعوبهم.

إن عملية التغيير التي شهدتها أفريقيا في التحول نحو النظام الديمقراطي ترجع إلى جملة عوامل أسهمت بشكل فاعل في حدوث عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا وهي⁽¹⁵⁾:

أولاً: العوامل الداخلية:

1 - تنامي الوعي الشعبي والجماهيري: أخذت تنمو داخل الدول الأفريقية تيارات سياسية وشعبية تطالب بالتعددية السياسية والحريات العامة، وهذا أدى إلى نشوء قوى سياسية معارضة للحكومات الأفريقية، التي استطاعت أن توظف التغييرات التي شهدتها البيئة الدولية لدعم مطالبها في القضاء على أنظمة الحزب الواحد والأنظمة الدكتاتورية⁽¹⁶⁾.

ونتيجة لذلك استخدمت الشعوب الأفريقية وسائل عدة، لعل أبرزها التظاهرات والاعتصامات، كأدوات ضغط لأجل اجبار حكام بعض الدول الأفريقية على تقديم تنازلات والقبول بالتعددية السياسية والحزبية.

2 - التطورات السياسية الداخلية: شهدت القارة الأفريقية صراعات وحروب أهلية عديدة مزّقت وحدتها الوطنية وأوصلت الكثير من البلدان إلى طريق مسدود، ومن أبرز المخاطر التي تؤثر على الأنظمة الأفريقية قضية الانهيار في

فالتحول الديمقراطي لا يمكنه أن يسود بدون قيادات سياسية مؤمنة وواعية لمفاهيم التحول الديمقراطي

(15) احمد حجاج، الحكومات الأفريقية والبرلمان الأفريقي: هل ستنتج التجربة؟، مجلة السياسة الدولية العدد 156، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.

(16) احمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 53، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

الحكومات، والذي يأخذ شكلين: انهيار كلي عندما تؤدي الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة والصراع بين جماعات متصارعة عديدة، لا يستطيع أي منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية في الدولة، أما الشكل الثاني فهو الانهيار الجزئي، وهو يقتصر على فترة محدودة من الصراع المسلح أو الحرب الأهلية، ولا سيّما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعات معارضة، ثم تحتاج هذه الجماعات إلى فترة من الوقت حتى تستعيد الأمن والنظام والقانون في أرجاء الدولة⁽¹⁷⁾.

(17) احمد حجاج، العولمة والوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 45.

3 - انتشار ظاهرة تقليد الدول الأفريقية لبعضها البعض، أدت التحولات التي حدثت في بعض الدول الأفريقية، انهيار أنظمة الحزب الواحد، إلى خلق تيار قوي في اتجاه الاخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، وهذا ما شهدته معظم الدول الأفريقية مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، أن تقليد تجارب الدول الأخرى، بسبب نجاحها، كان أحد الأسباب التي أدت إلى بروز موجه كبيرة من التحولات الديمقراطية والأخذ بالتعددية الحزبية التي اجتاحت القارة الأفريقية⁽¹⁸⁾، وهذا ما حدث في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، إذ بدأ تأثير نجاح تجربتها الديمقراطية تنتقل إلى الدول المجاورة لها⁽¹⁹⁾.

(18) حمدي عبدالرحمن حسن، الانتخابات التعددية في أفريقيا، (في مجموعة باحثين)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1997.

4 - دور منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي: مارست منظمة الوحدة الأفريقية دوراً في حث الدول الأفريقية على تبني نظام الحكم الديمقراطي، وتجلى ذلك في القمة الأفريقية السادسة والعشرين عام 1990، حينما تعهد رؤساء الدول الأفريقية بالاتجاه نحو الديمقراطية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما جاء في المادة العاشرة من الاعلان الذي صدر عن القمة، والذي أكد على (نوصي بمزيد من الديمقراطية في مجتمعاتنا وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في بلادنا ونحن نؤكد على حق دولنا في أن تحدد بكل حرية، نظمها الديمقراطية على أساس القيم الاجتماعية والثقافية)⁽²⁰⁾، وتجلى هذا الأمر في مؤتمر القمة الأفريقية التي عقدت في الجزائر عام 1999، حينما اتخذت القادة الأفارقة قراراً تاريخياً بعدم الاعتراف بالنظم والحكومات، التي تقوم على أسس غير دستورية وعدم قبول مثل هذه الأنظمة في عضوية المنظمة⁽²¹⁾.

(19) حارث محمد حسن، مستقبل الغرب: قراءات في النموذج السياسي والفكري الغربي، مجلة افاق استراتيجية، العدد 2، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2001.

(20) سمير حسني، التطورات الأخيرة في الصومال وموقف جامعة الدول العربية منها (في مجموعة باحثين) العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط 1، 1994.

(21) رانيا حسن خفاجة، الاتحاد الأفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

وهو ما ورد أيضاً عندما تحولت المنظمة الى الاتحاد الأفريقي، فقد تضمن

دستور الاتحاد في المادتين الثالثة والرابعة من القانون التأسيسي أهداف ومبادئ بتعزيز المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد⁽²²⁾

(22) عبدالعزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، المكتبة الانكلو- المصرية، القاهرة، 1969.

ثانياً: العوامل الخارجية:

1 - الضغوط الدولية:

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية، لما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الأفريقية، وذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التي تجابهها تلك القوة في القارة الأفريقية، وأن صراعاً نشب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منذ منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم للسيطرة على الدول الأفريقية، بسبب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في آن واحد، وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالقارة الأفريقية بعد أمريكا وروسيا وتأتي بعدها بريطانيا.

أن تحقيق التحول الديمقراطي واحتواء التناقضات الداخلية يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح سياسات نظم الحكم في مجالات المشاركة والعدالة في توزيع الموارد، وتؤدي الصراعات بالنتيجة إلى نشوء ثقافة العنف

ورغم حدوث تحولات ديمقراطية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات أو حروب أهلية، إلا أن التحدي الرئيس الآخر الذي يواجه هذه التحولات يتمثل في استمرار عدم الاستقرار الداخلي في تلك الدول، إذ كانت الصراعات بحد ذاتها نتاجاً لصراعات داخلية تتسم بالتعقيد الشديد لارتباطها بالتناقضات الأثنية والسياسية والاقتصادية

في تلك الدول، ومن ثم فإن الديمقراطية بحد ذاتها ربما لا تكون كافية لحل وتسوية هذه التناقضات، مما يعني أن تحقيق التحول الديمقراطي واحتواء التناقضات الداخلية يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح سياسات نظم الحكم في مجالات المشاركة والعدالة في توزيع الموارد، وتؤدي الصراعات بالنتيجة إلى نشوء ثقافة العنف نتيجة استشراف الصراع الداخلي والقتال المسلح وغياب القانون والانتشار الواسع للأسئلة⁽²³⁾.

(23) عبدالجبار احمد عبدالله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، العدد32، شباط 2006.

2 - تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاية الأنظمة الشيوعية:

إن انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفيت من المعادلة الدولية، فقد أعيد ترتيب الأولويات في ظل المتغيرات الدولية الجديدة من وجه النظر الغربية، إذ أصبح لإصلاح السياسي وحقوق الانسان أحد الاهداف المهمة للاقترب

(24) جون ستر و رون سلاجتاد، الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمير عزت نصار، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

(25) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

(26) تقرير الندوة العلمية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا، بعنوان: بعث أفريقيا الغد سياق التحولات المعولمة: رهانات وآفاق، الجلسة العامة الرابعة عشر، دكار من 15 إلى 19 ديسمبر 2012.

من أو الابتعاد عن بعض أنظمة الحكم الأفريقية⁽²⁴⁾، إن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أدى إلى وقف المساعدات الخارجية التي كانت تقدم لدول العالم الثالث - ومنها الدول الأفريقية - لأسباب أيديولوجية أو سياسية، وسرعان ما بدأت الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية بالضغط على الدول الأفريقية للتحويل نحو الحكم الديمقراطي كشرط لاستمرار المساعدات الاقتصادية⁽²⁵⁾.

3 - دور منظمة الأمم المتحدة: تمارس الأمم المتحدة دوراً كبيراً في دعم الديمقراطية رغم أنها لم تذكر ذلك في شرعتها ولا تذكر الديمقراطية صراحةً، إذ إنها تعمل على دعمها عبر وسائل متعددة مثل بعثات الصداقة التي ترسلها الأمم المتحدة للدعوة إلى الديمقراطية، فضلاً عن جهودها لحفظ السلام وكذلك المساعدات التي توفرها المنظمة الدولية لضمان سلامة العملية الانتخابية في بعض الدول الأفريقية، إذ إن انتهاء الحرب الباردة كان له أثر كبير في حل الصراعات الإقليمية وإقامة أنظمة ديمقراطية قامت الأمم المتحدة بدور الراعي لها، فعلى سبيل المثال فإن انتهاء الحرب الباردة قد أسهم بشكل واضح في تيسير نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية، كما حصل في ناميبيا عند حصولها على استقلالها عام 1990 بإشراف الأمم المتحدة⁽²⁶⁾.

خامساً: آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا

سجلت القارة الأفريقية خطوات متقدمة على طريق بناء النظام الديمقراطي، نتيجة عوامل وتحولات جذرية في أشكال النظام السياسي التقليدي منه والحديث، أن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها أفريقيا تمت عبر أدوات ووسائل عدة أسهمت في مجملها في التحول من النظم غير الديمقراطية (نظام الحزب الواحد، الأنظمة العسكرية) إلى نظم ديمقراطية متعددة الأحزاب ولعل أبرز تلك الآليات هي:

1 - الإصلاح القانوني والدستوري: الأساس القانوني والدستوري لكل دولة هو الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وهو الذي ينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة، والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، لأن الديمقراطية تتطلب وجود دستور يحاسب الحكومة، وأن

هذه المحاسبة تتطلب إن يكون الحكام خاضعين للمحاسبة وفقاً للدستور، وليس وفق رغباتهم واهوائهم⁽²⁷⁾، وعليه فإن الدستور يكون محصلة التوافق على قواسم مشتركة والتراضي على اعتبارات وقيود معينة، يتم التوصل إليها بعملية تفاوض سياسي مسؤول بين القوى المقتنعة بضرورة إدارة أوجه الاختلاف بشكل سلمي وفق شرعية دستورية⁽²⁸⁾.

(27) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 145:2002.

ومع تزايد الضغوطات الداخلية والخارجية أصبحت الدول الأفريقية أمام خيار واضح، إلا وهو التحرر السياسي والتسامح والعدالة الاجتماعية والتحول باتجاه الديمقراطية، وتعد التعديلات الدستورية من أهم الأدوات التي تستعملها هذه الدول لتحقيق هذا التحول، إذ أصبحت الإصلاحات الدستورية النشاط السياسي الرئيس لمعظم الدول الأفريقية والتي أسهمت بشكل كبير في إنشاء معارضة واحزاب سياسية، كما حدث في غانا عام 1992⁽²⁹⁾.

(28) حمدي عبدالرحمن حسن، الانتخابات التعددية في أفريقيا، (في مجموعة باحثين)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 20.

وضمن الإصلاحات الدستورية الضرورية اللازمة لآلية التحول الديمقراطي، هو السماح بتكوين الاحزاب السياسية وحرية ممارستها لنشاطها واعطاء

(29) احمد حجاج، العولمة والوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 45.

الحق لكل مواطن في الانضمام لأي حزب سياسي، وعلى الرغم من أن العديد من الدساتير الأفريقية أقرت التعددية الحزبية لكن الكثير منها محفوفة بقيود وشروط تحد من حرية المواطن، وهنا لابد من تأكيد أن الإصلاحات الدستورية في عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا لا تقتصر على السماح بالتعددية الحزبية، وإنما تتعدى ذلك إلى الاهتمام

أن العديد من الدساتير الأفريقية أقرت التعددية الحزبية لكن الكثير منها محفوفة بقيود وشروط تحد من حرية المواطن

بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والنص على حقوق الأقليات، وهذا ما عملت به الكثير من الدول الأفريقية⁽³⁰⁾

(30) رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 82.

2 - العامل الاقتصادي: للعامل الاقتصادي أثر مهم في عملية التحول الديمقراطي لأي بلد، إذ إن هنالك علاقة إيجابية بين الجانبين، وهذا ما ذهب إليه الكثيرون حينما رأوا بأن الديمقراطية مرتبطة إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية، وأن المجتمع الذي ينجح في التوصل إلى مستوى عالٍ من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الأوضاع للمشاركة الفعالة في العملية السياسية، ولعل أبرز العوامل التي تربط بين عملية التحول الديمقراطي وبين النمو الاقتصادي للمجتمع تتحدد بعدة نقاط منها⁽³¹⁾:

(31) كاظم سعد الاعرجي، أثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 215.

- 1 - يهيئ النمو الاقتصادي الفرص ومستوى أعلى من الدخل ومن الأمن الاقتصادي للمجتمع .
- 2 - يغير النمو الاقتصادي قناعة ووجهات نظر اصحاب الطبقة الاجتماعية والاقتصادية .
- 3 - إن النمو الاقتصادي يسهم في خفض مستوى اللامساواة بين طبقات المجتمع .
- 4 - إن زيادة الثروة يزيد من فرص تعرض الطبقة العاملة إلى التأثيرات والضغوط المختلفة .
- 5 - إن ازدياد الثروة يقلل من الفوائد التي تجنيها السلطة السياسية⁽³²⁾ .

(32) نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص14.

مستقبل التحول الديمقراطي في أفريقيا

في الواقع إن الحكم على مستقبل التحول الديمقراطي في أفريقيا من حيث نجاحها أم لا ، أو من حيث نتائجها، ستختلف من دولة لأخرى، إذ أن لكل واحدة منها اوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بها، فضلاً عن أن هذه التجربة لا زالت فتية وفي مراحلها الأولى، إلا أن تجربة التحول الديمقراطي في أفريقيا هي كغيرها من التجارب التي ستكون امام خيارين، أما النجاح والتقدم أو التراجع والفشل .

الخيار الأول: خيار النجاح والتقدم، إن الآليات التي أدت إلى دعم مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، لا يقتصر دوره على المساعدة في نجاح هذا التحول بل يتعداه ليشمل مواكبة الممارسة الديمقراطية والسعي لأجل تطويرها، بعبارة أخرى فأن وجود الديمقراطية يخلق بحد ذاته مثل هذه الآليات ويساعد على نموها، فهو يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير نظام التعليم ونوعيته⁽³³⁾ .

(33) - سعد ناجي جواد، التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد، 2000، 215.

الخيار الثاني: خيار التراجع والفشل، إن انعدام الآليات الضرورية للتحول الديمقراطي يؤدي بالنتيجة إلى تراجع الديمقراطية في الدول الأفريقية، لا سيما في ظل وجود معوقات ومشكلات داخلية تتمثل في التركيبة القبلية للمجتمعات الأفريقية والانقلابات العسكرية والمشاكل الاقتصادية، ومعوقات خارجية تواجه الديمقراطية في هذه البلدان، منها اقليمية وأخرى دولية⁽³⁴⁾ .

(34) عبدالعزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، المكتبة الانكلو-المصرية، القاهرة، 1969، ص19.

سادساً: عملية التحول الديمقراطي في كينيا كأنموذج للدراسة

جمهورية كينيا إحدى الدول الأفريقية التي خضعت للاحتلال البريطاني، عرفت سابقاً باسم (شرق أفريقيا البريطانية)، نالت استقلالها في الثاني عشر من أكتوبر 1963، احتلتها بريطانيا عقب توقيع معاهدة مع ألمانيا لاقتسام شرق أفريقيا في سنة 1888.

ونظام الحكم في كينيا نظام جمهوري، ويشغل رئيس الجمهورية كل من منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتم انتخابه بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات، تتكون الهيئة التشريعية بكينيا من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية وتتكون من 224 عضواً، منهم 210 عضو يتم انتخابهم بانتخابات شعبية مباشرة ومدة خدمتهم خمس سنوات، و 12 عضواً يتم تعيينهم بواسطة رئيس الجمهورية، بعد أن يتم اختيارهم بواسطة الأحزاب السياسية، وذلك بناء على إجمالي الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات البرلمانية، واثنان بحكم المنصب، إما السلطة القضائية تتمثل في محكمة الاستئناف والتي يتم تعيين قضااتها بواسطة رئيس الجمهورية، وهي أعلى سلطة قضائية بكينيا إلى جانب المحكمة العليا.

ويوجد في كينيا نظام تعدد الأحزاب السياسية، نذكر منها الحزب الديمقراطي الكيني، منتدى استعادة الديمقراطية (أسيلي)، منتدى استعادة الديمقراطية - كينيا، منتدى استعادة الديمقراطية - الشعب، الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني وغيرهم، وتمثل كينيا نموذجاً للدول الأفريقية التي شهدت استقراراً سياسياً لمدة طويلة، دام لأكثر من أربعين عام (1963 - 2003) إذ لم تشبها سوى حالات بسيطة من دول أفريقيا، كما أنه لا يمكن نكران قيام كينيا بدور هام في حل النزاعات في القارة الأفريقية، حتى أصبح لمدنها شهرة عالمية (كالدور يتوما شاكوس) التي استضافت مؤتمرات مصالحة صومالية وسودانية، فضلاً عن ذلك فإن كينيا تعد حلقة مواصلات هامة بين الشرق الأوسط وأفريقيا وتحقيقتها لنمو اقتصادي وصل إلى (6%)⁽³⁵⁾.

وبالرغم من أن الاستقرار السياسي الذي شهدته كينيا لم يكن قائماً على صيرورة ديمقراطية حقيقية ومتقدمة، بل أنه هو قائم على أساس التسلط والقمع للأنظمة الحاكمة، إذ افتقدت الديمقراطية الكينية إلى أبسط معايير

(35) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ورقة حول: أزمة الديمقراطية والانتخابات في أفريقيا، انتخابات 27 ديسمبر 2007 الكينية نموذجاً، 2013، على الرابط: www.communication.gov.ke/elections/default.asp

الشفافية، فقد غرقت البلاد في فساد كبير وقعت فيه النخب الحاكمة منذ الاستقلال عن بريطانيا، غير أن هذا الاستقرار أسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، إذ شهدت كينيا انتخابات حرة في الأعوام 2003 و2007، وسمح للمعارضة والأحزاب الأخرى بالمنافسة على السلطة مع ما شاب هذه الانتخابات من الغموض، إلا أنها مثلت خطوة أساسية في مسار تكريس التداول السلمي للسلطة بعد أن استطاعت المعارضة الفوز في الانتخابات التي جرت عام 2003، على خلاف الانتخابات التي جرت عام 1992 و1997 والتي شهدت أعمال عنف دامية. وبهذا استطاعت كينيا أن تضع نفسها في الطريق نحو التحول الديمقراطي، والتي عُدَّتْ (انتصاراً للديمقراطية الأفريقية). وستبقى هذه التجربة تواجه تحديات لعل أبرزها⁽³⁶⁾:

(36) المصدر السابق.

- 1 - تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ودورها في صياغة خيارات التحول.
- 2 - الفساد الكبير وهدر الأموال.
- 3 - إشكالات تنظيمية وبنوية تؤثر في فاعلية قوى المعارضة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

الخاتمة

إن موضوع التحول الديمقراطي في أفريقيا يُعدُّ من الموضوعات المهمة، التي بها حاجة إلى العديد من الدراسات للإحاطة بجانبه كافة، وذلك لأن نتائجه تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر، وعليه نستنتج الآتي:

- 1 - الدول الاستعمارية كانت قد فرضت على الدول الأفريقية بعد استقلالها، أنظمة قائمة على التعددية الحزبية دون الاهتمام بمدى ملائمة هذه الأنظمة لواقع المجتمع الأفريقي أو عدمه، وبالنتيجة سرعان ما تركت هذه الدول تلك الأنظمة واتجهت نحو الأخذ بنظام الحزب الواحد.
- 2 - إن فشل نظام الحزب الواحد في تحقيق التنمية الاقتصادية أو توفير الديمقراطية المطلوبة، أو في بناء نظام سياسي رصين في بعض المناطق في أفريقيا، أدى إلى أن تقوم المؤسسة العسكرية بالتحرك والنجاح في الكثير من الأحيان باتجاه إسقاط الحكومات المدنية والسيطرة على السلطة.

3 - اخذت الدول الأفريقية بالاتجاه نحو الأخذ بالنظام الديمقراطي بعد ما يقرب من أربعة عقود من الاستقلال.

4 - إن الانتقال من نظم الحكم السلطوية إلى نظم الحكم الديمقراطية في الدول الأفريقية، كان يستلزم وجود مجموعة من الآليات التي تساعد على تحقيق الانتقال لعل أبرزها: الإصلاح الدستوري، العامل الاقتصادي، المجتمع المدني، التعليم، الحروب الأهلية وغيرها.

5 - إن كينيا كدولة افريقية شهدت الاستقرار السياسي منذ استقلالها لأكثر من أربعين عاماً، وهي لم تختلف كثيراً عن بقية الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار، إذ إنها شهدت في عقد التسعينيات أعمال عنف واضطرابات في أثناء الانتخابات التي شهدتها عامي 1992 و 1997.

6 - برغم أن كينيا شهدت تحولاً نحو الديمقراطية وإلى الحكم المدني بشكل ملحوظ، مقارنة ببقية الدول الأفريقية، لا زال الخيار الديمقراطي يواجه تحديات ومعوقات عديدة، لعل أبرزها: التعددية المجتمعية، والخوف من العسكر، وسوء الاوضاع الاقتصادية، و الضغوطات الخارجية.

وعلى الرغم من هذه المشكلاتما زالت الديمقراطية قائمة في كينيا، ويعود ذلك إلى الدعم الخارجي لها، إلا أن ذلك لا يعني أن المسار الديمقراطي الذي تنتهجه كينيا قد يؤدي إلى الفشل في حال تفاقم المشكلات المذكورة.



إشكالية الدولة الوطنية والصراعات العرقية في أفريقيا

أ.م جميلة سي يوسف*

باحثة وأكاديمية من الجزائر

* كلية العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، جامعة الجزائر

مقدمة

في الدولة الوطنية يجب أن يتوافر لدى تجمُّع بشري الرغبة في الحياة المشتركة، سواء تحقق هذا الشعور بتوفير مقوِّم من المقومات المهيئة لهذه الرغبة، أو أكثر من مقوِّم، كوحدة اللغة أو الأصل أو وحدة الدين أو وحدة التاريخ المشترك أو الجوار الإقليمي الذي يولِّد وحدة المصالح أو غير ذلك من المقومات التي تخلق لدى العنصر البشري الرغبة في الحياة الجماعية الواحدة، ممَّا يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية ومن ثم تفادي الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى التفكيك ومنها الصراعات العرقية⁽¹⁾، والدولة الوطنية في مفهومها العام هي التنظيم الحقيقي والمجسد لمعنى الأمة. وفي هذا المستوى من التنظيم لا يصبح هناك فرق بين الدولة والأمة اللذين يشكلان وحدة كاملة، هذا الأمر تطلب قروناً من الثورات والتضحيات التي توجت بإنشاء اتفاقية ويستفاليا 1648، ومن بعد الثورة الفرنسية في 1789. إذا ما قمنا بعملية مقارنة بين هذا الإطار النظري للدولة الوطنية وبين واقع الدولة في أفريقيا، يمكن لنا أن نخلص إلى نتيجة أن الدولة في أفريقيا لم تتمكن بعد، من الارتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية كما هي معرفة. وانطلاقاً من ضعف يتمثل أساساً فيعدم تمثيل الدولة للمجتمع، فالملاحظ في أفريقيا استحواذ جماعة أو جماعتين عرقيتين على السلطة وتطوير جهاز بيروقراطي غرضه إعادة إنتاج التركيبة العرقية والاجتماعية للنظام الحاكم مع الاعتماد على النأييد الخارجي، هذه الوضعية أفرزت آثاراً عميقة على وحدة وتماسك الدولة والتي ظهرت في شكل صراعات عرقية تقودها حركات قومية تطالب بقيام دولة مستقلة كانفصال جنوب السودان عن شماله واستقلال أريتيريا عن إثيوبيا وانهيار دولة الصومال.

(1) محمد طه بدوي، النظريات السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986، ص55.

وانطلاقاً من هنا، يتبادر إلى أذهاننا السؤال الآتي :

- كيف يمكن تفسير إشكالية الدولة الوطنية في أفريقيا وماهي تداعياتها؟
وكيف يمكننا تقييم تجربة الدولة الوطنية في أفريقيا؟

أولاً: التعريف بالدولة الوطنية :

إن مصطلح الدولة الوطنية لدى فيبر هي الإطار والتنظيم الذي يجسد واقعياً مفهوم الأمة، إذ يصبح الشعب والأمة عنصراً واحداً يجسد مجموعة ثقافية وسياسية في هذا التنظيم، تتمكن الأمة من ممارسة الحكم والتمتع أيضاً بالاستقلال التام. وفي إطار الدولة الوطنية تصبح الهوية الوطنية ملكاً مشاعاً لدى كل الأفراد، من دون تمييز ذلك إنها قائمة على تكريس واحترام قيمة وشعور كل فرد وترسيخ الحقوق والواجبات، التي يتمتع بها هذا الفرد أو المواطن. إن الهوية الوطنية تعبر اهتماماً خاصاً للمواطنة، فهي الركيزة الأساسية في بناء الدولة الوطنية التي تتجاوز المنطق التقليدي، الذي كان سائداً قبل ظهورها أي ما قبل الوطنية والقائم على الولاءات للقبيلة والعشيرة وللانتماءات العرقية.

**أن الاعتراف بالدولة لا يتم إلا
في إطار تحديد علاقاتها
بالأمة**

إن مصطلح الدولة الوطنية هو نتاج الوعي من طرف الدولة بالحقائق الوطنية، وفي هذه الحالة يجب أن ينظر إليها على أنها الأمة المنظمة. الدولة (Etat) والوطنية (National)

في إطار المفهوم المركب نفسه أي الدولة الوطنية يجعل منها كائن قانوني واعتباري ومالكة للسيادة، وفي هذا الإطار تنص مدرسة التشريع الفرنسي على أن الاعتراف بالدولة لا يتم إلا في إطار تحديد علاقاتها بالأمة. وانطلاقاً من هذا فإن الاعتراف بوجود الدولة يرتبط بتشكيل الأمة لعدد معين من المؤسسات التمثيلية.

Emmanuel Picavet «Modèles (2) formels et rationalitépolitique», Paris, PUF, 2002 PP. 161 - 185..

Sous la direction de Gil (3) Delannoi et Pierre André Taguieff, «Théories du nationalisme» Paris, ED Kime, 1991, PP 319 - 324, Paris.

فالدولة الوطنية الكاملة كائن إقليمي وسياسي واجتماعي⁽²⁾ وثقافي وأسطوري. إن حقيقة الدولة الوطنية متعددة الأبعاد وهي قائمة على الجمع بين مقومات مختلفة في إطار الوحدة⁽³⁾.

(4) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، ط 1، رياض: مكتب العبيكان، 2007، ص 86.

وتعدّ عملية ظهور الدولة موائمة تدريجية بين الهياكل السياسية ونمطاً أساسياً للمجتمعات البشرية، ويقوم هذا النمط على تواجد مقومات مشتركة التي تؤدي إلى تحقيق الانسجام والرغبة في الحياة المشتركة⁽⁴⁾. وتستند كفاءة

الدولة المتناسكة إلى قدرتها في تعبئة المجتمع في مواجهة التهديدات الخارجية .

وفي إطار الدولة الوطنية يستوجب على الدولة أن تتمتع بمصدر سلطة واحدة⁽⁵⁾، في إطار إقليمها الذي يسيطر عليه، كما يجب أن تحظى بولاء السكان لها، ويجب على الدولة أن تعمل بطريقة منظمة ودائمة وبشكل جيد، لتحقيق مصالح المجتمع .

(5) جونز. درايزك، باتريك دنفلي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هاشم أحمد محمد، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص 38.

Carr. E. H and others, Nationalisme, London oxford university presse, 1939, PP.25-34.

ثانياً: نشأة مفهوم الدولة الأمة في أوروبا وتطوره

يتقارب مضمون الدولة الوطنية في أوروبا، ذلك أن الدولة الأوربية أوجدها المجتمع بخوضه حروباً وثورات عديدة طيلة القرون الماضية، أسفرت عن تشكيل تنظيم سياسي مثل صوت الشعب. فالدولة الوطنية الأوربية تعد نتاجاً لمسار ثوري تاريخي طويل، استهدف الإطاحة بالنظام الإمبراطوري القائم على مبدأ العروش، وتحقيق مبدأ القوميات ومبدأ حق

تعد الدولة الوطنية وليدة حركات قومية قادها وطنيون تشبعوا بالأفكار القومية والتحررية

الشعوب في تقرير مصيرها⁽⁶⁾، فالدولة الأوربية الحالية التي أوجدتها اتفاقية ويستفاليا سنة 1648، هي وليدة تطورات فكرية ومادية تجسدت في نظريات العقد الاجتماعي، التي تقيم عقداً اجتماعياً يعد الركيزة الأساسية للديمقراطية، إذ تقوم على الإرادة الشعبية وتقييد سلطة الحاكم. ترأس هذه النظريات فلاسفة القرن السابع عشر أولاً، وفيما بعد فلاسفة القرن الثامن عشر، أمثال جون لوك، المفكر الإنجليزي وجون جاك روسو الفرنسي الأصل⁽⁷⁾. وكذلك تعد الدولة الوطنية وليدة حركات قومية قادها وطنيون تشبعوا بالأفكار القومية والتحررية .

(6) محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 35

(7) Pour d'amples informations voir, Jean jacques Rousseau, Du contrat social, tome 3, Alger éditions Enag, 1991

جاءت اتفاقية ويستفاليا 1648 لتضع حداً للحروب وإرساء قواعد الدولة الأمة، على أساس الأخذ بمبدأ القومية أي قيام الدولة على الترابط الموضوعي، ومن مقومات هذا الترابط وحدة العرق والعقيدة واللغة والثقافة والتاريخ. وبموجب هذه الاتفاقية نشأت دول في إنجلترا، وفرنسا وإسبانيا وبدأت تبرز المشاركة التدريجية للمواطنين في الحياة السياسية⁽⁸⁾.

(8) Alain Djarkoff et autres, Repenser le nationalismethéories et pratiques, presses desciencepolitiques, Paris, 2006. PP 15 et 16.

غير أنّ ما ميّز هذه الدول الجديدة ظهور حكومات ملكية مركزية مطلقة، مع تطبيق أنظمة قانونية موسعة واستبعاد مشاركة رجال الدين في الحكم كما في

السابق. هذه الدول الملكية لم تحترم ما جاء في اتفاقية ويستفاليا كلية والمتعلق بتأسيس الدولة الأمة. فالمشاركون في اتفاقية ويستفاليا كان هدفهم الأساسي المحافظة على التوازن بين الدول العظمى التي كانت سائدة قبل الاتفاقية، دون إعطاء اهتمام كبير لعامل رغبة الشعوب في التعبير عن ولائهم السياسي أو مصيرهم السياسي.

حقق هذا النظام الجديد استتباب الاستقرار النسبي داخل الدول وأيضاً السلام ما بين القوى لكن على أساس التوازن في القوة.

استمرت الحركات القومية في المطالبة بدولة وطنية فعلية مع مجيء الثورة الفرنسية سنة 1789 التي أكدت مبدأ القوميات⁽⁹⁾، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرهم ويمثل هذا المبدأ في حق الجماعة البشرية في تحديد مصيرها السياسي، سواء بالانفصال عن الدولة التي تضمها أو بالانضمام إلى دولة أخرى تتقاسم معها عوامل أو مقومات مشتركة. ويرتكز هذا الحق على الإرادة الشعبية دون تقييدها بالروابط الموضوعية.

(9) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2004، ص. 29.

فالثورة الفرنسية جاءت للقضاء على مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب، الذي يفرض نفسه بالرغم من معاهدة ويستفاليا، والذي تجسد في الإمبراطوريات الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية والمجرية...، لكن الأحداث السياسية أكدت استمرارية مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب كغزوات نابليون الواسعة واستعماره لألمانيا.

نستنتج مما سبق أنه كلما برزت على الساحة السياسية الأوربية أطر تنظيمية، أو ثورات تهدف إلى التجسيد الفعلي للدولة الأمة والقضاء على نظام التوازن التقليدي للقوى التي تحكم وفق سياسة التسلط المطلق بالشعوب، برزت بالمقابل أطر جماعية (مؤتمرات وغيرها) تديرها هذه القوى من أجل الحفاظ على الأوضاع الراهنة، والتي هي في صالحها، هدفها تأكيد حق العروش في تقرير مصائر الشعوب.

إن استمرار الحركات الوطنية أو القومية، أسفر في بداية القرن التاسع عشر عن القضاء على مبدأ العروش في تقرير مصائر الشعوب، وقيام الدولة الأمة أو الدولة الوطنية كقيام الجمهورية الفرنسية، وتأسيس دولة إيطاليا وهنغاريا واليونان وسويسرا وتشكسلوفاكيا...

إن الدولة الأمة التي أسست في أوروبا هي قائمة على أساس التجرد من المفهوم العرقي، وبالمقابل كان الأفراد يتمتعون بصفة المواطنة التي تمنح المساواة في الحقوق والواجبات بين كل أفراد المجتمع بما فيهم النظام السياسي، الأمر الذي وطد من شعور انتماء هؤلاء الأفراد نحو أوطانهم على أساس وحدة المصير السياسي والعقلاني، واستبعاد بذلك البعد العرقي كإطار للولاء و كل أشكال الصراعات.

ثالثاً: دراسة واقع الدولة الوطنية في أفريقيا

انطلاقاً من دراستنا للمسار التاريخي الوطني الخاص بقيام الدولة الأمة في أوروبا، والذي استغرق قروناً طويلة، فإن السؤال المطروح هو: هل يمكن عدّ هذه التجربة الأوربية (الدولة الوطنية الأوربية)، والتي هي وليدة ظروف وأحداث وحروب خاصة بالمجتمعات الأوربية، أنموذجاً يمكن الاقتداء به في أفريقيا لبناء دولة وطنية كما فعلت الدول الأفريقية بعد إحرازها على الاستقلال، مع العلم أن أفريقيا كان لها تنظيم سياسي واجتماعي مغاير لنظام الدولة في أوروبا؟

وسنركز هنا على القيام بعملية التشريح للدولة الوطنية في أفريقيا بالوقوف على أهم مرتكزاتها، لغرض تحديد درجة تنظيم الدولة الأفريقية ومدى استجابتها لأركان قيام الدولة الوطنية بحسب التعاريف المقدمة آنفاً. كما سوف نتطرق إلى نظرة الغرب الاستعمارية تجاه المجتمعات الأفريقية باعتبارها مجتمعات تتواجد في الدرجة الدنيا.

(أ) - ركائز الدولة في أفريقيا

1 - تحطيم التنظيم السياسي والاجتماعي الأفريقي السائد قبل الاستعمار وتنصيب دولة موالية للغرب بعد الاستقلال: إن السلطة في أفريقيا، أسست انطلاقاً من العامل التاريخي الذي لعب دور الاستقطاب، فهو ذاكرة الشعوب الذي يدفع بالشعور الإنساني إلى الرغبة في الانطواء تحت سلطة معينة. والمجتمع الأفريقي قائماً على دولة متعددة العرقيات تقوم على وجود سلطة مركزية، لكن مع الحفاظ على استقلالية الأقاليم التي توجد ضمن الإطار الإقليمي للدولة. وكانت هذه الأخيرة تطبق القوانين التقليدية التي هي نتاج تنظيم سياسي واجتماعي اندماجي، يمتاز بالتنوع العرقي والتعددية الثقافية.

وهي من ثم تختلف عن النموذج الأوربي الخاص بالدولة الأمة. فما يميز المجتمع الأفريقي هو غلبة الانتماء العرقي على الانتماء الوطني أو المدني وغياب مفهوم المواطنة، وكذلك تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس للحكومة المركزية هو المحدد للتوجه السياسي، والمهيمن على سلوكه الاجتماعي⁽¹⁰⁾.

(10) علي لوراري، جدولة الدولة والعرق في أفريقيا: بين منطق الاستيعاب، ومنطق التعدد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 3، ديسمبر 2014، ص. 67.

لذلك أدى الاستعمار دوراً بارزاً في تحطيم هذا التنظيم الاجتماعي والسياسي، عن طريق سياسة رسم أو خلق الحدود وتمزيق أواصر الجماعة العرقية الواحدة، فأصبحت جماعة عرقية واحدة مثلاً، تتوزع على ثلاث أو أربع دول، بحيث أصبح من الصعب تحقيق التجانس والاستقرار وتلاحم الأمة والتفافها حول النظام الحاكم.

2 - مواصلة الغرب سياسية تدعيم الجماعات: عمل الغرب على سياسة تدعيم جماعات عرقية سلمت لها مقاليد الحكم قبل انسحابه، وأضفت على نفسها الطابع الشرعي عن طريق استغلال رموز الثورة، على أساس أنها كانت تمثل القيادات التحررية بالأمس ضد الاستعمار، وقبل انسحابه ربط الدول الأفريقية بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية، الثقافية والعسكرية، إذ نلاحظ التواجد العسكري الفرنسي تقريباً في كل دول أفريقيا الفرانكفونية، بالإضافة إلى اتفاقيات الدفاع والتعاون مع هذه الدول، وهنالك أيضاً اتفاقيات ومعاهدات الشراكة في إطار دول أفريقيا، الكرايب والباسفيك (A. C. P) بين إنجلترا ومستعمراتها السابقة. ففي بروندي ورواندا مقاليد الحكم للعناصر التوتسية وفي السودان، في فترة الإعداد لاستقلال السودان، اعتمد المحتلون الإنجليز على اتخاذ قرارات، سلمت لجنة السودان عام 1954، ويقصد بالسودنة إبدال المسؤولين الإداريين الإنجليز الذين اهتموا بإدارة شؤون البلاد في أثناء مرحلة الاستعمار بمسؤولين سودانيين⁽¹¹⁾. وعدت السياسة الإنجليزية بذور حرب أهلية طويلة بين شمال وجنوب السودان أسفرت عن انفصال الجنوب وإقامة دولة الجنوب المستقلة.

(11) عبد المالك عودة، مستقبل جنوب السودانين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992، ص 7.

3 - تدعيم الحركات العرقية المناوئة لأنظمة الحكم المعادية: فيما يتصل بالحركة العرقية في جنوب السودان قبل تحول هذه المنطقة الجنوبية إلى دولة منفصلة ومستقلة، كانت دائمة التأثير السلبي في العلاقات بين السودان

والدول المجاورة التي كانت بمثابة الدعم للإنفصاليين في الجنوب. تتمثل هذه الدول في إثيوبيا في فترة الإمبراطور هيلاسيلاسي، وفترة حكم الرئيس منغستو هيللا ماريام وأوغندا وأريتريا ومصر، ويشار كذلك إلى أن الولايات المتحدة قد قدمت يد العون للحركة الجنوبية السودانية. الغاية من ذلك هو التقليل من سيطرة النظام الحاكم على المناطق الغنية بالثروات.

رابعاً: نظرة الغرب الإستعمارية تجاه المجتمعات الأفريقية

تصب الفلسفة الاستعمارية في إطار التيارات الاجتماعية الأكاديمية الغربية التي من روادها مفكرون اجتماعيون أمثال إميل دوركايم، ماكس فيبر، تالكوتبارسونز وجون فرانسوا بيار، أن الدول الأفريقية ليس لها مؤهلات فكرية وثقافية تمكنها من التطور، فهي لم تستوفِ شروط قيامها كتنظيم اجتماعي له حدوده الإقليمية وبنية مركزية متماسكة، وإرادة بقاء شعبها

أن الدول الأفريقية ليس لها مؤهلات فكرية وثقافية تمكنها من التطور، فهي لم تستوفِ شروط قيامها كتنظيم اجتماعي

ضمن كيان سياسي موحد ومستقل. ذلك أن أفريقيا لا تنتمي إلى الحضارة الغربية بموجب أنها لا تدين بالمسيحية، ومن ثمّ ليس لها أعراف وتقاليد الحضارة الغربية، وتلتقي هذه الأفكار مع نظرية ستيوارت ميل حول وجوب مزج الشعوب الأفريقية بالشعوب المتحضرة، من أجل تطوير النظام الجديد الذي يدعو إليه الغرب ويتجاوز معاهدة ويستفاليا 1648، والمبدأ الأساسي فيها والمتعلق بالسيادة الوطنية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان والشرعية الديمقراطية.

ويرى كل من باترون بادى وبرينوم بيار وفرانسيس فوكوياما، أن أفريقيا لا يمكن أن تتطور إلا بمساعدة الغرب الذي بمقدوره تحديد مدى وقدرة الدولة، مقابل شروط تفرضها القوى الكبرى المانحة للمساعدات

وفي هذا الإطار تؤكد النظريات الغربية التي تناولت الدولة في أفريقيا (نظرية الدولة المستوردة)⁽¹²⁾، نظرية الدولة في أفريقيا، سياسية البطن)⁽¹³⁾ على استحالة تجسيد أركان الدولة الوطنية الفعلية في أفريقيا نظراً لقيامها على الركائز الآتية:

(1) - مركزية سياسية مع انعدام ميكانيزمات الديمقراطية، فالنظام السياسي في أفريقيا يتميز بوجود جماعات مسيطرة تهتم بتطوير سياسات حول كيفية تسيير

B. Badie, l'Etatimporté, (12) L'oxidentalisation de l'ordrepolitiqué, parisfayard, 1992

J.F. Bayart, Etat en (13) Afrique, politique du ventre, Fayard, Paris, 1989, P. 57, 58.

مواردها الخاصة، ويؤدي الأمن دوراً كبيراً في تعزيز مكانة وقوة السلطة، وفي انتقاء المترشحين للانتخابات ومراقبة أشغال الجمعيات والاحتفالات، ومن الأمثلة على ذلك، جماعة التوتسي المسيطرة في رواندا وفي بروندي بالرغم من كونها جماعة الأقلية (13% من مجموع السكان) أمام جماعة الأغلبية التي تتشكل من عناصر الهوتو بالنسبة 85% من جملة السكان. وتحتل جماعة التوتسي موقعها المسيطر منذ خمسة وثلاثين عاماً. وترفض كل مشاركة في الحكم من طرف الهوتو.

لذلك قامت القوات المسلحة التوتسية بإعدام الرئيس البروند يميل شيور نداي (الهوتوي الانتماء) عقب انتخابه رئيساً للبلاد بمقتضى أول انتخابات حرة أجريت في بروندي عام 1993، وبالمسح العرقي الذي ذهب ضحيته أعداداً كبيرة من عناصر جماعة الهوتو وتشرد الألاف. في ليبيريا، شهدت البلاد في المدة بين (1989 - 1997) صراعاً عرقياً دامياً بين جماعتي الجيو (The Gio) والمانو (The Mano) بزعامة تشارلز تايلور من جهة والجماعة العرقية المسيطرة المتمثلة في جماعة كراهن (Krahn) من جهة أخرى، استهدف بها تشارلز تايلور السيطرة على الحكم والإطاحة بجماعة الكراهن والارتقاء بجماعتي الجيو والمانو إلى موقع السيطرة في ليبيريا، وقد اغتيل الرئيس الليبيري الكراهن الأصل صامويل دو، وتمكن تشارلز تايلور من السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد.

(2) - ضعف الاقتصاد وعدم قدرة الدولة على التعبئة الجماهيرية لإنشاء مجتمع مدني يقوم بدور المراقب للجهاز البيروقراطي، فهذا الأخير يعمل على إعادة إنتاج الدولة على أساس الرشوة، العلاقات الزبائنية وسياسة الاستقطاب للقوى الاجتماعية، ومن ثمّ فإن سياسات الإصلاح التي تقوم بها الدولة يميزها الغموض ذلك أنها تقوم على عدم فصل الإصلاح الإداري والمؤسستي عن الإصلاح السياسي والاجتماعي. مما أدى إلى امتزاج المصلحة العامة مع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى غموض أهداف المؤسسات واستحالة اصطفاة أهداف ومصالح الوكلاء والمديرين وخضوع المؤسسات العامة للبنية الاجتماعية من أعراف وتقاليد مما يؤدي إلى تصدع شرعية السلطة.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عدم إمكانية تحقيق الاندماج الاجتماعي

وكانت النتيجة بروز صراعات عرقية تجسدت في حركات تطالب بحق تقرير مصير شعبها عن طريق الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة بالاستقلال عنها أو بالانضمام إلى دولة أخرى تقاسمها مقومات أو روابط مشتركة، منها الحركة الإرتيرية التي انتهت بالانفصال عن إثيوبيا وقيام دولة أريتيريا، وحركة صومالي أوجادين التي تطالب بالانفصال عن إثيوبيا، وحركة جيش تحرير جنوب السودان التي انتهت بقيام دولة جنوب السودان⁽¹⁴⁾. وهنا يستوجبنا طرح السؤال الآتي:

هل هذه الحركات العرقية التحررية تهدف إلى تجسيد آمال وأمانى ومطالب الجماعات التي تمثلها؟ ولا سيما أننا نشاهد الدول التي تحصلت على استقلالها بفعل عامل التحرر من قبضة الدول التي كانت تضمها، تعرف حالياً صراعات داخلية تفند نوايا القيادات في تحقيق أو تجسيد أركان الدولة الوطنية كحقيقة، مثال قيام دولة أريتيريا في 24 مايو 1993 بعد انفصالها عن إثيوبيا، لكن يلاحظ سيطرة جماعة الأقلية المسيحية على الحكم في أريتيريا، وهذا خلق صراعات داخلية بين الأغلبية المسلمة التي يغمرها شعور بالاضطهاد وبين الأقلية المسيحية المسيطرة، أيضاً تعرف حالياً دولة جنوب السودان صراعات قبلية وعرقية خطيرة.

ومما سبق فإننا نخلص إلى أن الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي لا يمكن أن يكون أنموذجاً عاماً لتنظيم المجتمعات السياسية لاختلاف الظروف التاريخية. والمقومات والعوامل الوطنية أو القومية. ويؤكد في هذا الصدد، المفكر والباحث الأفريقي ماويلا تسي يمبي (Mayila - Tshiyembe) على فشل تعميم هذا الأنموذج عالمياً وعلى أفريقيا على وجه الخصوص، إذ يرى أن الدولة الأمة مفهوم خاص بالتاريخ الأوربي، الذي شهد ثورات عارمة من أجل تجسيد الدولة الوطنية، هذه الأخيرة تقوم على

أساس التجرد من المفهوم العرقي، لكن مع وفرة مقومات التعايش والرغبة في الحياة المشتركة أهمها صفة المواطنة التي تحقق المساواة من ناحية الحقوق والواجبات، الأمر الذي وطد عامل الشعور بالرغبة في الانتماء الوطني كإطار للولاء بدلاً من الولاء للقبيلة أو للجماعة العرقية، وهو من ثم لا يمكن تطبيقه على الدولة الأفريقية التي تختلف من حيث الإرث التاريخي القومي والتنظيم الاجتماعي

(14) تيدرو بارتجار، أقلييات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995. سعد الدين إبراهيم، المل للونحل والأعراق: هم وميات الأقلييات في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994.

أن الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي لا يمكن أن يكون أنموذجاً عاماً لتنظيم المجتمعات السياسية لاختلاف الظروف التاريخية. والمقومات والعوامل الوطنية أو القومية

والواقع السياسي، فأهم ما يميز الدولة في أفريقيا هو وجود جماعات مسيطرة، غالباً ما تنتمي إلى أصول عرقية معينة، وهي لا تسعى للاهتمام بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، قدر اهتمامها بتسخير موارد الدولة لخدمة مصالح الشبكة الزبائية، بالإضافة إلى البيروقراطية التي نشأت في الفترة الاستعمارية والتي ظلت تؤدي مهام الإدارة العامة.

وكانت النتيجة هي أن الدول في أفريقيا أصبحت مسرحاً للانقلابات العسكرية والصراعات العرقية، التي يسعى من ورائها اللاعبون السياسيون لتحقيق وتأمين مصالحهم الضيقة.



حمورابي

الأبواب الثابتة

- البحث المترجم: المضمين الإقليمية لاتفاق نووي مع إيران
ترجمة: أ. م. د. سعد علي
- متابعة حلقة نقاشية: تظاهرات الرأي العام العراقي... آليات الظهور والتمدد... وجراكات حل الأزمة
غفران عبد علي المعموري
- الرسائل والأطاريح الجامعية
أ. م. د. علي فارس
- عرض الكتب: عربي – انكليزي
د. سناء حمودي – رؤى خليل سعيد

البحث المترجم: المضامين الإقليمية لاتفاق نووي مع إيران

كينيث. أم. بولاك*

أ. م. د. سعد علي**

سيادة رئيس المجلس والنواب المحترمين، يشرفني أن أقف أمامكم لمناقشة الآثار والمضامين المترتبة على قيام اتفاق نووي ممكن مع إيران. من الواضح وفي هذه اللحظة من الزمن لا يوجد لدينا اتفاق نووي، وفي الوقت الذي يبدو فيه قيام مثل هذا الاتفاق ممكناً وأكثر احتمالاً في هذا الصيف، إلا أنه ليس أمراً ممكناً.

وعلاوة على ذلك ومع أي اتفاق من هذا القبيل سيكون الشيطان موجوداً في التفاصيل الداخلية كما يقول المثل، فنحن ببساطة لا نعلم كيف سيتعامل الاتفاق مع التفاصيل الرئيسة مثل حق الدخول للمفتشين، ورفع العقوبات، وعملية إعادة تطبيق العقوبات (أو أي اجراء عقابي آخر) اذا ما عملت إيران على استخدام الغش حول مضامين وبنود وشروط الاتفاق النووي، وجميع تلك الأمور تجعلني حذراً للغاية بشأن التعليق حول مزايا أو عيوب الاتفاق مع وجود الكثير من الشكوك وعلامات الاستفهام الرئيسة.

والأكثر من ذلك اعتقد أن شروط وبنود مثل هكذا اتفاق ستكون أقل أهمية للمصالح القومية الأمريكية، أكثر من كيفية استجابة دول الشرق الأوسط لمثل ذلك الاتفاق، واعتقد أنه ومنذ انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران، فإن المرشد الإيراني الاعلى آية الله علي الخامنئي قد خلص إلى أنه ليس بحاجة إلى ترسانة نووية فعلية وحقيقية، وذلك لاحتسابه بوجود احتمال ضئيل لهجوم أمريكي أو إسرائيلي، وربما إيران كانت بعيدة بما فيه الكفاية عن القدرة على صنع سلاح نووي تحتاج إليه في ظل بيئة مهددة، واعتقد كذلك

أن انتخاب روحاني اقنع الخامنئي بأن تخفيف ضغط العقوبات على اقتصاد إيران له أولوية أعلى من إحراز المزيد من التقدم نحو الوصول إلى ترسانة نووية، ما دام أنه لا يتوجب على إيران التخلي عن قدراتها النووية بالكامل وإلى الأبد مقابل رفع العقوبات، وبناءً على هذا التحليل أعتقد أن الحكومة الإيرانية لا تنوي استخدام الغش بشأن أي اتفاق نووي أو استخدامه كغطاء سري لامتلاك أسئلة نووية، مثلما فعلت كوريا الشمالية على الأقل في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور.

* أستاذ وباحث أعلى - مؤسسة بروكينغز
شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية
- مجلس الشيوخ الأمريكي 9 تموز 2015
** كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.

لذلك سيتم تركيز الملاحظات في المقام الأول على التأثير الإقليمي للاتفاق النووي الإيراني، لأنني أرى أن هذه القضية وأقصد بها الاتفاق النووي، يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر في المصالح الأمريكية، وأن التطورات المرتبطة بهذه القضية يمكن أن تشكل في نهاية المطاف مضامين الاتفاق (بما في ذلك رغبة إيران في الالتزام بأحكام وشروط الاتفاق).

وحتى في هذا الجانب فإن الأسئلة الحقيقية لا تتعلق بموضوع الانتشار الإقليمي، الذي هيمن على موضوع المناقشات فيما يتعلق بهذه المسألة حتى الوقت الحاضر، ولكن عن الحروب الأهلية والحروب بالإنابة التي تورد حالياً الشرق الأوسط والدور المحتمل للولايات المتحدة في المنطقة بعد الاتفاق النووي مع إيران، وهذا النوع من القضايا هو الذي سيحدد ما إذا كان الاتفاق النووي مع إيران سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار أو عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وما إذا كان ذلك سيفيد أو يقوض الأمن القومي الأمريكي في نهاية المطاف.

إيران: من المهم أن يبدأ أي تقييم للديناميكيات الإقليمية في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني، عن طريق التساؤل بشأن كيفية سلوك وتصرف إيران نفسها، وكما هو الحال دائماً فإننا بحاجة إلى أن نكون متواضعين للغاية حول قدرتنا على التنبؤ بسلوك إيران المستقبلي، فإيران لديها نظام سياسي مبهم ومعقد تقوده فصائل وجماعات يتزعمها المرشد الأعلى، الذي غالباً ما يصنع القرارات عن طريق عدم اتخاذ القرارات، وفي الواقع فإن الأمر الأكثر احتمالاً الذي سيتبع أي اتفاق نووي، يتمثل في أنه سيكون هناك نقاش في طهران بشأن السياسة الخارجية الإيرانية (كما هو الحال دائماً) مع المعتدلين والإصلاحيين، الذين يرون أنه يتوجب على إيران استخدام الاتفاق النووي،

ليكون بداية ونقطة انطلاق لعملية أوسع تتعلق بإعادة الانفتاح على العالم وحتى التقارب مع الولايات المتحدة، وفي مقابل هؤلاء هناك المتشددون والمحافظون الذين يرون أن الاتفاق يجعل مثل هكذا تحركات أمراً غير ضروري، وأنه عوض عن ذلك بإمكان إيران، وينبغي عليها أن تضاعف جهودها لتصدير ثورة الخميني ودفع الولايات المتحدة وحلفائها إلى خارج الشرق الأوسط.

واستناداً إلى البيانات المتنوعة والمختلفة على مر السنين، فإنه يبدو أن الأمر الأكثر احتمالاً يتعلق بإدراك الخامنئي ومنظوره، فمنظور الخامنئي بشأن الاتفاق النووي يركز بشكل اساس على جانب المعاملات، فإذا ما وافق في نهاية المطاف على الاتفاق النووي، فإن ذلك سيكون فقط من أجل رفع وإزالة العقوبات لا أكثر ولا أقل، ومن غير المحتمل أن يتطلع إلى تقارب أوسع مع الولايات المتحدة مهما كانت رغبة ظريف وربما الرئيس روحاني.

ويبدو أن إيران عملت دائماً على صياغة سياسات منفصلة تجاه دول المنطقة المختلفة، ففي كل حالة لديها مجموعة معينة من المصالح في بلد ما وتشارك في مناقشة السياسة بشأن كيفية العمل والتصرف تجاه ذلك البلد (الذي تتفاعل فيه السياسة الإيرانية الداخلية المعقدة مع وجهات نظر استراتيجية مختلفة لإنتاج وتقديم سياسة محددة تجاه ذلك البلد)، ومن المؤكد أن إيران تمتلك سياسة خاصة بسوريا وكذلك بالنسبة إلى العراق، تبعاً لمصالحها، والشيء ذاته بالنسبة إلى البحرين والمملكة العربية السعودية واليمن وما إلى ذلك، ومن غير المحتمل أن تتغير تلك المصالح وتلك السياسات بشكل كبير نتيجة للاتفاق النووي، وبدلاً من ذلك فإن الأفعال والإجراءات الإيرانية تجاه جميع تلك الأماكن والمواقع ستكون محسوبة بدقة لما تحاول إيران تحقيقه هناك، ومن غير المحتمل أن يتأثر ذلك بالاتفاق النووي بشكل أو بآخر.

وفي جميع انحاء المنطقة يبدو أن الإيرانيين مرتاحون جداً مع الوضع الراهن، فحلفاؤهم الشيعة المسيطرون ومهيمنون في العراق ولبنان واليمن، أما في سوريا فإن نظام الأسد المحاصر، وإن كان قد عانى من بعض الانتكاسات إلا أنه ما زال مستمراً في السلطة، وتستمر إيران بالالتزام في تقديم الدعم

أن الإيرانيين مرتاحون جداً مع الوضع الراهن، فحلفاؤهم الشيعة المسيطرون ومهيمنون في العراق ولبنان واليمن

إن إيران قد تشعر بقدرتها على القيام بأفضل مما قامت به هناك، إلا أن ظروف البيئة الإقليمية تجعل طهران تؤمن بعدم إمكانية تحقيق الانتصار هناك

والموارد لنظام الأسد، ويعمل حلفاؤها من القوات العراقية وقوات حزب الله على دعم موقف العلويين هناك، وتشير معظم التقارير إلى أن الإيرانيين حققوا سيطرة أكبر على الدولة السورية في ظل نظام الأسد، أكثر من أي وقت مضى، وقد تشعر إيران بأن وضعها وموقفها قد تحسن في دمشق، وإن تأثرت سيطرة دمشق على سوريا، أما بالنسبة إلى البحرين ورغم إن إيران قد تشعر بقدرتها على القيام بأفضل مما قامت به هناك، إلا أن ظروف البيئة الإقليمية تجعل طهران تؤمن بعدم إمكانية تحقيق الانتصار هناك، ولذلك لا يوجد هناك سبب معين للاعتقاد بأن إيران تتطلع إلى زيادة مشاركتها وتورطها العدائي في أي من هذه الدول، وأنها مقيدة إلى حد ما من القيام بذلك بسبب المفاوضات النووية.

وعلاوة على ذلك وفي الوقت الذي يستحيل فيه إثبات مثل هذا الأمر إلا ان هناك أدلة ظرفية قوية على أن الخامنئي والمؤسسة الإيرانية، يعتقدون أن لديهم مصلحة أكبر بكثير في العراق وربما في لبنان، مما هي عليه بالنسبة إلى الاتفاق النووي، فقد عملوا على إرسال الموارد إلى العراق على مدى أعوام، وقد أثرت تلك الموارد بعمق في المجتمع الإيراني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً (فضلاً عن وجود تهديد أمني أليم في الماضي)، وبالمثل فإن تحالف إيران مع حزب الله هو جزء من الأساس الذي تستند إليه السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، ويمنح إيران دوراً في احداث بلاد الشام، وبسبب علاقة سوريا مع كل من العراق ولبنان فإنها ستكون أكثر أهمية لطهران من الاتفاق النووي، إذا ما أجبرت القيادة الإيرانية على الاختيار بين الاثنين، والنقطة التي أود الإشارة إليها هنا أنني لا أستطيع أن أرى إيران تغير سياستها في أي من هذه البلدان، بسبب الاتفاق النووي لأنني لا اعتقد أن إيران تقيم وتقدر الاتفاق النووي مثلما تفعل بالنسبة إلى وضعها في تلك البلدان المختلفة.

وباختصار ومع تساوي جميع الامور الأخرى، فإنه يبدو أن من غير المحتمل أن تتغير السياسة الإيرانية تجاه المنطقة نتيجة الاتفاق النووي مع مجموعة .1+5

ولكن جميع الاشياء الأخرى قد لا تثبت أنها على قدم المساواة، ومن المحتمل أن يشعر الخامنئي بأن الاتفاق النووي يمثل تنازلاً كبيراً لروحاني

واليسار الإيراني، وقد يشعر بالحاجة إلى إثبات وأظهار أن الاتفاق النووي لا يعني تخلي طهران عن ايديولوجية الخميني عن طريق التخلي عن العداء مع الولايات المتحدة أمام المتشددين للحق الإيراني، وإذا كان هذا هو الحال فقد تعمل إيران على تصعيد بعض انشطتها المناهضة والمعارضة للوضع الراهن في بعض الأماكن والمواقع المحددة.

إسرائيل: هي الحالة الأوضح في هذه النقطة، فقد تحاول إيران إقناع حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها لشن هجمات على إسرائيل، وهذه هي تقريباً (الهدية الترويجية) لإيران، ومن غير المرجح أن تقوم إسرائيل بالانتقام والرد بشكل مباشر ضد إيران، فالجميع سيعلم بأن طهران تقف وراء الهجمات، وبما إن حكومة نتنياهو قد عملت على عزل إسرائيل بطرق لا يستطيع الفلسطينيون القيام بها، فإن طهران ستحول الأمر إلى قضية شعبية، والمشكلة هنا إن إيران قد لا تكون قادرة على سحب زناد مثل هكذا حملة، وسيكون حزب الله وحماس حذرين للغاية من إتباع خيار الحرب مع إسرائيل، كما يتضح من عدم قيام الطرفين بالشيء الكثير في مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية المتعددة، وعملت أحداث الربيع العربي والحرب الأهلية السورية على إبعاد حماس عن إيران ورطت حزب الله بقتال شديد، مما يجعل استعداد الطرفان للاستجابة إلى دعوة إيرانية مفترضة بشن هجمات جديدة على إسرائيل أمراً مستبعداً، ومن جانبها فإن حركة الجهاد الإسلامي والجماعات الفلسطينية الأخرى، هي أضعف بكثير مما كانت عليه في الماضي، وربما تجد صعوبة في اختراق الدفاعات الإسرائيلية الأكثر تطوراً من أي وقت مضى.

تمثل البحرين إمكانية أخرى لأن البحرين دولة ذات أغلبية شيعية وشعبها محروم ومظلوم، قمعته السلطة البحرينية وحلفاؤها السعوديون، وهي ساحة أخرى يمكن لإيران عن طريقها العمل على تلميع أوراق اعتمادها الثورية في قضية شعبية دولية نسبياً، ولكن هنا أيضاً توجد حدود، فبعض البحرينيين الشيعة يقبلون بوضوح المساعدة من إيران، ولكن يبدو أن الاغلبية تفضل عدم القبول بذلك وهم يدركون أنه كلما تم وصفهم بكونهم عملاء إيرانيين، أصبح من الصعب عليهم الحصول على ضغط دولي على النظام للقيام بالإصلاح، ويتوجب على الإيرانيين القلق بشأن مسألة الضغط على

البحرين، لأنه سيعني توجه السعوديون للضغط على إيران في مواقع وأماكن أخرى أكثر عرضة للخطورة.

الاحتمال الأخير هو اليمن في إيران لديها رهانات مباشرة قليلة في اليمن وحلفائها الاسمين الحوثيين المهيمنين في الوقت الحاضر، ولذلك فإن إيران لديها القليل لتخسره هناك مع وجود حليف قوي (نسبياً)، ولكن مرة أخرى جرى المبالغة بعلاقات إيران مع الحوثيين، وأنها تمثل منطقة حساسة للغاية بالنسبة إلى السعوديين.

ونتيجة لذلك قد يكون من الصعب بالنسبة إلى إيران أن تلحق أذى كبيراً في هذه الساحات، فيكون الضرر أكثر بكثير مما قد تفيد منه.

ومن هذا التحليل أعتقد أن المسار الأكثر احتمالاً لإيران بعد الاتفاق النووي، سيتمثل في الاستمرار باتباع ومواصلة الاستراتيجية الإقليمية نفسها التي اتبعتها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وهذه الاستراتيجية معادية

إن المتغير الأهم في السلوك الإقليمي الإيراني بعد الاتفاق، سيتمثل في رد الفعل الأمريكي أكثر من أي شيء آخر، مستمد من الاستراتيجية أو السياسة الإيرانية نفسها

لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في نواح عديدة، ومع ذلك فإن هناك خطر أكبر من ذلك بكثير يتمثل في الخطر من أن إيران سوف تفسر السلوك الأمريكي بعد الاتفاق النووي، كإشارة ودليل على مزيد من الانسحاب وعدم الارتباط بالشرق الأوسط، وإذا كان هذا هو الحال عليه، فمن المرجح أن تصبح الاهداف الإيرانية أكثر توسعاً وسياستها أكثر عدائية، مع اعتقادها بأن الولايات المتحدة

سوف لن تكون راغبة (أو قادرة) على منع التحركات الإيرانية، ولذلك فإن المتغير الأهم في السلوك الإقليمي الإيراني بعد الاتفاق، سيتمثل في رد الفعل الأمريكي أكثر من أي شيء آخر، مستمد من الاستراتيجية أو السياسة الإيرانية نفسها.

إسرائيل: اسمحو لي بأن انتقل إلى مسألة الردود الإسرائيلية المحتملة للاتفاق النووي، واعتقد أنه من المهم معالجة ما يسمى (الفيل في غرفة المعيشة) أولاً، فمن غير المرجح أن تقوم إسرائيل بشن هجوم عسكري ضد إيران بعد أن تم التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران ومجموعة I+5 (أو في طور الوصول إلى واحد)، وقد وصفت وبمزيد من التفاصيل في أماكن أخرى أن إسرائيل لا تمتلك خياراً عسكرياً جيداً ضد إيران، لأسباب

عسكرية - تقنية وسياسية، وهذا هو السبب وراء امتناع إسرائيل على نحو غير معهود من القيام بتوجيه ضربة، على الرغم من التهديدات المتكررة التي تدفعها للقيام بذلك منذ أواخر التسعينات.

وفي هذه الحالة فإن الظروف السياسية يمكن أن تكون اسوأ ولنأخذ بالحسبان السياق الآتي: ستكون إيران قد وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى بالموافقة على فرض قيود على برنامجها النووي، قبول عمليات تفتيش أكثر صرامة مما كانت عليه في الماضي، والتأكيد مرة أخرى أنها سوف لن تسعى لبناء سلاح نووي، وإذا ما قام الإسرائيليون بمهاجمة إيران عند هذه النقطة فإن المناخ الدولي المعادي لإسرائيل سيتحول بالتأكيد ضدها بكل قوة.

وهذه المسألة ستمثل ما هو أكثر من الاهتمام الأكاديمي للإسرائيليين، فإذا ما هاجمت إسرائيل إيران فإن هناك خطراً حقيقياً للغاية في أن ترد إيران بالانسحاب من الاتفاق ومن معاهدة حظر الانتشار النووي وطرد المفتشين والإعلان بأنها سوف تمتلك أسئلة نووية بما أن قواتها التقليدية الخاصة بها وكلمة المجتمع الدولي سوف لن تكون كافية لردع هجوم إسرائيلي غير مسوّغ، ومما لا شك فيه أن الإيرانيين سوف يطالبون بإنهاء العقوبات (و/أو فرض عقوبات على إسرائيل)، وقد يصل الأمر إلى خرق العقوبات، وتكمن المشكلة بالنسبة إلى الإسرائيليين في أنه في ظل هذه الظروف ومع غضب العالم بأسره ضدهم نتيجة العدوان وتدمير الاتفاق الذي يراه الكثيرون بوصفه الوسيلة الأمثل لمنع إيران من امتلاك أسئلة نووية، فإنه ستكون هناك إرادة ضئيلة للغاية في الإبقاء على العقوبات ضد إيران، ومن الصعب تصور سيناريو تكون فيه لإيران فرصة أفضل للخروج من قفص العقوبات من ذلك الأمر.

ومن ثمّ فإن توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران في مثل هذه الظروف، سوف لن يساعد في منع إيران من امتلاك أسئلة نووية واستعادة حريتها في مجال المناورة، وسيكون أكثر إمكانية لقيام سلاح نووي إيراني وتعرض الاحتواء الدولي لإيران إلى الخطر.

وفي الوقت الذي تجعل فيه تلك المجموعة من المشاكل قيام ردّ عسكري إسرائيلي أمراً مستبعداً، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها أن الإسرائيليين

سوف يعملون على تكتشف حملتهم السرية ضد إيران وبرنامجها النووي، فالمزيد من العلماء الإيرانيين قد تم اغتيالهم في ظروف غامضة في طهران، وربما تنفجر المنشآت النووية الإيرانية الأكثر حساسية، وقد تصيب فيروسات كومبيوترية الشبكات الاتصالية الإيرانية، فضلاً عن إمكانية وصول المزيد من الأموال إلى نشطاء ومؤيدي الديمقراطية والأقليات العرقية، وبطبيعة الحال وحتى ذلك الحين قد يُظهر الإسرائيليون بعضاً من ضبط النفس، فالإيرانيون أصبح لديهم تحسن كبير في قدرات الحرب الالكترونية الخاصة بهم، وحتى الحكومة الإسرائيلية ذات التوجه اليميني ربما لا ترغب في إثارة رد فعل إيراني قاسٍ، يمكن أن يؤثر في الاقتصاد المدني الإسرائيلي.

ثانياً: هناك استنتاج مفروغ منه إلى حد كبير يتمثل في أن الإسرائيليين، سوف يسعون كذلك للحصول على مساعدة أمريكية واسعة رداً على الاتفاق النووي مع إيران، وستعمل بشكل خاص على تحسين قدرتها في مجال ضرب أهداف إيرانية، وصولاً إلى هزيمة ودحر الهجمات الصاروخية الانتقامية من جانب إيران أو حلفائها، وضمان أن تكون لها القدرة على توجيه ضربة ثانية آمنة، فضلاً عن الحصول على المزيد من طائرات (إف - 35) المقاتلة وزيادة التمويل لنظام آرو المضاد للصواريخ الباليستية ونظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ، وتأمين مخابئ خاصة بالذخائر أكثر تحصيلاً وقدرة، وجميع تلك الأمور تبدو وكأنها طلبات إسرائيلية معينة، ولكن ربما تطلب ذلك أنواعاً أخرى من القدرات كانت قد نفتها في السابق بسبب شعورها بالحاجة الاستراتيجية إلى مثل هذه القدرات المتقدمة واعتقادها كذلك بأن الولايات المتحدة ستكون أكثر استعداداً لتوفير وتقديم مثل هذه القدرات من أجل تأمين إذعان القدس (على مضمض) للاتفاق.

وأخيراً يمكن لاتفاق نووي مع إيران أن يدفع إسرائيل لتصبح أكثر عدوانية في منطقتها الخاصة أو الاستفادة من الوضع للقيام بذلك، ومن دون شك سيجادل الإسرائيليون بأن الاتفاق قد جعلهم يشعرون بأنهم أقل أمناً، ومن ثمّ أقل استعداداً لتحمل المخاطر بشأن المسائل الأمنية الأخرى، لا سيّما التطورات مع الفلسطينيين وربما في سوريا ولبنان كذلك، (ويمكن القول إن الإسرائيليين مرتاحون للغاية مع الحكومتين المصرية والأردنية، ومن غير المرجح أن تقوم بأفعال من شأنها أن تقوض أيّاً منهما أو تقلل تعاونهما مع

إسرائيل)، فعلى سبيل المثال وفي ضوء الاتفاق النووي قد تنظر إسرائيل إلى مسألة تحطيم وتدمير حزب الله و/أو حماس في غزة مرة أخرى لإقناعهم بعدم شن هجمات جديدة ضد إسرائيل حالما يبدأ حلفاؤهم الإيرانيون القدامى (الذين لديهم علاقة متوترة مع حماس) بالخروج من مرحلة العقوبات وربما استعراض عضلاتهم في جميع أنحاء المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الإسرائيليين ربما يفضلون مثل هذه الأعمال انطلاقاً من اعتقاد حقيقي، بأن هذا ما هو ضروري لضمان أمنهم بعدما يمكن أن يعد في نظرهم اتفاقاً إيرانياً كاملاً، وقد يفعل الآخرون ذلك بسخرية بسبب استيائهم المعروف للاتفاق من أجل تسوية القيام بمجموعة من الأشياء التي يعتقدون أن المجتمع الأمريكي والدولي سيكون مستعداً للتغاضي عنها.

المملكة العربية السعودية: في ضوء هذه التقييمات بشأن السلوك الإيراني والإسرائيلي المحتملين بعد الاتفاق النووي، فإن المملكة العربية السعودية هي الورقة الراححة الحقيقية التي يجب علينا أخذها بالحسبان، فالسعوديون ليسوا مؤيدين للاتفاق النووي مع إيران، ومن المعلوم أن المملكة العربية السعودية هي المرشح الأوفر حظاً للحصول على أسئلة نووية، إذا ما سعت إيران للقيام بذلك، وقد حذر المسؤولون السعوديون مراراً وتكراراً المسؤولين الأمريكيين (بما فيهم المتحدث)، من أن إيران إذا ما تجاوزت العتبة النووية فإن المملكة العربية السعودية ستحذو حذوها ولا شيء سيوقفهم، لأنهم سوف لن يعيشوا في عالم تمتلك فيه إيران سلاحاً نووياً وهم لا، وقد ذهب الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي السابق إلى أبعد من ذلك عندما كرر هذا التحذير بشكل علني، فعلى سبيل المثال وفي عام 2011 ذكر تركي قائلاً (إن من مصلحتنا إن لا تطور إيران سلاحاً نووياً، لأن قيامها بهذا الأمر سيجبر المملكة العربية السعودية - التي علاقاتها الخارجية في الوقت الحاضر مقيمة بالكامل وبشكل جيد - على اتباع سياسات يمكن أن تؤدي إلى عواقب مثيرة لا حصر لها).

ومع ذلك فإن السعوديين غالباً ما يكونون أكثر مكرراً وإبداعاً من الآخرين، فحتى لو كانت إيران على وشك امتلاك سلاح فعلي أو قدرة قريبة المدى، فإن السعوديين قد لا يتخذون مساراً واضحاً إلى الأمام وشراء سلاح نووي

لنفسها، فهناك العديد من الطرق التي يمكن للسعوديين بها أن يُلبسونها على الآخرين، وجعل إيران (والآخرين)، يتساءلون بشأن ما إذا كان السعوديون قد حصلوا على قدرة نووية دون أن يعلنوا أن المملكة قد انضمت إلى النادي النووي، ويمكن للرياض بناء محطة نووية خاصة بها والبدء في تخصيب اليورانيوم، بل وربما توظيف أعداد كبيرة من الباكستانيين وغيرهم من الأجانب للقيام بذلك بسرعة كبيرة، وبنفس الأسلوب والطريقة اللذين تقدمت بهما إيران تقريباً، ويشير سيناريو إسرائيلي مفضل إلى اكتشاف الأعمار الصناعية وبشكل مفاجئ عن وجود نصف دزينة من طائرات (إف - 16) الباكستانية ذات القدرة النووية في قاعدة جوية سعودية في يوم ما، وقد ساهمت باكستان ومنذ فترة طويلة بالدعم العسكري وتقديم المعدات وحتى تشكيلات كاملة في مجال الدفاع الجوي السعودي، ولذلك فإن حصول مثل ذلك الأمر سابق الذكر، لن يكون أمراً مستغرباً أو غير عادي، وسيتساءل الجميع حول ما إذا كانت طائرات (إف - 16) تلك قد جلبت معها أسئلة نووية، وبإمكان السعوديين تجنب الإجابة عن تلك التساؤلات، ولا يعلم الإيرانيون ولا العالم بأسره الإجابة عن التساؤلات، فلا يوجد هناك دليل بأن المملكة قد حصلت على سلاح نووي، ولذلك لا يوجد هناك أساس محدد ومعين لفرض العقوبات على الرياض، وفي ليلة وضحاها يمكن للإيرانيين أن يحسبوا أن المملكة قد حصلت على سلاح نووي، ولكن سيكون من الصعب جداً على أيّ أحد معاينة السعوديين، لأنه سوف لن يكون هناك دليل على امتلاكهم للسلاح النووي.

ولكن كل ذلك يقع في عالم من الافتراضات غير الملائمة للسياق الحالي، فإذا ما وقعت إيران الاتفاق النووي فإنها ستتعهد علناً بعدم امتلاك سلاح نووي (وسيمنحهم المجتمع الدولي بأسره - باستثناء إسرائيل - امتياز الشك)، وفي ظل هذا السياق لا ينبغي لنا أن نتوقع من السعوديين الحصول على سلاح نووي خاص بهم رداً على ذلك.

ولدى السعوديين أسباب جيدة ووجيهة لعدم الحصول على سلاح نووي طيلة هذه الاعوام (ولدى الباكستانيين أسباب ووجيهة لعدم اعطائهم السعوديين ذلك)، والأكثر من ذلك إن الأمور جميعها ستسير بشكل خاطئ بالنسبة للسعودية، فإيران ستكون قد وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا والصين، بالموافقة على عدم بناء سلاح نووي مطلق

وقبول قيود على برنامجها الخاص بالتخصيص لطمأنه العالم بأنها لن/ ولا تستطيع الحصول على سلاح نووي، وفي هذا السياق واذا ما اتجهت المملكة العربية السعودية للخارج وقامت بشراء قنبلة من الباكستانيين، فإن كلاً من الرياض وإسلام آباد ستصبحان منبذتين دولياً، وستحصل إيران على تعاطف الجميع وسينظر اليها على أنها تصرفت بشكل صحيح حيث ستكون هناك مطالب من جميع أنحاء العالم لمعاقبة السعوديين وفرض عقوبات عليهم (وكذلك بالنسبة إلى الباكستانيين) لقيامهم بما قامت إيران بالموافقة على عدم القيام به، ولا شيء من هذا يبدو منطقياً بالنسبة إلى السعوديين، وهو ما يفسر بشكل جزئي نأي إسلام آباد بنفسها عن الرياض بشأن المسائل العسكرية.

ويمكن القول إن السعوديين بإمكانهم التفاعل مع ذلك الأمر بطرق أخرى منها، أولاً ضرورة أن نتوقع قيام السعوديين بالإعلان عن أنهم سيذهبون باتجاه بناء برنامج نووي خاص بهم، إلى أي مستوى يسمح به لإيران فور توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المرجح أن يعلن السعوديون أنهم سيحصلون على (6500) جهاز للطرد المركزي من الجيل الأول و(150) كغم من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء تبلغ (3، 5%)، اذا ما سمح لإيران بالحفاظ على (6500) جهاز للطرد المركزي من الجيل الأول بالإضافة إلى (150) كغم من اليورانيوم المخصب بنسبة (3، 5%)، ومن شأن ذلك أن يمثل تحذيراً مهماً لكل من الإيرانيين (الذين يحاول السعوديون مجاراة وتطبيق قدراتهم النووية في كل خطوة)، والغرب (الذي سيواجه المزيد من الانتشار النووي في الشرق الأوسط إن لم يتم بإجبار إيران على الارتقاء إلى مستوى الالتزامات الجديدة).

ثانياً، قد يختار السعوديون زيادة دعمهم لمختلف الجماعات السنية التي تقاتل حلفاء إيران ووكلائها في جميع أنحاء المنطقة، ويبدو أن السعوديين متفقيين مع الإيرانيين في أن طهران تحقق (الانتصار) في لبنان والعراق واليمن، أما سوريا فهي شأن أكثر غموضاً، ولكن حلفاء إيران هناك من الصعب دحرهم وهزيمتهم، وتقوم إيران بزيادة دعمها لأولئك الحلفاء، ويعتقد السعوديون كذلك إن إيران تحرز تقدماً كبيراً في عُمان ومع المجتمعات الشيعية المختلفة في جميع أنحاء الخليج، وفي الوقت الذي قد يرغب فيه الإيرانيون بالاستمرار في مسار ثابت، فإن السعوديين قد يختارون

أن يضاعفوا جهودهم وقد يختارون القيام بذلك بعد الاتفاق النووي للإشارة إلى الإيرانيين، بأنه يتوجب عليهم إن لا يستفيدوا من إلحاق المزيد من الضرر تجاه الجانب السني.

ولسوء الحظ لا يزال هناك خطر أكبر، فالسعوديون وحلفاؤهم العرب السنة قد يخشون إن تكون هناك نية للولايات المتحدة في استخدام ورقة الاتفاق النووي مع إيران (للخروج من الشرق الأوسط)، ودول الخليج مقتنعة من أن هذا هو مقصد إدارة اوباما، وعبر المسؤولون الخليجيون في الاوساط الخاصة عن استيائهم من الإدارة الأمريكية لاستجابتها الضعيفة اتجاه ايران، وهذا ما تم التعبير عنه في قمة آيار 2015 في كامب ديفيد، عندما ادعى أولئك المسؤولون بأن الولايات المتحدة لم تقدم شيئاً جديداً يدعو للتأكيد والاطمئنان من أن واشنطن ستردع ايران، ويكمن الخطر هنا إذ ربما ستقف دول الخليج في وجه طهران لردع الإيرانيين، وتعد الحملة الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي في اليمن خير مثال على ذلك، فهي تمثل خروجاً مذهلاً لدول مجلس التعاون الخليجي عن الممارسات السابقة (فهي لم تتدخل بشكل مباشر مع قواتها المسلحة ضد دولة أخرى باستثناء الاشتراك مع قوة أمريكية ضخمة في حرب الخليج الفارسي عام 1990 - 1991).

وتكمن المشكلة الاساسية في أن دول الخليج ليست قوية بما فيه الكفاية لمواجهة إيران وحدها، وإذا كانت تتصرف بشكل استفزازي ضد إيران، وإن كان قصدها ردع العدوان الإيراني، فإنها يمكن ببساطة أن تثير مثل هكذا عدوان و/إنهاك قدراتها المحدودة مع عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي الخاص بها، وإن لم توجد الولايات المتحدة لطمأنه دول الخليج ورددع إيران فقد تحدث أشياء قبيحة للغاية.

الدور الأمريكي: من دون شك فإن أي مسألة تتعلق بجيوبولوتيكية منطقة الشرق الأوسط، نجد أنها تنتقل في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة، ويشير التحليل السابق إلى في جميع نقاطه إلى مركزية الرد الأمريكي لاتفاق نووي مع إيران، من جانب تحديد ما إذا كان مثل هكذا اتفاق مفيداً أو ضاراً بالنسبة إلى الاستقرار الاقليمي، ومن ثمَّ للمصالح الأمريكية نفسها، وكما هو الحال دائماً فإن الولايات المتحدة هي سيدة مصيرها وقدرها، إلى درجة أكبر بكثير من أي بلد على الارض حتى في الشرق الأوسط المضطرب، والذي لا يمكن التوقع بأحداثه.

وهناك نقطتان تبرزان من التحليل السابق بجانب التاريخ الحديث للمنطقة، الأولى تتمثل في أنه في الوقت الذي تعد فيه الاستراتيجية الإيرانية استراتيجية معادية للولايات المتحدة، وتعارض الوضع القائم بجانب كونها معادية للسامية وعدائية وتوسعية، إلا أنها ليست متهورة وعادة ما تكون حذرة للغاية من القوة الأمريكية، وعندما تستعرض الولايات المتحدة نفسها فإن الإيرانيين عادة ما يتراجعون، وهناك حالة استثنائية لذلك هو ما حصل في العراق عام 2007، عندما لم يقيم الإيرانيون بالتراجع عن دعمهم لمختلف الميليشيات العراقية المناهضة للولايات المتحدة، ولكن تلك الميليشيات تم سحقها وطردها من العراق خصوصاً في عملية صولة الفرسان والحملات العراقية - الأمريكية المشتركة المتتالية على طول نهر دجلة، ومثلما نشاهد في العراق اليوم فإن الإيرانيين يبدو أنهم أدركوا سوء التقدير لإرادة أمريكا وقدرتها على الفعل، ودخلوا مرة أخرى في معركة مع واشنطن للحصول على النفوذ السياسي في بغداد، ولكنهم لا يريدون تحدي القوة الأمريكية عسكرياً حتى من وكلائها.

أما النقطة الثانية فتمثل الوجه الآخر من العملة بالنسبة إلى النقطة الأولى، ففي ظل غياب الارتباط الأمريكي في مجال القيادة والتدخل العسكري، فإن دول مجلس التعاون الخليجي (التي يقودها السعوديون كما هو الحال دائماً) ستكون خائفة وميولها مفرطة وقابلة للانتقاد، والحملة الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي في اليمن والتي لم يسبق لها مثيل هي مثال صارخ على ذلك، وينظر الخليجيون العرب إلى الولايات المتحدة باعتبارها تنأى بنفسها عن المنطقة بشكل كبير (وهو أمر لم يحصل في 30 سنة الماضية)، ولذلك فإنهم يشعرون بضرورة القيام بإجراءات استثنائية لدفع الولايات المتحدة إلى استعادة دورها في المنطقة، وما زلت أرى أن تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن خطوة غير ضرورية وغير مفيدة بشكل كامل، وهو قرار متهور يفترض أن تتحقق منه دول مجلس التعاون الخليجي، رداً على ما تراه (فتحاً) إيرانياً لليمن يلوح في الأفق، ولا يمتنع المسؤولون الخليجيون عن الأدلاء في الأوساط الخاصة من أنهم يشعرون بأنهم مضطرون للقيام بذلك، لأن الولايات المتحدة تحتضن إيران بدلاً من ردعها أو هزيمتها، وفي الوقت الذي يمثل فيه كل ذلك مجموعة من المبالغات، إلا أنه يقود إلى نقطة مفادها في غياب وجود دور أمريكي قوي مواجه لإيران، فإن الوضع

الافتراضي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتمثل في القيام بالهجوم من تلقاء نفسها، وهذا الأمر سيجعل الأوضاع اسوء وليس أفضل.

ولذلك فإن ما عرضته إدارة اوباما على دول الخليج في كامب ديفيد، قد فشل في تبييد مخاوفهم أو طمأنتهم بأن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتهم على معالجة مخاوفهم واهتماماتهم الأمنية، وهذا أمر مفهوم للغاية، فواشنطن لم تقدم اتفاقاً دفاعياً جديداً أو حتى مظلة نووية، وإنما مجرد المزيد من السياسة والاستراتيجية ذاتها وبعض الأسئلة والتدريبات الجديدة، ولا يوجد هناك شيء مختلف يقنع دول الخليج بشكل قاطع من أن الولايات المتحدة تقدم التزاماً نوعياً مختلف يتعلق بأمن الخليج، لضمان أن الاتفاق النووي مع إيران سوف لن يعني التخلي الأمريكي عن المنطقة ناهيك عن التحول تجاه ايران.

وفي الحقيقة هناك طريقة واحدة فقط يمكن عن طريقها للولايات المتحدة طمأنة دول الخليج، وتمثل في أن الولايات المتحدة تشاركهم اهتماماتهم ولن تترك المجال مفتوحاً أمام الإيرانيين، وليس من قبيل الصدفة أنها قد تكون الطريقة الوحيدة والسبيل الوحيد لإثبات وإظهار عدم تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة للإيرانيين (أو الخشية من تهديد الاتفاق النووي لمنع الأنشطة العدائية الإيرانية المستمرة في أرجاء الشرق الأوسط)، وفي الواقع ربما سيكون ذلك ضرورياً لإجبار إيران على التخلي عن سياستها الاقليمية العدائية والانتهازية ودفع الإيرانيين بالاتجاه الذي تريده الولايات المتحدة.

وهناك ثلاثة احتمالات ولكن في النهاية تبقى هناك نتيجة واحدة فقط، فاليمن هي المكان الخاطئ الذي تواجه فيه الولايات المتحدة إيران، لأن اليمن ببساطة لا ترتبط ولا تتبع الولايات المتحدة بما يكفي لتسويغ القيام بأي استثمار هناك، وفي الواقع ينبغي على واشنطن أن تفعل كل ما في وسعها لمساعدة السعوديين ودول مجلس التعاون الخليجي، لإنهاء تدخلهم في اليمن وليس ادامته، ويمثل العراق خياراً خاطئاً كذلك فالإيرانيون أقوياء جداً في العراق الآن، والعراق مهم للغاية بالنسبة إلى إيران، والعراقيون لديهم الفرصة لحل مشاكلهم واستعادة الاستقرار ولكن العراق دولة هشة، دولة ربما لا تستطيع البقاء والاستمرار بسبب حرب أمريكية - إيرانية على اراضيها، ونحن والإيرانيين بحاجة إلى جعل العراقيين يعملون على تسوية

مشاكلهم، وربما يحتاج العراق إلى مساعدتنا ومساعدة إيران للقيام بذلك، ولذلك فإن العراق يمثل المكان الخطأ في الوقت الخطأ.

وتبقى سوريا فإذا ما أرادت الولايات المتحدة الضغط على إيران ودفعها بالاتجاه الذي تريده في ضوء الاتفاق النووي، لإثبات عدم تخليها عن الميدان والسماح للإيرانيين بتحقيق مكاسب أكبر، وذلك أمام إيران وحلفائنا الإقليميين فإن سوريا دون شك هي المكان الأنسب للقيام بذلك، فقد ضعُف حلفاء إيران في سوريا بشكل كبير في الشهور الأخيرة، أما حلفائنا العرب فإنهم متلهفون وحريصون على أن تأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة هناك، وقد تعهد الرئيس اوباما بأن الولايات المتحدة ستقوم بذلك، وإن كانت افعاله قد تجاوزت مستوى خطابه بشكل يرثى له، وليس المكان هنا ملائماً لوصف كيفية قيام الولايات المتحدة بهذا الجهد والمسعى ولا الامكانية لنجاحه، إذا ما ارادت الولايات المتحدة الالتزام بتخصيص الموارد اللازمة (والتي قد تتضمن حملة جوية أكبر وأقوى ولكن دون مشاركة قوات برية قتالية)، ويمكن الإشارة ببساطة إلى أنه وفي ضوء الاتفاق النووي الإيراني، فإن تنفيذ استراتيجية الإدارة المعلنة الخاصة بسوريا قد يكون السبيل الأفضل والوحيد لاستعادة السيطرة على المواجهة الخطيرة المتصاعدة بين إيران وحلفاء أمريكا العرب.



متابعة: حلقة نقاشية

(تظاهرات الرأي العام العراقي...)

آليات الظهور والتمدد... وحركات حل الأزمة)

غفران عبد علي المعموري*

باحثة من العراق

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية حلقة النقاشية يوم الثلاثاء 25 تشرين الثاني 2015 في مقر المركز، والموسومة (تظاهرات الرأي العام العراقي آليات الظهور والتمدد... وحركات حل الأزمة).

افتتح الحلقة النقاشية رئيس مركز حمورابي، مؤكداً أن المركز يظل على تلامس دائم مع أبرز مشكلات الوضع العراقي، لا سيما أن المنظومة السياسية والاقتصادية التي جرت تحت ظلال الاحتلال الأميركي بعد عام 2003، حملت معها الكثير من المشكلات والأزمات والاختناقات في كافة المجالات وهو ما ألقى بكله الثقيل على المجتمع العراقي، انعكست في عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي وشيوع الفساد وتزايد الفقر والتهميش والبطالة وسوء تخصيص الموارد وتضخم أجهزة الدولة، وصولاً إلى سيطرة داعش على ما يقارب (33%) من مساحة العراق، وإزاء انسداد أفق المستقبل أمام الشعب زادت المطالبات وصولاً إلى تظاهرات واحتجاجات كبيرة لم يشهدها العراق بعد سقوط النظام السابق، وهو ما فتح المجال لمناقشة توجهات الإصلاح المطلوب أجرائها والياتها وشكل الدولة المطلوب إقامتها في ظل هذا الإصلاح، وأن الإصلاح الاقتصادي المطلوب هو لانتشال ما تبقى من إمكانات الاقتصاد العراقي بعد سنوات من الهدر والإهمال للقطاعات الاقتصادية وذوبان الطبقة الوسطى العراقية، ونزيف رأس المال عن طريق غسيل الأموال... الخ. وتضمنت الندوة ثلاث أوراق للنقاش هي:

الورقة الأولى: (إصلاحات الحكومة بين مطالب المتظاهرين وضغط الكتل)

وهي ورقة أراد منها الباحث الدكتور حميد فاضل - أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، فك لغز الدور الذي تؤديه الكتل السياسية في إعاقه الإصلاحات وتقويم الأداء السياسي والاقتصادي، بتسوية إجراءات المحاسبة والتدقيق والمتابعة لحالات الفشل الحاصلة في مؤسسات الدولة المختلفة، وهو ما دفع باتجاه تصاعد موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت أغلب محافظات البلد حدثاً غير مألوف في طبيعة ونهج العلاقة بين الحكام والمحكومين في النظام السياسي العراقي الذي تشكل بعد عام 2003. إن حجم هذه الاحتجاجات والمظاهرات وسعتها، وطريقة وأسلوب تعاطي مؤسسات الدولة وتحديد السلطة التنفيذية معها أثار جدلاً واسعاً بين المراقبين والمهتمين للشأن العراقي، وانصب هذا الجدل أساساً على طرفي الحدث الرئيس، الحكام والمحكومين. وسيكون الطرف الأول المتعلق بالحكام وتحديد السلطة التنفيذية مجال اهتمام هذه الورقة.

* مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الإستراتيجية

إن تصوراتنا حول الموضوع ستوضع في اتجاهين:

الاتجاه الأول: وهو الإصلاحات الحكومية، فبوسعنا توصيفها بأنها وبصرف النظر عن أسباب ودوافع إطلاقها وظهورها الآن، تمثل سلوكاً إيجابياً، وتعطي حيوية للنظام السياسي بعد سنوات طويلة من الجمود والتحجر، فقد أثبتت الاحتجاجات والتظاهرات حاجة النظام السياسي الديمقراطي إلى الضغط الشعبي، وقدرة وفاعلية هذا الأخير على تعديل أي انحراف أو سلوك خاطئ في مسيرة للنظام الديمقراطي.

الاتجاه الثاني: إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي، يمكن في هذا الاتجاه تطبيق خطوات وضعتها المنظمات الاقتصادية الدولية وتحديد البنك الدولي، لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل الفساد، وفي تقديرنا أن ذلك يتركز في المجالات (الحد من حوافز الفساد، إصلاح الجهاز الإداري، إصلاح الجهاز القضائي).

الورقة الثانية: (واقع التغطية الإعلامية ومخرجاتها... تظاهرات الشارع العراقي)

التي قدمها الدكتور كامل القيم - أستاذ الإعلام في جامعة بابل، والتي وضح فيها أن المظاهرات والاحتجاجات هي إحدى وسائل التعبير للرأي المحلي أو العام، لجمهور غير محدد يستخدم فيها الحركات والشعارات والرموز المختلفة، بالتأييد أو الرفض أو الاستنكار، أو توضيح موقف أو سلوك أو قرار بإزاء الحكومة، أو جهة أو شخصية عامة أو خاصة، لغرض إرسال رسالة إلى الآخرين أولاً، ومن ثم إلى الجهة صاحبة العلاقة لاتخاذ موقف بشأنها من ناحية أخرى... ومن هنا على الحكومة إذا كانت علمية وتنكوقراط أن تضع مركز دراسات الرأي العام والأبحاث المجتمعية وتقوم بتحليلها وفهمها وتقديم الإرشاد لمركز القرار حتى يتخذ الإجراء اللازم.

الورقة الثالثة: (الاقتصاد العراقي... والحاجة إلى إعادة الهيكلة)

قدمها الدكتور عبدعلي كاظم المعموري، أستاذ الاقتصاد السياسي - جامعة النهرين، وتركز الورقة على استعراض الفشل في الإتيان برؤية اقتصادية واضحة فضلاً عن الضبابية في الإجراءات الاقتصادية والتناقض فيها، حتى باتت وجهة الاقتصاد العراقي غير موصوفة بدقة، ناهيك عن فشل وتعثر معظم الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي أو المؤسسات الدولية سواء في مجال النهوض التنموي أم في إطار معالجة البطالة والفقر والترهل. ولهذا لا بد من وقفة حقيقية مسؤولة بإزاء الانهيار في العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى ثقافياً، وترى الورقة أن الأوضاع الحالية تتطلب حزمة واسعة من إجراءات الإصلاح بالدولة كمؤسسة ضابطة لتفاعلات الداخل، والضمور الذي أصاب فاعلية هذه الدولة بعد 2003، تحت رغبة داخلية (الأحزاب السياسية) ورغبة خارجية مثلتها (دولة الاحتلال وبعض من دول الجوار)، قد أنتجت من دون أدنى شك (دولة فاشلة - دولة منهارة - دولة آيلة للتفكك)، وعليه لا بد من تزامن محسوب لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، ربما تصل إلى (جراحة عميقة وبدون تخدير).

عرض الرسائل والأطاريح

د. علي فارس حميد*
باحث وأكاديمي من العراق

تأثير اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها العالمية في القرن الحادي والعشرين.

للطالبة: عطاردة عوض عبد الحميد الشريفي
أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2016:

شهد الاقتصاد الأمريكي تراجعاً يكاد يكون منتظماً، ويعد هو الأسوأ على مدى عقد ونصف، إذ أدت السياسات التي اعتمدها بوش الابن في ظهور أزمات متتالية، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تواجه سنوات عجاف، سيكون مردها على مكانتها في النظام العالمي وتراجع في مستوى معيشة مواطنيها، ما دامت غير قادرة على معالجة الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها بقوة عام 2008، وأكتفت بمعالجات تلطيفية أريد منها إسناد المصارف والبنوك التي أعلنت إفلاسها.

إلا أن تعاظم ارتدادات الأزمة على واقع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، والمتغذية أصلاً من استحقاقات الهيمنة المفترضة، زادت من حجم الدين وبخاصة الداخلي منه، بحيث سجل هذا الاقتصاد أواخر عام 2012، مستوى من الدين هو الأكبر على مر تاريخها، ومتجاوزاً لأول مرة الناتج المحلي الإجمالي GDP، وهو ما يآذن ببداية مرحلة جديدة من السياسات المستهدفة للتمدد المالي، والتي من شأنها أن تترك أحمالاً في نمط الحياة والتطلع الأمريكي القائم على الاستهلاك الواسع في الداخل

والإنفاق العسكري بلا حدود في الخارج، وهذا كله لن يمرّ من دون كلفة على موقعها في النظام العالمي في القرن الحالي.

وبجانب الاختلالات الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأميركية، يشهد العالم تنافس شرس ما بين القوى الكبرى، القوى المتطلعة لقيادة العالم ونظامه، ويعدّ صراعاً مفتوحاً ما بينها، وصولاً إلى الحرب أي (دبلوماسية العنف)، وبالنظر للتعقيدات التكنولوجية التي أضيفت في أواخر القرن العشرين، وبخاصة في جوانبه العسكرية بما فيه الردع النووي، أضحت القوة العسكرية ليست هي القوة الوحيدة القادرة على صوغ معطيات القوة، فقد دخلت الجوانب الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية لتكتمل أنموذج القوة الشاملة المتعددة الجوانب.

كما يقابل ضعف وتراجع اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسه على مكانتها عالمياً، نمو اقتصاديات قوى صاعدة كالصين وروسيا، وممارستها لأدوار سياسية على الساحة الدولية، مما يؤشر على رسم خارطة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي.

تدور فرضية البحث حول «وجود علاقة طردية بين اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ومكانتها عالمياً، وأن مكانتها كقطب منفرد في القرن الحادي والعشرين لا بد أن تتراجع لصالح قوى عالمية صاعدة منافسة لها بقوة».

وعلى خلفية التمدد والانتشار الأميركي أضحت تكاليف الهيمنة أعلى بكثير من قدرة الاقتصاد على تحملها ناهيك عن الازمات التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وبهذا تبلورت لدى صانع القرار الأميركي تبني اختيار وضعية التكيف والتراجع التكتيكي تحت ضغط التعثر الميداني أو ضغط الواقع الاقتصادي والأزمات المالية. وهذا لا يعني أن أميركا لا تبقى قوة كبرى في العالم، لكنها لن تصبح قادرة على الهيمنة أو تكون قادرة على إملاء الشروط على الآخرين، لأن لم تعد تتوافر على ذات الامكانات بمستوياتها السابقة، كنتيجة طبيعية لظهور الإفلاسات والانهيئات في شركاتها ومصارفها، بجانب الفضائح التي رافقت احتلالها للعراق وأفغانستان وموقفها من الحراك الشعبي، فضلاً عن توظيف الإرهاب في استراتيجياتها الجديدة واعتماد الحروب بالنيابة، وتحت الهيمنة الأميركية أضحى النظام العالمي أكثر فوضى وأقل استقراراً. وإن زيادة وتيرة التصعيد في منطقة الشرق الأوسط نتيجة

خلق الفراغ في القوة والسلطة، وتوسيع قاعدة الصراع لتأخذ بعداً دولياً.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات من أبرزها، لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأميركية تحمل التكاليف الباهظة من جراء مسؤوليتها الضخمة الناتجة من استمرار تدخلها في العالم، أو سعيها للهيمنة والتفرد في قيادة دول العالم، لكون استمرار الهيمنة أصبح أمراً باهظ التكاليف اقتصادياً، لذلك على الولايات المتحدة الأميركية أن تفسح المجال للقوى أي للأطراف الرئيسة والفاعلة في النظام الدولي من خلال التحالف والتشارك في تقاسم المسؤوليات الدولية، إذ تستمر الولايات المتحدة الأميركية في موقع الصدارة من بين القوى الدولية ولكن دون انفراد، مما يقلل من أعباء الدور العالمي الأميركي في عالم أضحى بالغ التعقيد والاندماج.

التنافس السياسي والاقتصادي الإيراني الإسرائيلي في آسيا الوسطى

للطالب زيد حميد جابر الجابري

رسالة ماجستير - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، العراق، 2015

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تطورات جيوبوليتيكية كبيرة، من أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور دول مستقلة جديدة، وما نتج عن ذلك من تغييرات في أنماط العلاقات والصراعات بين دول العالم، ومن بين ذلك التنافس والصراع بخصوص الثروات في منطقة آسيا الوسطى، خاصة بعد أن احتلت تلك المنطقة مكانة مهمة في الخريطة العالمية، لما تملكه من ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إذ لم يقتصر التنافس والصراع بين الدول المطلة على بحر قزوين: (روسيا، إيران، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، بل امتد إلى دول المجال الإقليمي والعالمي، مثل: تركيا، وإيران، و(إسرائيل)، والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت على مقربة من حدود تلك المنطقة بعد احتلالها أفغانستان والعراق تحت مظلة الحرب على الإرهاب وأسئلة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية.

وتشكل المزية الجيوستراتيجية والأهمية الاقتصادية والسياسية لمنطقة آسيا الوسطى، إحدى أهم بواعث التنافس الدولي والإقليمي عليها، والذي

يشمل: قوى عالمية ذات تأثير فاعل ومهيمن في النظام السياسي الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، وقوى أخرى صاعدة تسعى إلى القيام بدور عالمي وإقليمي متميز، علاوةً على القوى الإقليمية الفاعلة التي دخلت ميدان التنافس، والتي يأتي في مقدمتها: إيران و(إسرائيل) وتركيا، وعلى اختلاف مصالحها وأهدافها، فإن تلك القوى المتنافسة تسعى بشكل أو بآخر للحصول على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى للتحكم بمستقبلها السياسي ونمط علاقاتها الدولية، وتتطلع من ثم إلى الاستفادة من ميزاتها، واستغلال مواردها الاقتصادية الكامنة في أراضيها، ولاسيما النفط والغاز.

لذا يتنامى الاهتمام العالمي بمنطقة آسيا الوسطى، نظراً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وجيو - اقتصادية قادت إلى احتدام التنافس الإقليمي والدولي عليها، إذ اجتذبت إليها الأنظار، بسبب ما تتمتع به من ثروات طبيعية، لا سيما النفط والغاز.

تنبعث أهمية الدراسة أهمية كل من: إيران و(إسرائيل)، وانعكاس تلك الأهمية على منطقة آسيا الوسطى، كما تكمن أهمية الدراسة في تصاعد الدور (الإسرائيلي) في آسيا الوسطى، وسعي كل دولة إلى فرض مشروعها الخاص، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية، وحتى الثقافية وصولاً إلى الجانب العقائدي من أجل فرض إرادتها وهيمنتها على تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية، وبما تمتلكه من ثروات اقتصادية ومصادر للطاقة، إذ شهدت الحالة الجيوسياسية في المنطقة تنافس وتصاعد في الأدوار الإقليمية لكل من: إيران و(إسرائيل)، وأخذ ذلك التصاعد يقترب من المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي لينشئ واقعاً جديداً يفرض على الباحثين التعمق بدراسته، فضلاً عن موقع كلا الدولتين على خريطة القوى الدولية، إذ أصبحت المنطقة تُشكل تقاطعات لمصالح الدول الكبرى، والتي تحاول توظيف كل من إيران و(إسرائيل) من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح فيها.

يستند البحث إلى فرضية فحواها الآتي: (إن الطبيعة العدائية ونمط التوجهات السياسية المتضادة ما بين إيران و(إسرائيل) تفرض على كلا الدولتين التنافس في مختلف المناطق المحيطة بالإقليم (الشرق الأوسط) من أجل تعظيم جوانب القوة في هذا التنافس، وتشكل منطقة آسيا الوسطى واحدة من مناطق

هذا التنافس لاعتبارات جيواستراتيجية لكلا الدولتين، في إطار توسيع مجالهما الحيوي وتحقيق أمنهما القومي.

إن ما تشهده دول آسيا الوسطى من ضعف في الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي، يشكل فرصة مواتية وسانحة لإسرائيل في زيادة تقاربها مع هذه المجموعة من الدول، سواء من حيث التعاون العسكري، أو الاستثمارات الاقتصادية، أو تزويدها بالمعونة الفنية، التي هي بأمر الحاجة إليها، إذ ساعد ذلك من سرعة اختراق إسرائيل للمنطقة، بسبب حاجة دول المنطقة لإسرائيل، لإعادة بناء قواتها الأمنية والعسكرية.



عروض الكتب العربية

م. م. رؤى خليل سعيد*

باحثة من العراق



الحروب المستقبلية في القرن

الحادي والعشرين

تأليف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

تشير الدلائل والدراسات إلى أن العالم سيشهد في المدى القصير إلى المتوسط حروباً لا تماثلة تندلع بين دول قائمة وأطراف فاعلة من غير الدول، وحروباً تُجرى عن بعد (عمليات تنفيذها طائرات من دون طيار).

وهذا الكتاب إذ يسعى لرصد الملامح والأشكال والأدوات الممكنة لحروب المستقبل في العالم عموماً، فإن غاية هذا المسعى ليست الدعوة إلى شن الحرب، فالحرب لم تكن في أي زمان غاية بنفسها، إنما كانت أسلوباً مُهلكاً لتحقيق أهداف تعذر تحقيقها بالطرق السلمية. لذا، فالكتاب محاولة لاستقصاء الخيارات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز فرص الوقاية من الحروب أيضاً، وتكريس القدرة على حسن إدارتها في صورة اندلاعها، لكي يتم تقليص أخطارها ومآسيها، وإيجاد حلول رديئة ترجح كفة التوازن بين القوى وتحقق الأمن المستدام للشعوب والمجتمعات على صعيد العالم.

ولم تفتأ تقنيات الحرب وصناعة الأسلحة تفاجئ أولئك الذين يسعون لرسم

مسارها أو التنبؤ بمراحلها اللاحقة، بل إن كثيراً ما أنتجت التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها في مجال الحرب معدات وأنظمة جديدة، تجاوزت الخيال العلمي. ومع ذلك من المشروع أن نتصور في المديين القصير والمتوسط عالماً يشهد عمليات تنفيذها طائرات من دون طيار، وصراعاً يجري في الفضاء الإلكتروني، وحروباً لا متماثلة تندلع بين دول قائمة وأطراف فاعلة من غير الدول. هذا الأفق المفترض لتقنيات المجال العسكري ومنهجيته، هو ما ينصب عليه اهتمام الكتاب الذي نعرضه هنا، والذي يضم أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المنعقد تحت العنوان نفسه، «الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين»، في أبريل 2013، وقد أعد بحوثه نخبة متميزة من الباحثين والمختصين في مجال الحروب والصراعات، ممن يشكلون طيفاً واسعاً من الآراء والخبرات رفيعة المستوى.

* باحثة - وحدة الأبحاث والدراسات
- مركز حمورابي

ويتناول الكتاب الطبيعة المتغيرة للحرب والتهديدات الجديدة للأمن القومي، مثل الإرهاب، وحروب التمرد، والحرب السيبرانية، والابتكار في صناعة الدفاع، والدور المستقبلي للتكنولوجيات العسكرية. وكذلك يناقش الجوانب السياسية والمدنية لحروب المستقبل، مثل العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية، والدور المستقبلي للجيش في الوقاية من الحرب، وحفظ السلام، والعلاقة بين شركات تصنيع السلاح والمؤسسة العسكرية. ويسلط الضوء على منطقة الشرق الأوسط، فيعرض لمستقبل السلم والحرب فيها، ويتناول مشترياتها من السلاح، وانتشار الأسلحة النووية فيها، والأخطار التي تواجه أمن دولها.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسة المؤثرة في حروب المستقبل، يشير بيتر سينجر إلى الزيادة الكبيرة في استخدام الطائرات من دون طيار، لكن التحدي أمام الاستراتيجيين اليوم هو الآتي: ما هي التكنولوجيات التي ستضطلع بأداء دور رئيس في تشكيل معارك الغد وصراعاته؟

وغير بعيد من ذلك التصور، يفترض إلياس حنا أن مستقبل الحروب في منطقة الشرق الأوسط سيشهد تحولاً بعيداً عن العمل العسكري التقليدي بين الأطراف الإقليمية، وبدلاً من ذلك ستقوم الحروب على نهجين أساسيين للدول المعنية: مواصلة التحضير للحرب التقليدية، واستخدام جهات فاعلة من غير الدول.



الجغرافيا العسكرية الحديثة

تحرير: فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، 2014.

تستخدم المعلومات الجغرافية لدعم العمليات العسكرية منذ بدء التاريخ، وذلك بسبب وجود علاقة واضحة وأساسية بين الجغرافيا والعمليات العسكرية، فالعمليات العسكرية تجري في بيئات عملياتية مختلفة كالأدغال والصحارى والمحيطات والمدن، كما تجري في سياقات عملياتية مختلفة مثل العمليات القتالية وعمليات حفظ السالم والإغاثة من الكوارث والإجراءات المدنية.

ومنذ القرن التاسع عشر أصبح بالإمكان تحديد حقل الجغرافيا العسكرية بوصفها فرعاً معرفياً مميزاً، ومع تطور الحرب وتعقدتها من خلال حربي عالميتين، وعدد كبير من الصراعات الصغيرة، والنمو الكبير في التكنولوجيا العسكرية، وتكاثر عمليات تحقيق الاستقرار والدعم، والحرب العالمية الحالية على الإرهاب، أصبح من المستحيل عدل قائد واحد أن يلبي الحاجة المتزايدة إلى المعلومات الجغرافية الدقيقة في الوقت المناسب. يعرف الكتاب بتاريخ الجغرافيا العسكرية ونطاقها وآخر تطوراتها وطبيعة التحليلات الجغرافية ونطاقها، بالإضافة إلى الطرق الشائعة التي يتبعها المختصون في الجغرافيا. ويركز عدل تطور هذا الفرع المعرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.

تشكل القضايا البيئية حالياً عاملاً رئيسياً في الاستقرار الإقليمي والأمن؛ فقد ثبت أن الأمن البيئي عملية يمكن من خلالها استخدام المشكلات البيئية للمساهمة في تحقيق أهداف الأمن القومي، والحد من التوترات بشأن القضايا البيئية أو باستخدام المشكلات البيئية الشائعة كإجراءات لبناء الثقة والتوفيق بني الدول التي قد يكون لديها أسباب أخرى للتوتر.

ويناقد الكتاب أيضاً مسألة الأراضي العسكرية، والتي تشمل المنشآت

العسكرية مثل الحصون، والمخافر، والمعسكرات، والمحطات، والقواعد، والمستودعات، والملاحق، والمراكز، وميادين التدريب، وغيرها. ويناقد الكتاب الأثر العميق الذي يمكن أن يخلفه المرض على القوة العسكرية، فجميع الأمراض أسبابها المحددة التي يمكن وصفها باستخدام معيار جغرافي طبيعي أساسي. ولذلك، يجب إيلاء اهتمام لتحديد مخاطر الأمراض المحتملة، وبالتالي حماية الجنود من التقاط الأمراض من خلال اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير الوقائية، ويقدم الكتاب تحليلاً جغرافياً للعراق ولـ «عملية حرية العراق».

ويؤكد المؤلف أن محاكاة الأماكن ضرورية لتدريب القوات العسكرية، إذ تسعى الولايات المتحدة لتوفير نظائر مكانية تدريبية للقوات الأمريكية تحاكي البيئات المختلفة في العالم، ويعتبر هذا أمراً مهماً لأنه من المتوقع نشر القوات الأمريكية في أي مكان في العالم. لذا يتعين على وزارة الدفاع تحديد أماكن تكون بمنزلة نسخ متماثلة لبيئات عمليات عسكرية عديدة من أجل احتمال تدريب وحدات بشكل صحيح واختبار معدات لمواجهة تحديات تلك البيئات. كما أن عوامل الرياح، وبخاصة حمل الغبار ونقله، تؤثر بشكل كبير في العمليات العسكرية في المناطق القاحلة. وعبر التاريخ، كانت العواصف الترابية تشكل عائقاً، ولاسيما خلال العمليات الصحراوية.

إن الجغرافي العسكري له دور في الاستعداد للكوارث والتعامل معها على نطاق واسع، وذلك بدمج الموارد العسكرية في عمليات مساعدات إنسانية. ويستند هذا السيناريو إلى فهم جغرافية الأخطار الطبيعية وآثارها الثانوية، وفهم مكان وقوع الكارثة والخبرة العالمية العملية الحقيقية للتخطيط وتنفيذ الاستجابة لخطر كبير. وفي حني أن تكرر التدريب على الخطط واسعة النطاق مكلفة من حيث الوقت والمال، يمكن للمخططين استخدام التدريبات على نماذج مصغرة أو على الخرائط أو المحاكاة للسماح لجميع المشاركين برؤية أنفسهم وأفعال الآخرين، من أجل تنسيق النشاطات وعدم تضاربها في الزمان والمكان.

ويحلل الكتاب في نهايته تحديين عالميين يتمثل أحدهما في تنامي قوة الصين العسكرية على المستوى العالمي، بعد أن نجحت بتكريس نفسها قوة اقتصادية مؤثرة. أما التحدي الثاني فهو ظهور المنطقة غير المحكومة التي لا تخضع لسلطة دولة، مثل غرب باكستان وعودة طالبان والقاعدة إليها.



تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيّدة.. مقاربة جيوبوليتيكية تأليف: عناد يوسف

الناشر: مركز الامارات للبحوث والدراسات
الاستراتيجية، 2015.

لدى تركيا رؤى طموحة بأن تصبح قوة إقليمية كبرى لها تأثير في المناطق المجاورة، ودور فاعل في الساحة الدولية. وتمت بلورة هذه الرؤى في استراتيجية استندت فكرياً إلى نظريات الجيوبولتكس ومفاهيمه لإضفاء أهمية «مركزية» على دورها ومكانتها الإقليمية والدولية .

وبالفعل، فقد وجدت خلال الفترة 2002-2010 بيئةً مواتيةً لدورها الجديد، ومتوافقةً إلى درجة كبيرة مع رؤاها وطموحها؛ ما أعطى سياستها الخارجية قوة دفع، وأضفى مصداقية على دورها الفاعل، وبخاصة في الشرق الأوسط. ولكن منذ عام 2011، تغيّرت البيئة الإقليمية وتحالفاتها، بفعل انعكاسات ثورات «الربيع العربي»، وبخاصة في سوريا، فتعرضت صداقاتها في دول الجوار لتوترات، ولم يعد دورها رائجاً كما كان .

لقد نتج من البيئة الجديدة أمران بالنسبة إلى تركيا : الأول على صعيد سياساتها؛ إذ ثمة بوادر إعادة نظرٍ في بعض السياسات بعد المشكلات العديدة التي تعرّضت لها في المنطقة. والثاني، على صعيد تصوراتها الجيوبولتيكية الطموحة؛ فبين هذه التصورات الطموحة والسياسات المقيّدة منذ عام 2011، تراجع زخم «الدولة المركزية» والقوة «الحاسمة» أو «الكبرى»، وبدأ أنّ هناك قيوداً داخلية وخارجية معنوية ومادية تحدّد من تأثيرها .

يسعى هذا الكتاب إلى استكشاف التصورات النظرية المؤسّسة لاستراتيجية تركيا الخارجية وطموحها المستقبلي، وأسباب التقدم، ثم التراجع النسبي، للدور التركي في المنطقة، واستبيان القيود أو مواضع الخلل؛ سواء أكانت في المنطلقات الفكرية أم في سلوك تركيا الخارجي وسياساتها الفعلية .

لقد عملت حكومات حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام 2002، على

اعتماد رؤية جديدة للدولة، في ضوء إعادة تعريف منزلة تركيا ومكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية، فتغيّرت بموجها النظرة إليها من كونها «هامشاً» أو «حاجزاً» أو «جسراً» بين الشرق والغرب، إلى دولة «مركزية» و«كبرى» و«حاسمة»، أما إقليمياً، فتغيرت تصوراتها عن المناطق المحيطة بها من كونها مصدراً للتهديدات والمخاطر إلى «عمق استراتيجي»، تتوافر فيه فرص كثيرة، أو «هوامش» تؤثر تركيا فيها، وأما في الساحة الدولية، فتحول التصور عنها من مجرد دولة «تابعة» تعمل وفق متطلبات حلفائها واستراتيجياتهم، إلى دولة ذات مسؤولية، لها أولويات واستراتيجيات «مستقلة»، وتسعى للمشاركة في صناعة سياسات دولية .

وقد أدت هذه الرؤى الطامحة إلى اعتماد مقاربة جديدة في السياسة الخارجية، تنهض على الانخراط النشط في المناطق المجاورة؛ لا لحل مشكلات تركيا فحسب، بل للترويج لدورها الفعّال في تسوية الصراعات الإقليمية وحلّ الأزمات أيضاً، بما يتيح لها أن تصبح قوة إقليمية كبرى. كما كثفت تركيا تحركها الدبلوماسي الحيوي في الساحة الدولية اعتماداً على مبدأ التوجهات المتعددة الذي ينحو نحو بناء علاقات استراتيجية مع جميع الدول الكبرى في الشرق والغرب، بحيث تصبح قوة ذات تأثير عالمي.



استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر (حلف الناتو أنموذجاً)

الباحث: عمار جعفر مهدي العزاوي

الناشر: دار الكتب والوثائق العربية، 2015 .

بعد سنة 1787 التي تأسست بها الولايات المتحدة الأمريكية وبرز تصارع بين أوروبا وأمريكا حول أمريكا اللاتينية أدى بسبب هذا المجال التصارعي حول الثروات إلى نشوب حروب ونزاعات منذ ذلك الوقت حول مبدأ التنافس ومحاولة الحصول على ثروات الآخر والنهوض في العالم بنزعة التوسع والهيمنة والتفرد العالمي، وهذا كان واضحاً من مبدأ مونرو في ذلك الوقت حول اشاعة التوسع في القارة الأمريكية ومن دون تدخل أوربي في

هذا الفحوى، وهذه كانت بدايات الرغبة الامريكية منذ تأسيسها حول اللفظة إلى التوسع والسيطرة والهيمنة وكأنها ولدت دولة تحكم العالم و تملك كل بقع الارض .

وبعد ادراك الولايات المتحدة الامريكية لهذه القوة الكبيرة بدأت تسعى إلى الخارج الامريكي والتوجه نحو العالم الأمر الذي دعاها إلى بناء قدرات وامكانيات قوية وقدرات للسيطرة على العالم والاستعداد له منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية هذه الحرب وبعد أن اعتقدت أن من الواجب الدخول لهذه الحرب بسبب تهديد موجه لمصالحها الشاسعة منطلقاً من المصالح الاقتصادية، ثم السياسية، وحتى الامنية من لدن دول المحور (المانيا رئيساً)، وبعد زوال خطر الحرب برزت الولايات المتحدة الامريكية دولة منتصرة و قوة مهيمنة على العالم مع قطب مناوئ لها (الاتحاد السوفيتي) فكان كل منهم يملك استراتيجية وايدلوجية خاصة به يعتمد عليها في تحركاته نحو العالم وتوسيع نفوذه .

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عمدت إلى توظيف الحلف الاطلسي بشكل يتواءم مع البيئة الدولية خدمتها لأهدافها ومجالات نفوذها أي جعلت الولايات المتحدة الناتو اشبه بجبهة بوجه أي تدخل او نشوب هجوم سوفيتي محتمل في اوربا وتوفر لها سبل الحماية والدفاع ويكون كل هذا بالطبع تحت سيطرة امريكية منظمة .

وبالنتيجة فأن هذا التطور والتغيرات التي طرأت أدت إلى اعتماد الحلف الاطلسي على الفكر الاستراتيجي الامريكي في مواجهة مخاطر العالم والتحرك نحو أهداف العالم أجمع أي: مثل الحلف احدى أهم وسائل العقيدة الامريكية التنفيذية في الخارج الامريكي .

ولضمان بقاء الوجود الامريكي في الغرب، ودول اوربا كان لأدامت الاحلاف واستمرار سياق التحالف وسياسته ضروري في تلك المدة و كذلك كان له اهمية في تنظيم الدفاع بين الغرب الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، وذلك بالطبع بتوفير توظيف ملائم لكل دولة وتحديد الأهداف الأكثر قيمة واختيار الوسائل الاكثر ملائمة وتقدير الامكانيات المتاحة التي يمكن من خلالها الوصول إلى تلك الاهداف .

ولهذا فأن الباحث يرى: بأن استراتيجية التوظيف يوجد فيها تعامل مع النسق

المستقبلي وعالم المستقبل لكي يضمن كيفية احداث التغيير في البيئة الدولية السياسية والامتغيرات المسيطرة عليه في المستقبل القريب والبعيد، أي أصبحت استراتيجية التوظيف هي محاولة الوصول إلى الهدف المرغوب به عن طريق ايجاد وضع او شكل لكيفية مختلفة، لتحقيق الهدف المرغوب حصوله، فان استراتيجية التوظيف تنطلق من رغبة التغيير الملائم وتكييف الوسائل والغايات وتوظيف القدرات المتاحة ضمن البيئة الدولية الحالية .



سقوط الموصل.. العراق ومحصلة

الاعباء الداخلية والخارجية

الباحث: كرار أنور البديري

الناشر: دار دجلة، 2015

لقد مثل سقوط مدينة الموصل في العاشر من حزيران 2014 بيد تنظيم داعش، صدمة للمراقبين والمتابعين والمهتمين في الشأن العراقي، حتى اخذ الكثير منهم بالتفسير المؤامراتي لمعرفة أسباب هذه الحادثة، من هنا يشكل كتاب «سقوط الموصل: العراق ومُحصلة الأعباء الداخلية والخارجية» للباحث كرار أنور البديري المتخصص بالشؤون الاستراتيجية والدولية، أول مساهمة بارزة في هذا الشأن تكشف عن الأسباب الموضوعية التي أدت إلى سقوط الموصل، حيث يرى الباحث أن هذه الحادثة لم تكن لسبب واحد يمكن أن نعزو له كل افتراضاتنا، فهناك الكثير من الأسباب التي أسست لسقوط مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية بيد تنظيم «داعش»، فهي أسباب مترابطة ولا تزال، ولا يمكن أن تبتعد عن الأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، هذا إذ ذهبنا إلى الداخل العراقي، ولكن إذا ما ابتعدنا قليلاً عن الداخل فسنجد أن هناك أسباب وعوامل إقليمية مترابطة على العراق قبل وبعد عام 2003، أما إذا تنحينا جانباً عن الأسباب الإقليمية واتسع الأفق أكثر سنجد أسباباً دولية تكاد لا تبتعد عن الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة علاقاتها مع العراق بعد جلاء قواتها نهاية العام 2011. وفي هذا المجال ركز الباحث على رؤية مفادها؛ إن الطريق إلى سقوط الموصل كان يمر بثلاث مستويات، أولها المستوى الداخلي؛ فعند

النظر إلى وظائف النظام السياسي في أية دولة نجد إن أهم وظائفه تتجسد في منظومة التعبير عن المصالح أو الشكوى، ذلك بان صيانة النظام لهذه الوظيفة يجنبه حالة عدم الاستقرار، كون الجماعات المختلفة فيما لم تجد قنوات شرعية تعبر بها عن مصالحها ومطالبها فأنها من دون شك ستعتمد إلى العنف للتعبير عن هذه المصالح أو المطالب مع ما يترتب عليه من تهديد لاستقرار النظام السياسي. كالحالة مع الداخل العراق، إذ أسهمت سوء لأوضاع وعدم الاستقرار في العراق بعد عام 2011 التي تمثلت بالاحتجاجات الشعبية إلى خلق حواضن مناهضة للعملية السياسية برمتها، وقد أوجدت هذه البيئة المضطربة في العراق حاضنة استثمارها تنظيم «داعش» في إيجاد موطن قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية ابتداءً من محافظة الأنبار، ثم الموصل، وصلاح الدين، وديالى، مستغلاً سخط المتظاهرين في المحافظات الغربية في العراق، بعد إن تحولت ساحات التظاهرات السلمية إلى ساحات قتال مع الجيش العراقي. وفي الواقع بسبب من هذه البيئة سعى تنظيم داعش إلى استقطاب أوساط من المدنيين التي تسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذي تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حرب عصابات ناجحة .

أما على المستوى الإقليمي؛ فيذهب الباحث إلى القول إن الأمن الداخلي، في ظل العولمة والإرهاب يخضع لميكانزمات التفاعلات الإقليمية والدولية، فاليوم إشكالية الأمن مرهونة بقدرة هذا الطرف أو ذاك في اتساع علاقاته وكسب الأصدقاء وتحييد الأعداء، ولكنه يرى إن العراق في الفترة التي سبقت سقوط الموصل كان مستثنى - ولا يزال - من هذه اللعبة، بسبب غياب استراتيجية واضحة يرتكن إليها في إدارة شؤونه الخارجية، وإنما الاعتماد على المواقف اللحظية وردات الفعل العاطفية. وليس من المستبعد إن ما يدور اليوم في العراق بعد سقوط الموصل هو من نتاج تلك التفاعلات الدولية والإقليمية مضاف إليها الأسباب الداخلية .

وكان جلاً اهتمام الباحث على المستوى الإقليمي يصب في أن ما يجري في العراق هو انعكاس لصراع إقليمي، انطلاقاً من رؤية مفادها، إن البيئة الإقليمية المحاطة بالعراق تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن، لا سيما وأن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه نظام غير مستقر

يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عن ما يحوزه هذا النظام من مدركات تذهب إلى الحد من دور العراق في بيئة إقليمية كهذه، وما يتبادر هو كيف أثرت هذه البيئة الإقليمية على العراق وادت إلى زيادة عدم الاستقرار فيه وصولاً حتى سقوط الموصل. وأما على المستوى الدولي فرغم استمرار الادعاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أنها لا تعير أهمية لمحاربته إذا لم تتطلب مصالحها ذلك، وطالما أن العراق بعد الانسحاب الأمريكي لم يعد يتماهى كما هو متوقع له مع المصالح الأمريكية، يصبح الإرهاب سبيلاً لتذكيره ويصبح الأمن سبيلاً لتوفيره، ولكن بالتصدير مقابل ضمان المصالح ورعايتها. وهذا ما يفيد بفشل فرضية إن الحرب على الإرهاب تجعل العالم أكثر استقراراً. فقد أصبح الإرهاب عامل لرعاية المصالح مقابل تصدير الأمن. وكأنما الإرهاب يخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشرة. إذ إن حتمية وجوده أصبحت تستدعي التدخل الأمريكي لمحاربته، والحالة العراقية خير تجربة. وتناول الباحث في الكتاب هذه العوامل الثلاث، بشيء من التفصيل لسبر أغوار التراكمات الداخلية والخارجية، وكيف أدت بمجملها إلى سقوط الموصل، ناهيك عن تناوله الإصلاح الحكومي ودوره في ضمان الأمن الداخلي للبلاد، مع إيضاح المعوقات التي تعترض سبيل هذا الإصلاح، والتركيز على ما تتطلبه هذه اللحظة التاريخية من العودة إلى الذات ولم الشمل لتأسيس مرحلة من الركون إلى الداخل العراقي والسعي نحو تمكينه، لإدخاره كقوة يمكن بذلها بالخارج بما يتناسب ومصصلحة الدولة وأسس البناء.

وقد توصل الباحث إلى ان سقوط الموصل لم يكن نتيجة أساسية لفشل المؤسسة العسكرية العراقية وتقاطع الإرادات السياسية الداخلية فحسب، بل أن هذا السقوط يعد نموذجاً ومثالاً يجب الاعتبار به لتقاطع الإرادات الإقليمية والدولية في العراق، وهذا الأمر يفرض على العراق أن يحث الخطى في الإصلاح السياسي، وان يدرك حكومة وشعباً أن العراق طالما ينتابه الضعف فانه ستكون هناك حوادث متشابهة لحادثة سقوط الموصل وان كانت غير متماثلة، وعليه فان العراق لا سبيل أمامه سوى أن يدرك في ظل هذا المرحلة الحالية ما الهوية التي يجب أن تخدم الديمقراطية في العراق، وان تؤسس لعملية بناء دولة ناجعة وقادرة على امتلاك القوة وتوفير الأمن والسلام للشعب العراقي.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*

باحثة وأكاديمية من فلسطين

**New Security Challenges
Regional Insecurity after the
Arab Uprisings
Narratives of Security and Threat
Edited by: Elizabeth Monier
Palgrave Macmillan, 2015**



تحديات أمنية جديدة: انعدام الأمن الإقليمي بعد الانتفاضات العربية..
روايات الأمن والتهديد

يناقش الكتاب مسألة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الربيع العربي الذي أوجد حالة من انعدام الأمن في المنطقة، ويتألف من ثلاثة أقسام، يضم كل قسم عدداً من الدراسات في المجال الأمني.

وبما أن الدراسات عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخلص إلى أن هذه المنطقة محكومة بالصراعات الدائمة وعدم الاستقرار، يحاول المساهمون في هذا الكتاب إعادة دراسة مفهوم الأمن الإقليمي وتحديد كيفية عمل النظام الأمني في منطقة الشرق الأوسط بطريقة تذهب أبعد من المفهوم التقليدي العسكري للأمن القومي، وتبرهن أن للأمن عدة وجوه يندرج في إطارها.

من هذا المنطلق يقدم الكتاب دراسة تقييمية وتقديرية للأثار المترتبة على ما أطلق عليه المساهمون الانتفاضات العربية من الناحية الأمنية، وهي مقارنة

من شأنها توسيع وتعميق مجال الدراسات الأمنية لا سيّما في النطاق الإقليمي للشرق الأوسط. ويعتبر الباحثون في هذا الكتاب، أن الأحداث التي تعصف بالمنطقة منذ العام 2010 أعادت الاهتمام لمشكلة الأمن وشكلت نقطة تحوّل أبعد من مداها الإقليمي تماماً كما حدث بعد هجمات 11 أيلول 2001 في نيويورك، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

وبما أن الدراسات تركز على منطقة معينة، فقد تضمن الكتاب تعريفاً لمصطلح الشرق الأوسط الذي يعود للحقبة الاستعمارية، والذي أصبح شائعاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث استخدمه البريطانيون لتحديد نطاق سياستهم الخارجية والمدى الجغرافي لها.

* تدريسية - جامعة بيروت العربية

أما دول هذه المنطقة ذات الصلة بالموضوع، أي الربيع العربي، فهي الدول العربية، لكن ذلك لا يعني استثناء دول أخرى كتركيا وإيران وإسرائيل، إذ أن هذه الدول تأثرت وأثرت في أحداث المنطقة. إلا أن دراسة الأمن الإقليمي لا تقتصر فقط على النطاق الإقليمي، بل إن محاور الدراسة توزعت بين التأثيرات الأمنية على الشرق الأوسط كمنطقة بحد ذاتها، وعلى الأمن داخل السياق الإقليمي أي داخل كل دولة، وأخيراً تأثير مسألة الأمن على الدول الأخرى.

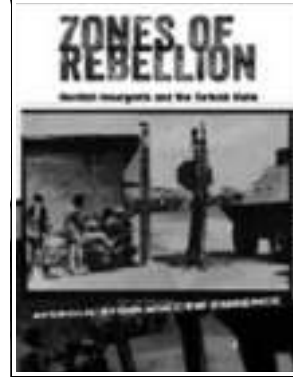
هذا يعني أن مسألة الأمن لم تحدث تحولاً في طريقة نظر المجتمع الدولي لأمن المنطقة فسحب، بل من الضروري أيضاً مراقبة التغيرات فيما يتعلق بالتصورات الأمنية داخل المنطقة نفسها، وكيف باتت شعوب المنطقة تنظر إلى التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها.

يستخلص الباحثون أن «الأمن» هو ظاهرة علائقية، إذ يتم الربط بين الدولة والشعوب في المنطقة وبين دول المنطقة وبين هذه الدول والمجتمع الدولي أي بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي. ويتم الربط داخل الدولة بين الهوية والأمن، فتتم مناقشة التحديات التي يفرضها مفهوم الخطر المرتكز على سياسات الهوية وتأثيرها على الأمن الإقليمي.

يقدم هذا الكتاب نوعاً جديداً من الدراسات في المجال الأمني يعتمد على تحليل العلاقة بين مفهوم الأمن الإقليمي والعناصر الأخرى التي تساهم في تحديد مفهوم الأمن كالسياسة والهوية وما يتفرع منهما من مسائل قد تساهم في تهديد الأمن الإقليمي فنصبح أمام حالة انعدام الأمن، وهو ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2010.

Zones of Rebellion Kurdish Insurgents and the Turkish State Aysegul Aydin and Cem Emrence

CORNELL UNIVERSITY
PRESS, 2015



مناطق التمرد . . المتمردون الأكراد والدولة التركية

اختار الكاتبان الحرب الدائرة بين الأكراد والدولة التركية نموذجاً لدراسة «الحروب الأهلية».

يتألف الكتاب من قسمين يتناول الأول مفهوم «التمرد» فيما يتناول الثاني «مكافحة التمرد»، وفي كلا القسمين يناقش الكاتبان العناوين ذاتها من التنظيم إلى الإيديولوجية والاستراتيجية.

البارز في هذا الكتاب عملية المزج بين النظرية والجانب التطبيقي، حيث يعطي الكتاب نموذجاً للبحث في مجالي العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بغض النظر عن وجهات النظر المختلفة.

انطلاقاً من مصطلح «مناطق القتال» يناقش الكاتبان قضية الحرب بين الأكراد وتركيا، فنرى أن هذه المناطق تقسم خلال الحرب الأهلية إلى ثلاثة، الأولى منطقة تحت السيطرة، الثانية منطقة متنازع عليها بينما الثالثة هي المنطقة التي لا يمكن الوصول إليها، وتقسيم المناطق بهذه الطريقة يعكس قوة العلاقة بين المقاتلين في منطقة ما وموارد هذه المنطقة.

في الجانب التطبيقي، بإمكان القارئ تتبع مسار الحرب الأهلية بين الطرفين والتعرف إلى نقاط التحول في هذه الحرب التي كان لها انعكاسات عسكرية حاسمة إما إيجابية أو سلبية بالنسبة لحزب العمال الكردستاني. كما يمكن التعرف إلى المناطق المتنازع عليها جغرافياً وتاريخياً.

يرى المؤلفان أن الكتاب يقدم أول تحليل عملي للتمرد الكردي استناداً إلى بيانات أصلية تتضمن معلومات حول القتال الدائر بين الطرفين الكردي

والتركي بما فيها أكثر من عشرة آلاف هجوم وعمليات مضادة بين الأعوام 1984 و 2008. إضافة إلى تحليل للسياسات والاستراتيجيات التي اعتمدها الطرفان.

لا شك أن الكتاب يلقي الضوء على مصطلح الحرب الأهلية التي تعصف بأكثر من منطقة في العالم، وإن كانت تسمى أحياناً بسميات أخرى، كالتمرد أو الثورة أو ما شابه ذلك، ومن خلال الحرب الدائرة بين الأكراد وتركيا حاول مؤلفا الكتاب طرح أسئلة واستفسارات جديدة حول الحروب الأهلية.

بالنتيجة فإن مقارنة الحرب الأهلية لا بد أن تتضمن مصطلحات: المقاتلين، والعنف، والأجنحة السياسية، ومناطق القتال، وضحايا الحرب.

والنزاع الكردي - التركي هو من أبرز وأطول النزاعات التي أودت بحياة عشرات آلاف الضحايا، وأدت إلى تدمير في البنى التحتية، وإلى انهيارات اقتصادية، وهجرة قسرية للأكراد. ويعتبر المؤلفان أن الدراسة التي تناولت الدولة التركية وفي مقابلها حزب العمال الكردستاني أتاحت مجالاً واسعاً لتقديم دراسة عامة عن الحروب الأهلية، وخلصت إلى نقاط عدة أبرزها:

- ضرورة رصد التفاعلات بين أطراف الحرب والموارد، أي المناطق الجغرافية والشعب .

- بدا واضحاً أن العنف في الحرب يتبع عدة مسارات .

- إن أسباب النزاع أعمق بكثير من تلك التي يعترف بها الأطراف .

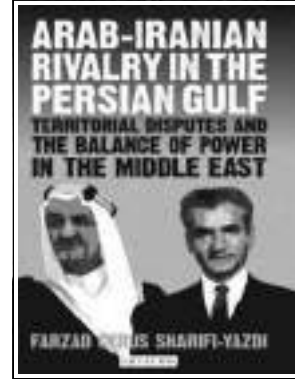
- إن تطبيق نوع واحد من الحلول على الحروب الأهلية لا يبدو أمراً سهلاً .

- كما أن دخول الأطراف الثالثة في الحروب الأهلية لم يساهم في إنهاء هذه الحروب، إذ إن هذه النزاعات تبدو محصنة ضد هذا النوع من الوساطات، وقد أصبح هذا الواقع سمة بارزة للحروب الأهلية في تركيا وروسيا والصين حيث تتفرد هذه الدول في التعامل مع المتمردين على حدودها .

بالنتيجة يبدو تحقيق السلام أمراً صعباً إذ أن عدم نجاح الطرفين في كسب المعركة أدى إلى حالة من الجمود تمنع المفاوضات من أن تترجم إلى حلول سياسية واتفاقات دائمة .

Arab - Iranian Rivalry in the Persian Gulf Territorial Disputes and the Balance of Power in the Middle East

FARZAD CYRUS SHARIFI - YAZDI
I.B. TAURIS, 2015



النزاعات الإيرانية - العربية في منطقة الخليج الفارسي
النزاعات الإقليمية وميزان القوة في الشرق الأوسط

تعتبر النزاعات الإيرانية - العربية من النزاعات الإقليمية التي عكرت ولا زالت تعكر صفو منطقة الخليج على مدة الخمسين عاماً الماضية. وفي هذا الكتاب يناقش المؤلف مسألة هذه النزاعات خلال فترة تاريخية محددة بين أعوام 1957 و1969 أي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل الثورة الإيرانية.

إضافة إلى الفصول الستة، يضم الكتاب عدداً من الجداول والخرائط التي تبرز طبيعة النزاعات الإيرانية مع عدد من دول الخليج، وقد استعان الكاتب أيضاً بتحقيقات ومقابلات شملت عدداً من القيادات. تشمل نزاعات إيران في منطقة الخليج التي تعتبر حيوية من الناحية الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط ثلاث دول هي البحرين والعراق والإمارات العربية المتحدة.

حاول الكاتب مقارنة الموضوع من زاوية مختلفة بعيدة عن عملية السرد التاريخي لتطور النزاعات، وذلك انطلاقاً من محددات السياسة الخارجية للدول في إطار العلاقات الدولية. من هنا جاءت الاستعانة بنظريات هانز مورغانتو في العلاقات الدولية، ومن ضمنها نظرية هيبة الدولة أو قوتها. فإيران حسب الكاتب سعت خلال الفترة المذكورة وراء مفهومي الهيبة والقوة في تحديد سياستها الخارجية.

بتقدير مورغانتو فإن سياسة الهيبة عنصر لا غنى عنه في السياسة الخارجية العقلانية، ويترتب عليها اعتبار أساسي يعتمده صناع السياسة الخارجية في دولة ما، وهو تقييم القوة العسكرية والاقتصادية للدولة وقدرة الدول الأخرى وتطورها المستقبلي المحتمل. لهذا يتعين على أية دولة تطمح للسلطة أن

تبنى سياسة مناسبة وملائمة إذا كانت ترغب في الحفاظ على وضع سائد بهدف منع الخطر الخارجي.

هذه النظرية تعطي دولة ما استخدام عنصر القوة عن طريق الدعاية بغض النظر عن طبيعة القوة الفعلية لها، وذلك بهدف فرض السلطة على منطقة ما وإعطاء انطباع بامتلاكها قوة عسكرية واقتصادية كبيرة. وبهذه الطريقة تتمكن الدولة من تفادي خطر الدول الأخرى، فيما تستفيد من عامل الوقت كي تبني قوة عسكرية مناسبة، بحيث تصبح القوة الفعلية مطابقة للدعاية.

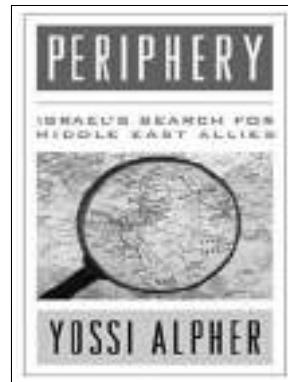
هل اعتمدت إيران هذه السياسة في نزاعاتها مع جيرانها العرب؟ وهل تمكنت من التحوّل إلى قوة إقليمية في منطقة الخليج العربي بواسطة سياسة «الهيبة»؟ برأي الكاتب، اعتمدت إيران هذه السياسة، فكان استعراض القوة وسيلة وتكتيكاً فرض إيران كلاعب إقليمي أساسي ومنع حل النزاعات مع الدول العربية وفرض نوعاً من توازن قوة يميل لصالح إيران في المنطقة. ويبدو حالياً أن النزاعات الثلاث لم تعد تحتل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية.

اللافت في هذا الكاتب الدمج بين نظريات العلاقات الدولية والأحداث الواقعية في منطقة الخليج، من هنا يندرج الكتاب ضمن الأبحاث التي تجمع بين السياسة والتاريخ والعلاقات الدولية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط.

Periphery, Israel's Search for Middle east Allies

Yossi Alpher

Rowman & Littlefield, 2015



المحيط: بحث إسرائيل عن حلفاء في الشرق الأوسط

يتناول هذا الكتاب مسألة بحث إسرائيل عن حلفاء لها في منطقة الشرق الأوسط، ويتألف من ثلاثة أجزاء إضافة إلى عدد من الخرائط ومقابلات مع

عدد من رجال الموساد السابقين . أما الكاتب فسبق وشغل منصب ضابط في المخابرات الإسرائيلية وفي جهاز الموساد .

ويتضمن الكتاب تحليلاً لسعي إسرائيل وراء دول غير معادية كي تتحالف معها في وجه المحيط العربي المعادي . وقد بدأت إسرائيل بتطبيق هذه السياسة منذ قيامها معتمدة ما يطلق عليه «عقيدة أو مفهوم المحيط» حيث نسجت علاقات مع دول غير عربية وغير مسلمة ومع أقليات في الشرق الأوسط إضافة إلى دول عربية بعيدة جغرافياً عن خارطة الصراع العربي - الإسرائيلي .

يرى الكاتب، أن سياسة «المحيط» كانت جزءاً من استراتيجية إسرائيل الكبرى في الشرق الأوسط، وهي استراتيجية اعتمدت على تكتيكات آنية تهدف إلى حماية إسرائيل سياسياً وأمنياً عن طريق علاقات مع قوى إقليمية بديلة . ومن هنا اعتبر رجال الموساد أن علاقاتهم بالأقليات على وجه الخصوص كانت في إطار العمل اليومي ولم تكن ضمن استراتيجية معينة .

يتألف «المحيط» من البلدان غير العربية وغير المسلمة التي كانت على حدود الصراع - العربي الإسرائيلي في مرحلة ما قبل 1977، والدول العربية التي تقع على الأطراف الجغرافية للشرق الأوسط والتي كانت تشعر بالخطر المتأتي من القومية العربية المسلحة وهي دول كان لديها أسباب معينة تشجعها على إقامة علاقات مع إسرائيل . على مستوى الدول شمل هذا المحيط تركيا وإيران ما قبل الثورة والمغرب وسلطنة عمان واليمن الملكية، أما على المستوى العرقي والديني فقد شمل الأكراد وجنوب السودان ومسيحيي إثيوبيا والموارنة في لبنان .

سياسة المحيط هذه قسمها الكاتب إلى أكثر من مرحلة، الأولى منذ قيام إسرائيل وحتى عام 1977، أي مع بدء عملية السلام مع مصر، والثانية بعد مؤتمر مدريد في العام 1991، أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع اندلاع الأحداث في العالم العربي عام 2010 .

يشير الكاتب إلى أنه بعد اتفاقيات السلام مع مصر، برزت فكرة التعايش أيضاً بين إسرائيل والأردن وهو ما عكس استعداداً من جانب المركز السني العربي للتعامل مع إسرائيل سياسياً، أما بعد العام 1991 فيرى الكاتب أن إسرائيل بدت مقبولة من قبل جيرانها، ما حدا بوزير الخارجية الإسرائيلي حينها إلى التلميح باستعداد إسرائيل للانضمام إلى جامعة الدول العربية .

هل ستتغير فكرة «المحيط» بعد الأحداث التي يشهدها العالم العربي منذ 2010؟ وماذا يعني بروز الإسلام السياسي في المحيط الإسرائيلي؟ يرى الكاتب أن إسرائيل ستصبح مطوّقة من جديد بحلقة من الدول الإسلامية مثل مصر وتركيا وسوريا في حال سيطر الإسلاميون عليها، إضافة إلى قطاع غزة وجنوب لبنان. وهنا يصبح على إسرائيل مواجهة الحالة الإسلامية بدلا من حالة القومية العربية سابقاً.

في هذه الحالة، هل يتعين على إسرائيل تحديث استراتيجية «المحيط» والبحث عن حلفاء جدد في المنطقة، وهل سيؤثر «الربيع العربي» على علاقات إسرائيل بدول المحيط؟

يرى المحللون الاستراتيجيون في إسرائيل، وفقاً للكاتب، أن الحديث يدور عن سياسة احتواء جديدة تتضمن دولاً قد تشكل نوعاً من المحيط الآمن الجديد لإسرائيل مثل قبرص واليونان وأذربيجان وإثيوبيا، إضافة إلى دول الاعتدال العربي.

بالمحصلة يعطي الكتاب فكرة واضحة عن طريقة نسج العلاقات بين إسرائيل ودول أخرى في الشرق الأوسط، انطلاقاً من مفهوم «المحيط»، وهي فكرة سياسية واستراتيجية ترسمها السياسة الخارجية الإسرائيلية وعلى رأسها جهاز الموساد في إطار السياسة العامة للدولة.

Israel's Security Men the Arab-Fighting Political Careers of Moshe Dayan, Yitzhak Rabin, Ariel Sharon and Ehud Barak

Thomas G. Mitchell

Library of Congress, 2015



رجال إسرائيل الأمنيين: المهمات السياسية في محاربة العرب
موشي دايان، إسحق رابين، أرييل شارون وإيهود باراك

الفكرة الرئيسية التي يناقشها الكتاب هي المزج بين الوظيفتين العسكرية والسياسية وكيفية الانتقال من العمل العسكري إلى مجال العمل السياسي.

وقد اختار الكاتب أربع شخصيات إسرائيلية انتقلت من العمل العسكري إلى السياسي وهم: موشي دايان وإسحق رابين وأرييل شارون وإيهود باراك. يضم الكتاب أربعة أجزاء، حيث أفرد الكاتب جزءاً لكل شخصية إضافة إلى عدد من الخرائط تشرح عمليات عسكرية بين الدول العربية وإسرائيل. من خلال القراءة يظهر بوضوح حماس الكاتب للشخصية الإسرائيلية التي تقف بمواجهة الجانب العربي، حيث يعتبر أن اختياره لهذه الشخصيات كان بسبب نجاحهم في المجال السياسي وبشكل خاص عملية التفاوض مع الدول العربية. ومن بين هؤلاء ثلاثة وصلوا إلى منصب رئاسة الوزارة وهم رابين وشارون وباراك، بينما شكل دايان سابقة في مجال الخبرة العسكرية للذين وصلوا إلى وزارة الدفاع في إسرائيل بدءاً من حرب حزيران 1967.

اعتمد الكاتب المقارنة بين الشخصيات الإسرائيلية ونظرائهم من شخصيات أميركية وجنوب أفريقية لعبت دوراً مماثلاً في المجالين العسكري والسياسي. أما من خلال المقارنة بين الإسرائيليين الأربعة، رأى الكاتب أن أرييل شارون كان الأسوأ، إذ كان أكثر نرجسية من حيث عدم قدرته على التحكم بشهيته سواء للطعام أو للسلطة، كما كان مشاكساً وأنانياً، إلا أن ما يشفع له كان وطنيته الواضحة. أما الأفضل فكان باراك بحسب الكاتب، إذ كانت لديه خبرة واسعة في المجال العسكري رغم أنه لم يحظ بالفرص التي أتاحت لنظرائه الثلاثة.

الأربعة سواء كانوا من حزب العمل أو الليكود، وسواء كانوا من الحمايم أو الصقور، كانت لديهم أفضلية للتفاوض مع الدول العربية على التفاوض مع الفلسطينيين، وكانوا مستعدين لعقد صفقات مع العرب وليس مع الفلسطينيين. الاستثناء الوحيد كان عندما قرر رابين التفاوض مع ياسر عرفات بدلاً من التفاوض مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

هذا يعني أن أيّاً من هؤلاء السياسيين لم يكن مستعداً للتفاوض بشكل جدي مع الفلسطينيين، فيما كانوا يفضلون الوصول إلى اتفاقات مع العرب، ولهذا فإن المسار السوري كان المفضل لديهم قبل الحرب في سوريا. ومن وجهة نظر الكاتب، يشكل هؤلاء الأربعة نموذجاً بالنسبة للسياسيين العسكريين الإسرائيليين، الذين يتعين عليهم دراسة مسيرة هؤلاء لمعرفة الفرق بين البيئة العسكرية التي يتركونها والبيئة السياسية التي يتوجهون إليها.

Employing e-teaching in the media courses in Public relations section <i>Dr. Suhad Adel al-Qaisi</i>	131
The economic impact of southern-northern secession on Sudan <i>Dr. Hind Yussif Suleiman Abu Qurun</i>	151
Democratic evolutions in Africa, Kenya Model <i>Yaseen Muhammad Husain</i>	162
The problematic of the national State and the ethnic Conflicts in Africa <i>Jamilah Si Yussif</i>	177
Fixed Chapters	
The translated research: The regional implications of a nuclear deal with Iran <i>Translation of Dr. Saad Aly</i>	188
Follow-up: (Iraqi public opinion demonstrations: Appearance and extension mechanisms and the crisis resolution attempts) <i>Ghofran Abed Aly Fares Hameed</i>	203
University thesis <i>Dr. Aly Fares Hameed</i>	206
Books Review: Arabic - English <i>Dr. Sana Hammudi - Rouay Khaleed Saeed</i>	211



Contents

A strategic vision: Great Powers and the Arab Region Conflicts <i>Dr. Abd Ali Kazem al-Maamuri - Karrar Adur Nasser</i>	5
Issue File: The Middle East after Iran nuclear deal	
The Impact of Iran nuclear deal on Iraq <i>Dr. Jawad Kazem al-Bakri</i>	32
Convergence and discord of the regional forces in the aftermath of Iran nuclear deal <i>Dr. Fayeeg Hasan al-Shujairi</i>	41
Investment of the civilizational and cultural dimensions of the Iranian personality and its reflection in the nuclear deal <i>Dr. Haydar Farhan al-Subaihawi</i>	56
Limit of Power: Iran s vital area after the nuclear deal <i>Dr. Ali Faris Hameed</i>	64
Hammurabi Researches	
The problematic of civil-military relations and its impact on the modern democratic transformation in Iraq <i>Dr. Nahed Hasan al-Sahuki</i>	82
The Democracy and elections experience in Iraq after 2003 <i>Ali Hussein Hassan Safeeh</i>	97
The future of the Federal System in Iraq <i>Dr. Nagi Muhammad Abdullah - Abbas Lateef Kareem</i>	121

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

15 - 16th Issue - 4th year - Summer - Autumn 2015



Editor in chief: **Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri**

Editorial Board

Prof. Dr. Aziz Jabr Shaial - *Faculty of Political Science - University of Al-Mustansiriya*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Al-Nahrain*

Ass. Prof. Dr. Jawad Kazim Al-Bakri - *Faculty of Management and Economics - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Kamil Hassun Al-Kaim - *Faculty of Art Education - University of Babylon*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed - Ghofran Abd Ali

Linguistic Correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing: Sobh Press - Beirut - Tel.: 00961 1 476122

Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Price: 4 \$
ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 \$
FOR INSTITUTIONS: 50 \$
FOR ABROAD: 80 \$

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312